تقرير مناخ الاستثمار
في الدول العربية
لعام ١٩٩٤

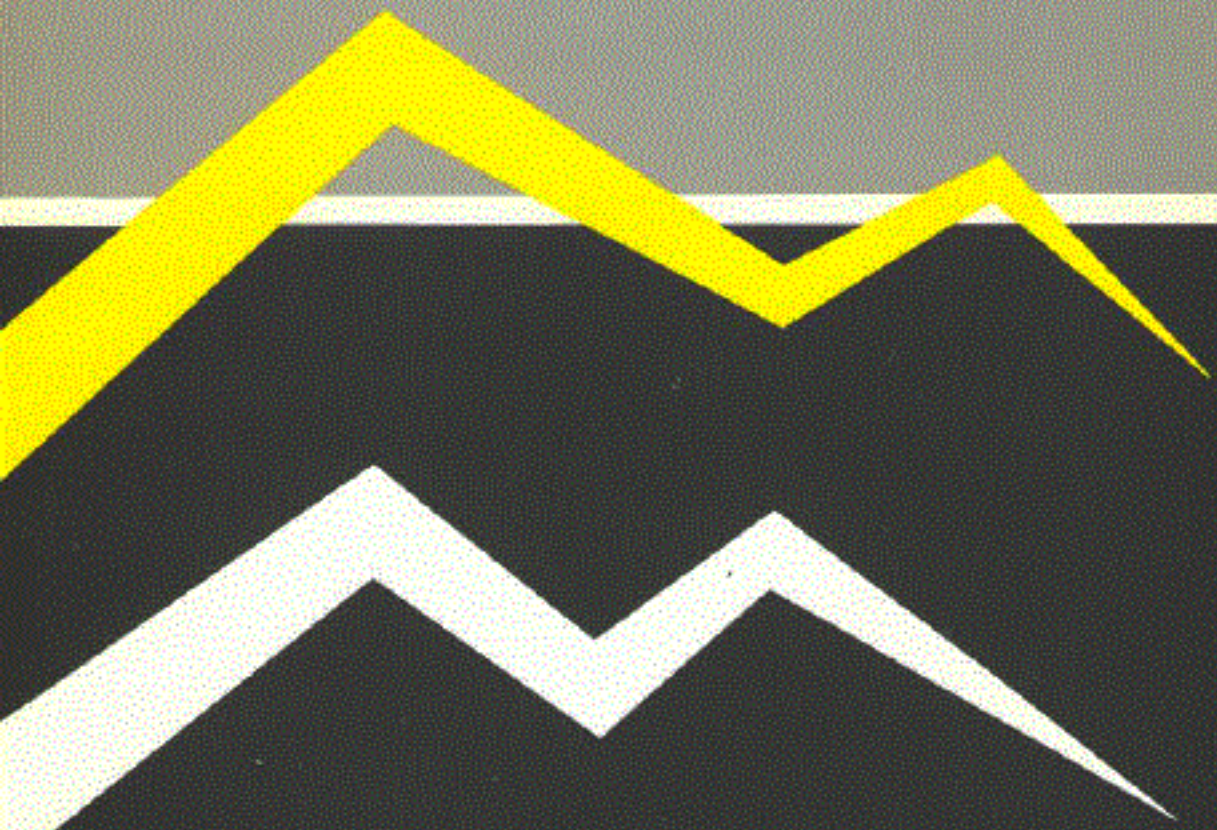

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تقرير مناخ الاستثمار
في الدول العربية
لعام ١٩٩٤

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شرط ذكر المصدر

الناشر
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
ص ب ٢٣٥٦٨ الصفاة 13096
هاتف ٤٨٤٤٥٠٠- فاكس ٤٨١٥٧٤١- تلكس ٢٢٥٦٢/٤٦٣١٢ KAFEEL

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تصدر تقريرها العاشر عن مناخ الاستثمار في الدول العربية مواصلة بذلك اصدار تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار التي أصدرت أولها في عام١٩٨٥، وقد شجع المؤسسة على مواصلة اصدار هذه التقارير ما وجدته من اهتمام بها على مختلف الأصعدة في الدول العربية.

وامتثالا لقرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في اجتماعها العاشر لعام ١٩٨٧ بأن تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير بشكله النهائي باستطلاع آراء الجهات المختصة في الدول العربية بشأن التقرير القطري الذي يخص كلا منها لمطابقة ما يرد فيه من تشريعات واجراءات ووقائع وأحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة والا فان المؤسسة ستقوم بنشر التقرير بعد انقضاء أجل المدة المحددة ، فانه ليسر المؤسسة أن ترفع للجهات المسؤولة في الدول العربية مسودة تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤، آملين أن تصلنا آراؤها حول التقرير في مدة أقصاها ١٩٩٤/٥/٢٠ ، وفي حالة عدم رد الحكومات الموقرة بأي ملاحظات خلال المدة المذكورة فستقوم المؤسسة بنشر التقرير حسب توجيه هيئة الاستثمار المشار اليه عاليه.

أسأل الله جلت قدرته أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الأمة العربية ، وانجاح العمل العربي المشترك.

وبالله التوفيق،،،

مأمون ابراهيم حسن

المدير العام

الفـهرس

الجزء الأول : التقرير القومي ٧

أولاً: المقدمة ٩

ثانياً :مستجدات مناخ الاستثمار ١٠

ثالثاً : تطورات مناخ الاستثمار ١١

رابعاً : خاتمة ١٤

الجزء الثاني : التقرير القطري ١٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في المملكة الاردنية الهاشمية ١٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في دولة الامارات العربية المتحدة ٣٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في دولة البحرين ٥٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في الجمهورية التونسية ٧٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في الجمهورية الجزائرية ٩٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في جمهورية جيبوتي ١٠٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في المملكة العربية السعودية ١١٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في جمهورية السودان ١٣١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في الجمهورية العربية السورية ١٥٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في جمهورية الصومال ١٦٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في جمهورية العراق ١٧٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في سلطنة عُمان ١٨٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في دولة فلسطين ٢٠٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في دولة قطر ٢١٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في دولة الكويت ٢٢٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في الجمهورية اللبنانية ٢٤٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى ٢٦١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في جمهورية مصر العربية ٢٧٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في المملكة المغربية ٢٩٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في الجمهورية الاسلامية الموريتانية ٣١٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ في الجمهورية اليمنية ٣٣٣

الجزء الأول
التقرير القومي

اولا : مقدمة :

شهد عام ١٩٩٤ استمرار نمو الاقتصاد العالمي بمعدلات طفيفة نتيجة لضعف النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية . فقد سجل الاقتصاد العالمي معدلات نمو أعلى بقليل عن مثيله في الدول الصناعية . ومن جهة ثانية شهد العام توقيع (١٢٧) دولة اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف (أو ما يعرف بالجات ١٩٩٤) في ابريل ١٩٩٤ والمتضمنة أسس وقواعد أداء النظام التجاري العالمي . وقد سبق انتهاء جولة أورجواي للمفاوضات التجارية في نهاية عام ١٩٩٣ تطورات اقتصادية عالمية على درجة عالية من الأهمية في مقدمتها دخول أوروبا الموحدة حيز التنفيذ وانشاء منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) بين كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، فضلا عن قيام تجمع دول (الأبيك) الذي يضم الولايات المتحدة وكندا واليابان والنمور الآسيوية .

وفي هذا السياق بذلت الدول العربية – وبدرجات متفاوتة – جهودها للتكيف مع الظروف والتطورات الاقتصادية المستجدة . وقد اختلفت درجة التكيف في الدول العربية باختلاف الطبيعة الهيكلية للاقتصادات الوطنية من جهة والمحاور التي شهدت جهود الاصلاح والتصحيح الاقتصادي من جهة أخرى . ففي الدول العربية التي يعتمد اقتصادها الوطني على النفط كمورد رئيسي للثروة أدى التراجع المستمر في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الى انخفاض عائداتها النفطية مما تسبب بدوره في ظهور عجوزات مالية في الموازنات الحكومية. ولعلاج هذه الاختلالات المالية تبنت هذه الدول سياسات مالية استهدفت ترشيد الانفاق ورفع مستوى الأداء المالي وتنويع القاعدة الانتاجية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي بصورة تدريجية مع المحافظة على حرية اقتصاداتها واستقرار أسعار صرف عملاتها وتشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بدور أكبر في النشاط الاقتصادي .

أما الدول العربية الأخرى والتي كانت تعاني من عجوزات في موازناتها نتيجة لانتهاجها سياسات مالية توسعية أدت الى تفاقم الاختلالات المالية ، وتسارع معدلات نمو السيولة المحلية والمزيد من الضغوط التضخمية، فقد تبنت سياسات وبرامج تصحيح اقتصادي تركزت على السياسات المالية والنقدية بغية استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد ، فضلا عن سياسات تحرير الاقتصاد المتمثلة في تحرير الأسعار والتجارة والاستثمار وأسعار الصرف والفائدة . كما بذلت الدول العربية جهودا طيبة في مجال اصلاح المؤسسات المصرفية والمالية لتعزيز دورها في تعبئة الموارد واستقطاب المدخرات المحلية . وفي هذا الصدد كان لانشاء وتطوير أسواق المال في الدول العربية أثر مباشر في اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الوطنية .

وكما شهد العالم تحولات جذرية في المجال الجيوبولتيكي وتطورات متسارعة في الثورة التكنولوجية على أكثر من صعيد ، حدث أكثر من تحول مواز في المجال الاقتصادي بمفهومه الواسع. فقد ظهرت تكتلات اقتصادية اقليمية في بعض مناطق العالم التي كانت حتى عهد قريب في عداد الدول الفقيرة، كما تعددت مناطق الجذب الاستثماري للرساميل الوطنية منها والأجنبية: فهنالك الدول التي تسعى الى اعادة توطين رؤوس الأموال المهاجرة، وأخرى تحاول جذب المزيد من الاستثمارات في محاولة منها للحفاظ على وتائر النمو القابلة للاستمرار، وثالثة تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون تفاقم الاختلالات المالية وتدهور موازين مدفوعاتها وارتفاع مديونيتها الخارجية . الا أن أكثر العوامل تأثيرا على زيادة الطلب على الاستثمارات وحركة الرساميل فقد تمثلت في تبني كثير من الدول سياسات

وبرامج التصحيح الاقتصادي والخصخصة واعتماد آلية السوق .

لازالت المنطقة العربية تأتي في عداد المناطق الأقل جذبا للاستثمارات: فالعناصر الجاذبة للاستثمارات ليست بالقوة مقارنة بمثيلاتها في بقية أنحاء العالم. ويأتي في مقدمة هذه العناصر حجم السوق الكلي والطبيعة الهيكلية للاقتصادات العربية. الا أنه يمكن القول –وعلى ضوء الرصد المباشر لمناخ الاستثمار في الدول العربية– ان العنصر الاستثماري قد أصبح من أهم مرتكزات التنمية الشاملة وأن من أول متطلباته توفير المناخ الملائم بما في ذلك الاستقرار السياسي وتهيئة الأسس لاقتصاد متوازن فضلا عن التعامل الواعي مع الاستثمار استقبالا وادارة وتشريعا.

ومما لاشك فيه أن سياسات وبرامج التصحيح الاقتصادي قد أدت الى حدوث تحولات مهمة في عدد من الدول العربية لعل أبرزها تقليص الدور الحكومي في الاقتصاد واعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات العامة لتكون قادرة على تعزيز قدراتها الانتاجية وتحسين أدائها المالي. من جهة ثانية تسارعت خطى التخصيص في عدد من الدول العربية حيث تم نقل ملكية عدد من مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص الأمر الذي انعكس ايجابيا على موازناتها وساهم في تقليص احتياجاتها من الدعم الحكومي من جانب وتوفير ايرادات اضافية لها من جانب آخر .

ثانيا : مستجدات مناخ الاستثمار :

على الصعيد السياسي شهد العام تحركات دبلوماسية مكثفة حيال وضع أسس السلام في منطقة الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية وفق مفهوم النظام العالمي الجديد . وقد دخلت الدول العربية المعنية مباشرة باتفاقيات السلام هذا المعترك باعتبار السلام الخيار الاستراتيجي الأكثر قبولا . أما على صعيد العلاقات العربية– فان الدول العربية تخطو بخطوات وئيدة نحو تنقية الأجواء العربية بغية وضع أسس جديدة تحكم العلاقات الثنائية والجماعية.

اما على صعيد التعاون الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط فثمة شعور عربي يزداد قوة بانه لا مجال لاي تعاون اقتصادي في اطار المنطقة التي تضم دولة اسرائيل الا بعد تحقيق السلام الشامل والعادل الذي تقره الامة العربية والذي يقوم على استرداد حقوقها المشروعة وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وارضه بما في ذلك مدينة القدس، وعودة كامل الجولان للجمهورية العربية السورية، وتحرير الجنوب وعودته للجمهورية اللبنانية، وكذلك نزع اسلحة الدمار من جانبي اطراف الصراع العربي الاسرائيلي، وان يكون السلام قائما على العلاقات المتوازنة والمصالح المتبادلة وليس على هيمنة طرف يسعى لفرض تفوقه العسكري والتقني. كما يزداد الشعور ايضا بانه لن يتحقق للامة العربية فرض التعاون وتوجيه اية محاولات للتعاون لمصلحتها القائمة على حفظ حقوقها الا ايمانها بمشروعها العربي الذي انبثق عن العمل العربي المشترك ومؤسساته والذي يسعى منذ وقت طويل من اجل التعاون والتكامل العربي وحشد الإمكانات والجهود العربية في عالم التكتلات والكيانات الكبيرة وفي وجه مخططات الهيمنة والاحتكارات الدولية التي تستهدف مصالح الامة العربية.

اما على الصعيد الاقتصادي فقد تمثلت اهم المستجدات فيما يلي:

أ - في اطار جهودها لدفع برامج التخصيص وتحرير اقتصاداتها قام عدد من الدول العربية بفتح المجال امام الاستثمارات الخاصة للمساهمة في مشروعات البنية التحتية. وقد جاء قطاع الكهرباء وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في مقدمة القطاعات الرئيسية المستقطبة للاستثمارات الخاصة.

ب- شهدت المنطقة العربية ميلاد اسواق مالية جديدة في بعض الدول العربية، كما تم في البعض الاخر إعادة تنظيم وتفعيل الاسواق القائمة مما ادى الى زيادة ملحوظة في حجم التداول وعدد الشركات.

جـ- في محاولة منها لتعبئة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الاجنبية تم في بعض الدول العربية انشاء صناديق الاستثمار الموجهة للاستثمار في الاسواق العربية. وتعتبر هذه الخطوة احدى النتائج الايجابية المهمة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي.

ثالثا : تطورات مناخ الاستثمار :

على ضوء الرصد المباشر لمناخ الاستثمار في الدول العربية واستنادا على ما توفر لدينا من المعلومات والبيانات عن الاوضاع الاقتصادية في الاقطار العربية - وهى معلومات وبيانات تمت مراجعتها بواسطة الدول المعنية - يمكن رصد النتائج المتعلقة بمناخ الاستثمار لعام ١٩٩٤ باستخدام اهم المؤشرات التجميعية المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، التدفقات الاستثمارية، برامج التصحيح الهيكلي، برامج الخصخصة، قوانين الاستثمار وتشريعاته، وموازين المدفوعات والموازين التجارية. وتتلخص اهم هذه النتائج فيما يلي:-

أ- على صعيد معدلات النمو الاقتصادي سجلت (٩) دول عربية معدلات نمو موجبة، فيما سجلت (٧) دول عربية معدلات نمو سالبة. اما الخمس دول الباقية فلم تتوفر عنها اية بيانات عن معدلات النمو الاقتصادي.

ب- في مجال التدفقات الاستثمارية العربية تشير البيانات المتوفرة الى ان (١٢) دولة عربية استقبلت رؤوس اموال عربية في مشاريع استثمارية خلال عام ١٩٩٤ بلغت في مجموعها حوالي ٣٦٤.٨ مليون دولار استثمرت في (٤٧٠) مشروعا.

جـ- اما فيما يتعلق ببرامج الاصلاحات الهيكلية والتصحيح الاقتصادي فقد تبنت (١٢) دولة عربية او واصلت برامجها التصحيحية خلال عام ١٩٩٤- ولم تكن (٦) دول عربية في حاجة الى برامج تصحيحية تقليدية وذلك نسبة لاستقرار البيئة الاقتصادية التجميعية فيها، بينما لم تتوفر معلومات حول الجهود التصحيحية في الدول العربية الثلاثة الباقية.

د- على صعيد برامج الخصخصة تشير البيانات ان (١٦) دولة عربية واصلت سياساتها في ايلاء القطاع الخاص مزيدا من الاهتمام في البناء الاقتصادي، وذلك اما عن طريق طرح اسهم ملكية الاصول العامة للبيع او عن طريق تهيئة المناخ العام لمثل هذه العمليات.

هـ- اما بالنسبة للقوانين والتشريعات الناظمة للاستثمار فقد اظهرت البيانات ان (١٤) دولة عربية طورت من تشريعاتها وسنت المزيد من القوانين الجاذبة للاستثمار الاجنبي - اما الدول السبعة

الباقية فانه لم تتوفر لدينا بيانات عنها في هذا المجال.

و- اما بالنسبة لموازين المدفوعات والموازين التجارية للدول العربية خلال عام ١٩٩٤ فقد سجلت (٩) دول عربية موازين موجبة فيما سجلت (٦) دول عربية موازين سالبة. اما الدول العربية الاخرى فلم ترد منها اية معلومات عن موازين مدفوعاتها وموازينها التجارية.

على صعيد الاستثمارات العربية البينية وكما سبقت الاشارة فقد بلغ مجموعها عام ١٩٩٤ حوالي (٣٦٤.٨) مليون دولار. ويمكن رصد هذه الاستثمارات على اساس توزيعها اقليميا او قطاعيا وذلك على النحو التالي:-

أ - باستعراض التوزيع الاقليمي لهذه الاستثمارات فقد استقبلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي ٣٩.٤٪ منها فيما بلغت نسبة الاستثمارات الصادرة منها حوالي ٥٠.١٪. اما بلاد الشام والعراق ,فقد وفد اليها ما نسبته ١٣.٣٪ من اجمالي الاستثمارات العربية البينية في حين بلغت نسبة الاستثمارات الصادرة منها ٣٩.٩٪. اما دول وادي النيل fفقد استقبلت حوالي ٣١.١٪ من هذه الاستثمارات فيما صدر منها حوالي ١.٦٪ فقط. اما دول المغرب العربي ,,فقد كان نصيبها من جملة الاستثمارات العربية الوافدة ١٤.٤٪ في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الاستثمارات الصادرة منها حوالي ٨.٤٪. اما بقية الدول العربية ...فان ما صدر منها من استثمارات بينية ضيل لا يكاد يذكر في حين بلغت نسبة الاستثمارات الوافدة اليها حوالي ١.٨٪ من جملة الاستثمارات العربية البينية.

ب- على صعيد التوزيع القطاعي احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى (٦١.٨٪) يليه قطاع التجارة والمقاولات (٢١.١٪) ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري (٧.٩٪) فالقطاع المالي والمصرفي (٦.٨٪) واخيرا القطاع السياحي والعقاري (٢.٤٪).

رابعا: خاتمة :

من المؤكد أن أمام الدول العربية من الجهد لتهيئة وتحسين مناخ الاستثمار فيها سواء على صعيد الأطر التشريعية الحاكمة للاستثمار أو الأطر المؤسسية المستقبلية للاستثمار أو البنى التحتية اللازمة لجدوى الاستثمار، وتندرج تحت هذه الأطر كافة العوامل الجاذبة للاستثمار بما في ذلك تقديم الخدمات المعلوماتية وتحديد الخرائط الاستثمارية القطرية وخدمات الترويج للقطر والمشروعات الاستثمارية.

---

(١) دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت.

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية.

(٣) جمهورية السودان، وجمهورية مصر العربية.

(٤) الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، المملكة المغربية، والجمهورية الاسلامية الموريتانية.

(٥) جمهورية جيبوتي، جمهورية الصومال الديمقراطية، والجمهورية اليمنية.

التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٩٤

الاستثمارات الوافدة إلى

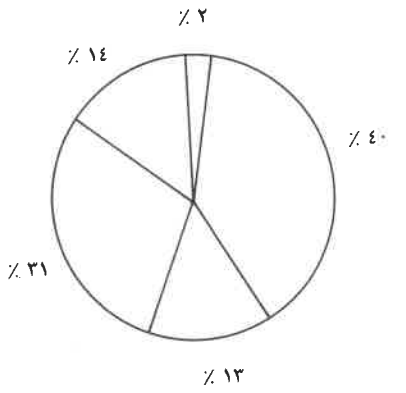

٪ ٤٠ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
٪ ١٣ بلاد الشام والعراق
٪ ٣١ دول وادي النيل
٪ ١٤ دول المغرب العربي
٪ ٢ باقي الدول العربية

الاستثمارات الصادرة من

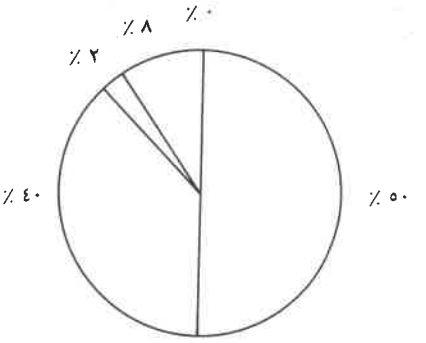

٪ ٥٠ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
٪ ٤٠ بلاد الشام والعراق
٪ ٢ دول وادي النيل
٪ ٨ دول المغرب العربي
٪ ٠ باقي الدول العربية

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٤

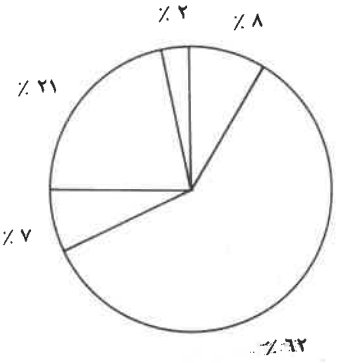

٪ ٨ الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري
٪ ٦٢ الصناعة
٪ ٧ قطاع المال والمصارف
٪ ٢١ التجارة والمقاولات
٪ ٢ السياحة والعقارات

الجزء الثاني
التقارير القطرية

(١)
تقرير مناخ الإستثمار في
المملكة الأردنية الهاشمية
لعام ١٩٩٤

بيانات أساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	٨٩.٢ ألف كلم٢
العاصمة	عمان
اللغة الرسمية	اللغة العربية
اللغة الاجنبية المتداولة	الانجليزية
العملة	الدينار (الدولار أمريكي = ٠.٧ دينار في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

المؤشرات	١٩٩٤
السكان بالمليون نسمة	٤,٠٩٦
النمو السكاني	٣,٧
الكثافة السكانية (شخص/كلم٢)	٤٥,٩
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري (مليون دينار)	٤٢٦٦,٥
الزراعة (٪)	٦,٨
الصناعة والكهرباء والماء والانشاءات (٪)	٢٣,٠
الخدمات (٪)	٥٥,٢
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الثابت (٪)	٥,٧
الصادرات الاجمالية (مليون دينار)	٩٩٥
الواردات (مليون دينار)	٢٣٥٨
نسبة التحسن في الميزان التجاري (٪)	١٤,١
العجز في الحساب الجاري (مليون دينار)	٢٣٢
العجز في ميزان المدفوعات (مليون دينار)	٢٥٠
متوسط دخل الفرد السنوي (دينار)	١٠٤١,٦
اجمالي الاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت + التغيير في المخزون)(مليون دينار)	١١٧٧,٤
معدل التضخم (مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة١٩٩٣=١٠٠)	٣,٦
الديون الخارجية (مليون دينار)	٣٩١٤,٨
نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٩١,٨
خدمة الدين (التسديدات) (مليون دينار)	٣٥٠

نظرة عامـــة :

شـهد الاقتصـاد الاردني منذ منتصـف السـبعينات وحتى منتصف الثمانينـات نمـوا كبيرا في النـاتج المحلي الاجمالي بلغ في المتوسط ١٥٪ سنويا . ومنذ منتصف الثمانينات أخذ معدل نمو الناتج بالتباطؤ حيث بلغ حوالي ٣.٤٪ خلال الفترة ٨٥-١٩٨٨، وذلك بسبب الانعكاسات السلبية للظروف الاقتصادية التي مرت بها المنطقة، وخاصة الهبوط الحـاد في اسعار النفط، والمتمثلة بانحسـار اسواق الصادرات الوطنية وتراجع تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج وانخفاض المساعدات الرسمية.

وقـد انعكسـت هـذه التطورات السـلبية فـي تفـاقم وضـع المديونيـة الخارجيـة وتبـاطؤ حركـة الاستثماروانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، كمـا ادت تلك التطورات الى انخفاض قيمة الدينار الى النصف مقابل العملات الاجنبية الرئيسية.

وبهدف اصلاح الوضع الاقتصـادي ، تبنت الحكومـة الأردنية برنامجـا للتصحيح الاقتصـادي للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ ، يهدف إلى زيـادة الانتاج في مختلـف القطاعات مـن خلال تحديث وزيـادة الانتاجية وتقليل النفقات العامة ، وتوجيه الأموال الى القطاعات الاستثمارية المنتجة، الا أن العمل بهذا البرنامج توقـف بسـبب أزمـة الخليج ليتـم وضع برنـامج تصحيح اقتصـادي جديد للفـترة ١٩٩٢-١٩٩٨ بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي والمالي ، وتجاوز الاختلالات الاقتصادية،

من خلال تبني سياسات مالية ونقدية وتسعيرية بالاضافة الى تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية.

وفيمـا يتعلق بمجـال الاسـتثمارات ، سـعى البرنـامج الـى زيـادة دور القطـاع الخـاص فـي مختلف الأنشـطةالاقتصادية ، والى تقليص دور القطـاع العـام ، وتخفيض حجم إسـتثمارات القطـاع العـام وحصر الاسـتثمار العام في مجـالات استثمارية اسـتراتيجية أو مشجعة على الاسـتثمار الخاص، هذا الى جانب اقرار المزيد من التشريعات المحفزة للاستثمار المحلي والأجنبـي بهدف زيـادة الصادرات السلعية والخدمية.

والى جـانب مـا تقدم فـان المملكـة الأردنيـة الهاشـمية تسـعى الى تحديث البنى التحتيـة والنهوض بالمجالات الاجتماعية مثل رفع الكفاءات التعليمية والمهنية ، وتحسين المسـتوى الصحي للمواطنين من خلال زيـادة عدد الأطبـاء وتحسـين كفاءتهم وكذلك زيـادة المراكز الصحية والعيادات القروية ومراكز الأمومة والطفولة .

وتسـعى الحكومـة الأردنيـة، مـن خـلال هذه الاجـراءات المتخذة في مختلـف المجـالات الاقتصاديـة والاجتماعية الى توفير منـاخ ملائم لنمو الاسـتثمارات وبالتـالي زيـادة الناتج المحلـي الاجمـالي ، بما يـؤدي الى انتعـاش مختلف قطاعـات الاقتصـاد الوطني مـن خلال التشـابك القطاعي وتحقيق التوازن الاقتصادي المنشود .

على الصعيد السياسـي شـهد الأردن هذا العـام العديد من الأحداث السياسـية كـان من أبرزها توقيع اتفاقيـة سلام مع إسرائيل بتاريخ ٢٦ /١٠ /١٩٩٤، نصت على انهاء حالة الحرب بين الطرفين واعادة أراض أردنية كانت قد احتلتها اسـرائيل عام ١٩٦٧ وزيادة حصة الاردن من المياه، وتم في وقت لاحق فتح معابر بين البلدين لتبادل الوفود السياحية.

وقد قـام الملك حسين بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٩٤ بزيارة تل أبيب في حين زار رئيس وزراء اسرائيل الأردن

عدة مرات. ولم يعارض الاتفاقيه سوى بعض الاحزاب الاسلاميه.

أما على صعيد الوضع الداخلي فقد شهد العام استقالة حكومة الدكتور عبد السلام المجالي وتكليف الشريف زيد بن شاكر بتشكيل حكومة جديدة.

٠١ التطور العام لأداء الاقتصاد الكلي

١٠١ النمو الاقتصادي:

شهد الناتج المحلي الاجمالي تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة، في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي، حيث حقق خلال تلك الفترة معدلات نمو حقيقية مرتفعة نسبيا.

اما في عام ١٩٩٤ فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الثابت نموا نسبته ٥.٧٪. ويعزى هذا النمو بصورة جوهرية الى نمو قطاعي "النقل والاتصالات" والصناعة التحويلية بنسبة ١١.٠٪ و٩.٣٪ على الترتيب.

٢٠١ نمط النمو القطاعي

رغم ان قطاع الخدمات ظل يشكل اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي طيلة الفترة ١٩٨٣-١٩٩٣ الا ان هيكل الانتاج شهد تغيرا ملحوظا خلال نفس الفترة، حيث ارتفع نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي من ٦.٨٪ سنة ١٩٨٣ الى ٨٪ سنة ١٩٩٣، في حين انخفض نصيب قطاع الصناعة من ٢٨.٤٪ الى ٢٧٪ خلال نفس الفترة كما ارتفعت نسبة قطاع الخدمات من ٦٤.٨٪ الى ٦٥٪.

٠٢ السياسات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي :

١٠٢ السياسات الاقتصادية :

١٠١٠٢ السياسة المالية:

واصل قطاع المالية العامة منذ عام ١٩٩١ تحقيق نتائج ايجابية تنسجم وتوجهات برنامج التصحيح الاقتصادي والخطة الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٩٣-١٩٩٧ حيث حققت الموازنة العامة عام ١٩٩٤ وفرا قبل التمويل بلغ ٧٨.٧ مليون دولار، او ما نسبته ١.٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي، بالمقارنة مع وفر مقداره ١٨.٤ مليون دولار عام ١٩٩١، او مانسبته ٠.٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي الى الاصلاحات المالية التي تبنتها الحكومة الاردنية، وخاصة الضريبية منها، حيث قامت الحكومة باجراء تعديلات متتابعة على ضريبة الاستهلاك سواء من حيث نسبة الضريبة او وعائها، الى ان تم اقرار الضريبة العامة على المبيعات، والتي فرضت بنسبة ٧٪ من قيمة السلع والخدمات، باستثناء مجموعة محددة من السلع الكمالية والتي فرضت عليها ضريبة بنسبة ٢٠٪، وكذلك تم اعفاء مجموعة كبيرة من السلع الاساسية من هذه الضريبة.

وفي مجال التعرفة الجمركية اتخذت الحكومة ومنذ عام ١٩٩١ عددا من الاجراءات لتخفيض الرسوم

الجمركية على قائمة كبيرة من السلع النهائية والوسيطة وذلك تمشيا مع توجهات تحرير قطاع التجارة ورفع كفاءة الصناعة المحلية وتعريضها لمزيد من المنافسة في الاسواق الخارجية.

ولعل ابرز هذه التخفيضات ما قامت به الحكومة في عام ١٩٩٤ من تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات وقطع الغيار ومجموعة كبيرة من السلع النهائية والوسيطة مثل المواد الغذائية والمواد الكيمياوية ومدخلات قطاع الزراعة وغيرها.

وضمن التوجه الحكومي نحو تحديث وتطوير التشريعات والقوانين المالية تقوم الجهات المعنية حاليا بالعمل على دراسة وتعديل قوانين ضريبة الدخل، والجمارك، وتشجيع الاستثمار والاراضي والمساحة، بما يساعد على تبسيط الاجراءات ومواكبة التطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة.

٢٠١٠٢ السياسة النقدية:

مارس البنك المركزي سياسة نقدية خلال عام ١٩٩٤ تهدف الى ضبط معدلات نمو السيولة المحلية بما يتلائم وتحقيق الاستقرار النقدي مع مراعاة متطلبات النمو المستهدفة. وتحقيقا لذلك تحول البنك المركزي تدريجيا الى الادارة النقدية غير المباشرة وتوسع في استخدام عمليات السوق المفتوحة، مستندا في ذلك الى شهادات الايداع بالدينار الاردني التي يصدرها البنك المركزي بآجال ثلاثة وستة اشهر باعتبارها احدى ادوات عمليات السوق المفتوحة، والتي باشر البنك المركزي باصدارها منذ مطلع ايلول من عام ١٩٩٣. فقد تم تخفيض معدل نمو السيولة المحلية الى ٨.٠٪ عام ١٩٩٤.

بالمقارنة مع ٩.٣٪ عامي ١٩٩٣ و١٩٩٢ على التوالي.

وقد انعكس ذلك ايجابيا على مؤشرات الاستقرار في المملكة. فعلى صعيد المحلي، لم يتجاوز معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ٣.٦٪. وعملت السياسة النقدية على تعزيز استقرار سعر صرف الدينار عن طريق تعزيز جاذبية الدينار كوعاء ادخاري بالمقارنة مع العملات الاجنبية وخصوصا الدولار الامريكي، وذلك من خلال المحافظة على هامش معقول بين الفائدة على الموجودات بالدينار والفائدة على الموجودات بالدولار. وقد وصلت اسعار الفائدة على شهادات الايداع لآجال ٣.٢٥٪ و٤.١٪ على التوالي في نهاية عام ١٩٩٣.

وقد سعت السياسة االنقدية لضبط الائتمان الممنوح للقطاع العام وخصوصا الحكومة وتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص حيث ساهم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بأثر توسعي على السيولة المحلية خلال عام ١٩٩٤ بمقدار ٦٦١.٤ مليون دولار قياسيا مع أثر توسعي قدره ٤٩٦.٧ مليون دولار خلال عام ١٩٩٣، في حين ساهم صافي الائتمان الحكومي بأثر انكماشي قدره ١٣٣.١ مليون دولار مقارنة مع أثر توسعي خلال عام ١٩٩٣ مقداره ١٠٤.٧ مليون دولار.

وضمن الخطوات المتخذة للتحول نحو الادارة غير المباشرة، قام البنك المركزي بالغاء السقف الذي يحدد حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بما لا يزيد عن عشرة اضعاف رأس المال والاحتياطيات لديها اعتبارا من ١/١/ ١٩٩٤. كذلك تم استثناء قروض تشجيع الصادرات من السقف الذي يحدد حجم التسهيلات الممنوحة بما لا يزيد عن ٩٠٪ من اجمالي ودائع العملاء بالدينار لديها.

وقام البنك المركزي بعقد اتفاقيات اعادة شراء شهادات الايداع منذ شهر ايار ١٩٩٤ بسعر فائدة يزيد بنقطة مئوية واحدة عن آخر اعلى سعر تم قبوله ثم بنصف نقطة مئوية اعتبارا من٩ /٧/ ١٩٩٤. وقد هدف البنك المركزي من خلال ذلك الى تحسين دور شهادات الايداع كأداء لاعاداة خلق السيولة لدى البنوك الى جانب دورها في امتصاص فوائض السيولة.

كما وقام البنك المركزي في ١٨/ ٦/ ١٩٩٤ بتخفيض متطلبات الاحتياطي المفروضة على الودائع بالدينار لدى البنوك التجارية من ١٥٪ الى ١٤٪. واتبع ذلك في ١ /١٠ /١٩٩٤ باستثناء الودائع فيما بين البنوك وودائع المركز الرئيسي والفروع الخارجية بالدينار من الوعاء الخاضع للاحتياطي الالزامي بالدينار وذلك بهدف تنشيط سوق ما بين البنوك.

وفي مجال الرقابة على العملة الاجنبية، سعى البنك المركزي خلال العامين الماضيين الى اضفاء طابع المرونة على تعليمات ادخال واخراج العملة الاجنبية وذلك من خلال اجراء التعديلات الكفيلة باكساب هذه التعليمات التحريرية اللازمة لتدعيم الثقة بالاقتصاد الاردني وجلب المدخرات الاجنبية. وقد فرغ البنك المركزي من اعداد مشروع قانون لتنظيم التعامل بالعملات الاجنبية يؤكد على ترسيخ التوجهات التحررية في مجال مراقبة العملة الاجنبية، ويجري حاليا العمل على استبدال قانون مراقبة العملة الاجنبية بقانون جديد لتنظيم التعامل بالعملة الاجنبية.

وضمن اجراءاته لتحرير القيود المفروضة على مراقبة العملة خلال ١٩٩٤، سمح البنك المركزي اعتبارا من ٢٥ /١ /١٩٩٤ للمقيم باخراج او تحويل وسائل دفع اجنبية بما يعادل ٣٥ ألف دينار في السنة بدلا من ٢٠ الف دينار وذلك لتغطية المدفوعات غير المنظورة من نفقات جارية تشمل السفر والدراسة والعلاج والحج والمساعدات العائلية وغيرها، ويكتفي لهذا الغرض ببيان اسباب التحويل.

كما سمح بتحويل مبالغ تزيد عن هذه الحدود اذا ما توفرت الوثائق التي تدعم اسباب التحويل.

اضافة الى ذلك سمح البنك المركزي بعمليات السحب او التحويل من حسابات غير المقيمين بالعملة الاجنبية المفتوحة لدى البنوك المرخصة او الشركات المالية دون قيد او شرط.

٣٠١٠٢ ميزان المدفوعات:

عكست حركة ميزان المدفوعات تطورات بارزة خلال عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث تراجع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ليصل الى مستوى قياسي نسبته ٥.٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع ١١.٢٪ و١٦.٣ لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٢ على التوالي. وقد كان هذا التحسن مدفوعا بشكل رئيسي بتراجع عجز الميزان التجاري الذي انخفضت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير لتصل الى حوالي ٣٢.٠٪ بالمقارنة مع ٤٠.٨٪ و٤١.٨٪ خلال عامي ١٩٩٣و١٩٩٢ على التوالي. وقد تأتي التحسن المحرر على صعيد الميزان التجاري محصلة لزيادة اجمالي الصادرات وانخفاض غير مألوف للمستوردات اذ سجلت الاولى زيادة نسبتها ١٥.١٪ يعود معظمها للصادرات من المواد الكيمياوية، وتراجعت الثانية بنسبة ٣.٧٪ بفعل تلاشي اثر الزيادة غير الطبيعية في مستوردات عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، وتوقع الاعلان عن التخفيضات الجمركية التي تم تبنيها في شهر تشرين الثاني، علاوة على اثر سياسات ادارة الطلب الكلي.

كذلك اسفرت حركة حساب رأس المال غير النقدي عن تسجيل عجز محدود مقداره (٦٤) مليون دولار بالمقارنة مع عجز مقداره (١٤٧) مليون دولار سجل عام ١٩٩٣، بفعل انخفاض اقساط الدين الخارجي المستحقة عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣.

وقد امكن خلال عام ١٩٩٤ تحقيق وفر في صافي موجودات المملكة من العملات الاجنبية بمقدار ٦٥ مليون دولار بالمقارنة مع عجز محدود سجل خلال عام ١٩٩٣، وذلك في ضوء محصلة تقلص عجزي الحساب الجاري وحساب رأس المال على النحو المذكور ومساهمة صافي عمليات جدولة الدين الخارجي وتسوية المتأخرات في تمويل ٣٤٤ مليون دولار.

٤٠١٠٢ سياسة العمالة والاجور:

يبلغ عدد العاملين في القطاعين العام والخاص نحو ٧٦٣ الف عامل منهم ٤٣٧ الف موظف ومستخدم بالقطاع العام و٣٢٦ الف بالقطاع الخاص. كما يبلغ معدل البطالة حوالي ١٣٪ من اجمالي القوى العاملة البالغة ٨٥٦ الف شخص.

وفي اطار جهودها الرامية لتخفيف ازمة البطالة وايجاد فرص عمل في القطاع العام، تدرس الحكومة امكانية احالة الموظفين الذين مضى على خدماتهم اكثر من ٢٥ عاما الى التقاعد وقد تم توفير حوالي ٦٥٠٠ وظيفة جديدة في الاجهزة الحكومية. اضافة الى تفعيل وتعزيز دور الصناديق المعنية في هذا المجال، كصندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية وصندوق قروض الحرفيين التابع لبنك الانماء الصناعي. فقد قامت تلك الصناديق بتوفير التمويل للمشاريع الانتاجية الصغيرة المكثفة للعمالة والمدرة للدخل في مختلف مناطق المملكة. كما رافق تلك الجهود تأسيس الشركة الاردنية لضمان القروض الصغيرة المساهمة العامة برأسمال قدره سبعة ملايين دينار مشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث بلغت مساهمة الحكومة فيها ممثلة بالبنك المركزي ثلاثة ملايين دينار. وتهدف هذه الشركة الى تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمانات لمخاطر القروض الممنوحة من البنوك التجارية لتلك المشاريع، مما يترتب عليه توفير المزيد من فرص العمل.

وعلى صعيد القطاع الخاص قررت الحكومة تخفيض حجم العمالة الوافدة بشكل كبير حيث قررت حصر العمالة الوافدة بأربعة وخمسين الف عامل فقط ممن حصلوا على تراخيص عمل وترحيل بقية العمال الوافدين. ويذكر انه قد تم تعزيز دور مؤسسة التدريب المهني لتقديم الخدمات التدريبية الملائمة وزيادة مراكزها.

وقد ارتفع متوسط الدخل الفردي السنوي بالاسعار الجارية عام ١٩٩٤ الى ١٠٤١.٦ دينار اردني، او مايعادل ١٤٩٠.٦ دولار امريكي، متجاوزا بذلك مستواه في عام ١٩٩٣ بنسبة ٦٪، وحقق هذا المتوسط بالاسعار الثابتة نموا بنسبة ١.٩٪ ايضا.

٢٠٢ التوازن الاقتصادي :

شهدت السنوات الأخيرة – رغم تاثرها بازمة الخليج – تحسنا كبيرا نحو التوازن الاقتصادي بين

الموارد الاقتصادية الاجمالية المتاحة (الدخل والناتج) واجمالي الانفاق نتيجة لتبني الاردن برنامجا للتصحيح الاقتصادي يهدف الى تقليل الانفاق المحلي وتوجيه الموارد الى مجالات استثمارية منتجة من شأنها خلق فرص عمل جديدة .

وجاء هذا التحسن في التوازن الاقتصادي نتيجة تقلص العجز في الميزان التجاري من ٤٧.٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٨٠ الى ٣٢.٩٪ سنة ١٩٩٤، مما ساعد في مواجهة ازمة احتياطي البنوك من العملات الصعبة التي بلغت ذروتها سنة ١٩٨٩.

٣. الاستثمارات وسوق الاوراق المالية :

١٠٣ الاستثمارات:

١٠١٠٣ الشركات الجديدة المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة حسب النشاط الاقتصادي لعام ١٩٩٤:

تظهر الاحصاءات ان الاستثمارات الكلية (حجم رؤوس اموال الشركات الجديدة والمسجلة) شهدت تطورا ملحوظا خلال عام ١٩٩٤، حيث تم تسجيل ٤٤٦٢ شركة جديدة بلغت رؤوس اموالها ٤٠٨.٤ مليون دينار مقابل ٤٤٦٢ شركة برأسمال قدره ٢١٨.٠ مليون دينار خلال عام ١٩٩٣، وبنسبة زيادة مقدارها ٨٧.٣٪. ويأتي هذا التزايد نتيجة لاشاعة اجواء الثقة لدى المستثمرين بالفرص الاستثمارية المتاحة في الاردن في ضوء الجهود الحثيثة تجاه توفير المناخ الاستثماري المناسب والاستفادة من الفرص التي قد تنجم عن عملية السلام.

وفيما يتعلق بتطور الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي، فقد احتل قطاع الصناعة المرتبة الاولى من اجمالي رؤوس اموال الشركات المسجلة، اذ حاز على مانسبته ٤٤.٦٪. كما استأثر قطاع الخدمات بالمرتبة الثانية بنسبة ٣٤.٦٪ في حين استحوذ قطاعا التجارة والمقاولات على المرتبتين الثالثة والرابعة بنسبة ٢.٧٪ و١.٩٪ على الترتيب، في حين لم يتعد حجم الاستثمار في قطاع الزراعة ٠.١٪ من حجم رؤوس اموال الشركات المسجلة.

٢٠١٠٣ الاستثمارات الاجنبية:

يوجد في الاردن حوالي ٤٠٠ شركة أجنبية لها مشاريع مختلفة وباتفاقيات امتياز او مشاركة في مجالات متعددة تشمل المواد الغذائية والمشروبات الغازية والروحية والمنظفات والصابون والدهانات والادوية والاجهزة الكهربائية والالكترونية وكذلك تجميع السيارات والباصات الكبيرة والصغيرة ، وهناك استثمارات أجنبية بمئات الملايين من الدولارات لاستغلال الفوسفات والبوتاس.

٣٠١٠٣ الاستثمارات العربية الوافدة الى الأردن عام ١٩٩٤:

تحتل الجمهورية العراقية المرتبة الاولى في الاستثمارات العربية الوافدة الى المملكة الأردنية الهاشمية ، حيث تشكل نسبة ٥٨٪ تقريبا من مجموع هذه الاستثمارات البالغة ٥٩٤٥.٦ ألف دينار ، وتأتي في

المرتبة الثانية الجمهورية العربية السورية ، حيث تستثمر ١٥٠٠ الف دينار أي بنسبة ٢ر٢٥٪ من مجموع الاستثمارات الوافدة من الدول العربية ، أما الجمهورية اللبنانية فتأتي في المرتبة الثالثة بقيمة ٤٨٧.٥ ألف دينار أي بنسبة ٨.٢٪ وتليها دولة الكويت بنسبة ٤.١٪ ، أما بقية الدول العربية الأخرى مصر، سلطنة عمان، فلسطين، اليمن، المغرب) فان استثماراتها لاتتجاوز ٣.٥٪.

٤٠١٠٣ حوافز الاستثمار في المناطق الحرة :

تشرف مؤسسة المناطق الحرة الأردنية على المناطق الحرة القائمة في مدينتي العقبة والزرقاء. وقد أعلن مدير عام المؤسسة أن الخطة المستقبلية للمناطق الحرة في الأردن تتضمن تحويل النصف الجنوبي للعقبة الى منطقة حرة متكاملة بهدف الإتصال المباشر وسرعة نقل البضائع من والى موانئ المنطقة وخلق صناعات على درجة عالية من التقنية بالإضافة الى تنشيط الفعاليات السياحية وتأسيس المراكز التجارية العالمية من أجل توفير منتوجات وسلع وبضائع بدون رسوم لأكثر من مليون مسافر يعبرون المنطقة سنويا في محاولة للإستفادة من التجربة الرائدة في جبل علي في دبي.

وقد شملت الخطة تخصيص مساحة ٦ر٥ مليون متر مربع كمنطقة حرة صناعية ومساحة ١٣ر٥ مليون متر مربع لإقامة منطقة حرة خاصة لكافة الشركات التي تعتمد في صناعتها على الفوسفات والبوتاس كمادتين أوليتين ومنها الشركة الأردنية اليابانية التي تنتج الأسمدة .

كما تتضمن انشاء منطقة حرة خاصة في موقع الشيدية / معان بمساحة ٣ر٥ مليون متر مربع لإقامة مجمع صناعي لإنتاج حامض الفوسفوريك من قبل الشركات الهندية مع شركة الفوسفات الأردنية . وقد تمت الموافقة على انشاء خمس مناطق حرة خاصة لتربية وتجارة الأغنام واقامة مصنع للحوم وتصديرها ومصنع للأسمدة الطبيعية في منطقة القورة القريبة من العقبة وانشاء منطقة حرة في منطقة مطار الملكة علياء الدولي بمساحة ١٢٠ ألف متر مربع والتخطيط لإنشاء منطقة حرة في سحاب / جنوب عمان بمساحة ٦٢ ألف متر مربع.

ومن أهم الإعفاءات والحوافز في المناطق الحرة الأردنية ما يلي :-

- اعفاء أرباح المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الإجتماعية لمدة ١٢سنة .
- اعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الإستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب المترتبة عليها .
- السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة والأرباح الناشئة الى خارج الأردن دون قيود أو عوائق .
- اعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي .
- اعفاء منتجات المشاريع الصناعية في المناطق الحرة عند وضعها للإستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات الداخلة في صنعها.

- اعفاء رواتب وعلاوات المستخدمين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الإجتماعية .
- اعفاء المساحة السطحية للإنشاءات التي يقيمها المستأجر من بدلات الإيجار لمدة ثلاث سنوات.

٢٠٣ سوق الأوراق المالية (البورصة):

وصل اجمالي التداول في السوق النظامي خلال عام ١٩٩٤ الى ٤٣٠.٤ مليون دينار مقارنة مع ٩٣٣.٤ مليون دينار للعام الماضي أي بانخفاض قيمته ٥٠٣.٠ مليون دينار ونسبته ٤٦.١٪. وقد تحقق هذا الاجمالي من خلال تداول ١٣٣.٨ مليون سهم في حين تم تداول ٢٤٤.٣ مليون سهم خلال عام ١٩٩٣.

وقد ساهمت عوامل عديدة في تراجع حجم التداول خلال عام ١٩٩٤ من أهمها ارتفاع حجم اصدارات السوق الاولية بشكل واضح والتي لعبت دورا هاما في الحد من التداول في السوق الثانوي. كما ادى ارتفاع معدلات اسعار الفائدة على الودائع وادوات الدين العام في زيادة جاذبيتها كوعاء ادخاري الى تحول بعض المستثمرين عن التعامل بالاسهم. وعلاوة على ذلك، فقد القت اجواء الترقب والانتظار بظلالها على السوق وذلك تبعا لحالة عدم التاكد التي رافقت تطورات العملية السلمية في المنطقة خلال عام ١٩٩٤.

وتشير حركة التداول في السوق النظامي الي تصدرقطاع البنوك والمؤسسات المالية لكافة القطاعات وذلك للمرة الاولى في تاريخ السوق، حيث بلغ حجم تداول اسهم هذا القطاع ١٨٦.٨ مليون دينار او مانسبته ٤٣.٤٪ من اجمالي التداول مقابل ٣٠.٣٪ خلال العام الماضي. في المقابل، تراجع قطاع الصناعة الى المرتبة الثانية اذ بلغ حجم التداول لاسهمه ١٦٥.٧ مليون دينار وبلغت اهميته النسبية ٣٨.٥٪ مقارنة مع نسبة ٥٤.٦٪ تحققت في عام ١٩٩٣. وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي حقق تداولا حجمه ٧٠.٠ مليون دينار واهمية نسبية بلغت ١٦.٣ بالمقارنة مع حجم تداول واهمية نسبية قدرهما ١٠٧.٨ مليون دينار ١١.٥٪ على التوالي. كما انخفض حجم التداول والاهمية النسبية لقطاع التأمين من ٣٢.٩ مليون دينار و ٣.٥٪ الى ٧.٩ مليون دينار و١.٨٪ على الترتيب.

اما فيما يخص السوق الموازي، حيث يتم تداول اسهم الشركات غير المدرجة في السوق النظامي، فقد حقق حجم التداول ارتفاعا ملحوظا مقداره ٢٩.٥ مليون دينار ونسبته ٨٣.٨٪ حيث ارتفع من ٣٥.٢ مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى ٦٤.٧ مليون دينار في عام ١٩٩٤. وقد جاء الارتفاع المتحقق في حجم التداول نتيجة للارتفاع الملحوظ في عدد الشركات المسجلة في هذا السوق خلال عام ١٩٩٤.

اما بالنسبة للرقم القياسي العام، المرجح بالقيمة السوقية فقد تراجع خلال عام ١٩٩٤ نتيجة لانخفاض التداول في السوق حيث وصل الى ١٤٣.٥ نقطة مقارنة مع ١٥٨.٥ نقطة عام ١٩٩٣، أي بانخفاض نسبته ٩.٥٪ مخالفا بذلك اتجاهه التصاعدي خلال العامين السابقين.

وبالرجوع الى مكونات هذا المؤشر، يتضح ان كافة القطاعات قد شهدت انخفاضا في مستويات ارقامها القياسية، فقد سجل الرقم القياسي لقطاع الصناعة تراجعا ملحوظا من ١٤٥.٢ نقطة في عام

١٩٩٣ الى ١٢٨.٠ نقطه عام ١٦٦٤ اي بما مقداره ١١.١ نقطه وبنسبه ١٢.٠٪. كما سجلت الارقام القياسية لقطاعي التامين والخدمات تراجعا من ١٥٩.٨ و١٤٣.٧ نقطة عام ١٩٩٣ الى ١٣٨.٢ و١٣١.٤ نقطة عام ١٩٩٤ على التوالي. ويكونان بذلك قد حققا انخفاضا الاول نسبته ١٣.٥٪ والثاني نسبته ٨.٦٪. كما تراجع الرقم القياسي لقطاع البنوك والشركات المالية من ١٦٤.٢ نقطة عام ١٩٩٣ الى ١٥٧.٨ نقطة عام ١٩٩٤ أي بانخفاض نسبته ٣.٩٪.

٠٤ هيكل الانتاج والتجارة الخارجية :

١٠٤ هيكل الانتاج :

١٠١٠٤ القطاع الزراعي:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في الاقتصاد الاردني، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة الثابت ما نسبته ١٠.٩٪ عام ١٩٩٤ مقابل ١١.٤٪ عام ١٩٩٣ و١١.٠٪ عام ١٩٩٢. كما يوفر هذا القطاع فرص عمل لنحو ٦.٤٪ من القوى العاملة الاردنية. وتشير التقديرات الرسمية الى أن المساحة القابلة للزراعة تبلغ نحو ٨.٧ مليون دونم يزرع منها نحو ٥.٣ مليون دونم تعتمد غالبيتها على مياه الامطار. وتنتشر الاراضي الزراعية في منطقة الاغوار والمرتفعات الشرقية والسهول الداخلية ومناطق الاستصلاح الصحراوية تنتج المحاصيل الحقلية والخضروات والاشجار المثمرة خاصة الزيتون والعنب والحمضيات والموز والتين. وقد أظهر الرقم القياسي السعري للصادرات الزراعية عام ١٩٩٤ نموا بلغ ٣.٦٪ مقابل ٤٨.٠٪ في عام ١٩٩٣. وبهدف تطوير الانتاج وتحسين اوضاع المزارعين واصلت مؤسسة الاقراض الزراعي منح قروض ميسرة وطويلة الأجل لصغار المزارعين. وفي مجال الانتاج الحيواني، قامت الحكومة بتوحيد اسعار بيع الشعير والنخالة لتصبح على الترتيب (٧٠) و(٤٥) دينارا للطن الواحد مشولا من مراكز توزيع الاعلاف التابعة لوزارة التموين.

وقد تمثلت جهود الحكومة الأردنية لحل مشكلة المياه في توقيع وزارة المياه والري بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٤ اتفاقا مع شركة استشارية عالمية لمشروع رفع السعة التخزينية لسد الكفرين بكلفة ١ر١ مليون وحدة نقد اوروبية (١ر٣٦ مليون دولار) . ويهدف المشروع الى زيادة السعة التخزينية للسد بنحو ٦ر٤ مليون متر مكعب . ومن جهة أخرى تخطط الوكالة الألمانية للمساعدات الفنية لتنفيذ مشروعات مائية بكلفة ٥٠ مليون دولار .وقد تم اعفاء جميع مدخلات الانتاج الزراعي وهياكل البيوت الزراعية من الرسوم الجمركية كما تم التوسع في انشاء الطرق الزراعية.

٢٠١٠٤ قطاع الصناعة :

بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٤ حوالي ١٣٪، ووصلت اقصاها عام ١٩٩٠ بنسبة ١٤.٩٪ . واتسمت معدلات نمو القطاع الصناعي بالتذبذب . وتبرز اهمية الصناعة في الإقتصاد الأردني من خلال حصته من الإستثمارات التي تراوحت بين ٦٢٪ و٧٣٪ خلال الفترة المذكورة. وتشكل الصناعة احدى ركائز

التجارة الخارجية حيث تشكل السلّع المصنعةنحو ٩٠٪ من اجمالي الصادرات اذا احتسبت صادرات قطاع التعدين من ضمن القطاع الصناعي. وتتركز الصادرات الصناعية الأردنية في المواد الكيماوية والأدوية والملابس الجاهزة. ويسيطر القطاع الخاص على النصيب الأكبر من استثمارات قطاعات الصناعة بنسبة ٥٤٪ من اجمالي الموجودات الثابتة التي بلغ عددها بنهاية عام ١٩٩٣ حوالي ٦٣٦١ منشأة بلغ اجمالي رأسمالها المسجل حوالي ٨٦٠ مليون دينار توزعت على مختلف القطاعات ، تصدرتها الصناعات الهندسية برأسمال ١٧٢ مليون دينار تلاه في المرتبة الثانية الصناعات الإنشائية التي بلغت رؤوس أموال شركاتها ١٣٢ مليون دينار وجاءت الصناعات التموينية والغذائية في المرتبة الثالثة حيث بلغ إجمالي رؤوس الأموال فيها ١٠٦ ملايين دينار واحتلت الصناعات الكيماوية التي من ضمنها الأدوية المركز الرابع برؤوس أموال بلغت ٩٢ مليون دينار .

وقد طرحت شركة البوتاس العربية المساهمة العامة ٩ر١٠ مليون سهم للإكتتاب العام والخاص مناصفة بقيمة ستة دنانير للسهم الواحد.

ومن جهة أخرى يجرى تأسيس (٥) شركات دواء جديدة لدعم انتاج هذا القطاع الذي يمثل الجانب الأكبر من الصادرات الأردنية بعد المواد الخام ، فقد سجلت صادرات الدواء عام ١٩٩٤ أكثر من مئة مليون دولار مقابل ٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٨ .

ومن أهم الصناعات الاردنية الى جانب صناعة الدواء، صناعة الفوسفات والبوتاس والاسمنت. وبهدف حماية الصناعة المحلية وتحرير التجارة الخارجية تم تخفيض او اعفاء العديد من المدخلات الصناعية من الرسوم الجمركية، كتلك الداخلة في صناعة الاجهزة الكهربائية والطباعة والعبوات ومواد التغليف، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية على جميع قطع الاجهزة الكهربائية والالكترونية وقطع السيارات بأنواعها، وذلك بهدف تشجيع اقامة الصناعات التجميعية. ولتعزيز القدرة التنافسية لبعض الصناعات المحلية تم اعفاء عدد كبير من المدخلات الصناعية من الضريبة العامة على المبيعات، كتلك المستخدمة في صناعة الادوية والمواد الطبية وبعض المواد الغذائية المصنعة والجير والطوب والمدافئ.

كما بادرت الحكومة الى إنشاء مؤسسة المدن الصناعية التي تعني بتأسيس المدن الصناعية في مختلف مناطق الأردن. وتشتمل المدن الصناعية على خدمات البنية الاساسية من طرق وكهرباء وماء وهاتف وتلكس ومحطة للاطفاء ومحطات لصيانة السيارات بالاضافة الى مصانع ومساكن جاهزة للعمال ومراكز للعرض والخدمات الترفيهية والصحية والمالية والمصرفية وخدمات التدريب المهني.

ولتنشيط حركة التصنيع وزيادة الاستثمار في الانشطة الصناعية، عمدت الحكومة الى التوسع في اقامة المدن الصناعية والمناطق الحرة، حيث قررت السماح للقطاع الخاص بانشاء مدن صناعية ومناطق حرة في مختلف مناطق المملكة، بهدف اعطاء القطاع الخاص دورا متميزا في مجال تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة.

وزيادة على الإعفاءات التي يتمتع بها أي مشروع يقام في المناطق الصناعية بموجب قانون تشجيع الإستثمار أو أي قانون يحل محله ، تتمع المشاريع التى تقام في المدن الصناعية بالإعفاءات التالية:-

١. تعفى بعض المشاريع الصناعية الجديدة والمشاريع الصناعية القائمة التي تنتقل الى المدن

الصناعية من ضريبتي الدخل والخدمات الإجتماعية لمدة سنتين من تاريخ مباشرتها للإنتاج في المدينة الصناعية .

٢. تعفى المشاريع الصناعية القائمة في المدن الصناعية من ضرائب الأبنية والأراضي .

وحتى الان تم انشاء مدينتين صناعيتين في الأردن إحداهما مدينة سحاب الصناعية جنوب عمان والثانية مدينة الحسن الصناعية في أربد.

٣٠١٠٤ قطاع السياحة :

تزايدت أهمية القطاع السياحي في السنوات القليلة الماضية بصورة واضحة حتى أصبح من القطاعات الرئيسية المولدة للدخل والعملات الأجنبية . وقد شهد هذا القطاع خلال عام ١٩٩٣ تناميا متواصلا في نشاطه رغم تباطؤ زخم هذا النمو عن العام ١٩٩٢ . فقد ارتفع الدخل السياحي بنسبة ٢٠٪ عام ١٩٩٤ حيث ارتفع من ٥٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٣ الى ٥٨١.٦ مليون دولار عام ١٩٩٤. وقد أعدت وزارة السياحة الأردنية خططا شاملة لتطوير الأقاليم السياحية في البلاد وبشكل خاص أقليم البتراء في الجنوب ومنطقة البحر الميت والشاطئ الجنوبي للعقبة والتي تعتبر من أهم المناطق السياحية في البلاد . وتقوم وزارة السياحة الأردنية بالتعاون مع بعض الدوائر المعنية بإعداد دراسة جدوى لتطوير الساحل الشرقي للبحر الميت، حيث تقوم شركة فرنسية بدراسة مايمكن أن ينفذ من مشاريع على طول الشاطئ الذي كان محظورا الإستثمار فيه لأسباب أمنية وقد تقدم عدد كبير من المستثمرين المحليين والعرب والأجانب بطلبات لإقامة مشاريع سياحية في المنطقة . وقد بدأ القطاع الخاص الأردني ببناء ٧ فنادق في مدينة البتراء ومنطقة وادي موسى تصل تكلفتها الى ٣٢ مليون دينار ويقدر أن ترتفع الطاقة الإستيعابية في منطقة البتراء الى حوالي ٢٠٠٠ سرير لمواكبة تدفق السياح على هذه المناطق طيلة الأعوام القادمة.

ومن جهة أخرى زار الأردن بعثة من البنك الدولي بهدف استقصاء آفاق تطويرالسياحة في منطقة وادي الأردن وذلك على ضوء المستجدات السياسية في المنطقة .

هذا وقد اتفقت وكالات أردنية وفلسطينية تعمل في قطاع السياحة والسفر على إقامة تعاون في مجالات التدريب والتأهيل المشترك وتبادل المعلومات والإحصاءات والمشاركة في برامج التسويق السياحي وعلى تشجيع الإستثمار السياحي المشترك في الأردن ومناطق الحكم الذاتي.

وقرر الأردن السماح بدخول المقيمين في اسرائيل من حملة الجنسية الثالثة غير الأردنية أو الإسرائيلية أو الإسرائيلين الذين يحملون الجنسية المزدوجة التي تتضمن جنسية أخرى غير الإسرائيلية وكذلك السماح للسياح الأوروبيين والأمريكيين بعبور جسر الملك حسين في منطقة الغور الأوسط أو معبر العربة شمال العقبة الى الأردن مما اسهم في تنشيط الحركة السياحية في الأردن بصورة كبيرة . وقدر حجم الزيادة في الحركة السياحية بحوالي ٧٠٪ مقارنة بما كانت عليه في السابق . وكانت القوانين الأردنية تمنع دخول أي أجنبي يحمل جواز سفر عليه ختم اسرائيلي وهو ما كان يجعل السياح الأوروبيين أو الأمريكيين يختارون إما القدوم الى الأردن أو الى اسرائيل، ولأن الخدمات السياحية في اسرائيل أفضل أو أكثر تقدما فإنهم كانوا يفضلون القدوم الى اسرائيل وعدم

دخول الأردن غير أن الأمر قد تغير بعد افتتاح معبر العربة والسماح للسياح الأوروبيين والأمريكيين وغيرهم بدخول الأردن عبر جسر الملك حسين فأصبح السائح من تلك الدول يقرر زيارة بلدين في نفس الوقت.

ومن جهة أخرى اتفق الجانبان الأردني والمصري على تشكيل ورشة عمل مشتركة للتنسيق بين القطاعات السياحية في البلدين وتشكيل لجنة سياحية مشتركة لوضع جدول عمل للبرنامج السياحي التنفيذي وتفعيل اتفاقية التعاون السياحي بين البلدين الموقعة عام ١٩٨٦ .

٤٠١٠٤ القطاع العقاري :

شهدت السوق الأردنية انخفاضا حادا في حجم المباني السكنية خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بعامي ١٩٩١و١٩٩٢ وبنسبة تقدر بحوالي ٥٣٪ وكان هذا الإنخفاض متوقعا من جراء تراجع الطلب على المساكن والذي وصل الى مستويات قياسية بسبب عودة المغتربين حيث تم في أعوام ٩١، ٩٢ إنشاء ٤٠ ألف وحدة سكنية وكذلك الى الزيادة الجوهرية في رسوم وأتعاب التصميم والإشراف التي أقرتها نقابة المهندسين في مطلع عام ١٩٩٣ الى جانب تأثير التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة التي دفعت بالكثيرين ممن كانوا يزمعون انشاء أبنية سكنية الى التريث.

٢٠٤ التجارة الخارجية :

أظهر الميزان التجاري تحسنا واضحا في عام ١٩٩٤، فقد تراجع العجز ليبلغ ١٩٥٠ مليون دولار مقابل ٢٢٩٣ مليون دولار سجل خلال العام الماضي، وقد أدى ذلك الى تراجع نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي الى ٤١.٩٪ مقابل ٤٠.٩٪ عام ١٩٩٣ و٤١.٩ عام ١٩٩٠، ويذكر أن الميزان التجاري قد حقق هذا التقدم بفعل السياسات والاجراءات الجادة لدعم القطاع التصديري، علاوة على بعض التراجع في المستوردات عام ١٩٩٤. من جانب آخر حقق مؤشر شروط التبادل التجاري السعري عام ١٩٩٤ تحسنا ملموسا لصالح المملكة.

التبادل السلعي لعام ١٩٩٤ :

لدى تتبع التركيب السلعي لتجارة الاردن مع العالم الخارجي، يتضح تحقيق الصادرات لتحسن واضح. فقد سجلت الصادرات الوطنية ما مقداره ١١٣٦.١ مليون دولار عام ١٩٩٤ مقارنة بما مقداره ٩٩٧.٨ مليون دولار العام الماضي. وقد شكلت صادرات الاردن التقليدية من الفوسفات والبوتاس والاسمدة مانسبته ٣٥.٥٪ من مجمل الصادرات الوطنية، وتعزى الزيادة في قيمة الصادرات الى زيادة صادرات الاسمدة بشكل خاص، اضافة الى زيادة صادرات الادوية التي شكلت مانسبته ١١.٥٪ من الصادرات الوطنية عام ١٩٩٤، وزيادة الصادرات من الآت ومعدات النقل.

واتجهت صادرات الاردن بشكل رئيسي الى الدول العربية والهند والتي لازالت تمثل الاسواق الرئيسية للصادرات الاردنية، فقد أستأثرت اسواق الدول العربية بحصة تعادل ٤٢.٤٪ والهند بحصة

تعادل ١١.١٪ أما الدول الاخرى فأهميتها النسبية متدنية، ولم تظهر أهميتها النسبية في عام ١٩٩٤ أي تغيرات تستحق الذكر.

أما فيما يتعلق بالمعاد تصديره، فقد حققت قيمته زيادة واضحة لترتفع الى مامقداره ٢٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٤ مقابل ٢٥٠ مليون دولار العام الماضي.

أما بالنسبة للمستوردات، فقد تراجعت هذا العام لتنخفض نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي من ٦٣.١٪ عام ١٩٩٣ الى ٥٥.٣٪ هذا العام، ويعزي السبب الى حالة الترقب التي صاحبت عملية التخفيض الجمركي على بعض السلع المستوردة. وقد انخفضت مستوردات الاردن من البضائع المصنعة كالحديد والصلب وآلات ومعدات النقل ومن المواد الغذائية والحيوانات الحية اضافة الى مستوردات الوقود المعدني ومواد التشحيم.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمستوردات، فما زالت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية (خاصة ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا) هي المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة، فقد حظيت بأهمية نسبية تبلغ ٣٣.٦٪، تلتها الدول العربية بأهمية نسبية تبلغ ٢٢.١٪. وقد بلغت الاهمية النسبية للمستوردات من الولايات المتحدة واليابان وتركيا ٩.٩٪، ٤٪، ٢.٥ على التوالي.

٥٠ أهم الأحداث السياسية والتجارية لسنة ١٩٩٤:

- أبرمت الحكومة الأردنية بروتوكولا تجاريا مع حكومة المملكة المغربية بتاريخ ٣ /١٠ /١٩٩٤ لزيادة حجم التبادل السلعي بين البلدين ورفع القيود الجمركية وإقامة معارض تجارية في البلدين.
- كما وقعت شركة الأملاح المعدنية الأردنية اتفاقا مع شركة يابانية لتصدير أملاح من البحر الميت إضافة إلى بعض المنتجات الطبيعية إلى اليابان على مدى خمس سنوات.
- ووقعت شركة البوتاس العربية اتفاقا مع شركة البوتاس الهندية تشتري الشركة الهندية بموجبه ٢٥٠ ألف طن من البوتاس الأردني تبلغ قيمتها نحو ٣٥ مليون دولار.
- انتهى التفتيش الدولي البحري للسفن المتجهة إلى ميناء العقبة الأردني بتاريخ ٢٥ /٨ /١٩٩٤، وبذلك ابتعدت قطع البحرية الأمريكية التي كانت تفرض منذ أربعة أعوام حصارا محليا على الميناء والذي كان يؤثر سلبا على التجارة الخارجية الأردنية، وبدأ طاقم فني لشركة لويدز تطبيق نظام التفتيش داخل ميناء العقبة.
- تم بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٩٤ التوقيع على إعلان واشنطن بين كل من الملك حسين ملك الأردن واسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون والذي يقضي بإعلان مبادئ السلام بين البلدين وانهاء حالة الحرب التي استمرت منذ احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ . وتم الإتفاق على تشكيل فريق مفاوضات من الطرفين بحيث يجتمعان في المناطق الحدودية بين البلدين من أجل التوصل الى حالة سلام تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨) كما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة وتطبيع العلاقات في مختلف الجوانب بين الطرفين. وفي وقت لاحق تم فتح معابر بين البلدين على أن يتم افتتاح معابر أخرى على طول

الحدود بين البلدين .

وبتاريخ ٢٦ /١٠ /١٩٩٤ تم في منطقة وادي عربة الأردنية التوقيع على اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بحضور رئيس وزراء كل من الأردن واسرائيل والملك حسين ملك الأردن والرئيس كلنتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وقد رحبت الأوساط الشعبية والرسمية الأردنية والعربية والدولية بهذا الإتفاق في حين أبدت الأحزاب الإسلامية الأردنية معارضتها للإتفاق.

وبتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٩٤ زار الملك حسين طبريا واجتمع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي حيث تم تبادل وثائق التصديق على الإتفاقية بينهما.

- في اطار تحسين وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الاجنبية، قامت الحكومة باستحداث النافذة الاستثمارية في دائرة تشجيع الاستثمار بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٩٤ باعتبارها المرجعية الدائمة والموحدة للتعامل مع قضايا الاستثمار بهدف الحد من الروتين واجراءات الترخيص والتسجيل الطويلة وغير المبررة.
- ولتشجيع الصادرات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية وتحفيز المصدرين على اقتحام اسواق جديدة غير تقليدية، اقرت الحكومة اعفاء الارباح الناجمة عن الصادرات الوطنية من السلع والخدمات من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠٪ بعد أن كانت تصل الى ٧٠٪ ويستثنى من هذا القرار الصادرات الاردنية من الفوسفات والبوتاس والاسمنت، وكذلك الصادرات التي تتم بموجب بروتوكولات تجارية.

ينظم الاستثمار في المملكة الاردنية الهاشمية عدة تشريعات هي :

- قانون رقم ١١ سنة ١٩٨٧
- قانون مؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨
- قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢
- نظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢
- قانون تسجيل الشركات الاجنبية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٥
- قانون مؤسسة المدن الصناعية رقم ٥ لسنة ١٩٨٥
- قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦

وتشرف على تطبيق هذه التشريعات لجنة تشجيع الاستثمار بوزارة الصناعة والتجارة، وهي التي تقوم بالتوصية لدى مجلس الوزراء باعتبار المشروع استثماريا خاضعا لتلك التشريعات.

ويدخل ضمن رأس المال الذي تسري عليه تشريعات الاستثمار في الاردن ما يلي:-

- رأس المال المحول بعملة أجنبية قابلة للتحويل، والارباح المتحققة من استثماره.

- الموجودات الثابتة المستوردة من الخارج.
- الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والتراخيص والعلامات والاسماء التجارية المسجلة.

وتجيز التشريعات الاردنية الاستثمار في المجالات التالية:-

- الصناعة والتعدين.
- الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الاسماك وصيدها.
- السياحة والفنادق والنقل السياحي.
- النقل البحري.
- المستشفيات.
- التعليم.
- مشاريع الاسكان والاعمار.

الا انه يشترط الا يقل رأس المال العربي المستثمر عن ٣٠ ألف دينار أردني في قطاعات الصناعة والسياحة والصحة والزراعة والاسكان والاعمار، أما المستثمر الاجنبي فيشترط الا يقل رأس ماله عن ٥٠ ألف دينار. غير انه بالنسبة لاعمال النقل فيشترط الا يقل رأس المال المستثمر - عربيا كان او اجنبيا - عن ١٠٠ ألف دينار، ويرتفع هذا المبلغ الى ٢٠٠ ألف دينار عندما يتعلق الاستثمار بقطاعي التجارة واعمال المقاولات، وبشكل عام فأن التشريع الاردني يحظر على المستثمرين -الاجانب - غير العرب الاستثمار في قطاعات الصناعة والسياحة والصحة والزراعة والاسكان والاعمار الا بموجب قرار خاص يصدر عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص.

ويقسم التشريع الاردني اقليم الدولة الى مناطق تنمية تختلف باختلافها شروط الاستثمار ومزاياه، كما يقسم المشاريع الاستثمارية ذاتها الى مشاريع اقتصادية وأخرى اقتصادية مصدقة ويقرر لكل نوع منها اشتراطات معينه تتعلق بحجم رأس المال المستثمر والمنطقة التي يتم فيها الاستثمار ، ثم يقرر لكل نوع من انواع المشاريع الاستثمارية شروطا محددة تتناسب وحجم رأس المال المستثمر والمنطقة التي يستثمر فيها، الا أنه يشترط في جميع الاحوال حصول المشروع على موافقة السلطات المختصة وفقا للقطاع الذي يعمل فيه.

وتخضع المشاريع الاستثمارية في الاردن للرقابة الحكومية والتي تتمثل في تدقيق حساباتها ومراجعة موادها الاولية والسلع المنتجة فيها.

وتتمتع المشاريع الاستثمارية في الاردن بالعديد من المزايا وفقا لتصنيفها، وعلى النحو التالي:

-اعفاء الموجودات الثابتة التي تستوردها للمشروع الاستثماري أو اي زيادة في قيمتها، وكذلك اعفاء اي توسع أو تطوير في المشاريع الاستثمارية من الرسوم.
- اعفاء قطع الغيار اللازمة من الرسوم بما لايزيد عن ١٠٪ من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة للمشروع.
- اعفاء صافي ارباح المشروع من الضرائب لمدة خمس سنوات، اما بالنسبة لمشاريع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية فان صافي ارباحها يتمتع بالاعفاء من الضرائب طيلة مدة قيامها ودون تحديد.

- بعد انقضاء مدة الخمس سنوات المقررة للاعفاء من الضرائب يجوز اعفاء ٢٥٪ من الارباح الصافية للمشاريع الاقتصادية المصدقة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية ولمدة سنتين اذا كان المشروع قائما في منطقة تنمية (أ) ولمدة ثلاث سنوات اذا كان المشروع في منطقة (ب) واربع سنوات اذا كان المشروع في منطقة(ج)، وذلك وفق شروط معينة وبموافقة مجلس الوزراء.
- اعفاء تجديد لوازم الفنادق والمستشفيات من الرسوم بعد عشر سنوات من استفادتها من الاعفاءات السابقه.
- ترحيل خسائر المشروعات المصدقة خلال سنوات الاعفاء الى سنوات لاحقة.
- اعفاء فوائد ودائع وتسهيلات وتوفيرات وسندات الدين والاقراض والقروض الخارجية وبدل ايجارات المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.
- جواز اعفاء مالايزيد عن ١٠٪ من دخل المشروع السنوي الخاضعة للضريبة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية اذا كان المشروع يعمل في قطاع الصناعة او التعدين واذا خصص المشروع تلك النسبة لاسكان مستخدميه وعماله.
- جواز اعفاء مبلغ ٢٥ ألف دينار من دخل المشروع العامل في قطاع الصناعة او التعدين اذا خصص ذلك المبلغ وانفق في التدريب او البحوث والدراسات لتحسين الانتاج او التطوير.
- السماح للمستخدمين الاجانب الفنيين والاداريين بتحويل ٧٠٪ من صافي مرتباتهم وتعويضاتهم، وكامل تعويضات نهاية خدماتهم للخارج.
- الحق في تحويل رأس المال المستورد الى الخارج على أقساط تبدأ بعد سنتين من تاريخ بدء الانتاج أو العمل في المشروع، مع جواز الاعفاء من المدة او التقسيط.
- حق تحويل ارباح المشروع الى الخارج.
- السماح للمستثمرين العرب بشراء وبيع الاوراق المالية المدرجة في سوق عمان المالي وتحويل قيم البيع اذا كانت تلك القيم قد اديت اصلا بعملة قابلة للتحويل.
- حق المستثمر في ان يحول للخارج رأسماله وأرباحه.
- السماح للمستثمر بالاكتتاب بأي مبلغ في اسهم الشركات المساهمة العامة التي تطرح للاكتتاب العام.
- استئجار املاك الدولة بايجارات تشجيعية ولمدد طويلة.

ويتمتع الاستثمار الاجنبي في الاردن بعدة ضمانات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- معاملة رأس المال المستثمر معاملة متساوية مع رأس المال المحلي.
- تضمن الحكومة للاستثمار التمتع بكافة المزايا والتسهيلات المنصوص عليها في القوانين السارية.
- سريان الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقية الموحدة وغيرها من الاتفاقيات العربية-الاردنية على رأس المال العربي المستثمر في الاردن.
- حظر المصادرة والحجز والتجميد الا عن طريق القضاء.

وبالمقابل فان هناك العديد من الواجبات التي يفرضها التشريع الاردني على المستثمرين لعل أهمها مايلي:

- اخطار الجهات المسئولة بتاريخ بدء العمل او الانتاج.

- اعلام تلك الجهات بتركيب الموجودات الثابتة المستوردة والمعفاة من الرسوم.
- مسك حسابات منظمة للمشروع وتقديم ميزانيته المصدقة للجهات المختصة.
- تقديم البيانات التي تطلبها تلك الجهات.

ولا توجد في تشريعات الاستثمار الأردنية نصوص خاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

(٢)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٤

٠١ بيانات اساسية ومؤشرات عامة:

المساحة	٧٥٠١٩كلم٢
العاصمة	ابوظبي
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الاخرى المتداولة	الانجليزية
العملة	درهم

(١ دولار امركي = ٣.٦٧١ درهم اماراتي في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	٢.١٥
معدل النمو السكاني ٪	٣.٥
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بليون درهم)	**١٣٥.٠**
معدل نمو الناتج المحلي ٪	(٠.٥)-
مكونات الناتج المحلي ٪	
القطاع النفطي	٣٣.٨
القطاع غير النفطي	٦٦.٢
معدل التضخم ٪	٤.٥
الصادرات فوب (بليون دولار)	٢٤.٣٣
الواردات سيف (بليون دولار)	١٩.٥٨
الديون الخارجية (بليون دولار)	١١.٥٥

١٠١ مقدمة عامة :

تتكون دولة الامارات العربية المتحدة – الواقعة في الطرف الشرقي من الجزيرة العربية – من اتحاد سبع امارات هى :

ابوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، ام القيوين والفجيرة . ولدولة الامارات حدود مشتركة مع كل من سلطنة عمان من الشرق والجنوب الشرقي، والمملكة العربية السعودية ودولة قطر من الغرب والشمال الغربي بالاضافة الى الشريط الساحلي المطل على الخليج العربي من الشمال والشرق – وتشكل امارة ابوظبي حوالى ٨٧٪ من المساحة الكلية للدولة. وقد حتمت عوامل المناخ والتربة الصحراويين ان تعتمد الدولة على النفط كمصدر وحيد واساسي للثروة لفترة طويلة حيث لم تستأثر القطاعات غير النفطية بالاهتمام الكافي الا في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات بعد الزيادات المضطردة التي شهدتها اسعار النفط العالمية منذ عام ١٩٧٤. لقد استطاعت الدولة تحديث اقتصادهاودخول مرحلة التصنيع ساعدها في ذلك توفر الطاقة بكميات كبيرة والموقع الجغرافي المتميز فضلا عن وجود بنية اساسية متطورة ، كما كان لمرونة القوانين الجاذبة للاستثمار والتسهيلات والامتيازات التي توفرها لقطاع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي دور كبير في تثبيت دعائم الاقتصاد الوطني ودفعه نحو المزيد من الانطلاق .

١٠٢ الوضع الاقتصادي العام والسياسات الاقتصادية :

تتمتع دولة الامارات العربية المتحدة بثروة نفطية كبيرة اذ بلغ احتياطي النفط الخام في عام ١٩٩٤ حوالى ٨٩.١ مليار برميل او ما يعادل ٩.٦٪ من اجمالي الاحتياطي العالمي و ١٥.٦٪ من الاحتياطيات العربية. اما في مجال الغاز الطبيعي فقد بلغ الاحتياطي منه بنهاية عام ١٩٩٤ حوالى ٥٧٩٤ مليار متر مكعب او ما نسبته ٤.١٪ من الاحتياطي العالمي و ١٩.٦٪ من اجمالي احتياطي الدول العربية. هذا وقد بلغت طاقة التكرير القائمة خلال العام ٢٠٥ الف برميل يوميا في مصفائي الرويس وام النار.

على صعيد القطاعات غير النفطية تبنت الدولة سياسة تنويع مصادر الدخل فلجأت الى دعم قطاع الصناعة التحويلية وتطوير القطاع الزراعي بغية زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي كان من نتيجته حدوث تغيير في تركيبة الناتج المحلي لصالح ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية خلال العشر سنوات الماضية مما ادى الى زيادة ملحوظة في القيمة المضافه لهذه القطاعات.

١٠٢ السياسات الاقتصادية :

في اطار سياستها الرامية إلي تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للثروة واصلت الدولة مساعيها في تعزيز ودعم القطاعات غير النفطية بغية زيادة وتطوير مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي . وقد انعكس أثر هذه السياسة في الزيادة المضطردة كماً ونوعاً في المساهمة القطاعية في الناتج المحلي سواء بالأسعار الأسمية او الحقيقية فيما تراجعت مساهمة القطاع النفطي .

احتلت السياسة المالية موقعا متميزا في برنامج الاولويات الاقتصادية للدولة لما لها من اهمية مركزية في المحافظه على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فقد اتبعت الحكومة اسلوبا مزدوجا اذ سعت في ظل تدني الموارد النفطية بسبب هبوط اسعار النفط العالمية والحصة المقررة من قبل منظمة الاوبك الى اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام والتخلي عن اوجه الانفاق غير الضرورية وزيادة الموارد الذاتية للموازنة، وفي الوقت نفسه حرصت الدولة على استمرار الانفاق لمتابعة زخم النشاط الاقتصادي وتجنب الاثار الاقتصادية للتباطؤ الاقتصادي بسبب الاوضاع في سوق النفط العالمية.

على صعيد السياسة النقدية اتخذ المصرف المركزي عددا من الاجراءات الهامة بغرض تأمين النظام المصرفي وتصحيح اوضاعه – ويمكن تلخيص اهم هذه الاجراءات في الآتي :-

* اصدار قواعد جديدة بشأن كفاية رأس المال حيث اصبح لزاما على المصارف التجارية ان تحتفظ في كل الاوقات بحد ادنى من رأس المال قدره ١٠٪ من اجمالي اصولها المرجحة بالمخاطر.

* مواجهة ظاهرة الشيكات المرتجعة والتخفيف من آثارها بعد ان كانت خطرا يهدد الثقة في التعامل بالشيكات.

* الرقابة والاشراف على المصارف التجارية بهدف تقليل الائتمان حيث تم وضع قواعد جديدة للتركزات الائتمانية او النسب الملائمة للانكشافات الائتمانية المقدمة الى عملاء المصارف.

اما فيما يتعلق بسياسة معدل سعر صرف الدرهم فقد انعكست التغيرات والتطورات التي طرأت على متوسط سعر صرف الدولار الامريكي على الدرهم حيث ارتفع معدل سعر صرف الدرهم خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ وذلك مقابل كافة العملات الرئيسية، وقد ساهم استقرار سعر صرف الدرهم في تدعيم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في الفترة التي تلت احداث الخليج وتداعياتها في بداية التسعينات.

٢٠٢ التطور العام للاقتصاد الوطني :

على صعيد الانفاق اختطت الدولة سياسة دعم الانفاق الحكومي باعتباره المحرك الاساسي لعجلة الاقتصاد الوطني حيث ارتفع الانفاق الاستهلاكي النهائي وكذلك الانفاق على الواردات. اما الانفاق الانمائي فقد سجل زيادة ملحوظة بسبب اهتمام الدولة بالمرافق والمشاريع الانمائية الحيوية خاصة القطاع السكني. وقد حدث هذا النمو في الانفاق العام في ظل معدل تضخم معتدل لم يتجاوز ٥٪ وزيادة معتدلة في النمو السكاني.

في المقابل سجلت الايرادات العامة هبوطا طفيفا في السنوات الثلاثة الاخيرة نسبة لانخفاض حصة الدولة الانتاجية وعائداتها من البترول نتيجة تراجع اسعار النفط العالمية مما ادى الى عجوزات متتالية في المالية العامة.

١٠٢٠٢ الناتج المحلي الاجمالي :

حقق الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو قدره ١.٢٪ في عام ١٩٩٣ حيث ارتفع من ١٣٠.٢ مليار درهم في عام ١٩٩٢ الى ١٣١.٧ مليار درهم في عام ١٩٩٣، وقد واكب هذه الزيادة تراجع مساهمة القطاع

النفطي من حوالي ٥٣.١ مليار درهم الى ٥١.٤ مليار درهم خلال نفس الفترة وبمعدل قدره ٣.٢٪ في حين بلغت نسبة النمو في القطاعات غير النفطية ٤.٢٪ لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من ٧٧.١ مليار درهم عام ١٩٩٢ الى ٨٠.٢ مليار درهم في عام ١٩٩٣. وقد استمرت القطاعات الرئيسية في نموها بمعدلات شبه ثابته وحافظت على اهميتها النسبية في الناتج الاجمالي تقريبا. هذا وتبلغ مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٦٦.٢٪ في حين تبلغ مساهمة القطاع النفطي ٣٣.٨٪.

جدول رقم (١)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي لعامى ١٩٩٢- ١٩٩٣

بالاسعار الجارية

(بالمليون درهم)

البيان	١٩٩٢ القيمة	١٩٩٣ القيمة	معدل التغير (٪)
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٢٧٣٠	٢٨٣٨	٤.٠
الصناعات الاستخراجية			
أ - البترول الخام	٥٣١١٦	٥١٣٥٠	(٣.٣)
ب - اخرى	٣٥٥	٣٦٩	٣.٩
الصناعات التحويلية	٩٩٤٢	١٠٨٩١	٩.٦
الكهرباء والماء	٢٨٦٩	٢٩٦١	٣.٢
التشييد والبناء	١١١٢٥	١١٥٨٢	٤.١
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٣٠٢٠	١٣٣٨٢	٢.٨
النقل والتخزين والمواصلات	٧١٦٧	٧٣٩٠	٣.١
التمويل والتأمين والعقارات			
أ - التمويل والتأمين	٦٤٣١	٦٦٥٦	٣.٥
ب- العقارات	٨١٨٠	٨٤٨٣	٣.٧
ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة	٢٦٨٤	٢٨٦٨	٦.٩
منتجو الخدمات الحكومية	١٤٣٧٦	١٤٨٨١	٣.٥
الخدمات الاخرى	٣٥٣٦	٣٧٤٥	٥.٩
الناتج المحلي الاجمالي	١٣٠١٦٣	١٣١٦٦٠	١.٢
مجموع القطاعات عدا النفط الخام	٧٧٠٤٧	٨٠٣١٠	٤.٢

المصدر : المصرف المركزي : التقرير السنوي ١٩٩٣.

على المستوى القطاعي حقق قطاع الصناعات التحويلية اعلى نسبة زيادة مقارنة بالقطاعات الاخرى، يليه في الترتيب قطاع البناء والتشييد ثم العقارات ثم التمويل والتأمين . وقد جاءت هذه الطفرة في القطاعات غير النفطية نتيجة للدعم الحكومي من جهة وزيادة الطلب المحلي من جهة أخرى.

جدول رقم (٢)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق ١٩٩٢ -١٩٩٣

بالاسعار الجارية

(مليار درهم)

الانفاق	١٩٩٢	الاهمية النسبية	١٩٩٣	الاهمية النسبية	معدل التغير السنوى
الانفاق الاستهلاكي الخاص	٥٨.٣٣	٤٤.٨	٦٣.١٠	٤٧.٩	٨.٢
الانفاق الاستهلاكي العام	٢٢٨٩	١٧.٦	٢٣.٤٠	١٧.٨	٢.٢
الانفاق الاستهلاكي النهائي	٨١.٢٢	٦٢.٤	٨٦.٥٠	٦٥.٧	٦.٥
تكوين رأس المال الثابت	٢٩.٨٠	٢٢.٩	٣٠.١٠	٢٢.٩	١.٠
التغير في المخزون	١.٦٩	١.٣	١.٨٢	١.٤	٧.٧
الصادرات من السلع والخدمات	٨٨.٦٩	٦٨.١	٨٨.٠٣	٦٦.٩	٠.٧
الواردات من السلع والخدمات (-)	٧٢.٩١	٥٦.٠	٧٦.٤٨	٥٨.١	٤.٩
صافي الضرائب غير المباشرة	١.٦٧	١.٣	١.٦٩	١.٣	١.٢
الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل الانتاج	١٣٠.١٦	-	١٣١.٦٦	-	١.٢

المصدر السابق

٠٣ قطاعات الاقتصاد الوطني :

١٠٣ قطاع النفط والغاز

١٠١٠٣ النفط الخام:

يقدر حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في دولة الامارات بحوالي ٩٨١٠٠ مليون برميل، أي ما يعادل ٩.٧٪ من الاحتياطيات النفطية العالمية. وتشير الدراسات الى ان هذه الاحتياطيات تكفي – وفق معدلات الانتاج الحالية – لمدة تزيد عن ٢٠٠ سنة. تبلغ احتياطيات امارة ابو ظبي حوالي ٩٣.٨٪ من اجمالي الاحتياطيات المؤكدة في الامارات، في حين يتوزع الباقي (حوالي ٥٩٠٠ مليون برميل) بين دبي والشارقة ورأس الخيمة.

على صعيد الانتاج النفطي تعتبر الامارات ثلث اكبر منتج للنفط بين دول منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) حيث يبلغ انتاجها اليومي وفق الحصص الانتاجية المقررة حوالي ٢.١٦٠ مليون برميل يوميا أي مليونين ومائة وستين الف برميل يوميا – وفي خلال عام ١٩٩٤ ارتفعت الطاقة الانتاجية ارتفاعا ملحوظا نتيجة لمزيد من الاكتشافات النفطية في الحقول البرية وعمليات التوسعة في بعض الحقول البحرية مما قد يساهم في رفع الطاقة الانتاجية الى ٣ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٠.

في مجال مرحلة الاستكشاف والانتاج (Upstream) ثمة مشاريع عدة تسعى الامارات من خلالها الى

تعزيز مكانتها النفطية، وهى تستثمر بمعدل بليون درهم سنويا لتحقيق هذا الهدف. ومن ابرز المشاريع في هذا الصدد تطوير كامل حقل (باب) وحقول النفط في منطقة زاكوم الاعلى. اما فيما يتعلق بالمراحل اللاحقة للانتاج (Downstream) فان برامج التطوير تشمل بناء خزانات اضافية للنفط في جبل الظنة وتحديث مصافي التكرير وشراء مصافي تكرير خارج البلاد ضمن خطة لتطوير الصناعات النفطية اللاحقة. ومن المؤشرات المهمة التي تؤكد نجاح سياسات الاستكشاف والتطوير ان عدد الآبار المنتجة ارتفع من ٩٩٢ بئرا في عام ١٩٩١ الى ١٠٠١ بئرا في عام ١٩٩٤، كما ارتفع عدد الآبار المحفورة من ٢١٧٠ بئرا في عام ١٩٩١ الى ٢٢٦٨ بئرا في عام ١٩٩٤.

وتقوم شركة بترول ابوظبي الوطنية (ادنوك) بتنفيذ السياسة النفطية لإمارة أبو ظبي ، كما تتولى وضع وتنفيذ برامج التطوير سواء في مراحل الاستكشاف والانتاج او المراحل اللاحقة. وتدرس (ادنوك) حاليا برنامجا طموحا لاقامة مجمع للبتروكيماويات في منطقة الرويس لانتاج الايثلين والبولي ايثلين والبولي بروبلين. وكان من المقرر ان يكون هذا المشروع بديلا عن توسعة المصفاة الا انه رؤى ان يتم تنفيذ المشروعين. وتتجه (ادنوك) الى اشراك شريك اجنبي لتنفيذ مشروع البتروكيماويات لتسهيل تسويق المنتجات في السنوات الاولى من الانتاج فضلا عن الاستفادة من قدراته التكنولوجية.

جدول رقم (٣)

انتاج وصادرات واسعار النفط الخام

للسنوات ٩٢ - ١٩٩٤

البيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤*
الانتاج (مليون برميل / يوميا)	٢.٢٩	٢.٢٢	٢.١٧
الصادرات (فوب: بليون دولار)	١٤.١٠	١٢.١٠	١٠.٢٨
الاسعار (دولار/ برميل)	١٨.٥	١٦.٤	١٤.٣

المصدر: * تقديرات ١٩٩٤.

٢٠١٠٣ الغاز الطبيعي :

تختزن دولة الامارات احتياطيا ضخما من الغاز الطبيعي هو الاكبر في المنطقة اذ تقدر الاحتياطيات المؤكده بحوالي ٢٠٤.٦ تريليون قدم مكعب بنهاية عام ١٩٩٣. ويوجد معظم هذه الاحتياطيات - التي تشكل حوالي ٤.٥٪ من احتياطيات العالم - في امارة ابوظبي - وتأتي الامارات في المرتبة الثانية من حيث الاحتياطيات العربية اذ تبلغ نسبتها الى جملة الاحتياطيات العربية حوالي ١٩.٦٪.

ارتفع انتاج الدولة من الغاز الطبيعي من حوالي ٣٢.٩ بليون متر مكعب عام ١٩٩١ الى حوالي ٣٥.٤ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٣. اما قيمة صادرات الغاز الطبيعي فقد حافظت على معدلاتها خلال عامى ١٩٩٠ -١٩٩١ أي حوالي ٤.٥ بليون درهم الا انها ارتفعت بشكل ملحوظ خلال عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ لتصل الى حوالي ٦.٢ بليون درهم و ٦.٨ بليون درهم على التوالي.

شهدت امارة الشارقه اهم الاكتشافات في مجال انتاج الغاز اذ تم في عام ١٩٦١ اكتشاف نفطي مهم في حقول الامتياز البرية لشركة اموكو/ الشارقة عبارة عن اربع آبار، ثلاثة منها في حقل صجعة وواحدة في حقل مويعيد بمعدل انتاج ١٥ الف برميل يوميا من المكثفات و ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الى جانب اكتشاف بئر اخرى في حقل (قحيف ٢) بمعدل انتاج يبلغ ٧٣ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و ١٦١٥ برميلا في اليوم من المكثفات.

وتتميز الامارات بكونها من البلدان القليلة التي استطاعت تصدير كميات ملحوظة من الغاز الطبيعي وكذلك من الدول التي نجحت في تطوير صناعة تصدير الغاز المسيل. ومن ابرز المشاريع في هذا القطاع مشروع لاستخراج الغاز بحيث تتم معالجة ٦٥٠ قدم مكعب من الغاز لانتاج مكثفات نفطية وغاز طبيعي مسيل، ومشروع آخر لشركة (ادجاز) لمضاعفة الطاقة الانتاجية لمصنع تسييل الغاز في جزيرة داس. كما قامت (ادنوك) بشراء ناقلات للغاز المنتج تسلمت أولاها عام ١٩٩٤ بعد انتهاء مشروع ادجاز. وقد ارتفعت احتياطيات الدولة من الغاز بعد اكتشاف الغاز المصاحب وغير المصاحب في حقل (خف) الذي يعتبر من اكبر الحقول في العالم.

ومن اكبر مشاريع تطوير الغاز في الدولة مشروع ٥٤٥ لتطوير حقل (باب) حيث من المؤمل ان يتضاعف الانتاج ٤ مرات ليصل الى (٢٠٠٠) مليون قدم مكعب يوميا بنهاية عام ١٩٩٥. كما سيرتفع انتاج المكثفات من (٥٠٠٠) برميل / يوميا في عام ١٩٩٢ الى (١٣١٠٠٠) برميل يوميا في عام ١٩٩٥.

من جهة اخرى قامت امارة دبي بانشاء شركة قابضة لادارة اسهمها في شركات النفط العاملة وهي شركة نفط الامارات الوطنية (اينوك) حيث قامت بشراء حصة الامارة البالغة ٦٠٪ من شركة الامارات للمنتجات النفطية (ايبكو). ويبلغ رأس مال شركة (اينوك) المدفوع ١٠٠ مليون درهم، وتعمل في مجالات التخزين والتسويق والتجارة وتكنولوجيا مرحلة الاستكشاف والانتاج.

٢٠٣ القطاع الصناعي :

يعتبر قطاع الصناعة احد المحاور الرئيسية التي تسعى الدوله لتنميتها تحقيقا لسياسة تنويع مصادر الدخل . فقد شهد قطاع الصناعة تطورات متلاحقة وارتفعت قيمة المنتجات الصناعية الى نحو ١٠.٥ مليار درهم عام ١٩٩٣ محققا نموا اجماليا بلغت نسبته حوالي ١٠٪ بالاسعار الجارية و ٥٪ بالاسعار الثابتة، وقد بلغ اجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة في عام ١٩٩٣ حوالي ١٠.٥٩١ مليار درهم مقابل ٩.٩٤٢ مليار درهم عام ١٩٩٢ وحوالي ١٦٧ مليون درهم فقط في عام ١٩٧٢.

ونتيجة للجهود المبذولة بات القطاع الصناعي أكثر تنوعا حيث تخطى مرحلة الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية التي تعتمد على القطاع النفطي، كما ان الصناعات التحويلية غير النفطية نمت بصورة مضطردة خلال السنوات العشر الاخيرة دون ان تتأثر بتقلبات العائدات النفطية. إذ يلاحظ من تتبع توزيع المصانع حسب نوعية الصناعات ان قطاع صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات قد جاء في المركز الاول بنسبة ٢٢٪ يلية قطاع صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات الفحم والبترول والمطاط بنسبة ٢٠.٨٪ ثم صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية بنسبة ١٢.٩٪ تليها صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود بنسبة ١٢.٨٪.

بلغ عدد المصانع والمنشآت الصناعية بالبلاد في نهاية عام ١٩٩٣ نحو ١٥٢٨ مصنعا ومنشأة صناعية تزيد استثماراتها على ٢٥ مليار درهم. وتتوزع هذه المصانع حسب احجامها الى مصانع صغيرة (٣٥٪) ومصانع متوسطة (٥٥٪) ومصانع ثقيلة (١٠٪) هذا وقد بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي نحو ١٠٪ في عام ١٩٩٣ وبلغت قيمة المنتجات الصناعية ما يربو على ١٠.٥ مليار درهم فيما بلغت الصادرات من السلع الصناعية ما يزيد على ٥ مليار درهم.

اما على صعيد توزيع الصناعات حسب حجم رأس المال المستثمر فقد احتل قطاع صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية المركز الاول بنسبة ٤٠.٨٪ يليه قطاع الصناعات التعدينية بنسبة ٢٦.٤٪ ثم قطاع صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات بنسبة ١٢.٩٪ يلية قطاع صناعة منتجات الخامات المعدنية بنسبة ١٢.١٪.

٣٠٣ الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية:

١٠٣٠٣ الزراعة :

رغم البيئة الصحراوية وشح الأراضي الزراعية وندرة المياه الا أن القطاع الزراعي شهد تطوراً جيداً خلال العشر سنوات الماضية حيث قامت الدولة بدعم النشاط الزراعي عن طريق المساهمة بجزء من تكاليف المعدات الزراعية والسماد والقروض الميسرة هذا وقد ارتفع ناتج هذا القطاع في عام ١٩٩٣ ليصل الى ٢.٨ بليون درهم بزيادة معدلها ٤٪. وبدأ هذا التطور – الذي تحقق على مدى الاعوام السابقة – يترك آثارا ملموسة محليا اذ اصبح يلبي جانبا متزايدا من الاستهلاك المحلي. بل ويتم تصدير جزء من المنتجات الزراعية إلى دول الجوار .

بلغت مساحة الحيازات الزراعية حوالي (١١٢) الف فدان في عام ١٩٩٣ تفاصيلها كالآتي : (٢٦) الف فدان لانتاج الخضروات، (٥٩) الف فدان لانتاج التمور والفواكه و (٢٧) الف فدان للمحاصيل الحقلية الاخرى.

بلغت قيمة المنتجات الزراعية خلال عام ١٩٩٣ حوالي (١٧٤٧) الف درهم وبلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١.٣٪. وتقوم الدولة بتقديم بعض الخدمات المجانية للمزارعين تتلخص في القيام بالزيارات الارشادية ومكافحة الآفات الزراعية. كما قامت الدولة بحفر عدد من الآبار (٦١٣ بئرا) وتركيب عدد من المكائن (١١٥٢٨) كما قامت الدولة بتوفير عدد من المكائن والمعدات بقروض ميسرة بلغت (١٧٠) ماكينة زراعية و (١٣٠) ماكينة رش.

٢٠٣٠٣ الثروة الحيوانية :

يستأثر هذا القطاع الفرعي باهتمام الدولة لكونه مجالا خصباً للإستثمارات الصغيرة والمتوسطة ذات العائد السريع . ويقدر اجمالي الثروة الحيوانية في الامارات بحوالي ٢ر١ مليون رأس منها (٧١٠) ألف رأس من الماعز ، (٢٨٠) ألف رأس من الاغنام ، (٥٠) ألف رأس من الابقار و(١٢٠) ألف رأس من الابل .

بلغ انتاج اللحوم في عام ١٩٩٣ حوالي ١٤٢٠٠ طن في حين بلغ انتاج الحليب ٤٧٦٥٠ طن . أما

انتاج الدجاج والبيض فقد بلغ ١٦٥٠٠ ألف فروج و٢١٠ مليون بيضة

٣٠٣٠٣ الثروة السمكية :

تمتلك دولة الامارات سواحل طويلة على الخليج العربي وخليج عمان يبلغ طولها حوالي ٧٩٠ كيلو مترا. ويعمل في قطاع الثروة السمكية ما يقارب (١٠) الف صياد يعملون على ٣٣٢١ قارب صيد.

يقدر انتاج الدولة من المنتجات السمكية والاحياء المائية بحوالي (١٠٥) الف طن مترى في عام ١٩٩٣. ويمثل انتاج الامارات حوالي ٦٪ من الانتاج العربي. ويقدر استهلاك الفرد من الاسماك بحوالي ٢٥ كيلو جرام وهو يعتبر من المعدلات المرتفعة.

بلغت كمية الاسماك والمنتجات السمكية المصدرة عام ١٩٩٣ حوالي (٣٢) الف طن مترى. وتقوم الدولة بتصدير الاسماك المحلية الطازجة في حين تقوم الشركات التجارية وعددها ٦٨ شركة بتصدير الاسماك المجمدة والمحفوظة.حيث توجد في البلاد عدد من مصانع التجميد والتعليب. وتوجه معظم الصادرات من الاسماك الى اسواق دول مجلس التعاون الخليجي، اما صادرات القشريات وبعض الرخويات والمنتجات السمكية المحفوظة فانه يتم تصدير معظمها الى اوربا وامريكا وجنوب شرق آسيا.

يحظى القطاع السمكي بالدعم الحكومي المباشر حيث رصدت الدولة عام ١٩٩٣ حوالي ٢٧.٣ مليون درهم لمشاريع قطاع الزراعة والثروة السمكية، كما تقوم الدولة بصرف قروض للصيادين تصل الى ٧٥ الف درهم لكل صياد حيث يعفى من ٥٠٪ منها. ولتطوير المشاريع الخاصة بالبنية التحتية لقطاع الاسماك انشأت الدولة مرفأ ابوظبي بتكلفة بلغت ٣٥ مليون درهم، كما انشأت سوقا تجاريا بتكلفة قدرها ٤٣ مليون درهم يحتوى على جميع مستلزمات التخزين والتبريد.

تعتبر دولة الامارات من الدول المهيئة لاقامة المشاريع السمكية الكبيرة وذلك لتوفر المواد الخام والامكانيات المالية الا ان الاستثمار في هذا المجال الحيوي لا يزال قليلا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى.

٤. التجارة الخارجية :

في مجال التجارة الخارجية ساهم الانتعاش الذي شهدته القطاعات الخدمية إلى زيادة الطلب المحلي من السلع مما ادى بدوره الى زيادة مضطردة في الواردات . ومن جهة أخرى تراجعت الصادرات النفطية بشكل ملحوظ في الوقت الذي سجلت فيه تجارة اعادة الصادرات تقدما ملموسا فيما شهد فائض الميزان التجاري تقلصا كبيرا خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣ .

وكان للتطورات السلبية في السوق البترولية أثر بالغ على قيمة الصادرات البترولية حيث انخفضت أسعار البترول الخام من ١٨.٣ دولار للبرميل في عام ١٩٩٢ إلى ١٦ دولار للبرميل في عام ١٩٩٣ .وتدنت الكميات المصدرة نتيجة لالتزام الدولة بحصتها المقررة من قبل (الاوبك) وهي ٢.١٦ مليون برميل مما ادى إلى انخفاض قيمة الصادرات البترولية من ٥١.٦ مليار درهم عام ١٩٩٢ إلى ٤٤.٥ مليار درهم في عام ١٩٩٣ .

تتركز صادرات الامارات غير النفطيه بالمنتجات النفطيه والالمونيوم والاسمدة والزيوت والملابس الجاهزة . وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادات مضطردة في قيمة الصادرات غير النفطية واعادة التصدير حيث ارتفعت من ٣٢.١ بليون درهم في عام ١٩٩٢ الى ٣٧.٩ بليون درهم عام ١٩٩٣ .

في المقابل ارتفعت قيمة الواردات من ٦٤ مليار درهم في عام ١٩٩٢ الى ٧٢ مليار درهم مسجلة زيادة قدرها ١٢.٥٪ وقد جاءت هذه الزيادة في قيمة الورادات نتيجة للزيادة الفعلية في الكميات المستوردة . أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات فإن الدول الصناعية تحتل مركز الصدارة بالرغم من تراجع أهميتها النسبية من ٦٢.٨٪ في عام ١٩٩٢ إلى ٥٩.٥ في عام ١٩٩٣ مقابل ازدياد نسبة المستوردات من الدول الأسيوية من ٢٣.٢٪ عام ١٩٩٢ الى ٢٥.٢ في عام ١٩٩٣ .

ونتيجة لهذه التطورات فقد سجل فائض الميزان التجاري تراجعا كبيرا من ٢٣.٩ بليون درهم عام ١٩٩٢ الى ١٤.٥ بليون درهم في عام ١٩٩٣ أي ما نسبته ٣٩.٣٪. من جهة أخرى أظهرت البيانات أن العجز في ميزان المدفوعات ارتفع الى حوالي ٦٥٠ مليون درهم (١٧٧مليون دولار) في عام ١٩٩٣ من حوالي ٤٦٠ مليون درهم (١٢٥ مليون دولار) عام ١٩٩٢ . كما انخفض الفائض في حساب المعاملات الجارية انخفاضا حادا ليصل الى نحو ٦٧٠ مليون درهم (١٨٢ مليون دولار) في عام ١٩٩٣ بعد أن كان ١١ مليار درهم (٣ مليار دولار) عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٤)

تقديرات ميزان المدفوعات ١٩٩٢ - ١٩٩٣

(مليار درهم)

البنود	١٩٩٢	١٩٩٣
الميزان التجاري	٢٣.٩٠	١٤.٥٠
صادرات البترول الخام	٥١.٦٠	٤٤.٥٠
صادرات الغاز	٤.٢٠	٤.١٠
الصادرات الاخرى واعادة التصدير	٣٢.١٠	٣٧.٩٠
مجموع الصادرات واعادة التصدير	٨٧.٩٠	٨٦.٥٠
الواردات (سيف)	٦٤.٠٠	٧٢.٠٠
رصيد الخدمات	- ١٠.٥٠	- ١١.٠٠
المساعدات	- ٢.٢٣	- ٢.٨٣
الحساب الجاري	١١.١٧	.٦٧
حساب رأس المال	- ١١.٦٣	- ١.٣٢
القروض الرسمية	- .٥٠	.٥٠
المساهمات الرأسمالية	١.٥٠	١٠.٥٠
المؤسسات الحكومية وحركة رأس المال الخاص وصافي السهو والخطأ	٩.٦٣	.٦٨
اجمالي الفائض (+) او العجز (-)	-.٤٦	.٦٥
التغير في الاحتياطيات	.٤٦	.٦٥
الموجودات الاجنبية لدى المؤسسات النقدية	.٦٢	.٦٨
صندوق النقد الدولي	.١٦ -	.٠٣

المصدر: المصرف المركزي : التقرير السنوي ١٩٩٣.

يشير هيكل التوزيع الجغرافي لتجارة الامارات الخارجية في عام ١٩٩٣ الى ازدياد الثقل التجاري للدول الاسيوية غير العربية – على صعيد الواردات جاءت ست من دول آسيا غير العربية ضمن العشر دول الاولى في قائمة الشركاء التجاريين لدولة الامارات اذ تبلغ نسبة مساهمة هذه الدول في هيكل واردات الدولة حوالي ٤٤.٢٪، اما اهم الواردات فهى بالترتيب : الماكينات والاجهزة الكهربائية، وسائط النقل، المنسوجات، الحديد والصلب، المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، المنتجات المعدنية، الاجهزة العلمية، والمصنوعات المطاطية.

اما بالنسبة للصادرات فقد احتلت اليابان المركز الاول تليها سنغافورة فالولايات المتحدة الامريكية فبريطانيا وايطاليا.

ويأتي النفط الخام والغاز والمنتجات البترولية في رأس قائمة الصادرات، تليها الصادرات غير النفطية واهمها الالمنيوم والاسمدة والزيوت والملابس الجاهزة.

٠٥ المالية العامة :

بلغت الايرادات العامة في عام ١٩٩٣ حوالي ٥ر٣٨ مليار درهم مقابل ٢ر٤٦ مليار درهم في عام ١٩٩٢ ، مسجلة تراجعا بلغت نسبته ٧ر١٦٪ . ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع ايرادات البترول – والتي تشكل حوالي ٨٠٪ من اجمالي الايرادات – من ٩ر٣٦ مليار درهم في عام ١٩٩٢ إلى ٣ر٣٠ مليار درهم في عام ١٩٩٣ .

ومن جهة أخرى بلغت النفقات العامة في عام ١٩٩٣ ما قيمته ٦ر٥٤ مليار درهم مقابل ١ر٥٢ مليار درهم في عام ١٩٩٢ بنسبة زيادة قدرها ٨ر٤٪ وقد انخفضت النفقات الجارية (والتي تشكل ٧٠٪ من اجمالي النفقات) بمقدار ٦ر١٪ فيما سجلت النفقات الانمائية والمساعدات والمدفوعات الرأسمالية زيادات كبيرة بلغت ٧ر١٧٪ و١ر٣٩٪ على التوالي ، كما يوضح ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

الحساب الموحد : الايرادات والنفقات لعامي ١٩٩٢ – ١٩٩٣

(مليون درهم)

البيان	١٩٩٢	١٩٩٣
(١) الايرادات العامة منها	٤٦١٥٤.٩	٣٨٥١٧.٢
ايرادات البترول	٣٦٩٤١.٢	٣٠٢٧٤.٧
(٢) النفقات العامة منها	٥٢١٣٢.٩	٥٤٦١٦.١
١-٢ النفقات الجارية	٣٩٠٩٨.٢	٣٨٤٦٨.٧
٢-٢ النفقات الانمائية	٩٢٦٩.٦	١٠٩١٠.٤
٣-٢ المساعدات والمدفوعات الرأسمالية	٣٧٦٥.١	٥٢٣٧.٠
(٣) الفائض (+) او العجز (-)	(-)٥٩٧٨.٠	١٦٠٩٨.٩ (-)

المصدر : دولة الامارات العربية المتحدة – المصرف المركزي = التقرير السنوي ١٩٩٣

يلاحظ ان الايرادات الذاتية للدولة (على مستوى الاتحاد والامارات) بلغت ٨.٣ مليار درهم في عام ١٩٩٣ أي ما يعادل ٢١.٦٪ من اجمالي الايرادات العامة للدولة، مما يشير الى توجه قوى نحو تنمية مصادر الايرادات غير البترولية.

يوضح الجدول ان العجز في الحساب الموحد في عام ١٩٩٣ قد تضاعف ثلاث مرات تقريبا من حوالي ٦.٠ مليار درهم في عام ١٩٩٢ الى حوالي ١٦.١ مليار درهم في عام ١٩٩٣ نتيجة للزيادة الكبيرة في الانفاق الانمائي وتدنى اسعار البترول.

٠٦ قطاع النقد والمصارف :

اثمرت السياسة النقدية المتبعة خلال السنوات الأخيرة وفي ظل الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية السائدة تحسناً ملحوظاً في قيمة النقد الوطني ازاء معظم العملات العالمية الرئيسية ، كما ادى التشدد في السياسة النقدية الى تراجع طفيف في حجم الكتلة النقدية مما يؤكد نجاح سياسة الدولة في خلق الاستقرار النقدي وضبط الضغوط التضخمية .

بلغ عدد المصارف التجارية الوطنية والاجنبية في الامارات خلال عام ١٩٩٣ ما مجموعه ٤٧ مصرفا : اذ بلغ عدد المصارف الوطنية ١٩ مصرفا باجمالي شبكة فروع عددها ٢١٦ فرعا، وعدد المصارف الاجنبية ٢٨ مصرفا وعدد فروعها ١١٩ فرعا. هذا بالاضافة الى مصرفين للاستثمار لكل واحد منهما فرع واحد، كما بلغ عدد مكاتب التمثيل ١١ مكتبا، فضلا عن ٩٣ مؤسسة صرافة ومصرف متخصص واحد و ٨ مكاتب للوساطة المالية.

حققت المصارف التجارية توسعا في نشاطها خلال عام ١٩٩٣ انعكس في ارتفاع ارقام ميزانياتها الموحدة (بدون بنود خارج الميزانية) بمعدل ٤.٧٪، كما سجلت قفزة كبيرة في مجال الاعمال المصرفية التي تدخل ضمن بنود خارج الميزانية بلغت نسبتها ٣٨.٨٪. اي ان اجمالي الميزانية الموحدة للمصارف ارتفع بمعدل ١٨.٢٪ ليصل الى حوالي ٣٠٢ مليار درهم.

هذا وقد سجلت الموجودات نموا خلال عام ١٩٩٣، وتعزى هذه الزيادة الى زيادة عمليات القروض والتسليفات بمعدل ١١.٣٪ مما يعكس الدور التنموي الهام الذي تلعبه المصارف الاماراتية في خدمة القطاعات الاقتصادية. اما من جانب المطلوبات فقد تحققت الزيادة نتيجة لارتفاع بندى حقوق المساهمين والودائع بحوالي ٤٪ و ٢.٩٪ على التوالي مما يعكس جهود المصارف لتدعيم مراكزها الرأسمالية ومعدلات ملاءتها المالية وكذلك الثقة في الجهاز المصرفي.

وقد اتخذ المصرف المركزي عددا من الاجراءات والتدابير النقدية والمصرفية الجديدة التي دعمت نشاط المصارف وعززت اداءها. وقد انصبت هذه الاجراءات والتدابير في خدمة أغراض تدعيم معدلات الملاءة المالية ووضع حد لظاهرة الشيكات المرتجعة وتنظيم عملية منح القروض للافراد وضبط تركزها وتنظيم عملية فتح الفروع والمكاتب المصرفية الجديدة.

جدول رقم (٦)

المؤشرات النقدية الرئيسة والعوامل المؤثرة فيها

(مليون درهم)		
البنود	١٩٩٢	١٩٩٣
النقد المتداول لدى الجمهور	٥١٠٨	٥٦٦٧
الودائع النقدية	٩٨٧٣	١٢٥٠٧
عرض النقد	١٤٩٨١	١٨١٧٤
الودائع شبه النقدية	٥٤٥٦٣	٥٠٢٩٢
السيولة المحلية	٦٩٥٤٤	٦٨٤٦٦
الودائع الحكومية	١٦٨٨٧	٢٠٩٦٢
السيولة الاجمالية	٨٦٤٣١	٨٩٤٢٨
العوامل المؤثرة في السيولة المحلية :		
صافي الاصول الاجنبية	٦٣٢٠٤	٦٢٥٥١
صافي الائتمان المحلي	٥٠٦٠٢	٥٤١٠٨
صافي العوامل الاخرى	٤٤٢٦١ (-)	٤٨١٩٣ (-)

المصدر السابق

٠٧ سوق الأوراق المالية :

تتعامل في سوق الأوراق المالية حالياً (١٤) شركة أغلبها بنوك كبرى. وتعتبر سوق الأوراق المالية القائمة حالياً سوق غير رسمية . ويقدر رأس مال الشركات المحلية بها حوالي ٣.١مليار دولار إلا أن حجم التداول لايتجاوز (١٥٠) ألف دولار يوميا . هذا وقد كان لقرار خصخصة الشركات الرابحة آثار منشطة لسوق الأوراق المالية من خلال زيادة عدد الشركات التي يمكن تداول أسهمها. وتؤكد بعض الأوساط المالية والاستثمارية في دولة الامارات أن تأسيس سوق للأوراق المالية بات ضرورياً لأن مجموع موجودات الشركات المساهمة العامة فيها بلغ حتى نهاية عام ١٩٩٢ نحو ١٢١ بليون درهم تشكل حوالي ٤ر٩٣٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي . وتصل موجودات قطاع المصارف والتأمين إلى ما يقارب ٦ر١١٠ بليون درهم أي ما يعادل ٥ر٨٥٪ من الناتج المحلي مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه هذه الشركات في النشاط الاقتصادي. هذا وقد تم تشكيل لجنة تقوم حاليا بدراسة التجارب المختلفة لبورصة الأوراق المالية توطئة لاعداد مشروع قانون لسوق الأوراق المالية في دولةالامارات.

٠٨ الاستثمار :

١٠٨ الاستثمارات في اطار برامج الاوفست :

تجدر الاشارة الى أن قوانين دولة الامارات تلزم شركات الاسلحة أو الشركات التي تفوز بعقود مدنية كبيرة ان تستثمر في مشاريع استثمارية في الامارات بما يعادل ٦٠٪ من قيمة العقد الأصلي وذلك

خلال سنوات . ولا يسمح للشركات بانشاء مشاريع في قطاع الصناعة النفطية والمشاريع التي تحتاج الى عمالة ضخمة او الشركات التي تنافس الشركات القائمة بالدولة .

وفي مجال تطبيق برامج الاوفست تم تأسيس شركة للاستثمارات الخاصة من قبل بنك (تشيس مانهاتن) . كما قامت شركات اخرى (ما كدونيل دوغلاس هيليكوبتر - وستنغهاوس اليكتريك كوربوريشن - سيكورسكى ايركرافت) بتأسيس شركات استثمارية مماثلة ومشاريع مشتركة في اطار البرنامج نفسه .

٢٠٨ المنطقة الحرة في جبل علي :

تعتبر منطقة جبل على الحرة احد المحاور الهامة للنشاط الاقتصادي في الامارات، اذ تسعى الى استقطاب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية في قطاعات متنوعة لاقامة مصانع ومخازن لسلع يجرى تصديرها الى آسيا وافريقيا ودول الشرق الاوسط. وقد تمكنت المنطقة الحرة من استقدام شركات مهمة بدءاً من عام ١٩٨٥ واستطاعت اجتذاب استثمارات صناعية وتجارية وخدمية على المستويين الاقليمي والدولي.

وفي الوقت الذي بلغ فيه عدد الشركات القائمة في المنطقة الحرة (٧٣٥) شركة حتى نهاية العام ١٩٩٤ فان قطاع الصناعة يبقى الاسرع نمواً حيث وصل عدد الشركات الصناعية في جبل على حتى نهاية العام الماضي (٢٠٠) شركة يقابلها (١٨١) شركة عاملة في مجال التخزين وتوزيع البضائع، و (٢١٧) شركة تجارية و (١٣٧) شركة في مجال الخدمات.

ومن حيث تقسيم المشاريع حسب الدول المستثمرة فان منطقة الشرق الاوسط تأتي في الصدارة حيث يبلغ عدد الشركات من دول الشرق الاوسط (٢٨٢) شركة من اصلها (٢٢٩) شركة من دول مجلس التعاون. وتأتي اوربا في الترتيب الثاني حيث يصل عدد الشركات الاوربية الى (١٧٦) شركة من ٢٣ دولة اوروبية. ومن شبه القارة الهندية هناك (١٤٨) شركة منها (١٢٤) شركة من الهند، (٢٣) شركة باكستانية، وشركة واحدة من سيريلانكا.

ويبلغ عدد الشركات من الشرق الاقصى (٦٣) شركة من اصلها (٢٧) شركة يابانية و (١٤) شركة من هونغ كونغ. اما من امريكا الشمالية فثمة (٣٣) شركة من الولايات المتحدة الامريكية، (٧) شركات كندية وشركتان فقط من برمودا ليصل مجموع الشركات من امريكا الشمالية الى (٤٢) شركة.

والى ذلك هنالك (١٠) شركات من افريقيا، (٤) شركات من امريكا الجنوبية وشركتان من استراليا.

وتساهم المشاريع الاستثمارية في المنطقة الحرة بصورة مباشرة في زيادة الحركة التجارية في الدولة عن طريق استخدام موانئ الدولة البحرية والجوية. كما ان المناخ الحر السائد في المنطقة الحرة يجذب حتى الشركات الوطنية التي تجد فرصا افضل للمشاريع المشتركة مع الشركات العالمية الكبرى.

ومن اهم القوانين الجاذبة للاستثمار في المنطقة الحرة القانون الذي يجيز انشاء مؤسسات ذات شخصية اعتبارية في المنطقة الحرة وكذلك القانون الخاص بالمصانع المملوكة لمواطني دولة الامارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون في المنطقة الحرة باعتبار منتجاتها منتجات وطنية غير مستوردة.

تشريعات الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة

على المستوى الاتحادي لاتوجد في دولة الامارات العربية المتحدة تشريعات خاصة باستثمار رؤوس الاموال الاجنبية الواردة الى أقليمها، غير أنه بالمقابل فقد نظم المشرع الاتحادي عمليات استثمار أموال الدولة في الداخل والخارج بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧ لسنة ١٩٨٦. أما على مستوى كل امارة على حدة فتقتصر التشريعات الناظمة للاستثمار على امارتي ابو ظبي ودبي، فقد سنت الاولى قانونين كان احدهما في شأن انشاء صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ويحمل رقم ٣ لسنة ١٩٧١، والثاني كان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ في شأن اعادة تنظيم جهاز ابو ظبي للاستثمار. أما امارة دبي فقد تميزت بأنها الامارة الوحيدة التي سنت تشريعات محلية لمعالجة أوضاع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية التي ترد الى أقليمها، ويمكن حصر هذه التشريعات فيما يلي:-

- قانون المنطقة الحرة لجبل على رقم (١) لسنة ١٩٨٠.
- المرسوم رقم ١ لسنة ١٩٨٥ في شأن سلطة المنطقة الحرة لجبل على.
- قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ بشان الاعمال في المنطقة الحرة لجبل على.

وبناء على ماتقدم فاننا سنقتصر هنا على استعراض اهم الاحكام القانونية التي تعالج اوضاع رؤوس الاموال الاجنبية الواردة للاستثمار في الامارة، وفي هذا الاطار يمكن القول بان سلطة الاشراف على تنفيذ الاستثمارات الواردة الى المنطقة الحرة لجبل علي بامارة دبي قد اسندت الى هيئة اعتبارية تعرف باسم سلطة المنطقة الحرة لجبل علي وتتبع الحكومة ومركزها في جبل علي وتدار هذه السلطة من قبل مجلس ادارة يعينه ويحدد مركزه ومدة عمله بامر من حاكم الامارة. ويسمح للمستثمرين بتأسيس المشاريع الصناعية بما في ذلك مصانع التجميع في المنطقة الحرة كما يسمح لهم بمزاولة أعمال الشحن والتأمين والتخزين واية اعمال أخرى تجارية او مالية، وباستثناء ما سبق ذكره فان التشريعات السارية لاتحدد مجالات معينه للاستثمار كما انها لاتورد نصوصا خاصة برأس المال المستثمر ولا فيما يخص قواعد انشاء الاستثمارات الواردة الى الامارة.

وتتولى الامور المتعلقة بالترخيص للعمل في المنطقة الحرة السلطة التي تشرف على هذه المنطقة والتي سبق الاشارة اليها أعلاه ولاتخضع الشركات ولا الافراد او العمال للسلطات المحلية في الامارة فيما يتعلق بعمليات الاستثمار في المنطقة الحرة. أما فيما يتعلق بالمزايا والاعفاءات والضمانات التي تتمتع بها الاستثمارات الواردة الى المنطقة الحرة لجبل علي فيمكن تلخيصها فيما يلي:-

- اعفاء البضائع الواردة الى المنطقة من الرسوم الجمركية عند تخزينها في المنطقة الحرة وكذلك عند تصديرها منها.
- اعفاء البضائع الواردة للمنطقة والمصنعة فيها من الرسوم الجمركية عند الاستيراد والتصدير.
- اعفاء البضائع التي توضع في المنطقة الحرة لاغراض الاستهلاك او الاستعمال داخلها من الرسوم الجمركية.
- اعفاء الشركات والافراد والعمال في المنطقة الحرة من كافة الضرائب فيما يتعلق بالعمليات داخل المنطقة الحرة لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد، كما يستثنى هؤلاء ولنفس المدة من اية قيود

تتعلق بتحويل رأس المال او الارباح او الاجور الى خارج المنطقة الحرة.

- فتح أبواب المنطقة أمام كافة أنواع البضائع من جميع المصادر الوطنية او الاجنبية. ويستثنى من ذلك البضائع الفاسدة والمخالفة لقوانين حماية الملكية والمقاطعة او التي تقرر الحكومة مقاطعتها والمخدرات والبضائع الحربية والذخائر وكذلك البضائع التي تحمل مايتعارض والاديان السماوية.
- حرية المشاريع الاستثمارية في استخدام من تشاء شريطة الا تكون العمالة من بلد مقاطع او تقرر الحكومة مقاطعة اقتصاده.
- لاتخضع نشاطات الاستثمار في المنطقة لاية اجراءات نازعة او مقيدة للملكية الخاصة طوال مدة مزاولتها .اما فيما يخص طرق فض المنازعات المتعلقة بالاستثمار في المنطقة الحرة، فلم ترد بشأنها نصوص خاصة في التشريعات السارية.

(٣)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة بحرين
لعام ١٩٩٤

٠١ بيانات اساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	٧٠٦ر٥٥ كم٢
العاصمة	المنامة
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الاخرى المتداولة	الانجليزية
العملة	دينار بحريني ١ دينار = ٢.٦٥ دولار في٣١ ديسمبر١٩٩٤

البيان	١٩٩٤
عدد السكان :	٥٣٧ر٤ ألف نسمة
الذكور	٣١١ر٠
الاناث	٢٢٦ر٤
معدل النمو السكاني	٣.٧٪
الكثافة السكانية	٧٨٢ شخص / كم٢
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار) :	١٧٤٧.٦
معدل النمو	٤ر٨
المساهمة القطاعية	
القطاع النفطي	١٦.٧٪
القطاعات غير النفطية	٨٣.٣٪
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	٧٤٧١ر٨ دولار
معدل التضخم	٢.٢٪
المالية العامة :	
الايرادات العامة (مليون دينار)	٥٦١.٥
النفقات العامة (مليون دينار)	٦٢٦.٤
العجز (+) او الفائض (-) في الموازنة العامة (مليون دينار)	(٦٤.٩) -
الكتلة النقدية (مليون دينار)	١٢٣١ر٤
الصادرات (مليون دينار)	١٣٩٤ر٧
الواردات (مليون دينار)	١٤٥٠ر٥
الفائض (+) او العجز (-) في الميزان التجاري (مليون دينار)	(٥١.٧) -
ميزان المدفوعات (مليون دينار)	(٣٠.٨) -
عجز الموازنة / الناتج المحلي الاجمالي	(٣.٧٪) -
اجمالي الاستثمارات / الناتج المحلي الاجمالي	١٠.٩٪

مقدمة :

تقع دولة البحرين في الجانب الغربي من الخليج العربي بالقرب من السواحل الشرقية للمملكة العربية السعودية ، وقد اهلها موقعها الجغرافي لتكون ملتقى طرق القوافل التجارية بين الجزيرة العربية وآسيا.

وكانت البحرين اول دولة عربية خليجية يتم فيها اكتشاف النفط عام ١٩٣٢. الا ان محدودية احتياطي النفط والغاز فرضت البحث عن مصادر اخرى للثروة مما جعل افتصادها اكثر تنويعا. وعلى الرغم من ان مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي لم تتجاوز ٧ر١٦٪ في عام ١٩٩٣ الا ان حصيلة بيع النفط ساهمت باكثر من ٦٠٪ من ايرادات الدولة في نفس العام وبنسبة قدرها ١ر٥٤٪ عام ١٩٩٤ .

وقد ساعد موقع البحرين الجغرافي في جعلها مركزا للخدمات المالية والتجارية. وتعتبر الوحدات المصرفية الخارجية (الاوفشور) من الخدمات المالية المهمة التي ازدهرت في البحرين منذ فترة طويلة. الا ان الاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة طوال عقد الثمانينات والعامين الاولين من التسعينات خلقت ظروفا غير مواتية. وكان للمنافسة الحادة التي واجهتها الصناعة المصرفية في البحرين كمركز للخدمات المالية اثرها في أجراء تعديلات جوهرية في قوانين الاستثمار من بينها السماح – ولاول مرة في المنطقة – بانشاء الشركات الاجنبية المملوكة بالكامل للاجانب.

٠٢ التطور العام للاقتصاد :

عزز النمو القوي للقطاعات غير النفطية خلال عام ١٩٩٣ اداء الاقتصاد الوطني رغم تراجع مساهمة قطاع النفط حيث لم تتجاوز ٧ر١٦٪ من الناتج المحلي.

وقد واصلت الدولة تطبيق خططها الرامية الى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية واستقطاب الشركات العالمية لاقامة مقرات اقليمية لانشطتها في البحرين.وقد شهد عام ١٩٩٣ قيام (١٧١) شركة اجنبية باتخاذ البحرين مقرا لانشطتها المالية والتجارية والاقتصادية والخدمية.

وفي مجال الخصخصة واصلت الدولة سياسة تخصيص الشركات العامة بشكل تدريجي – وفي هذا المجال حققت الدولة خطوة في اتجاه الخصخصة حين تم بيع حصة الحكومة والبالغة ٥.٥ مليون سهم من الشركة العامة لتجارة وصناعة الاغذية (ترافكو) محققه ايرادا قدره ٣.٩ مليون دينار (١٠.٣ مليون دولار) كما اعلن ان المرحلة المقبلة من برنامج الخصخصة سوف تشمل شركات الخدمات الكهرباء والماء) والعديد من الشركات الناجحة الاخرى.

على الصعيد المالي والمصرفي سجلت البنوك التجارية المحلية والاجنبية وكذلك الوحدات المصرفية الخارجية نموا مضطردا خلال عام ١٩٩٣ انعكس في نمو الموجودات والمطلوبات وكذلك الموازنة الموحدة للبنوك التجارية. وعلى الرغم من محدودية موارد البلاد الطبيعية الا ان سياسة الدولة في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية تجد المزيد من التجاوب. وتقوم سياسة الدولة على استقطاب الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة محليا.

٣٠ الميزانية العامة للدولة :

اشتملت الميزانية العامة لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على عدد من المشاريع المستمرة والتي تندرج تحتها الصيانة بمختلف أنواعها : المباني والطرق والمجاري ومحطات الكهرباء واعمال توزيعات الكهرباء والماء والمجاري الرئيسية والفرعية وتحسين الطرق وفتح الطرق في المناطق الجديدة . وقد بلغت الاعتمادات لهذه المشاريع ٤٤ر٦ مليون دينار لعام ١٩٩٥ و ٤١ر٦ مليون لعام ١٩٩٦.

واشتملت الميزانية كذلك على عدد من المشاريع قيد التنفيذ التي من اهمها توسعة مركز السلمانيه الطبي واستكمال بناء المدارس وجسر المحرق الثاني وتطوير خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات ٢٢٠ كيلو فولت والمشاريع الاسكانية. وقد بلغت الاعتمادات لهذه المشاريع ٦٧ر٨ مليون دينار في عام ١٩٩٥ و ٣٧ر٩ مليون دينار لعام ١٩٩٦.

واشتملت الميزانية ايضا على عدد من المشاريع الجديدة حيث اقتصرت على تنفيذ المشاريع ذات الاولوية القصوى للدولة بتكلفة قدرها ٧ر٦ مليون دينار في عام ١٩٩٥ و ٤٠ر٥ مليون دينار عام ١٩٩٦. ومن اهم هذه المشاريع ربط محطة الحد للطاقة الكهربائية بشبكة الكهرباء وربط شبكة المحرق للتحلية بشبكتي الكهرباء والماء وتطوير شبكة نقل الطاقة ذات الجهد البالغ ٦٦ كيلو فولت، ومشروع الميناء الجديد والمنطقة الصناعية بالحد، وتجهيز التوسعه الخاصة بمركز السلمانية الطبي بالمعدات الطبية واستبدال بعض المعدات والاجهزه القديمة في مرافق المركز الحالي وكافة المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة، وبناء عدد من المدارس والمرافق التعليمية الجديدة في مختلف مناطق البلاد.

من الملامح الرئيسية لميزانية عامي ٩٥ و ١٩٩٦ أن الحكومة في عرضها لخطاب الميزانية اعلنت أنها لن تتخلى عن دورها في دعم الخدمات الاساسية للمواطنين من خلال رصد المخصصات لها في ميزانية العامين المذكورين والتي تتمثل في :-

١-الاستمرار في دعم قطاعي الكهرباء والماء.
٢-الاستمرار في توفير الخدمات الصحية والتعليمية المجانية.
٣-الاستمرار في دعم مشاريع الاسكان.
٤-مواصلة دعم السلع الغذائية الاستهلاكية الرئيسية للمواطنين.
٥-توفير المساعدات الاجتماعية للاسر المحتاجه.
٦-توفير الدعم والحوافز التشجيعية للقطاع الزراعي والثروة السمكية.
٧-دعم برنامج التنمية البشرية في القطاع الصناعي من اجل زيادة مساهمة القوى العامل الوطنية فيه.

وتتمثل اهداف الميزانية العامة للدولة في التالي :-

*تقليص العجز السنوي في الميزانية الى مستويات معقولة يمكن الوفاء بمتطلباتها وذلك بتخفيض المصروفات وخاصة المتكرره منها وكذلك العمل على زيادة الايرادات.
*تحقيق معدل نمو اقتصادي معقول بحيث يساعد على زيادة الدخل القومي وايجاد فرص عمل للبحرينيين.
* تشجيع ودعم القطاع الخاص في الاستثمار من المرافق العامة والاستمرار في برامج التخصيص

وخاصة في قطاع المرافق العامة.

* تطوير المرافق الاقتصادية والحيويه ذات الاولوية القصوى للنشاط الاقتصادي.

٠٤تطور الناتج المحلي الاجمالي :

سجل الناتج المحلي الاجمالي في البحرين بالاسعار الجارية نمواً قدره ٨ر٤٪ في عام ١٩٩٣ مقارنة بنسبة نمو قدرها ٥ر٤٪ في عام ١٩٩٢ و ٩ر٥٪ في عام ١٩٩١، حيث ارتفع الى ٦ر١٧٤٧ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٣ من ٨ر١٦٦٦ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ بعد ان كان قد بلغ ١٥٨٣.٨ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩١.

وقد انخفضت القيمة المضافه لقطاع النفط والغاز في عام ١٩٩٣ الى ٥ر٢٩٢ مليون دينار بعد ان كانت ٢ر٢٧٩ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ و ٣ر٢٨٢ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩١.

اما القطاع غير النفطي والذي يشكل اكثر من ٨٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣ فقد ارتفعت قيمته المضافه الى ١ر١٤٥٥ مليون دينار بحريني عام ١٩٩٣ مقابل ٦ر١٣٨٧ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ و ٥ر١٣١٢ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩١. وقد حقق القطاع غير النفطي معدل نمو بلغ ٥٪ في عام ١٩٩٣ مقارنة بنحو ٣.٥٪ في عام ١٩٩٢ ونحو ٩٪ في عام ١٩٩١.

كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته بنسبة ٢ر٨٪ في عام ١٩٩٣ مقابل ٨ر٧٪ في عام ١٩٩٢ و ٦ر٤٪ في عام ١٩٩١، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته ١ر١٧٥٤ مليون دينار في عام ١٩٩٣ مقابل ٤ر١٦٢٠ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ و ٢ر١٥٠٣ مليون دينار في عام ١٩٩١.

٠٥القطاعات الاقتصادية :

١٠٥الزراعة والصيد :

ادراكا من الدولة لاهمية قطاع الزراعة والاسماك وللعمل على زيادة مساهمته في الدخل القومي فقد تم وضع خطة زراعية تنفذ على مدى عشر سنوات اعتبارا من ١٩٨٢ وتم اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذها وهدفت تلك الخطة الى المساهمة في تحقيق الامن الغذائي وزيادة الرقعة الزراعية وتنويع وزيادة الانتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية ومنها المياه وترشيد استهلاكها وتشجيع المزارعين على العمل في المشروعات الزراعية وكذلك مزاولة الاعمال التي تعتمد على الانتاج الزراعي بنوعية النباتي والحيواني وصيد الاسماك وقد تضمنت الخطة مجموعة من الاجراءات والبرامج والمشاريع التي اسهمت في تغيير الوضع الزراعي القائم والانتقال به الى وضع افضل.

ورغم الصعوبات التي تواجه الزراعة في البحرين كانخفاض خصوبة التربة وندرة المياه الصالحة للري ونقص الايدى العاملة المدربة على الاعمال الزراعية الا انه من الملاحظ ان المنتجات الزراعية المحلية قد ازدادت بشكل ملحوظ نتيجة لزيادة الرقعة الزراعية من٥٢٢ دونم في عام ١٩٨٢ الى ٩٣٠٥ دونم في عام ١٩٩٣ وبفضل تحسن اساليب الانتاج والتقنيات المستخدمة في العمليات الزراعية. وعلى

الرغم من ذلك لا يساهم القطاع الزراعي سوى بنحو ٦٪ فقط من مجموع الاستهلاك المحلي ونحو ١٪ فقط من الدخل القومي. وبلغ عدد المشغلين بالزراعة عام ١٩٩٣ نحو ٥٣٢ عاملا في القطاع الحكومي و ٣.٩٥٥ عاملا في القطاع الخاص.

وتضمنت الخطة الخمسية القادمة ١٩٩٦-٢٠٠٠ لتطوير القطاع الزراعي في البحرين عدة محاور اهمها زيادة الانتاج من الخضروات الى ضعف الكمية المنتجة حاليا لتصل الى ٧٥٪ من احتياجات السوق المحلية، علما ان النسبة التي يغطيها الانتاج المحلي تشكل ٤٠٪ فقط من حاجة السوق وبزيادة تمثل نسبة ٢٥٪ سنويا - عما كان عليه الانتاج قبل ست سنوات.

٢٠٥ الطاقة :

١٠٢٠٥ النفط والغاز :

بدأ التنقيب عن النفط في البحرين في ٢ ديسمبر عام ١٩٢٥، وصدرت اول شحنة من النفط الخام في ٧ يونيو عام ١٩٣٤. وفي عام ١٩٣٥ بدأ العمل في انشاء اول معمل للتكرير حيث تم الفراغ منه في عام ١٩٣٦ بطاقة قدرها ١٠٠٠٠ برميل يوميا. وفي عام ١٩٤١ بدأ العمل في توسعه معمل التكرير لكي يستوعب النفط الخام المستورد من المملكة العربية السعودية عبر خط انابيب يمتد ٥٥ كيلو مترا من الدمام الى معمل التكرير في البحرين.

وتبلغ الطاقة الانتاجية لمعمل التكرير ٢٥٠ الف برميل في اليوم يأتي اكثر من ٨٠٪ منه بالانابيب من المملكة العربية السعودية.

بلغ انتاج البحرين من النفط في اعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ نحو ١٥٫٤ مليون و١٥٫٤ مليون و ١٥٫١ مليون و ١٤٫٨ مليون برميل على التوالي.كما بلغ انتاج مصفاة البحرين من المشتقات النفطية خلال العام الماضي ١٩٩٣ ما مجموعه ٨٩ مليونا و ٨٣٦ الفا و ٥٥٨ من البراميل الامريكية وشملت هذه المشتقات الاسفلت والبنزين والديزل وزيت الغاز ووقود المحركات النفاثة.

وأما الغاز الطبيعي فقد بدأ انتاجه من طبقة العرب في عام ١٩٣٦ حيث استخدم لأغراض الانتاج من حقل البحرين وتأمين احتياجات معمل التكرير ومدينة العوالي من المحروقات .

وفي عام ١٩٥٤ بدأت شركاة (بابكو) بتزويد حكومة البحرين بالغاز الطبيعي لتشغيل مولدات الكهرباء بمعدل لايتعدى ١٠ مليون قدم مكعب يوميا . واستمر هذا الاستهلاك في الارتفاع حتى بلغ في عام ١٩٦٣ (٣٠ مليون) قدم مكعب يوميا .

واستمر انتاج الغاز في الارتفاع ولم يتراجع إلا في عام ١٩٨٠ و١٩٨١ لأسباب فنية وظروف طارئة ، عاد بعدها إلى الارتفاع حتي بلغ عام ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣ ما مقداره ٢٩١١٣٣، ٢٨٨٥٨٣، ٣٣٣٤٢٨، ٢٧٠٨٥٦ مليون قدم مكعب على التوالي .

وانطلاقا من حرص الدولة على الاستغلال الأمثل لهذه الثروة الطبيعية انشأت مصنع الغاز المصاحب الذي تم افتتاحه عام ١٩٧٩ ، وبدأ انتاج البروبان والبيوتان والنافثا في أوائل عام ١٩٨٠ بمعدل ٧ آلاف برميل يوميا تقريبا . وقد بلغ مجموع سوائل الغاز للسنوات ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣ ما مقداره

٢٦٩ر٢ ، ١٤٦ر٤ ، ٦٩٢ر٤ ، ٤٨٩ر٤ ألف برميل على التوالي .

٣٠٥ قطاع الصناعة :

يشكل القطاع الصناعي جزاء هاما من البنيان الاقتصادي في البحرين حيث بلغت مساهمته في الانتاج المحلي في سنة ١٩٩٣ اكثر من ١٥٪.

ويتميز النشاط الصناعي بوجود قطاعين صناعيين الاول هو قطاع الصناعات الاساسية كبيرة الحجم المملوكة للدولة والقطاع الخاص والقطاع الثاني هو قطاع الصناعات التحويلية المتوسطة والصغيرة وهي تعتبر صناعات احلاليه مملوكة في معظمها للقطاع الخاص.

١٠٣٠٥الصناعات الاساسية :

وهي تتمثل في صناعات الالمنيوم والبتروكيماويات والغاز الطبيعي حيث تعتمد هذه الصناعات على الغاز والنفط، كما تعتمد على الاسواق الخارجية لتسويق منتجاتها، وتساهم في توفير العمالة لعدد كبير من المواطنين ، وتحسين ميزان المدفوعات وتنويع مصادر الدخل. ومن اهم هذه المشروعات الصناعية الكبيرة ما يأتي :-

- شركة المنيوم البحرين (البا)
- شركة الخليج لدرفلة الالمنيوم (جارمكو)
- شركة البحرين لسحب الالمنيوم (بلكسكو)
- الشركة البحرينية السعودية لتسويق الالمنيوم (بالكو)
- الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (اسري)
- شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات

٢٠٣٠٥الصناعات المتوسطة والصغيرة :

وتتمثل في صناعة منتجات الالمنيوم والمنتجات الورقية والمصنوعات الخشبية والمكيفات والحوامض والصناعات الهندسية والغذائية وصناعة الملابس الجاهزه وصناعة مواد البناء وصناعة البلاستيك وغيرها من الصناعات الصغيرة. ويساهم هذا القطاع في انتاج السلع التي يمكن ان تحل محل الواردات وتلك التي تأخذ طريقها الى التصدير الى الخارج الى اسواق دول مجلس التعاون والدول العربية ويعتبر هذا القطاع مملوكا في معظمه للقطاع الخاص.

٤٠٥ قطاع التشييد والبناء :

يعتبر قطاع التشييد والبناء من القطاعات الاقتصادية الهامة التي حققت نموا مضطردا خاصة في النصف الثاني من عقد السبعينات واوائل الثمانينات اذ ارتفعت مساهمته في اجمالي الناتج المحلي من ٢٥.٦ مليون دينار في عام ١٩٧٥ الى ١٥٦.٧ مليون دينار في عام ١٩٨٤ ثم انخفضت الى ٩٤.١

مليون دينار في عام ١٩٩٠ وعاودت الارتفاع الى ١٠١.١ مليون دينار في عام ١٩٩٢ لتصل الى ١١٢.٤ مليون دينار في عام ١٩٩٣. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في مساهمة هذا القطاع في اجمالي الناتج القومي الى زيادة حجم الاستثمار في مشاريع البناء واقامة المباني السكنية والتجارية وتوجه رؤوس الاموال الى الاستثمار في هذا المجال خاصة بعد الزيادة التي طرأت على معدلات الايجارات والطلب على الوحدات السكنية من جهه والتراجع الكبير في متوسط اسعار الفائدة على الودائع والقروض المصرفيه من جهه أخرى.

٥٠٥ السياحة :

بدأت البحرين تكثف اهتمامها بالقطاع السياحي باعتباره واحدا من الروافد الهامة لتنويع وزيادة مصادر الدخل وتوفير فرص العمل لابناء البحرين وتمثل هذا الاهتمام في محاور عدة نلخصها فيما يلي :-

- فتح الباب امام انشاء وحدات فندقية او سياحية جديدة وتخفيف القيود الخاصة بهذه الطلبات. وادت هذه المرونة الى زيادة كبيرة في اعداد الفنادق من فئات ثلاثة واربعة نجوم والى سد فجوة كان يعاني منها القطاع الفندقي من حيث تلبية حاجات الفئات المتوسطة في الفنادق. كما ارتفعت الطاقة الاستيعابية من ٩٥٠ غرفة في مطلع الثمانينات الى ما يزيد عن اربعة الاف غرفة ، مرشحة للزيادة مع استكمال وحدات فندقية عدة يجرى انشاؤها حاليا.
- التركيز على البنية التحتية المساندة للسياحة حيث شرعت وزارة الاعلام في تطبيق برنامج واسع لترميم القلاع التاريخية الاثرية والبيوت القديمة، وانشأت متحفا حديثا يضم التاريخ الطبيعي والحضاري لملكة ديلمون القديمة والحضارات التي تلت ذلك وهو امر يستهوى السياح الاوربيين على وجه الخصوص.
- تشجيع إقامة معارض دولية ومؤتمرات متخصصة واستقطاب شركات دولية منظمة للمعارض طيلة اشهر السنة لخلق حركة مستمرة تنعش القطاعات الفندقية والتجارية والسياحية. وفي هذا الاطار تتعاون كل من وزارتي الاعلام والتجارة والشركات العارضة لتحقيق هذا الهدف . ومن جانب آخر الاسهام والمشاركة بفاعلية في المؤتمرات والمعارض الدولية لترويج وتسويق البحرين عالميا. ورغم الكلفة التي تشكلها هذه المشاركة الا انها محاولة لاحتلال موقع في خريطة السياحة العالمية التي تنمو بمعدلات قياسية.
- انشاء شركات سياحية برأس مال ضخم للاستثمار في القطاع السياحي سواء من خلال شركة حكومية مثل " **شركة المشاريع السياحية** " أو المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ممثلا في " **الشركة البحرينية للترفيه** " او عبر دعوة المستثمرين الخليجيين للمساهمة في المشاريع السياحية كما حدث في انشاء " **شركة الجزيرة للمشاريع السياحية** ".
- منح المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي تأشيرات دخول بسهولة سواء عبر المطار او عبر **جسر الملك فهد** " وقد استفاد من ذلك الاجانب المقيمون في المملكة العربية السعودية وخصوصا العاملون منهم في المنطقة الشرقية حيث باتوا يفضلون قضاء عطلة نهاية الاسبوع في البحرين هم

وعائلاتهم.

- زيادة الاهتمام بالكوادر المحلية وتدريبها للعمل في القطاع السياحي وادخال الصناعة الفندقية ضمن مناهج التعليم الثانوي حيث اصبح البحرينيون يشكلون نسبة ٣٠ في المئة في القطاع السياحي ويتوقع ان يصل عددهم في نهاية القرن الى خمسة الاف عامل وفق التوقعات الرسمية.

ومما ساعد البحرين على تطوير هذا القطاع الحيوي انها تقع في وسط منطقة الخليج وتوفر خدمات لنحو ٢٨٪ من الرحلات الجوية العالمية المتجهة الى منطقة الشرق الاوسط فضلا عن ان جسر الملك فهد قد ربط البحرين باليابسة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية التي يقطنها نحو ٣.٥ مليون نسمة يستفيدون من الخدمات السياحية في البحرين.

بلغ عدد زوار البحرين في عام ١٩٩٣ بلغ ٢ر٨ مليون شخص كان عدد الذين وفدوا منهم للسياحة ١ر٧٦ مليون شخص مقابل ١ر٤٢ مليون شخص في عام ١٩٩٢ مما يعنى نسبة نمو معدلها ٢٨.٥٪.

ومن جهه اخرى بلغت ايرادات الفنادق في البحرين ١٢٣ مليون دولار امريكي في عام ١٩٩٣ مقابل ٦٤ مليون دولار امريكي في عام ١٩٩٢ .

وتعد البحرين البلد الثاني بعد مصر في عدد الوافدين للسياحة في منطقة الشرق الاوسط في ١٩٩٢ و ١٩٩٣ وذلك حسب تقارير منظمة السياحة العالية (WTO) وكانت نسبة الوافدين من دول مجلس التعاون الخليجي ٧٥٪ من اجمالي عدد السائحين في عام ١٩٩٣.

٦٠٥ تقديرات الميزانية :

سجلت تقديرات ميزانية الدولة عجزا بلغ ٥ر٣٦ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٣ مقابل عجز قدره ٨ر٧١ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ .

ارتفع اجمالي الايرادات في عام ١٩٩٣ إلى ٥ر٥٦١ مليون دينار بحريني مقابل ٨ر٥١١ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢. وصلت ايرادات النفط في عام ١٩٩٣ الى ٣ر٣٤٧ مليون دينار بحريني مقابل ٠ر٢٨٩ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ .

أما الايرادات غير النفطية فقد حققت ارتفاعا طفيفا ، حيث زادت من ٢ر١٨٥ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ إلى ٤ر١٩٥ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٣ ، وقد تراجعت مساهمة القطاع غير النفطي في اجمالي الايرادات تراجعا طفيفا من ٢ر٣٦٪ في عام ١٩٩٢ إلى ٨ر٣٤٪ في عام ١٩٩٣.

ارتفعت النفقات الحكومية في عام ١٩٩٣ بنسبة ١ر٧٪ فوصلت إلى ٠ر٦٢٥ مليون دينار بحريني . كما ارتفعت النفقات الجارية بمعدل ٩ر٨٪ فوصلت إلى ٠ر٥١٢ مليون دينار بحريني. أما النفقات الرأسمالية فقد بلغت ٠ر١١٣ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٣ مقارنة بما قيمته ٧ر١١٣ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ .

وقد كانت النفقات الجارية في عام ١٩٩٣ تشكل نسبة ٩ر٨١٪ من النفقات الاجمالية ، أي أنها تزيد زيادة طفيفة عن مثيلاتها في عام ١٩٩٢ . ومن ناحية أخرى فقد انخفضت نسبة النفقات الرأسمالية

من اجمالي النفقات إلى ١ر١٨٪ في عام ١٩٩٣ مقابل ٥ر١٩٪ في عام ١٩٩٢.

٢٠٦٠٥ عمليات المصارف التجارية :

يتكون قطاع المصارف التجارية بنهاية عام ١٩٩٤ من ١٩ مصرفا بما في ذلك اثنان من المصارف الاسلامية رخص لأحدهما خلال العام .

وفي نهاية عام ١٩٩٤ بلغت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية ٤ر٣٥٨٦ مليون دينار بحريني مقابل ٩ر٣٢٩٩ مليون دينار بحريني في نهاية عام ١٩٩٣ ، مسجلة بذلك زيادة قدرها ٥ر٢٨٦ مليون دينار بحريني أو بنسبة ٧ر٨٪ حيث تركزت الزيادة في اجمالي الموجودات/ المطلوبات (باستثناء الحسابات ذات المقابل) بمقدار ٣ر٣٥٧ مليون دينار أو بنسبة ٨ر١٥٪ ليصل اجمالي الموجودات إلى ٩ر٢٦١٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ١٩٩٤ مقابل ٦ر٢٢٦١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ١٩٩٣ . في حين انخفضت الحسابات ذات المقابل إلى ٥ر٩٦٧ مليون دينار مقابل ٣ر١٠٣٨ مليون دينار في نهاية ١٩٩٣ مسجلة انخفاضا قدره ٨ر٧٠ مليون دينار أو بنسبة ٨ر٦٪ .

٣٠٦٠٥ عمليات الوحدات المصرفية الخارجية :

ارتفع اجمالي الموجودات / المطلوبات للوحدات المصرفية الخارجية بمقدار ٣ر٤ بليون دولار أمريكي أو ١ر٧٪ ، من ٢ر٦٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٩٣ إلى ٥ر٦٤ بليون دولار أمريكي في نهاية ١٩٩٤ .كما وقد أستقر عدد الوحدات المصرفية الخارجية المرخص لها من قبل مؤسسة نقد البحرين على ٤٧وحدة مصرفية مثلما كانت عليه في عام ١٩٩٢.

وبتحليل حصص الوحدات المصرفية الخارجية إلى اجمالي الموجودات فإن حصة المصارف العربية قد انخفضت قليلا من ٦ر٤٥٪ في نهاية عام ١٩٩٣ إلى ٤ر٤٥٪ في نهاية عام ١٩٩٤، كما وأن حصة المصارف الفرنسية قد انخفضت من ١٠٪ إلى ٩ر٧٪ . بينما ارتفعت حصة المصارف الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٤ إلى ٦ر٣٥٪ مقابل ٨ر٣١٪ في نهاية عام ١٩٩٣.

أما حصة المصارف البريطانية فقد ظلت كما هي عليه في عام ١٩٩٣ عند ٤ر١٪ كما انخفضت حصة مصارف اوروبا الغربية إلى ٥ر١٪ . وكذلك حصة مصارف الشرق الأقصى إلى ٣ر٤٪ وحصة المصارف الأخرى غير المصنفة إلى ٩ر٣٪ .

أما مطالبات الوحدات المصرفية الخارجية في المعاملات فيما بين المصارف فقد هبطت إلى ٨ر٣٦ بليون دولار أمريكي أو مانسبته ١ر٥٧٪ من اجمالي الموجودات في نهاية عام ١٩٩٤ مقابل ٥ر٣٧٪ بليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٢ر٦٢٪ من اجمالي الموجودات في نهاية عام ١٩٩٣ . كما ارتفعت الودائع فيما بين المصارف إلى ٨ر٣٤ بليون دولار أمريكي أو بنسبة ٩ر٥٣٪ من اجمالي المطلوبات في نهاية عام ١٩٩٤ مقابل ٦ر٣٤ بليون دولار أمريكي أو ٥ر٥٧٪ من اجمالي المطلوبات في نهاية عام ١٩٩٣ .

وفي نهاية عام ١٩٩٤ زاد حجم التعامل بيعا / شراء للعملات من٩ر٤٥ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٩٣ إلى ٠ر٥٤ بليون دولار أمريكي . وقد كان نصيب الدولار الأمريكي من المشتريات الآجلة

في نهايـة عـام ١٩٩٤ هـو ٣ر٤٩٪ ونصيب عملات دول مجلس التعاون الخليجي ٥ر٢٦٪ والعملات الأخرى ٢ر٢٤٪ بينما كان نصيب هذه العملات من المبيعات الآجلة ٨ر٤٩٪ و٢ر٢٦٪ و٠ر٢٤٪ على التوالي .

٤٠٦٠٥ سوق البحرين للأوراق المالية :

يبلغ عدد الشركات المسجلة بالسوق (٣٥) شركة مساهمة عامة بحرينية باجمالي رأسمال قدره (٥) بليون دولار. وقد سمح القانون لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بتملك وتداول ٤٩٪ من اسهم الشركات العامة البحرينية ، كما سمح للمقيمين في البحرين لمدة لاتقل عن سنة واحدة سواء كانوا أفراداً أو شركات بتملك وتداول ٢٤٪ من اسهم حوالي ٣١ شركة مسجلة لدى السوق . بالاضافة إلى ذلك فإن الأجانب غير المقيمين مسموح لهم بتملك وتداول أسهم عشر شركات مسجلة لدى السوق بنسب غير محددة ومعظم هذه الشركات من البنوك الاستثمارية .

وسيقوم السوق خلال الفترة القادمة بالإعلان عن شروط الإدراج الخاصة بالشركات الأجنبية وكذلك شروط واجراءات اصدار وتسجيل وتداول صناديق الاستثمار الأجنبية ، بالاضافة إلى تسجيل اداة استثمارية جديدة للتداول في الصندوق وهي الـ Warrants.

وكخطوة أولى نحو تنويع الادوات المالية في السوق ، تم اصدار وتداول السندات الصادرة عن الشركات المسجلة لدى السوق وكذلك الشركات الوطنية بقيمة إجمالية قدرها ٦ر١١٨ مليون دولار ، حيث قام السوق بوضع اجراءات اصدار وتداول هذه السندات واعتماد نشرات الاصدار ومن ثم تطبيق انظمة التداول والتسويات لتلك السندات .

بالاضافة إلى ذلك تمت الموافقة على تسجيل صندوقين استثماريين هما صندوق بروانفستمنت وصندوق الهلال بقيمة اجمالية قدرها ١٦٠ مليون دولار مما سيعطي للاجانب غير المقيمين الفرصة للتداول في اسهم الشركات البحرينية المساهمة المسجلة لدى السوق .

كما وافق السوق على اصدار صندوق ديلمون لبنك البحرين الدولي بحد ادنى (٢٦) مليون دولار. كما يقوم السوق بدراسة طلبات اخرى لصناديق عربية بقيمة (١٠٠) مليون دولار وقد وافق على ادراجها في السوق من حيث المبدأ .

٧٠٥ قطاع التجارة الخارجية :

ارتفع اجمالي قيمة التجارة الخارجية النفطية وغير النفطية (الصادرات والواردات) من ٣ر٢٣٩٩ مليون دينار في عام ١٩٨٣ إلى ٣ر٢٨٢٥ مليون دينار عام ١٩٩٣ أي بزيادة قدرها ٧ر٤٢٥ مليون دينار بنسبة ٧ر١٧٪ وقد ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية من ٩ر٢٠٠ مليون دينار في عام ١٩٨٣ إلى ٩ر٤٦٩ مليون دينار في عام ١٩٩٣ أي بنسبة ٨ر١٣٣٪ في حين انخفضت الصادرات النفطية من ٠ر٩٧٢ مليون دينار إلى ١ر٩١٧ مليون دينار في السنتين المذكورتين على التوالي أي بنسبة انخفاض قدرها ١ر٠٪ .

وقد ارتفع اجمالي الواردات غير النفطية من ٢ر٦٩٠ مليون دينار في عام ١٩٨٣ إلى ٩ر٩٢٢ مليون دينار في عام ١٩٩٣ أي بنسبة زيادة قدرها ٧ر٣٣٪ ، في حين انخفضت الواردات النفطية من ٢ر٥٣٦ مليون دينار إلى ٤ر٥١٥ مليون دينار في السنتين المذكورتين أي بنسبة ٨ر٣٪ .

حقق الميزان التجاري (النفطي وغير النفطي) في عام ١٩٩٣ عجزا بلغ ٢ر٥١ مليون دينار وبلغ العجز في الميزان التجاري غير النفطي عجزا قدره ٤٥٣ مليون دينار عام ١٩٩٣ . ويرجع العجز في الميزان التجاري غير النفطي إلى زيادة الواردات من السلع والمعدات الرأسمالية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية في البلاد بالإضافة إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية نتيجة لارتفاع المستوى المعيشي وارتفاع مستوى دخل الفرد وفي الوقت نفسه فان انخفاض نسبة العجز في الميزان التجاري غير النفطي يرجع الى زيادة الصادرات من السلع الصناعية .

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري النفطي فقد حقق فائضا قدره ٧ر٤٠١ مليون دينار في عام ١٩٩٣ . ولقد ساهم ارتفاع الأسعار العالمية للنفط اثر أزمة الخليج في حدوث فائض في الميزان التجاري لعام ١٩٩٠ قدره ٤ر١٨ مليون دينار مقارنة بعجز في الأعوام ١٩٩١،١٩٩٢،١٩٩٣ قدره ٤ر٢٦٦ ، ٣ر٣٠٠ و ٢ر٥١ مليون دينار على التوالي ويرجع انخفاض العجز في الميزان التجاري في عام ١٩٩٣ الى ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية من ٣ر٣٢٣ مليون دينار عام ١٩٩٢ إلى ٩ر٤٦٩ مليون دينار عام ١٩٩٣ بينما انخفضت الصادرات النفطية من ٣ر٩٧٩ مليون دينار عام ١٩٩٢ إلى ١ر٩١٧ مليون دينار عام ١٩٩٣ .

١٠٧٠٥ الواردات السلعية :

انخفضت قيمة الوردات لعام ١٩٩٣ بنسبة ٣ر١٠٪ لتصل إلى ٢ر٤٣٨ر١ مليون دينار بحريني بانخفاض قدره ٧ر١٦٤ مليون دينار بحريني مقارنة بعام ١٩٩٢ . وبهذا فقد بدأ اتجاه الواردات المتصاعد منذ عام ١٩٨٨ في الانخفاض . وقد تمثلت معدلات الانخفاض في عام ١٩٩٣ في كل من الواردات العامة والوارادات النفطية بالرغم من تسجيل واردات المنطقة الصناعية لارتفاع ضئيل .

وتأتي الصادرات من البضائع المصنعة بعد صادرات النفط حيث بلغت قيمتها ٩ر٣١٨ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٣ أي مايعادل ٠ر٣٢٪ من اجمالي قيمة الصادرات مقابل ١ر١٦٪ في عام ١٩٩٢ و٢ر١٣٪ في عام ١٩٩١ ، مما يدل على أهمية قطاع التصنيع.

٢٠٧٠٥ الصادرات السلعية :

ارتفعت قيمة الصادرات في عام ١٩٩٣ الى ١٣٨٧ مليون دينار بحريني مقارنة بما قيمته ٦ر١٣٠٢ مليون دينار في عام ١٩٩٢ ، وبالرغم من ان العائدات النفطية التي بلغت قيمتها ١ر٩١٧ مليون دينار بحريني قد انخفضت بقيمة ٢ر٦٢ مليون دينار بحريني مقارنة بعام ١٩٩٢ ،، ويرجع السبب الرئيسي في انخفاض عائدات النفط الى الانخفاض في الأسعار العالمية الذي بدا واضحا منذ عام ١٩٩١ . وتأتي الصادرات من البضائع المصنعة بعد صادرات النفط حيث بلغت قيمتها ٩ر٣١٨ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٣ أي ما يعادل ٣٢٪ من اجمالي قيمة الصادرات مقابل ١ر١٦٪ في عام ١٩٩٢ و

٢ر١٣٪ في عام ١٩٩١

٣٠٧٠٥ اهم الشركاء التجاريين :

في قائمة الدول التي تتجه إليها الصادرات غير النفطية لدولة البحرين تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة هذه الدول حيث بلغت قيمة هذه الصادرات إليها في عام ١٩٩٣ حوالي ٩ر٧٣ مليون دينار بنسبة ٧ر١٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية ثم اليابان حوالي ١ر٧٢ مليون دينار بنسبة ٣ر١٥٪ وكوريا الجنوبية ٢ر٤٣مليون دينار بنسبة ٢ر٩٪ ، كما يوضح ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (١)

الصادرات غير النفطية ١٩٩٣ : الشركاء التجاريون

(مليون دينار)

الدولة	القيمة	٪
المملكة العربية السعودية	٩ر٧٣	٧ر١٥
اليابان	١ر٧٢	٣ر١٥
كوريا الجنوبية	٢ر٤٣	٢ر٩
الولايات المتحدة الامريكية	٥ر٣٨	٢ر٨
تايوان	٧ر٢٨	١ر٦
الامارات العربية المتحدة	١ر٢٦ *	٦ر٥
الهند	٤ر٢٣	٠ر٥
ايران	٥ر١٨	٠ر٤
الكويت	٠ر١٧	٦ر٣
بريطانيا	٢ر١٥	٢ر٣

أما عن أهم الشركاء التجاريين فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في مقدمة هذه الدول حيث بلغت قيمة الواردات منها لعام ١٩٩٣ حوالي ٨ر١٣١ مليون دينار أي ما نسبته ٣ر١٤٪ من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية . وجاءت في المركز الثاني اليابان حيث بلغت قيمة الواردات منها حوالي ٦ر٩١ مليون دينار بنسبة ١٠٪ وبريطانيا في المركز الثالث بما قيمته ١ر٨٨ مليون دينار بنسبة ٥ر٩٪ على نسبة ٤ر١٢٪ وتتوزع النسبة الباقية من إجمالي قيمة هذه الصادرات وقدرها ١ر٢٤٪ على باقي الدول من بلدان العالم المختلفة .

وفي عام ١٩٩٣ سجل ميزان المدفوعات عجزا بلغ ٦ر٢٣ مليون دينار بحريني والذي يعد أقل بكثير من العجز في ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٢ والذي بلغ ٢ر١٥٥ مليون دينار بحريني .

هذا وقد انخفض العجز في الميزان التجاري إلى ما ٢ر٥١ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٣ مقارنة بالعجز المسجل في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩١ والذي بلغت قيمته ٣ر٣٠٠ و ٤ر٢٢٦ مليون دينار بحريني على التوالي .

أما فائض ميزان الخدمات والتحولات وتدفق رؤوس الأموال (صافي) فقد تقلص من ١ر١٤٥ مليون

دينار بحريني في عام ١٩٩٢ إلى ٢٧٫٦ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٣. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن حجم القروض الأجنبية التي تم سحبها لتنفيذ برنامج توسعة شركة (ألبا) كان أقل بكثير في عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢.

١٠٦الادارة الحكومية ومعاملة الاستثمارات الأجنبية :

١٠٦ مقدمة :

يسمح القانون البحريني بمساهمة غير البحرينيين بنسبة لاتزيد عن ٤٩٪ في الشركات التالية :-

- الشركات ذات المسئولية المحدودة .
- الشركات المساهمة العامة .
- شركات التوصية البسيطة .
- شركات المحاصة .
- شركات التضامن .

٢٠٦الحوافـــز :

تقدم البحرين العديد من الحوافز بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الوافدة، وتتمثل أهم حوافز الاستثمار المتاحة في البحرين فيما يلي:-

أ -الحوافز المساعدة في مرحلة ما قبل الاستثمار .

ب-الحوافز المساعدة في توفير هياكل البنية الأساسية والخدمات اللازمة للمشروعات الاستثمارية.

ج -الحوافز المساعدة في توفير الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية .

د -الحوافز المساعدة في توفير العمالة اللازمة للمشروعات الاستثمارية .

هـ -الحوافز التمويلية :

تمثل البحرين في الوقت الحالي مركزا ماليا دوليا في المنطقة الأمر الذي يساهم في توفير مصادر التمويل المختلفة للمشروعات الاستثمارية. وبناء على تعليمات مؤسسة نقد البحرين فانه يجوز للبنوك التجارية التوسع في تقديم القروض للمؤسسات الصناعية وذلك عن طريق تخفيض نسبة التغطية التي تطلبها المؤسسة على مثل هذه القروض. وقد قامت الدولة في الفترة الأخيرة بانشاء بنك للتنمية يتخصص في تقديم القروض للمشاريع الصناعية وبشروط سهلة وميسرة سواء كان ذلك من حيث معدل الفائدة على القرض أو مدة القرض أو نسبته الى رأس المال أو غير ذلك من الأمور بالاضافة الى الشروط الميسرة التي تتاح للمشروعات الاستثمارية المختلفة من قبل البنوك التجارية .

و-حوافز الاعفاءات الجمركية والضريبية :

وفقا للتشريعات الجمركية السارية في البحرين فانه يتم اعفاء الواردات من الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة لاقامة المشروعات الاستثمارية أو لزيادة طاقاتها الانتاجية وكذلك الواردات من

المواد الأولية الخام ونصف المصنعة التي تحتاج اليها هذه المشروعات من الرسوم الجمركية. كما أن هناك اعفاءً ضريبياً كامل على دخول المشاريع الاستثمارية المختلفة العاملة في البحرين الا أنه يتم فرض ضرائب منخفضة على دخول المشروعات الأجنبية العاملة في مجال انتاج وتصنيع البترول الخام وان كان هذا الأمر غير محدد بتشريع أو بقانون. ويأخذ النظام الاقتصادي في البحرين بسياسة الاقتصاد الحر، وللمستثمر الحرية الكاملة في تحويل أرباح المشروعات وكذلك رأسمال المشروع الى الخارج، اضافة الى حرية العاملين في المشروع في امكانية تحويل مدخراتهم الى الخارج دون وجود أية قيود على نسب التحويل كما هو مطبق حاليا في العديد من الدول .

ز- حماية ودعم الصناعات الوطنية :

صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٥ بشأن حماية ودعم الصناعات الوطنية. وتمنح الحماية طبقا لهذا القانون لكل مؤسسة يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات الى منتجات كاملة الصنع أو نصف مصنعة أو تحويل المنتجات نصف المصنعة الى منتجات كاملة الصنع أو مزج المنتجات أو تجميعها أو تعبئتها أو تغليفها باستعمال القوة الآلية ، ويكون للبحرينيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين فيها نسبة لا تقل عن ١٥٪ من رأسمالها. كما يقصد بدعم الصناعات الوطنية منح المنشآت الصناعية الوطنية أي دعم أو حماية بوجه عام بوسائل أخصها :-

١ -فرض تعرفة حماية جمركية على المنتجات الصناعية المستورة بنسبة يحددها مجلس الوزراء.

٢ -تحديد استيراد المنتجات الصناعية المماثلة للمصنوعات الوطنية ، وذلك لفترة زمنية محددة

٣ -اعفاء الواردات من الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة لاقامة المصنع أو لزيادة طاقته الانتاجية من الرسوم الجمركية .

٤ -اعفاء الواردات من المواد الأولية الخام ونصف المصنعة التي تحتاج اليها المنشأة من الرسوم الجمركية، وكذلك الصادرات من رسوم التصدير .

٥ -اعطاء الأفضلية في مناقصات ومشتروات الحكومة ومؤسساتها للمنتجات الصناعية الوطنية ولو زادت قيمتها عن قيمة مثيلاتها المستوردة بنسبة ١٠٪ كحد أقصى، شريطة أن تتوفر في تلك المنتجات المواصفات القياسية من حيث النوع والجودة ويمكن الحصول على الحماية أو الدعم طبقا لاحكام هذا القانون وفقا للشروط التالية:-

- ألا تقل عناصر الانتاج المحلية الداخلة في الانتاج من تاريخ بدء الحماية عن ٢٠٪ في السنوات الثلاث الأولى ، وأن ترتفع هذه النسبة الى أكثر من ٤٠٪ بعد خمس سنوات من هذا التاريخ .
- مرور سنة واحدة على بدء الانتاج .
- أن تكون منتجات المنشأة (كما في القانون) طالبة الحماية على مستوى عال من الجودة .
- أن يغطي انتاج المنشأة نسبة معقولة من الاستهلاك المحلي تحددها الجهات المختصة.
- أن تستغل المنشأة عوامل الانتاج من مواد خام وعمالة وما شابهها استغلالا أمثل .
- تقديم المعلومات التي تطلبها اللجنة المشكلة من وزارة التنمية والصناعة ووزارة المالية والاقتصاد

الوطني ووزارة التجارة والزراعة، وتعهد القائمين على المنشأة بتسهيل مهمة من تعينهم اللجنة من خبراء وفنيين للتأكد بمقر المنشأة من صحة المعلومات المقدمة ومدى كفاءة استخدام عوامل الانتاج.

ح- الحوافز الخاصة بسياسة اعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

وفقا للمرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٧ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون حماية ودعم الصناعات الوطنية تعطى المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية أفضلية في الأسعار على مثيلاتها من المنتجات الأجنبية بنسبة ١٠٪ ، وعلى مثيلاتها من المنتجات ذات المنشأ الوطني بنسبة ٥٪ ، وفي حالة عدم توفر المنتج الوطني تعطى المنتجات ذات المنشأ الوطني أفضلية ١٠٪ على مثيلاتها من المنتجات الأجنبية وذلك وفقا لما سبق ذكره تفصيلا .

ط - ضمان الاستثمار :

تأخذ البحرين بنظام الاقتصاد الحر الذي يكفل حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار الى الخارج، كما أن هناك نظام قضائي متطور يمكن للمستثمر اللجوء اليه في حالة حدوث نزاع يرتبط بالمشروع الاستثماري هذا بالاضافة الى أن البحرين قد قامت بتأسيس مركز دولي وآخر اقليمي للتحكيم التجاري على مستوى دول مجلس التعاون حيث يمكن للمستثمرين اللجوء اليهما لفض ما قد يحدث من منازعات تجارية استثمارية . ومن ناحية أخرى فان البحرين عضو في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفي العديد من المؤسسات المالية الدولية والاقليمية كما أنها ترتبط باتفاقيات استثمارية مع بعض الدول تهدف الى ضمان الاستثمار وتنظيم أوضاعه .

٣٠٦ ادارة الاستثمار :

لايوجد جهاز واحد مسئول عن ادارة ومتابعة الاستثمار في البحرين غير أن المشروعات الصناعية تقع تحت اشراف وادارة وزارة التنمية والصناعة فيما تختص وزارة التجارة والزراعة بالأمور المتعلقة بالمشروعات التجارية وتختص مؤسسة نقد البحرين بالمشروعات المالية والمصرفية ووحدات الأفشور. ويجري التنسيق بين هذه الجهات الثلاثة في حالة انتماء المشروع لأكثر من جهة .

وفيما يتعلق بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فان المستثمر يتقدم بمشروعه عن طريق استيفاء استمارة في حالة المشروعات الصغيرة تتضمن معلومات عن المستثمر والتكلفة الكلية للمشروع، وكشف الماكينات والمعدات والسلع المزمع انتاجها وتقديرات العائد السنوي للمشروع وصافي الربح السنوي والنسبة المئوية الى اجمالي رأس المال المستثمر والمواد الخام المطلوبة والاستهلاك السنوي من الكهرباء والماء والعمالة .

وفي حالة المشروعات المتوسطة يتم استيفاء هذه الاستمارة مع ارفاق دراسة للجدوى وأيضا في حالة المشروعات الكبيرة يتم ارفاق دراسة الجدوى التفصيلية الخاصة بالمشروع، ويعتمد الوقت اللازم لانهاء اجراءات الموافقة على المشروع على حجم وطبيعة المشروع بشكل عام حيث لاتزيد هذه الفترة

في المتوسط عن سبعة أيام وكذلك الحال في المشروعات فان السبب يرجع في كثير من الأحيان الى المستثمر نفسه بتأخيره في تقديم المستندات المطلوبة حيث لاتزيد المدة اللازمة للموافقة على المشروع في حالة استكمال تقديم هذه المنستندات عما سبق ذكره، وتتمثل أهم المستندات المطلوبة في حالة تأسيس المشروعات المشتركة أو فتح فرع لشركة أجنبية في البحرين في نسخة من عقد تأسيس الشركة في بلد المنشأ وصورة من تسجيل الشركة اضافة الى نسخة من آخر تقرير مالي أو ميزانية مدقق للشركة، وبعد الموافقة على المشروع من قبل الجهة المعنية يبدأ المستثمر مباشرة عملية التنفيذ .

وتعمل الى جانب هذه الجهات جهة رابعة تتولى عمليات ترويج البحرين على الصعيد الدولي والسعي لاستقطاب الاستثمارات الدولية وهي "مكتب البحرين للتسويق والترويج " . ويتلخص عمل هذا المكتب في عقد المؤتمرات في الداخل والخارج وعكس المزايا الاستثمارية والحوافز التي تتيحها ولقد قام هذا المكتب بأنشطة واسعة ومكثفة خلال العام .

١٠٧ المشروعات المطروحة للاستثمار :

١٠٧ في قطاع الألمنيوم :

- أوراق وشرائح الألمنيوم
- السقالات.
- اسطوانات الألمنيوم لغاز البترول المسال
- الأثاث .
- قطع غيار السيارات .
- السلالم .

٢٠٧ قطاع البتروكيماويات :

- حامض الاكريليك .
- اسود الكربون .
- كربونات الكالسيوم والبنتونايت
- ابواب من الفايبرجلاس .
- حقائب البلاستيك .
- بطاقات الهوية المنسوجة .
- المناديل الورقية المبللة .
- البراميل البلاستيكية .
- حامض الملئيك اللامائي.
- البلاط البلاستيكي .

٣٠٧ قطاع الأدوية :

- الأدوية بشكل عام .
- المواد الطبية المستهلكة
- الضمادات .
- قفازات لاتيكس .

٤٠٧ قطاع الصناعات الهندسية :

- مقاطع وقضبان من الصلب

- المدرفلات من الصلب
- انابيب من الفولاذ
- قضبان اللحام .
- مسبوكات من الصلب
- المحركات الكهربائية

٠٨ توقعات اقتصادية :

يرتبط حجم الايرادات الى درجة كبيرة بأسعار النفط العالمية، وعلى الرغم من ذلك فمن المتوقع أن يتحسن الميزان التجاري غير النفطي، وذلك بسبب الزيادة المرتقبة في صادرات الألمنيوم نتيجة لاتمام عملية توسعة الطاقة الانتاجية في ألبا من ناحية وانخفاض مستوى رؤوس الأموال المقترضة من الخارج بعد استكمال برنامج التوسعة في ألبا ، ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم في حدود مستوياته المنخفضة الحالية . هذا وتشير التوقعات الى توسع في النشاط الاقتصادي المحلي خلال عام ١٩٩٥ والى تصورات مستقبلية ايجابية للقطاع المالي في البحرين من حيث نمو ميزانية المصارف التجارية ومعدلات ربحيتها .

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعامى ١٩٩٢ - ١٩٩٣

(مليون دينار)

البيان	١٩٩٢	١٩٩٣
النفط الخام	٢٤٣.٤	٢٤١.٩
الغاز الطبيعي	٣٥.٨	٥٠.٦
الزراعة وصيد الاسماك	١٦.٦	١٨.٤
المحاجر	١.٤	١.٩
الصناعات التحويلية	٢٥١.٦	٢٥٧.٣
الكهرباء والماء	٢٩.٩	٣٠.٦
البناء والتشييد	١٠١.١	١٠٤.٧
التجارة والفنادق والمطاعم	٢٠١.٠	١٩٧.٤
المواصلات والاتصالات	١٨٩.٨	١٩٨.٧
الخدمات المالية والعقارية	٣٢٣.٥	٣٦٩.٣
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٨٢.٤	٨٨.٢
الادارة العامة	٣٤٤.٧	٣٥٤.٥
- (ناقص الخدمات المصرفية)	١٥٤.٤	١٦٥.٩
اجمالي الناتج المحلي	١٦٦٦.٨	١٧٤٧.٦

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

جدول رقم (٢)
المالية العامة لعامى ١٩٩٢ – ١٩٩٣

(مليون دينار)

البيان	١٩٩٢	١٩٩٣
الايرادات	٥١١ر٨	٥٦١ر٥
الايرادات النفطية	٢٨٩ر٠	٣٤٧ر٣
الايرادات غير النفطية	١٨٥ر٢	١٩٥ر٤
الاعانات	٣٧ر٦	١٨ر٨
المصروفات	٥٨٣ر٦	٦٢٦ر٤
المصروفات المتكررة	٤٦٩ر٩	٥١٣ر٤
المصروفات الانشائية	١١٣ر٧	١١٣ر٠
الفائض (+) او العجز (-)	(٧١ر٨) -	(٦٤ر٩) -

المصدر السابق.

جدول رقم (٣)
التجارة الخارجية لعامى ١٩٩٢ – ١٩٩٣

(مليون دينار)

البيان	١٩٩٢	١٩٩٣
الصادرات	١٣٠٢ر٦	١٣٩٤ر٧
النفطية	٩٧٩ر٣	٩١٧ر٠
غير النفطية	٣٢٣ر٣	٤٧٧ر٧
إعادة التصدير	٢٥ر٤	٢٧ر٤
الواردات	١٦٠٢ر٩	١٤٥٠ر٥
النفطية	٥٦٨ر٤	٥١٥ر٣
غير النفطية	١٠٣٤ر٥	٩٣٥ر٢
الميزان التجاري	(٣٠٠ر٣) -	(٥٥ر٨) -

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء وزارة التنمية والصناعة.

تشريعات الاستثمار في دولة البحرين

لا يوجد في دولة البحرين تشريع خاص بالاستثمار بمفهومه الشامل ، وإنما تركز الدولة على إستقطاب الاستثمارات المالية التي تعني بالنشاطات البنكية واستثمار الأموال لحساب الغير بالاضافة الى أعمال التأمين ، ويحكم مثل هذه النشاطات القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن الترخيص في تأسيس الشركات المساهمة المعفاة من أحكام قانون الشركات التجارية، علاوة على المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٧٥ باصدار قانون الشركات التجارية ذاته. وتشرف على النشاطات المذكورة أعلاه وزارة التجارة والزراعة. ولا تحدد التشريعات السارية المال المستثمر الا انها تحظر على الشركات المعفاة ممارسة أية نشاطات تجارية عدا تلك التي يرخص لها بمزاولتها من قبل وزارة التجارة والزراعة، كما يحظر عليها تملك العقارات والاراضي.

أما فيما يتعلق بالشركات فإن قانون الشركات في دولة البحرين :-

يسمح بتكوين شركات وفقا للمادة ٢٧٨ من قانون الشركات والمرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ وبنسبة ١٠٠٪ لغير البحرينيين في مشروعات التنمية الاقتصادية (مثل المشروعات الصناعية الكبيرة) والشركات التي تتخذ من البحرين مركزا اقليميا لأعمالها . وقد صدر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٥ بتحديد انشطة الخدمات التي يمكن تكوين شركات مملوكة ١٠٠٪ لغير البحرينيين سواء شركات مساهمة مقفلة وذات مسئولية محدودة .

يسمح بتكوين شركات ذات مسئولية محدودة يمتلك الاجانب نسبة لاتزيد عن ٤٩٪ في مجال الصناعة ، الخدمات الصناعية ، المقاولات ، الخدمات العامة الاخرى التي يتطلب ممارستها الحصول على خبرات يقوم بتوفيرها غير البحرينيين .

ولا يسمح بممارسة اعمال التجارة الداخلية ، والاعمال الاعتيادية التي يزاولها البحرينيين دون حاجة لخبرات الاجانب .

الشركات المساهمة العامة :

من حيث المبدأ فهي مقصورة على البحرينيين ويمكن الاستثناء في الحالات التي يوافق عليها مجلس الوزراء وهي حالات محدودة واستثنائية وبنسبة لاتقل نسبة البحرينيين عن ٥١٪ .

شركات التوصية البسيطة وشركات التضامن الاعتيادية :

لايسمح للاجانب بامتلاك نسبة ٤٩٪ منها وهي مقصورة على البحرينيين ويستثنى من ذلك الحالات القائمة قبل صدور قانون الشركات التجارية عام ١٩٧٥.

شركات التضامن المهنية :

ويسمح فقط بها وفقا للمادة ٢١ من قانون الشركات معدلة ووفقا لقرار وزير التجارة والزراعة رقم ٩ لسنة ١٩٨١ وتقتصر الأنشطة المسموح بها وفقا لهذا القرار على المحاسبين القانونيين ، مساحو الكميات ، والاستشارات الهندسية .

شركات المحاصة لاتخضع لاجراءات الشهر ولا يتم تسجيلها رسميا . وهي بهذا خارجة عن التحديد

والاصل في تأسيس الشركات التي يسمح لها بممارسة النشاطات الاستثمارية المنوه عنها فيما سبق، أن يكون جميع الشركاء فيها بحرينيي الجنسية الا أنه يجوزاستثناء أن يكون بعض الشركاء غير بحرينيين اذا كانت هناك حاجة الى أستثمار رأس مال أجنبي أو إلى خبرة اجنبية، ويشترط في مثل هذه الحالات الا تقل مساهمة رأس المال البحريني عن ٥١٪ من رأسمال الشركة. الا أن المشرع البحريني خرج عن هذا الاصل واجاز تأسيس ما يسمى بالشركات المساهمة المعفاه، والتي يجوز أن يكون رأسمالها مملوكا بالكامل أو جزئيا لشركاء غير بحرينيين، غير أنه يجب الا يقل رأسمال الشركة المعفاه عن عشرين الف دينار بحريني، وفي جميع الاحوال يجب أن يكون رأس المال كافيا لتحقيق أغراض الشركة وذلك وفقا لما يقرره وزير التجارة والزراعة، أما بالنسبة للشركات التي تطرح اسهمها للجمهور في اكتتاب عام فيجب الا يقل الصادر من رأس المال عن ٥٠٠ الف دينار بحريني ، اما رأس المال الصادر في الشركات التي لا تطرح اسهمها للاكتتاب العام فيجب الا يقل عن ٢٠٠ ألف دينار بحريني . كما يجب أن يتخذ الاستثمار في الشركات أحد أشكال الشركات التجارية المنصوص عليها في القانون، أما الشركات المعفاه فيجب أن تتخذ شكل الشركة المساهمة ويجب أن يكون مركزها الرئيسي في البحرين وان يكون الغرض من تأسيسها مزاولة نشاطها خارج دولة البحرين ، كما يجب قيد الشركة في السجل التجاري البحريني ، ويتم الترخيص للشركات المعفاه بناء على طلب يقدم إلى وزير التجارة والزراعة يبين فيه اسم وكيل المؤسسين لاتمام اجراءات التأسيس ومهنته.

أما فيما يتعلق بالاعفاءات الضريبية والتيسيرات النقدية والضمانات التي تمنح للاستثمار وطرق فض المنازعات التي تثور بسببه فلا توجد نصوص تشريعية خاصة بها في التشريعات السارية.

(٤)

تقرير مناخ الإستثمار في الجمهورية التونسية لعام ١٩٩٤

بيانات اساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	١٦٣٦١٠ كلم٢
العاصمة	تونس
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الاخرى المتداولة	القرنسية
العملة	الدينار (دولار أمريكي = واحد دينار تونسي لعام ١٩٩٤)

السكان بالمليون نسمة	٨.٥ لعام ١٩٩٣	
النمو الديمغرافي	١.٨٥	
الكثافة السكانية(كثافة/كلم٢)	٥١.٩	
الناتج المحلي الاجمالي	١٦٥٥٨ مليون دولار سنة ١٩٩٤	
٪ الزراعة	٪١٨	
٪ الصناعة	٪٣١	
٪ الخدمات	٪٥١	
نسبة العجز في الميزانية / الناتج المحلي	٪١.٩	(١٩٩٤)
اجمالي الاستثمارات	٤٣٠٠ مليون دولار	(١٩٩٤)
٪ الناتج المحلي الاجمالي	٪٢٥	
اجمالي الانفاق المحلي	١٠٠٣٢ مليون دولار	(١٩٩٤)
معدل التضخم	٪٤.٥	(١٩٩٤)

نظرة عامة :

مكنت الاصلاحات التي أدخلتها الجمهورية التونسية منذ ١٩٨٦ من تحقيق نقلة نوعية على مستوى الاقتصاد الوطني الذي أصبح يتسم بالتنوع، وهو ما أكسبه قدرة أكبر على النمو. كما تميزتالسنوات الاخيرة باعطاء اولوية للاستثمارات المحلية والخارجية، حيث تم الاعداد للمجلة الموحدة للاستثمار، كما عملت الدولة على توجيه الجزء الاكبر من الائتمان المحلي الى المجالات الاستثمارية المنتجة.

وتميزت الفترة الاولى من المخطط الثامن ١٩٩٢-١٩٩٦ بقطع خطوات هامة وسريعة على درب تعميم الاصلاحات الهيكلية، خاصة في مجال التحرير الاقتصادي واصلاح الجهاز المالي وتعزيز القدرات المالية للمصارف ومراجعة نظام الحوافز وتحرير الصرف بالاعلان عن قابلية الدينار التونسي الى التحويل بالنسبة للعمليات الجارية.

١. التطور العام لأداء الاقتصاد الكلي :

١٠١ النمو الاقتصادي:

شهد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة ، حيث بلغ معدل النمو بالاسعار الجارية خلال الفترة ١٩٩٤/٩٠ حوالي ١١.٧٪. وقد بلغ أقصى حد له ٦ر١٤٪) في السنة الاولى من برنامج المخطط الثامن ١٩٩٢-١٩٩٤ ، مما يعتبر مؤشرا هاما لنجاح السياسات الاقتصادية.

٢٠١ نمط النمو القطاعي :

شهدت القطاعات الاقتصادية تطوراً ملحوظا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢ ، حيث بلغ قطاع الخدمات ٧١٠٧ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل ٣٦١٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠ ، كما ظل هذا القطاع يشكل اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي طيلة هذه الفترة. ويليه قطاع الصناعة والذي بلغ ٤٢٧٩ مليون دولار سنة ١٩٩٢ في حين لم يتعد ٢٧٢١ مليون دولار سنة ١٩٨٠ما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد شهد هو الآخر تزايدا ملحوظا ، حيث بلغ ٢٤٦٧ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل ١٢٣٤ مليون دولار سنة ١٩٨٠وقد انعكس هذا التطور في هيكل الانتاج على هيكل التجارة الخارجية ، حيث بلغت الصادرات من السلع والخدمات ٦١١٣ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل ٣٣٥٦ مليون دولار سنة ١٩٨٠ ، ويأتي هذا التحسن اساسا نتيجة لتضاعف الصادرات السلعية (FOB) سنة ١٩٩٢ مقارنة بسنة ١٩٨٠، كما شهدت الصادرات من السلع الخدمية تطورا هاما ، حيث بلغت ٢٠٨٠ مليون دولار سنة ١٩٩١ مقابل ١١٩٧ مليون دولار سنة ١٩٨٠.

٢. السياسات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي :

١٠٢ السياسات الاقتصادية

١٠١٠٢ السياسة المالية :

سجل قطاع المالية العامة نتائج جيدة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١، حيث ظل الفرق بين الايرادات

الجارية والنفقات الجارية موجبا طيلة الفترة المذكورة، مشكلا بذلك فائضا بلغ ٣٦٣ مليون دولار سنة ١٩٩١، وهو مايمثل نسبة ٣٪ تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٨٥٥ مليون دولار سنة ١٩٨٠ ١٠٪ من الناتج الكلي الاجمالي). ويعود هذا التراجع الى الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة التونسية ، حيث يرجع التباطؤ في نمو الايرادات الى انعكاسات سياسة تحرير التجارة الخارجية بهدف الوصول بالصناعات الوطنية الى مرحلة متقدمة من المنافسة الدولية، وكذلك بهدف تخفيف الاعباء المالية على المستهلك.

٢٠١٠٢ السياسة النقدية :

تواصل الحكومة التونسية الاصلاحات الهيكلية النقدية والمالية المحددة في المخطط الثامن ١٩٩٢-١٩٩٦ ، بهدف توفير التمويلات اللازمة لمواكبة تطور الحركة الاقتصادية وتخفيف الضغوط على المدفوعات الخارجية ومواصلة السيطرة على معدل التضخم الذي انخفض من ٢ر٧٪ سنة ١٩٨٧ الى٦٪ سنة ١٩٩٣ ، ويرجع ذلك اساسا الى طرق واساليب التسيير ومواصلة التحكم في السيولة النقدية لتشكل نسبة ٤ر٤٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٩٤ مقابل ٨ر٤٤٪ سنة ١٩٩٣ ، وبالتالي ينحصر نمو الكتلة النقدية في حدود ٨٪ وفقا لتوجهات المخطط .

وقد واكب هذا التطور في نمط الكتلة النقدية تطور مواز في توزيع الموارد النقدية ، حيث تضاعفت المطلوبات على القطاع الخاص من الائتمان المحلي من ٣٣٤٣ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٨٣٧٣ مليون دولار سنة ١٩٩٢ بينما لم يتعد الائتمان المحلي الموجه للقطاع العام ٨٣٦ مليون دولار سنة ١٩٩٢.

لقد كان لهذه الاصلاحات الهيكلية في المجال النقدي والمالي أثرها الايجابي على عمليات الاستثمار نتيجة لتوجيه الجزء الكبير من الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص بغية الاستثمار في مجالات منتجة، وخلق روح المنافسة على اسس سليمة ، والعمل على توجيه الجزء الأكبر من الائتمان الموجه للقطاع العام إلى مجالات استثمارية منتجة أو محفزة على الاستثمار الخاص.

٣٠١٠٢ ميزان المدفوعات :

ظل الميزان التجاري سالبا طيلة الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٢ ، حيث سجل عجزا قدره ١٦٠٧ مليون دولارسنة ١٩٩٢ مقابل ٧٦٣ مليون دولار سنة ١٩٨٠ ، ويرجع هذا التنامى في العجز إلى متطلبات النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة الواردات بسبب زيادة الطلب على استيراد مستلزمات الاستثمارالمادي، فيما سجل الميزان الكلي فائضا قدره ٥ر٩٧ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل٥ر٧٦ مليون دولار سنة ١٩٨٠ ويرجع ذلك اساسا إلى التحسن الحاصل في حساب رأس المال ، حيث بلغ مجموع صافىرأس المال ١٠٤٢٧ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل ٤٣٧ مليون دولار سنة ١٩٨٠.

٤٠١٠٢ سياسة الأجور والأسعار :

إتسمت سنة ١٩٩٣ في مجال الاجور باتفاق عام لزيادة في الاجور في القطاعين الخاص والعام وذلك

من خلال برنامج يغطي الفترة ١٩٩٣- ١٩٩٥ على غرار الاتفاق الحاصل سنة ١٩٩٠

و من شأن زيادة الاجور المتفق عليها بين الاطراف الاجتماعية أن تحافظ على القدرة الشرائية دون المساس بتوازن المؤسسات ، حيث تم أخذ خصوصيات كل قطاع بعين الاعتبار ومكافأة المجهود والحث على تحسين الانتاج والانتاجية ورفع كفاءة العاملين وملاءمة التكوين المهني لحاجيات المؤسسة وتقدر زيادة الاجور في القطاع العام خلال السنوات الثلاثة ١٩٩٣-١٩٩٥ ما بين ٤٠-٢٥٠ دينار شهريا مقابل زيادة منحتها المؤسسات في اطار مراجعة العقود المشتركة تتراوح ما بين ٢٤-٨٥ دينار شهريا .

وفيما يتعلق بالاسعار فإن السياسة المتبعة من طرف الحكومة التونسية تهدف إلى ارساء نظام اسعار يوفر مردودية ووسيلة للضغط على تكلفة الانتاج بغية عقلنة استخدام الموارد.

وفي هذا الإطار تم تحرير قرابة ٨٧٪ من الاسعارعند الانتاج و٧٠٪ من الاسعار عند التوزيع ، هذا إلى جانب الجهود المبذولة من طرف صندوق التعويض ، حيث مكنت هذه الجهود خلال السنوات الأخيرة من المخطط السابع من التحكم نوعا ما في اعباء التعويض للمواد المدعمة سواء كان ذلك عن طريق تعديل الاسعار أو باتخاذ اجراءات هيكلية ونوعية، إذ تم تخفيض هذا الاعفاء من ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال المخطط السادس إلى حوالي ٥ر٢٪ في نهاية المخطط السابع.

٠٣ الإستثمارات وسوق الاوراق المالية :

١٠٣ الاستثمارات :

تحظى الاستثمارات بأولوية خاصة في المخطط الثامن (١٩٩٢-١٩٩٦)، بهدف تحريك عملية النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويتضح ذلك في مستوى الحجم الاجمالي والتوزيع القطاعي المرسوم والمردودية المرتقبة .

فمن حيث الحجم ينتظر أن يتسارع نمو الاستثمار بشكل هام ليبلغ معدله ٩.٦٪ سنويا بالأسعار الثابتة بعد الركود والذي شهده خلال المخطط السابع ، حيث انحصرت الزيادة في حدود ٠.٥٪ سنويا ، وسترتفع تبعا لذلك معدل الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من ٢١.٥٪ الى ٢٥.٥٪ .

ويتضمن التوزيع القطاعي للاستثمارات تعزيزا للحصص المتعلقة بالصناعات المعملية (١٧.٦٪ من الحجم الاجمالي للاستثمارات وزيادة هامة بالأسعار الثابتة تناهز ٦٢٪ بالمقارنة مع انجازات المخطط السابع) ، وكذلك الاهتمام بقطاع الخدمات خاصة الخدمات السكنية ، حيث تخصص ٢٥.٧٪ من الحجم الاجمالي للسكن ، وزيادة قدرها ٥٠٪ بالأسعار الثابتة للنقل. أما بالنسبة لقطاع الفلاحة فانه يستحوذ على ١٧.١٪ من مجموع الاستثمارات مقابل ١٦.٤٪ في المخطط السابع .

وبناء على هذا التوزيع القطاعي فان تركيبة الاستثمارات للمخطط الثامن تتميز بعدة سمات من أهمها:-

- زيادة نصب القطاع الخاص، الذي سيشكل ٥٢.٣٪ من مجموع الاستثمارات مقابل ٤٩.٥٪ خلال

المخطط السابع الى جانب مواصلة سياسة الخصخصة في القطاعات التنافسية وتكثيف المجهودات لتحرير المبادرات على الصعيد الداخلي وتشجيع استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة ودفع المشاريع المشتركة، حيث تستأثر الاستثمارت ذات المساهمة الأجنبية بحوالي ١٨٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة المقررة في المخطط الثامن .

- تعزيز حصة الاستثمارت المنتجة لتبلغ ٥٧.٢٪ من الحجم الاجمالي للاستثمارات مقابل ٥٣.٥٪ للمخطط السابع ، ويتضمن هذا التحسن الاهتمام بالاستثمارات في الأنشطة كثيفة العمالة حيث يبلغ نصيبها ٢٥.٤٪ من مجموع الاستثمارات مقابل ٢٣.٥٪ في المخطط السابع.

وفي ظل هذه التوجهات تركز العمل بمقتضى مضامين المجلة الموحدة للاستثمار التي صدرت بموجب القانون رقم ١٢٠ والصادر بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٣ تحت عنوان "مجلة تشجيع الاستثمار" . وقد شملت هذه المجلة مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية باستثناء القطاع المالي والطاقة والمناجم ، وبذلك تتميز هذه المجلة الجديدة بالشمولية وعدم التمييز بين القطاعات الاقتصادية الأمر الذي كان عائقا أمام تحقيق أهداف المخطط السابع .

فالنصوص التطبيقية التي تم اصدارها تتضمن نظاما لحرية الاستثمار وعدم التقيد بالترخيص المسبق، أي أن هذا الأخير تحول الى استثناء وأصبحت القاعدة هي حرية الاستثمار . كما حددت الأنشطة الخاضعة للترخيص أو لشروط مضبوطة مثل التربية ، الصحة، السياحة . وتجدر الاشارة الى أن المستثمر الأجنبي يتمتع بالحرية المذكورة اذا كان مساهما في الأنشطة الموجهة كليا للتصدير، وتحديد قائمة للأنشطة المتعلقة بالمؤسسات الموجهة جزئيا للتصدير .

أما بالنسبة للجانب الجبائي والجمركي، فان المجلة الجديدة تعتبر تتويجا للاصلاح الاقتصادي وتحرير المبادرة باعتماد التصريح للقيام بالاستثمار بدلا من الترخيص المسبق المعمول به في النظام القديم .

ولاتميز المجلة الجديدة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الا على مستوى مجالات هامة لتحقيق الأهداف الوطنية مثل التصدير ، الأمن الغذائي، الفلاحة، التنمية الجهوية والتكنولوجيا. وبهذه الطريقة تتمكن كل القطاعات من استرجاع قيمة التجهيزات عن طريق الأرباح ، وبهدف تعميم الاستفادة من اعادة الاستثمار في نفس القطاع لتطوير نشاط مختلف المؤسسات تم اصدار أمر بتعميم الحافز المتعلق بالمداخيل التي يعاد استثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية .

وتمثل سنة ١٩٩٤ منعطفا هاما لتحسين الاطار العام وتهيئة الأرضية الملائمة وذلك للأسباب التالية:-

- الشروع في تطبيق المجلة الجديدة لتشجيع الاستثمارات ، حيث تمت ازالة التعرفة غير المبررة اقتصاديا بين القطاعات الاقتصادية .
- استكمال الاصلاحات الكبرى المالية والنقدية وخاصة اصلاح أوضاع الجهاز المصرفي وتعزيز قدراته المالية لتمكينه من تمويل المشاريع .
- العناية باعادة الهيكلة الصناعية .

ومن المتوقع أن تشهد سنة ١٩٩٤ انطلاقة حقيقية للاستثمار ، حيث يقدر حجم الاستثمار لهذه السنة

بـ ٤٣٠٠ مليون دينار عدا أنبوب الغاز التونسي الجزائري ومشروع حقل ميسكار للغاز، أي بزيادة قدرها ١٣.٥٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٣ .

٢٠٣ حوافز الاستثمار :

تقدم مجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٣ جملة من الحوافز والتشجيعات للمستثمرين التونسيين والاجانب سواء كانوا مقيمين او غير مقيمين، بهدف دفع عجلة النمو والتشغيل في الانشطة التابعة للقطاعات التالية:-

- الفلاحة والصيد البحري
- الصناعات المحلية
- الاشغال العامة
- الصناعات التقليدية
- النقل
- التربية والتعليم
- التكوين المهني
- الانتاج والصناعات الثقافية
- التنشيط الشبابي والعناية بالطفولة
- الصحة
- حماية البيئة والمحيط
- البعث العقاري
- انشطة وخدمات غير مالية أخرى

وينتفع الاشخاص الطبيعيون او المعنويون المكتتبون في راس المال الاصلي للمؤسسات التي تقوم بالانشطة المشار اليها سابقا او الزيادة في راس مالها بطرح المداخيل او الارباح التي يقع استثمارها وذلك في حدود ٣٥٪ من المداخيل او الارباح الصافية الخاصة للضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين او للضريبة على الشركات.

وتنجز الاستثمارات في الانشطة المشار اليها آنفا بحرية شريطة الاستجابة للشروط الخاصة بتعاطي هذه الانشطة وفقا للتشريعات والترتيبات الجاري بها العمل ويقع ايداع تصريح لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط عند بعث المشروع دون اللجوء الى ترخيص مسبق فيما عدا بعض الانشطة التي تبقى خاضعة لمصادقة مسبقة من طرف المصالح المعنية مثل قطاع الصحة والتعليم والسياحة.

وتوجد تشجيعات هامة بالنسبة للمؤسسات المصدرة كليا لمبيعاتها او تسدى كامل خدماتها خارج البلاد او تنجز خدمات بالبلاد التونسية قصد استعمالها بالخارج، ترقى هذه التشجيعات الى درجة أن هذه المؤسسات تخطع لنظام المنطقة الحرة، وتنتفع هذه المؤسسات بالحوافز التالية :-

١- توقيف العمل بالاداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك بعنوان اقتناء المواد والمنتوجات

والخدمات اللازمة لإنجاز عمليات التصدير.

٢- طرح كل المداخيل المتأتية من التصدير من أساس الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين خلال العشر سنوات الاولى ابتداء من اول عملية تصدير، وطرح ٥٠٪ من هذه المداخيل بعد هذه الفترة.

٣- طرح كل الارباح المتأتية من التصدير من اساس الضريبة على الشركات خلال العشر سنوات الاولى ابتداء من اول عملية تصدير، وطرح ٥٠٪ من هذه الارباح بعد هذه الفترة.

٤- استرجاع المعاليم الديوانية والاداءات ذات الاثر المماثل المستخلصة على المواد الاولية والمواد نصف المصنعة المستوردة او التي يتم اقتناؤها من قبل المؤسسة بالسوق الداخلية لصنع مواد ومنتوجات معدة للتصدير.

٥- استرجاع المعاليم الديوانية والاداءات ذات الاثر المماثل المستخلصة على مواد التجهيز المستوردة وغير المصنعة محليا بعنوان الحصة المصدرة.

٦- تيسير انظمة الدخول المؤقت او الخزن الصناعي المنصوص عليها بمجلة الديوانة لفائدة المواد والمنتوجات المستوردة والمعدة للتحويل قصد إعادة تصديرها. ولهذا الغرض فان ضمان الرسوم والمعاليم الموظفة على التوريد والمنصوص عليها بالتشريع الديواني يقع تعويضه بضمان تقديري تضبط قيمته بأمر.

كما تتمتع الاستثمارات المنجزة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية في قطاعات الصناعة، السياحة وبعض انشطة الخدمات التي تضبط قائمتها بامر التشجيعات بحوافز هامة منها مثلا طرح كل المداخيل او الارباح المتأتية من هذه الاستثمارات من اساس الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات خلال العشر سنوات الاولى ابتداء من طور الدخول في الانتاج الفعلي والاعفاء من المساهمة في صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الاجراء خلال السنوات الخمس الاولى من النشاط الفعلي، هذا الى جانب تشجيعات خاصة بالتنمية الفلاحية والنهوض بالتكنولوجيا والبحوث من اجل التنمية والاستثمارات المساندة والمحددة بمجلة تشجيع الاستثمار المذكورة.

٣٠٣ سوق الأوراق المالية (البورصة):

يمثل تطوير سوق الأوراق المالية أحد ركائز الإصلاح المالي الذي شرعت الحكومة في تنفيذه منذ المخطط السابع بهدف توظيف المدخرات في شكل أوراق مالية، بما يساعد على دعم مسار الاستثمار بحيث يتيسر للشركات تعبئة رؤوس الأموال المطلوبة وبما يساعد على حماية حقوق المتعاملين وتوفير الشفافية اللازمة في تعاملات البورصة، وقد تميزت الأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٩٤ باستقطاب بورصة الأوراق المالية لعدد كبير من المستثمرين والمدخرين الذي جلبوا أموالا هامة لاستثمارها في أسواق الأوراق المالية، وكانت أهم ملامح نشاط البورصة خلال عام ١٩٩٤ ما يلي :-

- تجاوز الطلب على الأوراق المالية للعرض بأكثر من مرتين ، حيث عرف مؤشر الأسعار ارتفاعا متزايدا ليبلغ على سبيل المثال في ٣٠/ ٩/ ١٩٩٤ حوالي ٤٥٦ نقطة أي بمعدل ارتفاع قدره ٢٨.٩٩٪ مقارنة مع نفس الفترة لسنة ١٩٩٣.

- تعدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي بلغ عددها (١٢) شركة تمكنت من استقطاب ما يقارب ٣٣٠ مليون دينار مقابل (٤) شركات و٥٦ مليون دينار لنفس الفترة من سنة ١٩٩٣.
- تنوع قاعدة المتعاملين مع سوق الأوراق المالية وذلك ببروز نمط جديد من الشركات المتوسطة الحجم.
- بلغ حجم المعاملات بتاريخ ٣٠ سبتمبر لسنة ١٩٩٤ حوالي ٢٨٦.٨ مليون دينار مقابل ١٠٩.٩ مليون دينار و٧٨.٤ مليون دينار على التوالي في نفس الفترة من سنتي ١٩٩٣، ١٩٩٢ على التوالي.
- بلغ عدد الوسطاء في البورصة في ٣٠/ ٩/ ١٩٩٤ (٢٢) وسيطا مقابل (٢١) وسيط و(١٥) وسيطا لنفس الفترة من سنتي ١٩٩٢،١٩٩٣ على التوالي.

٠٤ هيكل الانتاج والتجارة الخارجية

١٠٤ هيكل الانتاج:

١٠١٠٤ قطاع الزراعة الغابات وصيد الأسماك :

يعتبر القطاع الزراعي في تونس قطاعا مهما، حيث يستوعب ما يقارب ٢٦ ٪ من العمالة النشطة إقتصاديا. وقد اتخذت الحكومة عدة اجراءات لتطوير هذاالقطاع ، عن طريق تخفيض الواردات من المواد الغذائية وخصوصا الحبوب ، والرفع من مستوى دخل الصادرات والحد من الهجرة نحو المدينة، كما أعطت الحكومة التونسية الأولوية لهذا القطاع في مخططها الثامن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصصت له ٩ر٢ بليون دينار تونسي ، أي ما يقارب ١ر١٧ ٪ من مجموع الاستثمارات

وفيما يتعلق بقطاع الصيد فإن الحكومة استمرت في توسعته ، حيث أقرت مخططا حديثا بقصد تطوير ما يقارب ٢٠ ميناء صيد في البلاد ، كما شرعت الحكومة التونسية في مشروع مشترك هام مع كل من الجزائر ، موريتانيا وايطاليا. ويشتغل في قطاع الصيد ما يقارب ٢٥٠٠٠ عامل .

وأهم التشريعات المتعلقة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري لسنة ١٩٩٤ مايلي:-

* صدر بتاريخ ٣١ يناير ١٩٩٤ قانون عدد ٢١ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بالمصادقة على بروتوكول تمديد الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لسنة ١٩٨٦ مع تعديلاته .
* صدر بتاريخ ٣١ يناير ١٩٩٤ القانون عدد ١٣ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بممارسة الصيد البحري.
* صدر عن رئيس الجمهورية بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٤ أمر عدد ٤٢٧ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بتصنيف الاستثمارات وضبط نسب وشروط وطرق اسناد التشجيعات في قطاع الفلاحة والصيد البحري.
* صدر بتاريخ ٢ مايو ١٩٩٤ الامر عدد ١٠٣١ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بضبط قائمات التجهيزات للاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي والمؤهلة للإنتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل ٣٠ من مجلة تشجيع الاستثمارات وبتحديد شروط منح هذه الحوافز.
* صدر بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٩٤ أمر عدد ١١٥٦ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بالمصادقة على النظام الاساسي النموذجي للمجامع المهنية المشتركةفي قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية.

* صدر بتاريخ ٢٣ ماي ١٩٩٤ أمر عدد ١١٦٦ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بضبط شروط الاتجار في الزيوت الغذائية يتعلق الباب الأول منه بأحكام عامة والباب الثاني بتصدير زيت الزيتون والباب الثالث بتوريد زيوت فول الصويا والسلجم والباب الرابع بالإتجار الداخلي في مختلف الاصناف الزيوت الغذائية.

* صدر بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٤ قانون عدد ٨٦ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

* صدر بتاريخ ١٨ يوليو أمر عدد ١٥٥٨ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بتحديد مناطق الزراعات الكبرى المتضررة من جراء الجفاف للموسم الفلاحي ١٩٩٣-١٩٩٤.

٢٠١٠٤ الصناعة التحويلية:

تعزز نسق النمو في الصناعات التحويلية ليبلغ خلال المخطط السابع معدل ٦.٢٪ سنويا (رغم تدني نسب النمو في الصناعات الغذائية من جراء تراجع الانتاج الفلاحي) ويرجع نمو قطاع الصناعات التحويلية إلى المساهمة المرموقة للصناعات الموجهة للتصدير التي نمت بمعدل يناهز ١٥.٧٪ في السنة مقابل توقعات لاتفوق ٨.٧٪، بينما لم يتجاوز معدل النمو في الصناعات المعملية الموجهة نحو السوق الداخلية ٢.٩٪ مقابل توقعات ٥.٥٪ ورغم شبه الاستقرار الذي شهده الاستثمار في هذا القطاع ٠.٤٪ سنويا بالاسعار الثابتة) فإن انتعاشة هامة ميزت الاستثمار الخاص الذي بلغت مساهمته حوالي ٧٠٪ من مجموع الاستثمارات المنجزة.

وتركز الخطة التنموية المعتمدة، خلال المخطط الثامن على تعزيز هذه المكاسب ودعمها مع تعميق حركة الاصلاح وتوسيع رقعتها، وستعطي في هذا الاطار عناية للسياسات الهادفة الى تحسين استغلال طاقة الانتاج المتوفر والتحكم في تكلفته تعزيزا لقدرة المؤسسات الصناعية على المنافسة واكتساح الاسواق الخارجية.

كما ستواصل الاجراءات المتعلقة بدفع المبادرة لتحرير الاسعار والتوريد والتي مكنت حتى الان من رفع القيود على أكثر من ثلثي الواردات (خاصة مواد التجهيز، المواد الاولية، والمواد نصف المصنعة). والجدير بالذكر أن الصناعات المعملية متنوعة، حيث تضم صناعة مواد البناء ، الخزف الجير، النسيج، الجلود، الاحذية، البلور، الاسمنت، الصناعات الميكانكية والكهربائية والكيميائية، الى جانب صناعات مواد الحبوب ...الخ.

وفي مجال السيارات سار الانتاج بصفة ملائمة بالترابط مع تركيب تشكيلة جديدة، من الشاحنات والناقلات من قبل الشركة التونسية لصناعة السيارات من جهة وتطوير نشاط صناعة السيارات الخاصة والشاحنات الصغيرة من قبل الصناعات الميكانكية المغربية الواقعة في قيروان.

وصدرت عدد تشريعات سنة ١٩٩٤ تهدف الى تطوير مجال التصنيع وتوسيع دائرته ومن ضمن هذه التشريعات مايلي:-

- صدر بتاريخ ٢٨/ ٠٢/ ١٩٩٤ أمر عدد ٤٩١ يتعلق بضبط قائمة التجهيزات اللازمة لقطاع الصناعات التقليدية المؤهلة للانتفاع بالحوافز الجبائية.

- صدر بتارخ ١١ /٠٤ /١٩٩٤ أمر عدد ٨١٤ يتعلق بتعريف المؤسسات الصغرى وبتحديد الانشطة التي تعمل فيها وبضبط شروط وطرق إسناد التشريعات المخولة لها.

- صدر بتاريخ ٢٠/ ٠٦/ ١٩٩٤ أمر عدد ١٣٦٠ يتعلق بتنفيذ المعاليم الديوانية وتوقيف العمل بالمعلوم التكميلي المؤقت عند توريد الهياكل المجهزة بمحرك.

- صدر بتاريخ ١٨ /٠٧ /١٩٩٤ قانون عدد ٨٢ يتعلق باحداث المندوبية العامة للتنمية الجهوية.

- صدر بتاريخ ٠١/ ٠٨/ ١٩٩٤ قانون عدد ٩٦ يتعلق بالمصادقة على اساس النموذج بشأن التعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

٣٠١٠٤ قطاع الطاقة والمناجم:

يتميز قطاع الطاقة والمناجم بانفتاحة الكلي على الخارج مما يجعله شديد التاثر بالاتجاهات والتحولات التي تشهدها السوق العالمية وخاصة في قطاع الفوسفات الذي مازال يعاني من الركود العالمي. وقد ساهم قطاع الطاقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس وذلك بفضل الموارد المالية التي وفرها سواء على مستوى المقابيض من العملة الاجنبية او على مستوى المالية العمومية.

وفيما يتعلق بمستوى البحث والتنقيب فإن التدابير التشجيعية المالية والجبائية ساهمت في خلق جملة من الاستكشافات المتعلقة بالطاقة من ضمنها حقول قرمدة والزاوية وسيدي الكيلاني وزينية والمعمورة وبلي- وبئردراسن وسلوم مما ساعدت على الحد من التراجع في مستوى الانتاج القومي للمحروقات الذي فاق التقديرات الاولية للمخطط السابع، حيث بلغ ٢٦ مليون طن مقابل ٢٤ مليون طن كانت متوقعة طيلة فترة المخطط السابع.

وتقدر الزيادة في حجم الانتاج سنة ١٩٩٤ بحوالي ٢٥٠ ألف طن نتيجة الاستكشافات السابقة، حيث سيبلغ الانتاج حوالي ٥ ملايين طن مقابل ٤.٨ مليون طن سنة ١٩٩٣، كما سجلت سنة ١٩٩٤ إنجاز بعض المشاريع الكبرى للغاز مثل انبوب الغاز الرابط بين مساكن وقابس ومضاعفة انبوب الغاز العابر للبلاد التونسية الى جانب مايدره حقل ميسكار من طاقة إضافية لتغطية حاجيات البلاد المستقبلية، كما تقدر صادرات الطاقة لسنة ١٩٩٤ بحوالي ٥٠٠ مليون دينار.

وفيما يتعلق بتطور الاستهلاك في الطاقة الاولية، فقد بلغ ٤.٧٪ سنويا، وبلغ حجمه ٤.٤٧ مليون طن سنة ١٩٩١ مقابل ٣.٥٦ مليون طن سنة ١٩٨٦ بسبب تزايد حاجيات قطاع الكهرباء.

وسجل عام ١٩٩٤ صدور عدة تشريعات في مجال الطاقة من أهمها :-

* صدر بتاريخ ١٠ يناير ١٩٩٤ قرار عن وزير الشؤون الاجتماعية يتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد ٣ للإتفاقية المشتركة القومية المتعلقة بتجارة وتوزيع النفط وجميع مشتقاته.

* صدر بتاريخ ١٠ مارس ١٩٩٤ أمر عدد ٥٣٧ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بضبط مبلغ وشروط اسناد المنحة الخصوصية المتعلقة بالاستثمارات في ميدان التحكم في الطاقة.

* صدر بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٩٤ أمر عدد ٨٨٩٨ لسنة ١٩٩٤ يتعلق بضبط شروط الجبائية المنصوص عليها بالفصول ٣٧ و٤١ و ٤٢ و٤٩ من مجلة تشجيع الاستثمارات والممنوحة للتجهيزات تهدف الى

تحقيق الإقتصاد في الطاقة والى البحث عن الطاقات المتجددة وانتاجها وتسويقها والى البحث عن الطاقة الحرارية الجوفية وللتجهيزات اللازمة لمقاومة التلوث أو جمع أو تحويل أو معالجة الفضلات والنفايات وللتجهيزات اللازمة للتكوين المهني وللتجهيزات اللازمة للبحوث التنموية.

أما على مستوى الصناعة المنجمية فقد ارتفع حجم الانتاج من الفوسفات الى معدل ٦.٣ مليون طن سنويا خلال المخطط السابع ويعد مستوى قياسيا في تاريخ شركة الفوسفات. كما بلغ الاستثمار في قطاع الفوسفات ١٠٨.٤ مليون دينار بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠، أما فيما يخص معادن الرصاص والزنك فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا في مستوى اسعار التصدير مما أفضى الى تحسن الوضع المالي للشركات العاملة وتقلص دعم الدولة.

كما شهدت سنة ١٩٩٤ انطلاق الدراسات الهندسية والتنقيبية اللازمة لإنجاز الهدف المتمثل في تطوير طاقة التكوين عن طريق تركيز وحدة جديدة لتكوين النفط بطاقة ٣ ملايين طن من المتوقع أن تدخل حيز الانتاج في منتصف سنة ١٩٩٥

٤٠١٠٤ قطاع السياحة:

عرف القطاع السياحي انتعاشة اقتصادية استثنائية خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ حيث بلغ النمو ٤٤ر٨ بالمائة بالقيمة الحقيقية سنة ١٩٩٢، وبلغ نمو القيمة المضافة ٧ بالمائة سنة ١٩٩٣ مقابل انخفاض بنسبة ٢٥ بالمائة في عام ١٩٨٩ وهي سنة عانى خلالها النشاط السياحي من انعكاسات أزمة الخليج . وبلغت نسبة مساهمة القطاع السياحي في اجمالي الناتج المحلي ٤ر٩ بالمائة في ١٩٩٣ مقابل ٤ر٧ بالمائة سنة ١٩٩٢ ومن ناحيتها ، بلغت المقابيض السياحية ١١١٣ر٧ مليون دينار أي بزيادة قدرها ١٧ر٨ بالمائة مقابل ٩٤٥ر٢ مليون دينار وزيادة هامة بلغت ٤٩ر٦ بالمائة سنة ١٩٩٢.

وسجل عام ١٩٩٣ زيادة ملموسة في طاقة الايواء الفندقية حيث بلغت حوالي ١٤٤ ألف سرير مقابل ١٣٥ر٦ ألف عام ١٩٩٢ و١٢٣ر٢ ألف في عام ١٩٩١ . وبلغت طاقة الايواء حوالي ١٤٦ ألف سرير خلال السبعة أشهر الأولى لسنة ١٩٩٤ مقابل حوالي ١٣٨ ألف سرير خلال نفس الفترة من سنة ١٩٩٣ . وبلغت في نفس الفترة طاقة الايواء المستغلة ١٣٣ ألف سرير مقابل ١٢٢ ألف سنة ١٩٩٣.

وعلى هذا الأساس بلغت نسبة التشغيل ٩٢ر٠ خلال شهر يوليو ١٩٩٤ مقابل ٨٩ر٠ بالمائة لنفس الفترة من العام الماضي .

وبالرغم من الأزمة الاقتصادية السائدة في اوروبا الغربية التي تعتبر أهم سوق للسياحة التونسية فقد ازدادت سياحة غير المقيمين في عام ١٩٩٣ بنسبة ٣ر٣ بالمائة لترتفع إلى ٣.٦٥٦ ألف سائح (وخاصة من اوروبا) مقابل زيادة بلغت ٢ر٨ بالمائة (٣٥٤٠ ألف سائح) سنة ١٩٩٢. وبالنسبة للسياحة الأوروبية إلى تونس فقد زادت بنسبة ١٦ر٨ بالمائة في سنة ١٩٩٣ لتبلغ ٢١٥٩ ألف شخص مقابل زيادة هامة بلغت حوالي ٦٦ بالمائة (١٨٤٩ ألف سائح) سنة ١٩٩٢. وسجلت كل الجنسيات زيادة متفاوتة وخاصة الفرنسيون والانجليز والألمان والسويسريون والايطاليون.

وارتفع عدد الفرنسيين الذين يمثلون ثاني دولة أوروبية لتونس بالنسبة للسياحة إلى ٤٤٨ ألف سائح أي بزيادة قدرها ٢٥ر٥ بالمائة (٣٥٧ ألف سائح) سنة ١٩٩٢ . وازداد عدد السياح الألمان الذين

يمثلون أول دولة أوروبية لتونس بنسبة ٧ر٩ بالمائة ليبلغ ٧١٢ ألف سائح مقابل زيادة مرتفعة بلغت ٦٥ بالمائة (٦٤٩ ألف سائح) سنة ١٩٩٢. وسجل دخول غير المقيمين خلال السبعة أشهر الأولى لسنة ١٩٩٤ زيادة قدرها ٢ر٦ بالمائة ليبلغ حوالي ٢١٧٣ ألف شخص مقابل زيادة بـ ٦ر٢ بالمائة (٢٠٤٧ ألف شخص) خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

ومن جهة اخرى بلغت بيتات غير المقيمين خلال الشهور السبعة الأولى من ١٩٩٤حوالي ٤ر١٣ مليون بيتة بزيادة قدرها ٦ر١٨٪ بالنسبة لنفس الفترة من سنة ١٩٩٣ . وفيما يتعلق ببيتات المقيمين فقد سجلت زيادة قدرها ٧ر٨ بالمائة لتبلغ ٨٨٠ ألف بيتة تقريبا في حين بلغت ٨٠٩ ألف بيتة خلال السبعة أشهر الأولى للموسم الماضي .

وبلغت العائدات السياحية خلال السبعة أشهر الأولى لسنة ١٩٩٤ حوالي ٥٢٠ مليون دينار مقابل ٤٤٧ مليون دينار خلال نفس الفترة من الموسم الفارط وينتظر أن تنمو عائدات السياحة خلال سنة ١٩٩٤ بحوالي ٦ر٧ بالمائة بالاسعار الثابتة لتبلغ حوالي ١١٨٨ مليون دينار مقابل ١١١٣ر٧ مليون دينار خلال سنة ١٩٩٣.

وينتظر أن يسجل قطاع السياحة نموا قدره ٥ر٦ ٪ سنة ١٩٩٤ مقابل ٤ر٦ ٪ متوقعة في المخطط الثامن و٧ بالمائة تم تحقيقها سنة ١٩٩٣ .

ومن أهم التشريعات التي صدرت عام ١٩٩٤ وتتعلق بالقطاع السياحي التشريع الخاص بالتجهيزات، حيث صدر بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٩٤ الامر رقم ٩٧٦ لسنة ١٩٩٤ المتعلق بضبط قائمات التجهيزات اللازمة للاستثمارات المنجزة في القطاع السياحي والمؤهلة للإنتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل ٥٦ من مجلة تشجيع الاستثمارات وبتحديد شروط منح هذه الحوافز.

٥٠١٠٤ البنى التحتية:

شهدت البنى التحتية تطورا هاما يمكن ملاحظته من خلال مايلي:-

- شبكة للطرقات تمتد على طول ٢٠٠٠٠كم.
- ٨ موانئ تجارية.
- ٦ مطارات دولية.
- كثافة هاتفية تبلغ حاليا ٥ خطوط لكل ١٠٠ ساكن وينتظر أن تصل الى ١٠ خطوط لكل ١٠٠ ساكن سنة ١٩٩٦.
- طاقة انتاج كهربائية فعلية تقدر ١.٤٠٠ ميقاوات ستصل الى ٢٠٥٠ ميقاوات سنة ١٩٩٦ وشبكة كهربائية تبلغ نسبة تغطيتها ٨١٪ حاليا وستصل الى ٨٨٪ سنة ١٩٩٦.
- شبكة لتوزيع الغاز الطبيعي ذات الضغط العالي تمتد على طول ٥٠٠ كلم لتوفير هذه الطاقة لأهم المراكز الاقتصادية في البلاد.
- ٦٢ منطقة صناعية مهيئة ومنطقتين حرتين بصدد التهيئة.

٢٠٤ التجارة الخارجية:

١٠٢٠٤ التركيب السلعي للصادرات والواردات :

منذ منتصف السبعينات تحولت تونس من دولة مصدرة للمواد الاولية (زراعية، بترول، فوسفات) الى دولة مصدرة للسلع المصنعة. وتعتبر صناعة النسيج المكون الرئيسي لكل من الصادرات والواردات إذ كلفت صناعة النسيج حوالي ١٨٪ من الصادرات و ١٠٪ من الواردات عام ١٩٨٢ أما في عام ١٩٩٣ فقد ارتفعت هذه النسب الى ٤٣٪ و٢١٪ على التوالي. وفي الوقت نفسه ساهم تراجع اسعار النفط العالمية والزيادة المضطربة في الاستهلاك المحلي للطاقة الى تناقص مساهمة القطاع النفطي في تجارة تونس الخارجية (بلغت هذه النسبة ٥٤٪ عام ١٩٨١ وتراجعت الى ١١٪ عام ١٩٩٣) وقد ساهمت صادرات المواد الغذائية بمعدل ١٠-١٤٪ في حصيلة الصادرات في السنوات الاخيرة في الوقت الذي زادت فيه أهمية الصادرات من الآلات والاجهزة الكهربائية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فإن احتياجاته يحددها هيكل الواردات،. لذلك فإن المنسوجات كمدخل وسيط) والآلات والاجهزة الكهربائية (كسلع رأسمالية) هي أكبر مكونات الواردات من حيث القيمة.

وتشكل واردات الحديد والصلب زيادة مضطردة في فاتورة الواردات مما يعكس النمو الإقتصادي، كما ارتفعت واردات السيارات ومعدات النقل. كما تعكس الزيادة في واردات الطاقة هبوط الانتاج وزيادة الاستهلاك في هذا المجال. أما بالنسبة للواردات من الحبوب فقد انخفضت مما يدل على وفرة الانتاج المحلي منها.

٢٠٢٠٤ أهم الشركاء التجاريين :

تعتبر أوروبا الغربية السوق التقليدية لتجارة تونس الخارجية حيث تشكل فرنسا السوق الرئيسية لها، إذ استقبلت ٣٠ ٪ من مجموع الصادرات التونسية سنة ١٩٩٣، وتعتبر كل من إيطاليا وألمانيا ثاني أكبر مورد حيث تستورد حوالي ٣٤ ٪ من مجموع الصادرات التونسية مناصفة بينهما سنة ١٩٩٢، وتأتي بعد ذلك كل من بلجيكا وليبيا وإسبانيا بنسب متفاوتة وتمثل بقية دول العالم الأخرى ٢١ ٪ لنفس السنة.

وقد ساهم تحسن العلاقات بين دول اتحاد المغرب العربي في زيادة التبادل التجاري بين بعضها البعض حيث تستأثر دول الاتحاد بحوالي ٧.٦٪ من صادرات تونس و ٢٦٪ من وارداتها.

وعلى مستوى الواردات التونسية تعتبر فرنسا كذلك أهم الشركاء التجاريين لتونس سنة ١٩٩٣، حيث تم استيراد حوالي ٢٧ ٪ من مجموع الواردات منها، وتأتي في المرتبة الثانية إيطاليا، حيث استوردت منها تونس ١٨ ٪، وتحتل ألمانيا المرتبة الثالثة حيث تصدر لتونس ١٣ ٪، وتأتي بعد ذلك كل من الولايات المتحدة الأميركية وبلجيكا وإسبانيا بنسب متفاوتة، وتستورد تونس ٢٩ ٪ من بقية دول العالم الأخرى.

وقد وافق الاتحاد الاوروبي على منح تونس أحقية تصدير كامل حصتها من زيت الزيتون (٤٦ ألف

طن سنويا) الى دول الاتحاد لحين الوصول الى اتفاقية أخرى.

تم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية منطقة التبادل الحر بين الجمهورية التونسية والاتحاد الاوربي.

وستخفض في هذا الاطار الحوافز الجمركية على مدى ١٢ سنة. وسيتم اعتماد برنامج تأهيل واعادة هيكلة المؤسسات الصناعية قصد تمكينها من مواجهة المنافسة.

٠٥ أهم الأحداث السياسية لسنة ١٩٩٤ :

- تم بتاريخ ٢١ مارس ١٩٩٤ الإعلان عن النتائج النهائية لعملية الاقتراع بالنسبة للانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت يوم ٢٠ مارس ١٩٩٤ .
- شارك مجلس النواب في المؤتمر الحادي والتسعين للاتحاد البرلماني الذي انعقد بباريس من ٢٨ الى ٢٦ مارس ١٩٩٤ وترأست تونس اجتماع المجموعة الأفريقية وكذلك اجتماع البلدان المتوسطية وشارك الوفد التونسي في اجتماع المجموعة العربية .
- انطلقت بتونس بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٩٤ أشغال الدورة العامية الثلاثين لرؤساء وحكومات الدول الأفريقية.
- انعقدت بتونس من ١ الى ٣ اكتوبر ١٩٩٤ قمة نقابية مغاربية أوروبية تم خلالها تدارس عدة مسائل من أهمها التحولات الدولية ومستقبل العمل النقابي وأوروبا الموحدة في علاقتها بالمغرب العربي ودور النقابات في الدفاع عن حقوق العمال المهاجرين.

تشريعات الاستثمار :

ينظم الاستثمار في الجمهورية التونسية بشكل اساسي القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٣ والذي صدرت بموجبه مجلة تشجيع الاستثمار، وتقوم بالاشراف على تنفيذه الجهات الحكومية المختصة وفقا للقطاع الاقتصادي الذي يتم الاستثمار فيه، بالاضافة الى اللجنة العليا للاستثمار. ويسرى هذا القانون على الاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية باستثناء الاستثمار في قطاعات الخدمات المالية والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية التي تخضع جميعها لتشريعات خاصة بها. وتشمل مجالات الاستثمار المصرح بها الزراعة والصيد البحري والصناعات التحويلية والاشغال العامة والسياحة والصناعات التقليدية والنقل والتربية والتعليم والتدريب المهني والانتاج والتنشيط الثقافي والتنشيط الشبابي والعناية بالطفولة والصحة وحماية البيئة والقطاع العقاري، وغيرها من الانشطة والخدمات غير المالية الاخرى. ويتم تأسيس المشروعات الاستثمارية بموجب طلب يقدمه المستثمر للادارة الحكومية المختصة والمشرفة على القطاع الاقتصادي الذي يرغب المستثمر في الاستثمار فيه، ويستثنى من ذلك الاستثمار في النشاطات الاقتصادية التي تنظمها تشريعات خاصة والذي يجب أن تتم الموافقة عليه مسبقا من قبل الجهات المختصة حسبما تقضي به تلك التشريعات، اما الاستثمار في النشاطات غير الموجهة كليا للتصدير والتي تتجاوز المساهمة الاجنبية فيها نسبة ٥٠٪ من رأس المال فلازالت في حاجة الى موافقة مسبقة من قبل الجهات الحكومية التي تشرف عليها، ومن ناحية أخرى فإن التشريعات السارية تحظر على المستثمرين الاجانب تملك الاراضي الزراعية ولكنها تجيزلهم استغلالها في المشاريع الاستثمارية بموجب عقود ايجار طويلة الامد تصل مدتها الى ٤٠ سنة وتتمتع الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية بحوافز مشتركة يمكن تلخيصها فيما يلي:-

- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند شراء المعدات.
- تخفيض الرسوم الجمركية الى نسبة ١٠٪ عن المعدات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنع محليا.
- اعفاء الدخل والارباح التي يعاد استثمارها في المشروع الاستثماري او في مشروع آخر من الضريبة على الدخل بنسبة ٣٥٪.
- التمتع بنظام الاستهلاكات التنازلية بالنسبة للمعدات التي تزيد مدة استعمالها عن ٧ سنوات.
- تمتع العمال والموظفين الاجانب بحق اختيار نظام ضمان اجتماعي آخر غير النظام المحلي واختيار نظام الضريبة التقديري المحدد بنسبة ٢٠٪ من اجمالي الاجر، علاوة على تمتعهم باعفاء امتعتهم الشخصية وسيارتهم الخاصة من الرسوم الجمركية.
- تحويل الارباح وقيمة بيع أصول المستثمر الاجنبي الى الخارج.

كما ان التشريعات السارية توفر حوافز اضافية وفقا للاولوية التي يمثلها الاستثمار ومن ضمن هذه الاولويات التصدير وتنمية المناطق النائية والتنمية الزراعية ونقل التقنية وحماية البيئة ومن أهم تلك الحوافز الاضافية مايلي:-

- اعفاء عمليات التصدير من الضريبة على الارباح لمدة عشر سنوات وتخفيضها بنسبة ٥٠٪

للسنوات التالية.

- منحة تبلغ ٨٪ من كلفة المشاريع الصناعية والسياحية وبعض الخدمات المتعلقة بالصناعات التي تنشأ في المناطق النائية مع الاعفاء من الضريبة على الارباح لمدة ١٠ سنوات تخفض بعد ذلك بنسبة ٥٠٪ لمدة العشر سنوات التالية.
- منحة تبلغ ٧٪ من تكلفة مشاريع الزراعة والصيد البحري بالاضافة الى اعفائها من الضرائب على الارباح لمدة عشر سنوات.
- منحة تبلغ ٢٠٪ من قيمة الاستثمار لمشاريع البيئة مع اعفائها من الرسوم الجمركية فيما تستورده من معدات لايتوفر مثيل لها مصنع محليا.
- اعفاء المعدات ومواد الانتاج اللازمة لوحدات الانتاج المصدرة كليا والتي يقيمها المستثمر الاجنبي في المناطق الحرة، من الضرائب والرسوم.
- امكانية تسويق جزء من الانتاج محليا بالنسبة للشركات المصدرة كليا.
- اعفاء مشاريع التنمية الزراعية من الضريبة على الدخل والارباح لمدة عشر سنوات.
- تحديد نسبة الاداء على الارباح بـ١٠٪ بالنسبة للاستثمارات المساندة للتنمية ومشاريع المحافظة على البيئة.
- مساهمة الدولة في اشتراكات الضمان الاجتماعي عن العمال التونسيين لمدة ٥ سنوات وذلك فيما يتعلق بمشاريع المناطق النائية.
- مساهمة الدولة في نفقات تدريب العمال في المنشآت الصناعية والشركات الزراعية والصيد البحري التي تقوم بالاستثمارات التي من شأنها دعم التقنية ونسبة الاندماج المحلي او تحسين الانتاج.

وفيما يتعلق بفض منازعات الاستثمار فالاصل ان تختص بها المحاكم التونسية الا اذا اتفق المستثمر والدولة على حل تلك المنازعات بواسطة التحكيم، أما فيما يخص ضمانات الاستثمار فلم يرد بشأنها نص خاص في التشريع التونسي، الا ما ورد بشأن حماية الاستثمارات في اطار الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين تونس والدول الاخرى.

(٥)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٩٤

١. بيانات أساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	٢٣٨١٧٤١ كم٢
العاصمة	الجزائر
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الأخرى المتداولة	الفرنسية
العملة	الدينار

(واحد دولار أمريكي = ٣٥.٠٦ دينار في ٣١ /١٢/ ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	٢٧.٤
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بليون دينار جزائري)	١٢٢
معدل نمو الناتج المحلي ٪	(١.٦)
معدل التضخم ٪	٣٢.٨
الصادرات فوب (بليون دولار)	١٠.٩٥
الواردات سيف (بليون دولار)	٩.٨٥
الديون الخارجية (بليون دولار)	٢٧.١٥

٢. الوضع الإقتصادي العام :

١٠٢ السياسة الإقتصادية :

تتمحور السياسة الإقتصادية فيما يلي

أ- الإنفتاح على الإقتصاد العالمي.
ب- التطهير الشامل للمؤسسات العمومية.
ج- تحرير التجارة الخارجية.
د- التخصيص وتوسيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
هـ- معالجة المديونية.

٢٠٢ خطة التنمية الإقتصادية:

ترمي الخطة الإقتصادية إلى استكمال الإنتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير المنافسة وتنشيط الهياكل

الإنتاجية وتسريع تنفيذ المشاريع الكبيرة في مجال البنية التحتية. وشددت الخطة على التزام الجزائر بالإتفاقات التي وقعتها مع صندوق النقد الدولي لتطهير مؤسسات القطاع العام وتحسين أداء الإقتصاد ومعاودة هيكلة المؤسسات الصناعية الرئيسية التي تعمل حاليا بنصف طاقتها الإنتاجية.

وتقضي الخطة بإعادة تنظيم قطاعي الإتصالات والنقل وتحقيق انفتاحهما على القطاعين الخاص والعام لتحسين الأداء، فضلا عن إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتطوير الإستثمار الخاص وتحديث الأجهزة الجبائية ومصالح الجمارك .

وستشمل الإصلاحات الهيكلية ستة قطاعات رئيسية ، موزعة كالآتي:-

* إعادة هيكلة الصناعة عن طريق إعادة النظر في صيغة الإدارة الذاتية التي منحت للمؤسسات العامة الكبرى عام ١٩٨٨ في اتجاه منحها مزيدا من الإستقلال الإداري وتشجيع صيغ الشراكة والتخصيص الجزئي لتحقيق الإستخدام الكامل لطاقتها الصناعية وانتاج سلع قادرة على المنافسة والصمود في الأسواق الداخلية والخارجية.
* إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحديث النظام النقدي وتنويع الخريطة المصرفية بتنشيط المنافسة وإشراك القطاع الخاص المحلي والخارجي في إنشاء مؤسسات مصرفية ومالية ناجحة.
* سن اشتراعات وقوانين تطبيقية لتنشيط الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية تنفيذا لقانون تشجيع الإستثمار.
* إشاعة حق الملكية الزراعية وتحريره من القيود القانونية التي تكبله على نحو يحفز القطاع الخاص على مزيد من الإستثمار.
* تحقيق نمو اقتصادي بنسبة ثلاثة في المائة عام ١٩٩٤ .
* تقليل معدل التضخم إلى ما يتراوح بين ثلاثة في المائة وأربعة في المائة في موعد أقصاه عام ١٩٩٧ بدلا من معدل التضخم الذي سجل عام ١٩٩٤ وبلغ ٣٠٪ .

مشكلة البطالة :

تقدر الأوساط الحكومية أن يبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي مليوني مواطن في ظل الإصلاحات الجارية كما تتوقع أن تبلغ نسبة العاطلين تحت سن ٣٠ عاما نحو ٧٠٪ في حين تصل النسبة لمن هم دون سن ١٥ عاما إلى ٤٢٪ ومعظم هؤلاء إما بدون عمل أو يشتغلون بنظام العمل غير الرسمي.

ويقدر عدد الوظائف الجديدة لسنة ١٩٩٤ بنحو ١٠٠ ألف وظيفة ، لكن بالنظر إلى أن عدد الجزائريين الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا يصل إلى ٢٤٠ ألف نسمة ، لايزال معدل البطالة يصل إلى ٢٧ بالمائة من القوى العاملة .

وستكون نتائج خصخصة المؤسسات العمومية صعبة على مستوى التشغيل حيث توقع وزير إعادة الهيكلة الصناعية أن ٢٥٠ ألف عامل سيفقدون قريبا مناصبهم حيث سيستفيد ١٧٠ ألف منهم من " الشبكة الحمائية " الجديدة فيتقاضون " شبه راتب " طوال ١٨ شهرا مع الإستفادة من تعويضات الضمان الإجتماعي في حين سيحال ٨٠ ألفا منهم على التقاعد المسبق.

٣٠٢ التطور العام الإقتصادي

١٠٣٠٢ الناتج المحلي الإجمالي :

شهد الناتج الإجمالي تطورا ملحوظا بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ حيث بلغ ٧٥٢ بليون دينار جزائري سنة ١٩٩١ و ٩٤٣ بليون دينار سنة ١٩٩٢ و ١١٣٩ بليون دينار سنة ١٩٩٣ . بينما سجل معدل النمو الحقيقي انخفاضا بنسبة ٤ر٠٪ سنة ١٩٩١ مقارنة بسنة ١٩٩٠ وزيادة بنسبة ٣ر٤٪ سنة ١٩٩٢ وزيادة بنسبة ٣ر٠٪ سنة ١٩٩٣.

٢٠٣٠٢ الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات :

يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة للقطاعات حيث شكل تقريبا ٥٠٪، ٤٧٪، ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ١٩٩١-١٩٩٢-١٩٩٣ ويليه قطاع الخدمات الذي بلغ٣٧٪، ٣٨٪، ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة بينما استقر القطاع الفلاحي في حدود ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة . وشهد قطاع الصناعات التحويلية تراجعا ملحوظا من سنة إلى أخرى حيث انخفض بنسبة ٦ر١ ٪ عام ١٩٩١ و٢ر٧٪ عام ١٩٩٢ و١ر٢٪ عام ١٩٩٣ بينما تراجع القطاع الفلاحي بنسبة ٠ر٤٪عام ١٩٩٣.

٣٠٣٠٢ الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق :

شكل متوسط الإستهلاك الخاص خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ ٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويأتي بذلك في المرتبة الأولى يليه الإستثمار بنسبة ٢٨٪ ثم الصادرات بنسبة ٢٧٪ ثم الواردات بنسبة ٢٥٪ وأخيرا الإستهلاك العام الذي لايشكل كمتوسط خلال ذات الفترة سوى ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر ذلك مؤشرا مهما لتطور الإقتصاد الجزائري في وقت تسعى فيه الحكومة إلى الخصخصة والتقليل من النفقات العامة .

٠٣ القطاعات الإقتصادية :

١٠٣ الزراعة والغابات وصيد الأسماك :

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر ٤٢ر٦ مليون هكتار إلا أن المساحة المستغلة منها لاتبلغ سوى ٥ر٧مليون هكتار ويوجد معظمها في الشريط الساحلي شمال البلاد . وقد اتخذت الحكومة جملة من القرارات والإجراءات لتشجيع الفلاحة في المناطق الصحراوية وتحسين الإنتاجية بالإعتماد على الميكنة والري وخصصت لذلك اعتمادات كبيرة يشرف على توزيعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تم إنشاؤه سنة ١٩٨٢ لهذا الغرض .

وتقوم الدولة بتأجير بعض الأراضي الزراعية الحكومية للقطاع الخاص في إطار القانون العقاري ١٩٨٣) كما تشجع العاملين في القطاع الفلاحي عن طريق اتباع سياسة تحفيزية في مجال الجباية والأسعار بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتسعى إلى ضمان الإستقرار للمزارعين عن

طريق التسوية السريعة للمنازعات العقارية القائمة ووضع نظام عقاري مستقر على المدى البعيد يضمن الأمن لإستثمارات الفلاحين .

الإنتاج الزراعي :

حاولت الحكومات المتعاقبة إيجاد الحلول الكفيلة بتحسين الإنتاج الزراعي الذي تميز بعدم الإستقرار نتيجة عدم استقرار العوامل الطبيعية كالجفاف والإنجراف. وتمثل الحبوب أهم المنتجات الزراعية . وقد بلغ معدل إنتاج الجزائر من الحبوب خلال الثمانينات ٢ مليون طن في السنة . وكان إنتاج سنة ١٩٨٥ قياسيا حيث بلغ ٣ مليون طن بفضل الأمطار الغزيرة والإجراءات الحكومية لتشجيع المزارعين ثم انخفض معدل الإنتاج خلال السنوات التالية إلى ١ر٢ طن ثم سجل سنة ١٩٩١ رقما قياسيا حيث بلغ ٦ر٣ مليون طن . إلا أن الجفاف الذي شهدته الجزائر سنة ١٩٩٤ أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج حيث ينتظر بأن لايتعدى ١ر١ مليون طن.

وتسبب الجفاف في خسائر قدرت بثلاثمائة مليون دولار وشملت الخضر والحبوب والأعلاف ومزارع العنب.

واضطرت الحكومة إلى زيادة الواردات من مواد التموين الأساسية خصوصا القمح والبطاطا بسبب تلف المزروعات بشكل كامل في بعض المناطق وقررت من جهة أخرى إعادة جدولة ديون الفلاحين وصغار المزارعين . وتنوي الحكومة طبقا لتصريحات رسمية رصد خمسة بلايين دينار (نحو ١٢٥ مليون دولار) لصرف تعويضات للمزارعين الذين أمنوا محاصيلهم ضد الجفاف . كما وزعت وزارة الزراعة تعميما على الوزارات الأخرى والدوائر الحكومية لحثها على تبسيط إجراءات الحصول على القروض بالنسبة للمزارعين واختصار التعقيدات البيروقراطية.

ويسبب تفاقم العجز الغذائي الذي قدره الخبراء الزراعيون الجزائريون بـ٧٠ في المائة قلقا كبيرا لدى الحكومة التي تناقش حاليا خيارات عدة لسد الفجوة في ميزان الحبوب . وأفادت إحصائيات رسمية أن المساحات الصالحة للزراعة والتي قدرت بـ ٦ر٧ مليون هكتار لاتستخدم فعليا إلا بنسبة تقل عن ٥٠ بالمائة مما يعني أن أكثر من ٥ر٣ مليون هكتار تهمل في كل موسم وكشفت الإحصاءات أن إنتاج الحبوب لم يتغير بين سنتي ١٩٦٢ (تاريخ نيل الجزائر استقلالها) و١٩٩٢ مع أن عدد السكان تضاعف ثلاث مرات ليصل ٢٦ مليون نسمة ، ما أدى إلى انتقال الجزائر من مرحلة الإكتفاء الذاتي إلى أحد أكبر مستوردي الحبوب.

٢٠٣ قطاع الصناعة :

سيطرت الشركات الصناعية الكبيرة المملوكة للدولة على أهم الصناعات في الجزائر منذ الإستقلال . إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تنفيذ برنامج إصلاحي كبير للقطاع الصناعي تميز بتقسيم الشركات الكبيرة إلى وحدات أصغر حجما وبتشجيع الخواص على الإستثمار في القطاع الصناعي. و لاقى هذا البرنامج تشجيعا كبيرا في الأوساط الدولية حيث منح البنك الدولي الجزائر قرضا سنة ١٩٩٠ قيمته ٥ر٩٩ مليون دولار لاعادة هيكلة ثلاث شركات حكومية كبيرة وانشاء مكاتب استشارات. وفيما

يلي أهم الصناعات التحويلية :

١٠٢٠٣ الصلب :

تأسس مجمع "الحجار" للصلب سنة ١٩٦٩ وفي سنة ١٩٧٢ تمت زيادة طاقته الانتاجية الى ٢ر٢ مليون طن في السنة، وتجري حاليا أعمال لتحديث المصنع وتوسيع طاقته الانتاجية. كما تقوم الدولة وبعض المستثمرين من القطاع الخاص بانشاء مصانع صغيرة للصلب ومن المنتظر أن يزيد الطلب على هذا المنتج بفضل التطور الذي تشهده الصناعات الجزائرية المستهلكة للصلب والمحاولات الجارية لتصديره الى أوربا بأسعار منافسة وقد أدت اعادة هيكلة الشركات الوطنية الكبيرة الى بعث العديد من الشركات الصغيرة التي تقوم بتصنيع وتسويق الآلات والجرارات والمعدات الفلاحية والشاحنات والسيارات.

٢٠٢٠٣ صناعة السيارات :

من المنتظر أن تبدأ شركة مشتركة جزائرية ايطالية في انتاج ٣٠ر٠٠٠سيارة سنويا في مصنعها بمدينة تيارت. كما تعاقدت شركات فرنسية وكورية ويابانية لانشاء مشاريع مشتركة لصناعة السيارات وتسويقها.

٣٠٢٠٣ الصناعات الكيماوية :

تخطط السلطات الجزائرية لزيادة الطاقة الإنتاجية للصناعات الكيماوية وذلك ببعث مشاريع جديدة بالإشتراك مع مستثمرين أجانب . وتنتج الجزائر سنويا ٨٠٠ر٠٠٠ طنا من أسمدة النيترات و ٥٠٠ر٠٠٠ طن من أسمدة الفوسفات وتصدر جزءا منها.

كما تنتج ١٢٠ر٠٠٠ طنا من البلاستيك بمصنع سكيكدة . ويجري حاليا إنشاء مصانع بلاستيك أخرى في سطيف والشلف ومصنع لإنتاج البولي إيثيلين عالى الكثافة في سكيكدة ومصنع لإنتاج ١٦ مليون متر مكعب من الهليوم و ٣٣ر٠٠٠ طن من النيتروجين سنويا في بثيونة يخصص إنتاجه للتصدير بالكامل إلى أوربا بموجب عقد لمدة ٢٥ سنة وهو مشروع مشترك جزائري أمريكي فرنسي سيجعل من الجزائر أحد أهم المنتجين لغاز الهليوم في العالم. وتستعمل هذه المادة في المجالات التكنولوجية المتطورة خصوصا الصناعات الفضائية والبحوث العلمية والتبريد.

٤٠٢٠٣ الأسمنت :

رغم الإستثمارات الجديدة في مجال صناعة الأسمنت والزيادة في الطاقة الإنتاجية فقد شهدت السوق المحلية نقصا في المعروض منه مما أدى إلى تأخير بعض المشاريع . وتسيطر أربع شركات جهوية على انتاج الأسمنت الذي يبلغ حاليا ٧ ملايين طن سنويا مقابل ٧٣١ر٠٠٠ طنا سنة ١٩٦٧ . ومن المتوقع أن يشهد هذا القطاع إقبالا كبيرا من المستثمرين المحليين والأجانب .

٣٠٣ قطاع المحروقات (الطاقة) :

- ترتكز السياسة الجزائرية للطاقة على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الحفاظ على الاحتياطات الاستراتيجية على المدى البعيد وأعتماد سياسة تصدير تهدف الى بناء اقتصاد حديث وأخيرا تنمية نشاطات البحث والتنقيب من أجل تجديد ورفع مستوى احتياط المحروقات.

- خفضت الجزائر تقديرات عائداتها من النفط والغاز خلال عام ١٩٩٤ الى نحو ١ر٧ مليار دولار مقابل ٨ مليارات كانت متوقعة في مطلع العام.

- ذكر تقرير عن سياسة الحكومة الجزائرية في قطاع الطاقة أن الجزائر تعتزم تطوير نحو عشرة حقول للغاز الطبيعي ومضاعفة صادراتها من الغاز من ٣٠ بليون الى ٦٠ بليون مكعب سنويا بحلول عام ٢٠٠٠.

- تم البدء في تنفيذ الجزء الجزائري من أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي الذي يبلغ طوله ١٣٧٠ كيلومترا والذي سيربط ابتداءا من ١٩٩٥/١٩٩٦ حقل حاسي الرمل بأسبانيا عبر مضيق جبل طارق مرورا بالمغرب. ثم سيقع توصيله الى البرتغال وفيما بعد فرنسا وألمانيا لتوفير ٧.٨ مليار مكعب سنويا من الغاز الطبيعي بعد بناء عدة محطات ضخ، وستضاعف هذه الكمية في نهاية العشرية الحالية.

- وقعت شركة "أركو" الأمريكية عقدا بقيمة ١٣ مليار دولار مع شركة "سوناطراك" الجزائرية يتم بموجبه اقتسام انتاج حقل نفط رورد الباقل-جنوب شرق الصحراء الكبرى. وتبلغ مدة الاتفاق ٢٥ عاما ويعد أول اتفاق يسمح لشركة أجنبية باستغلال حقل نفطي في الجزائر ويقضي بحصول سوناطراك" على ٥١ في المائة من الانتاج فيما تحصل الشركة الأمريكية على النسبة المتبقية. وتخطط الشركة الأمريكية لاستثمار مليار دولار في زيادة معدل الاستخلاص من الحقل من ٢٠ في المائة الى ٤٠ في المائة.

٤٠٣ قطاع السياحة :

تبلغ طاقة القطاع السياحي الجزائري ٥٠ ألف سرير منها ٦٠٠٠ فقط ذات درجة دولية. وقد أعلن وزير السياحة والصناعة التقليدية أن قطاع السياحة سيشهد عملية خصخصة شاملة تشمل الادارة والاستثمار وسيفتح القطاع أبوابه باستمرار أمام المستثمرين الأجانب.

واتفقت " شركة الخطوط الجزائرية " مع " مؤسسة السياحة الجزائرية " على خطة مشتركة لتنظيم حملات إعلانية في البلدان المصدرة للسياح خصوصا ألمانيا وبلجيكا وايطاليا وفرنسا وهولندا ولوكسمبورغ . ويتطابق هذا البرنامج مع خطة واسعة وضعتها " مؤسسة السياحة " لاجتذاب أعداد متزايدة من السياح الغربيين ويجسم التكامل في تنظيم المشاركة الجزائرية في المعارض السياحية التي أقيمت في بعض العواصم الأوروبية والتي شكلت مناسبات مهمة للتعريف بإمكانات الجزائر السياحية .

وقد افتتحت " شركة الخطوط الجزائرية " رحلات مباشرة بين بعض المدن الأوروبية والمناطق السياحية الصحراوية في جنوب الجزائر لتلبية طلبات وكالات السفر السياحية المحلية والأجنبية كما افتتحت

الشـركة رحلتين اسـبوعيتين إلى كل من عمـان والشـارقة وذلك كبادرة للدخول إلى منطقـة تزخر بالإمكانات السياحية والتجارية انسجاما مع منطق اقتصاد السوق الذي انتقلت إليه الجزائر . وفي إطار خطة انعاش السياحة أدخلت تحسينات على مطارات الجنوب وتم تنظيم رحلات استكشافية لأصحاب شركات السفر والمسئولين عن المؤسسات السياحية وأعمال التهيئة والتجديد التي أنجزت فيها. وتتمحور جهود التسويق على الآثار والمنشآت التاريخية التي صنفت " اليونسكو " بعضها ضمن التراث الإنساني مثل القلاع والقرى الجبلية والواحات القديمة.

٥٠٣ المالية العامة:

ارتفع العجز في الميزانية العامة من ٧٤ر١ بليون دينار جزائري سنة ١٩٩٢ إلى ١٦٨ر٣ بليون دينار سنة ١٩٩٣ . إلا أن تقريرا رسميا صدر في بداية العام ١٩٩٤ قدر العجز الفعلي لسنة ١٩٩٣ بـ ١٩٢ بليون دينار أي بزيادة نحو ٢٤ بليون دينار.

وتفسر الأوساط الحكومية زيادة العجز في موازنة الدولة بتراجع إيرادات النفط والغاز بنحو ٧٠٠ مليون دولار قياسا إلى إيرادات عام ١٩٩٢ . وقدرت الحكومة العجز المتوقع في موازنة الدولة لسنة ١٩٩٤ بنحو ١٣٠ بليون دينار جزائري (خمسة بلايين دولار) استنادا إلى زيادة السعر المرجعي لبرميل النفط وإلى تحسين إيرادات الجباية الضريبية . وقررت الحكومة الحد من عجز الموازنة لسنة ١٩٩٤ قياسا للعام ١٩٩٣ بواسطة التحكم في النفقات العامة وزيادة إيرادات التطهير المالي للمؤسسات الحكومية. وتواجه الحكومة مشكلة التضارب بين تراجع إيرادات النفط والغاز ، من جهة ، وتزايد فاتورة استيراد الغذاء من جهة ثانية . ومن المتوقع أن تزيد الفاتورة الغذائية من بليون دولار في العام ١٩٩٣ إلى أربعة بلايين دولار سنة ١٩٩٥ بسبب التكاثر السكاني وتراجع المنتوجات الزراعية .

٦٠٣ القطاع المصرفي :

تمتلك الجزائر ثلاثة مصارف تجارية كبيرة وعدة مؤسسات متخصصة في الإعتماد والتسليف. وفي عام ١٩٨٩ سمح للمصارف الدولية لأول مرة بفتح مكاتب تمثيل في الجزائر . وخلال عام ١٩٩٠ صدر قانونان يتعلقان بتخفيض الحواجز الإدارية التي تعيق تحرك السيولة والودائع والإستثمار. وارتفع عرض النقد بنسبة ٢٢ في المائة عام ١٩٩٠ و١٠ في المائة عام ١٩٩١ وسبعة في المائة عام ١٩٩٢. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٤ نمت الكتلة النقدية ببطء أكثر مما كان تم الإتفاق عليه بين الجزائر وبين صندوق النقد الدولي . ويعود الإرتفاع المتواصل في عرض النقد إلي الإرتفاع التدريجي في النقد لدى المواطنين ، إذ ازداد من ٨٧ر١١٩ بليون دينار عام ١٩٨٩ ليصل إلى٦٣ر١٧٠ بليون دينار عام ١٩٩٢ أي بنسبة ارتفاع قدرها ٤٢ في المائة . كذلك ازداد شبه النقد بنسبة ١٣ في المائة عام ١٩٩٠ و٢٠ في المائة عام ١٩٩١ و١٢ في المائة عام ١٩٩٢ ليبلغ ٤٦٦.٩ بليون دينار . وترافق هذا مع الإرتفاع التدريجي في الودائع لأجل من ٥٨.١٣ بليون دينار عام ١٩٨٩ إلى ١١٩.٣ بليون دينار عام ١٩٩٢ أي بنسبة ارتفاع قدرها ١٠٤ في المائة .

– أقدمت الحكومة الجزائرية على خفض الدينار بنسبة ٤٥٪ ، وبذلك يكون الدينار الجزائري قد شهد

انخفاضات متتالية خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ وتبع ذلك ارتفاع في أسعار السلع .
الأساسية مابين ٢٥-١٠٠ ٪ . وفيما يلي متوسط أسعار صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري:-

١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
٧ر٦٠	٨ر٩٥	١٨ر٤٧	٢١ر٨٣	٢٣ر٣٤	٤٠ر٨

- بداية من شهر أكتوبر ١٩٩٤ أصبحت قيمة الدينار الجزائري تحدد على أساس التوفيق بين العملة الصعبة المتاحة لدى البنك المركزي والطلب من البنوك التجارية في خطوة جديدة في عملية تجديد نظام الصرف الأجنبي بهدف التوصل إلى وضع يتحدد فيه سعر الدينار على أساس آليات السوق . وسيطبق سعر الصرف الذي يتم تحديده من خلال جلسات القطع الأسبوعية بين البنك المركزي والبنوك التجارية على العمليات التجارية .

- ذكر بيان رسمي جزائري أن الجزائر تعتزم إنشاء بورصة للأوراق المالية وفتح قطاع البنوك أمام الإستثمارات الخاصة الأجنبية قبل نهاية عام ١٩٩٤ وذلك كجزء من الإصلاحات المالية والإقتصادية للنصف الثاني من ١٩٩٤ .

وتشمل هذه الإصلاحات تأهيل قطاع البنوك ليصبح أداة لإستيعاب المشاركة الأجنبية وكذلك إنشاء بنوك خاصة .

- أصدر البنك الجزائري عشر قواعد جديدة للتجار أهمها حرية حصول كل التجار المسجلين رسميا على العملة الأجنبية وتسمح هذه القواعد أيضا للمستوردين بالتعامل مباشرة مع البنوك التجارية شريطة أن تكون لديهم أرصدة كافية أو ضمانات ائتمانية لتغطية تكاليف الإستيراد. وحث البنك المركزي البنوك التجارية على ضمان أن تغطي أرصدتها تكاليف مثل هذه الإرتباطات الجديدة .

٧٠٣ الدين الخارجي :

توصلت الجزائر إلى اتفاق مع نادي باريس للدول الدائنة يقضي بإعادة جدولة الديون الجزائرية البالغة ٢٦ مليار دولار. وأزمة ديون الجزائر تكمن في خدمة الدين التي بلغت سنة ١٩٩٣ (٩ر٤ مليار دولار) في حين أن حصيلة العملة الصعبة من الصادرات كانت أقل من ١٠ مليارات دولار خلال نفس السنة . وتجيز الجدولة المتفق عليها خفض المبالغ التي تدفعها الجزائر سنويا كفوائد للديون إلى النصف عن تأجيل الدفع إلى عام ١٩٩٨ ومن المتوقع أن تتراجع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات إلى ٩ر٥٢٪ بدلا من ٤ر٨٦٪. وفي نفس الإطار تجدر الإشارة إلى موافقة صندوق النقد الدولي على منح الجزائر قرضا بمليار دولار.

٨٠٣ التجارة الخارجية :

باستثناء بعض السنوات ، فإن الميزان التجاري الجزائري دائما ما يسجل فوائض . وقد بلغ الفائض

١٤ر٣ مليار دولار سنه ١٩٩٠ و ٤٨ر٥ مليار دولار سنه ١٩٩١ و٤٧ر٥ مليار دولار سنه ١٩٩٢ . وقد استقرت الصادرات خلال السنوات المذكورة في حدود ١٣ مليار دولار بينما تراجعت الواردات من ٧٩ر٩ مليار دولار سنة ١٩٩٠ الى ٧٥ر٦ مليار دولار سنة ١٩٩٢ نتيجة لاتخاذ الحكومة قرارات بضغط الواردات. إلا أنه من المتوقع أن تزداد قيمة الواردات من المواد الخام ومن السلع الرأسمالية عام ١٩٩٤ بمقدار ١ر١ مليار دولار لتصل إلى ١٥ر٩ مليار دولار أي أقل بقليل من المبلغ المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي .

ورغم المحاولات الحكومية لتنويع الصادرات، الا أن النفط والغاز لا زالا يمثلان ٩٥٪ من ايرادات الجزائر من الصادرات. وتمثل المعدات الصناعية والمواد نصف المصنعة أهم الواردات الجزائرية بينما تختلف قيمة الواردات من المواد الغذائية من سنة الى أخرى حسب الظروف المناخية التي تشهدها البلاد.

واستوعبت ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا ٩ر٦١٪ من الصادرات الجزائرية (نفط وغاز) سنة ١٩٩١ وأتت ايطاليا في المرتبة الأولى بنسبة ٧ر٢١٪ من اجمالي الصادرات تليها الولايات المتحدة بنسبة ٨ر١٦٪ وفرنسا بنسبة ١ر١٥٪ وألمانيا بنسبة ٣ر٨٪. وزودت هذه الأقطار الجزائر بـ ٤ر٧٥٪ من وارداتها سنة ١٩٩١ . وأتت فرنسا في المرتبة الأولى بنسبة ٣ر٢٦٪ ثم ايطاليا بنسبة ٤ر١٣٪ ثم ألمانيا بنسبة ٩ر٨٪ ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٨ر٨٪.

– وضعت الحكومة الجزائرية خطة لتحرير التجارة الخارجية على مرحلتين، الأولى في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤) والثانية في نيسان (ابريل) ١٩٩٥ . وتعتبر هذه الخطة منسجمة وبنود الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي والقاضي بالتحرير الكامل للتجارة الخارجية في غضون سنة من تاريخ توقيع الاتفاق. واتخذت الحكومة تدابير جديدة في مجال التصدير قلصت بموجبها لائحة السلع التي كان يمنع تصديرها فيما سمحت للقطاع الخاص بأن يحافظ على ٥٠٪ من إيرادات الصادرات بالعملة الصعبة في أحد المصارف المحلية. أما على صعيد تحرير الاستيراد فقد رخصت الحكومة للقطاع الخاص بأن يستورد السلع الاستراتيجية التي كان استيرادها حكرا على مؤسسات القطاع الخاص وتوزيعها على تجار الحملة وتشمل السكر والحنطة والزيت والحليب والبن والأدوية.

٩٠٣ الاستثمار

١٠٩٠٣ الاستثمارات الأجنبية :

أدت أعمال العنف منذ بداية ١٩٩٢ الى تقليص عمليات الشركات الأجنبية الى أدنى حد ممكن والقطاع الوحيد الذي تواصلت فيه الاستثمارات الأجنبية هو قطاع النفط والغاز بما في ذلك صيانة المنشآت التي تمتلكها الشركات الحكومية الجزائرية والاستمرار في عمليات استكشاف النفط والتنقيب في اطار عقود مع الشركات الأجنبية. وتهتم شركات فرنسية وايطالية ويابانية بطلبات العروض التي دعت لها الحكومة الجزائرية بهدف مشاركة شركات أجنبية في حقول النفط العاملة.

٢٠٩٠٣ الاستثمارات المحلية :

تحاول الحكومة الجزائرية اقناع المواطنين الجزائريين بالاستثمار عبر طرح شركات صغيرة للتخصيص مثل الفنادق وبعض المجمعات السياحية، لكن التوتر السياسي وعدم استقرار الأمن

يحولان دون ارتفاع معدلات الاستثمار المحلي.

٤٠٩٠٣ الإطار المؤسسي للاستثمار :

بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٣-١٢٠ المؤرخ في ٥ أكتوبر ١٩٩٣ تم انشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها. وتتمثل مهمة الوكالة في :

- دعم ومساعدة المستثمرين في اطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات.
- متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها الاتصال مع الادرات المعنية.
- وضع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي تحت تصرف المستثمرين.
- اجراء التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها.
- تحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها والطابع الاستثنائي للتكنولوجيا المستعملة وارتفاع نسبة اندماج الانتاج وارتفاع الأرباح بالعملة الصعبة ومردودية المساريع على الأمد الطويل.

كما تم انشاء " شباك وحيد" يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب ادارات الجمارك وبنك الجزائر والسجل التجاري والأملاك الوطنية والضرائب والتهيئة العمرانية والبيئة والتشغيل ومأمور المجلس الشعبي وذلك لتسهيل معاملات المستثمرين.

وتوفر الوكالة في أجل أقصاه ٦٠ يوما، وبناء على تفويض من الادارات المعنية، الوثائق المطلوبة قانونا من أجل انجاز الاستثمار وذلك ابتداء من تاريخ الايداع القانوني لتصريح الاستثمار وطلب المزايا.

٠٤ الأحداث السياسية :

- افتتحت في شهر يناير ١٩٩٤ أعمال مؤتمر الوفاق الوطني بمشاركة أحزاب سياسية وحركات غير سياسية كالاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات وشخصيات مستقلة ومسؤولين سياسيين سابقين. الا أن مقاطعة خمسة أحزاب من أصل ستة أحزاب جزائرية رئيسية أدت الى عدم توصل المؤتمر الى نتائج ملموسة.
- بدأ الرئيس الأمين زروال حوارا مع الأحزاب السياسية الجزائرية من أجل ايجاد حلول للأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر، واتخذت السلطات الجزائرية قرارا باطلاق سراح زعماء جبهة الانقاذ الاسلامية ونقلهم من السجن الى الاقامة الجبرية كخطوة هامة نحو تهيئة الأجواء لإيجاد حل سياسي للأزمة.
- شهدت الأوضاع الأمنية تدهورا ملحوظا من خلال المواجهات المسلحة بين الأصوليين وقوات الأمن.

تشريعات الاستثمار :

يخضع الاستثمار في الجزائر للمرسوم رقم ٨٣/ ٧٤١ بشأن تنظيم الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني في مجال التنمية العقارية وبشكل خاص للمرسوم التشريعي رقم ٩٣/ ١٢ المتعلق بترقية الاستثمار ويشرف على تطبيق المرسوم الأول رئيس المجلس الشعبي البلدي للمكان الذي يقع فيه الاستثمار، اما مرسوم ترقية الاستثمار فتتولى تنفيذه وكالة ترقية الاستثمار التابعة لرئاسة الحكومة، ولعل ما يميز عمل هذه الوكالة اعتبارها في نظر المرسوم التشريعي كجهة مركزية وحيدة تضم عددا من الادارات والهيئات المعنية بالاستثمار، وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم ٩٤/ ٣١٩ بانشاء الوكالة وتحديد صلاحياتها وتنظيم سير اعمالها ودعمها ومتابعتها. ويسري تشريع الاستثمار على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تمارس أنشطة اقتصادية خاصة بانتاج السلع والخدمات غير المخصصة للدولة أو الأجهزة التابعة لها. وتقصر التشريعات السارية الاستثمار في المجال العقاري على المواطنين في حين تجيز الاستثمار في النشاطات الموجهة للتصدير في المناطق الحرة، بما تتضمنه من عمليات استيراد وتصدير وتخزين وتمويل واعادة تصدير، وذلك للمواطنين والاجانب شريطة تقديم حصص في رأس مال تلك المشاريع بعملة قابلة للتحويل ومسعرة رسميا من قبل البنك المركزي، وتتولى وكالة ترقية الاستثمار الترخيص بالاستثمار بموجب تصريح تمنحه للمستثمر وتبين فيه مجال النشاط وموقعه وفرص العمل التي يخلقها والتقنية التي يزمع استعمالها ومخططات الاستثمار وتمويله وشروط المحافظة على البيئة والمدة التقديرية لانجاز الاستثمار والالتزامات المرتبطة به، وتدرس الوكالة طلبات اعتماد المشاريع الاستثمارية على أساس الملف النموذجي لكل مشروع وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها في اطار التشريعات السارية وتتولى متابعتها طيلة فترة تمتعها بالامتيازات المنصوص عليها في تلك التشريعات.

وتتمتع الاستثمارات أثناء فترة انجازها بالمزايا التالية :-

- اعفاء مشترياتها العقارية من ضريبة نقل الملكية.
- تخفيض رسم تسجيل عقود التأسيس وزيادات رأس المال وتثبيته بنسبة ٥ في الألف.
- اعفاء ملكياتها العقارية من الرسم العقاري.
- اعفاء السلع والخدمات التي تستخدم في انجازها من الرسوم على القيمة المضافة.
- تخفيض نسبة الرسوم الجمركية الى ٣٪ على السلع المستوردة لانجازها.

ومن ناحية أخرى يمكن للمشاريع الاستثمارية الاستفادة من المزايا التالية ابتداء من تاريخ الاستغلال :-

- الأعفاء من ضريبة أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي التجاري لمدة تتراوح بين ٢ و ٥ سنوات وفق تقدير وكالة ترقية الاستثمارات، وتطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انتهاء فترة الاعفاء الاصلية.
- الأعفاء من ذات الضرائب في حالة التصدير حسب ارقام الصادرات بعد فترة الاعفاء الأصلية.
- الأعفاء من الاشتراطات المقررة على أرباب الاعمال وفقا لقوانين الضمان الاجتماعي.
- اعفاء المشتريات المحلية التي تخصص لتموين المنتجات المعدة للتصديروكذلك الخدمات المرتبطة بها

من الحقوق والرسوم.

وبالاضافة الى المزايا المتقدمة فان المشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق الخاصة التي تساهم في تنمية المناطق الداخلية تتمتع بالمزايا التالية :-

- تحمل الدولة جزئيا أو كليا لنفقات الهياكل القاعدية اللازمة أثناء فترة انجاز الاستثمار.
- اعفاء الملكيات العقارية الخاصة بالمشروع من الرسم العقاري من تاريخ اكتسابها ولفترة ادناها خمس سنوات واقصاها عشر سنوات.
- تخفيض ٥٠٪ من النسبة المخفضة للارباح التي يعاد استثمارها في المناطق الخاصة بعد الفترة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.
- الاعفاء من ضريبة ارباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري لمدة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات من تاريخ بدء النشاط الفعلي.
- تحمل الدولة جزئيا أو كليا حصة رب العمل من اشتراكات الضمان الاجتماعي لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد.

أما الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة فانها تعفى من جمع الضرائب والرسوم والاستقطاعات الجبائية والجمركية وذلك باستثناء الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع الاستثماري ومساهمات واشتراكات الضمان الاجتماعي، مع جواز اختيار نظام ضمان اجتماعي آخر غير النظام المحلي، بشروط معينة. هذا ويجوز منح بعض المشاريع ذات الأهمية والأولوية الخاصة امتيازات أخرى غير مقررة في التشريع الساري.

وعلاوة على المزايا المنوه عنها أعلاه فان المشاريع الاستثمارية يمكن أن تستفيد من فوائد مخفضة على القروض المصرفية التي تحصل عليها.

ومن جهة أخرى فان الاستثمار في الجزائر يتمتع بالضمانات التالية

- تحويل رأس المال المحول بعملة حرة وعوائده ومقابل التصرف فيه الى الخارج وذلك خلال ستين يوما من طلب التحويل.
- معاملة المستثمرين الاجانب ذات المعاملة التي يتمتع بها المستثمر الجزائري في الحقوق والالتزامات.
- لا يسري اي الغاء أو تعديل للتشريع الساري بأثر رجعي على الاستثمار الذي يتم في اطار قانون ترقية الاستثمار.
- لا يجوز المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر الا بتعويض عادل ومنصف.
- الاستثمارات السابقة لصدور قانون ترقية الاستثمار تتمتع بذات الضمانات المذكورة أعلاه.

أما فيما يتعلق بتسوية منازعات الاستثمار فانها في الاصل تتم أمام المحاكم الجزائرية المختصة الا اذا كانت هناك اتفاقية دولية ابرمتها الجزائر في هذا الشأن أو كان هناك اتفاق خاص بين الحكومة والمستثمر يجيز اللجوء الى التحكيم، فتتم تسوية النزاع في مثل هذه الحالات عن طريق التحكيم بالشكل المتفق عليه.

(٦)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٩٤

٠١ بيانات اساسية ومؤشرات عامة:

المساحة	١٦٨٥٠ كلم٢
العاصمة	جيبوتي
اللغة الرسمية	الفرنسية
اللغة الاخرى التداولة	العربية
العملة = فرنك جيبوتي	(١ دولار – ١٧٧.٧٢ فرنك جيبوتي) في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤

البيان	١٩٩٣
السكان (الف نسمة)	٥٦٠
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (بليون فرنك جيبوتي)	٨٣.٣
معدل نمو الناتج المحلي ٪	٠.٣
الصادرات فوب (مليون دولار)	١٦٧
الواردات (مليون دولار)	٣٤٠
الديون الخارجية (مليون دولار)	١٩٠

٠٢ نظرة عامة :

تحتل جيبوتي موقعا استراتيجيا في منطقة القرن الأفريقي . وتقدر مساحة الدولة بحوالي ٢٣٢٠٠ كيلومترا مربعا ويبلغ تعداد السكان حوالي ٦٠٠ ألف نسمة يعيش ثلثاهم في العاصمة بينما يعمل الباقي في مهنة الرعي. وفي عام ١٩٩٣ بلغ دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي ٧٧١ دولار أمريكي. وتعتبر المؤشرات الاجتماعية في جيبوتي أقل من دول أخرى تقاربها في مستويات الدخل ويبلغ متوسط العمر ٤٩ سنة بينما تصل نسبة وفيات الأطفال الى ١١٥ في الألف ، ويمثل عدد الطلاب المقيدين في التعليم الابتدائي نسبة ٤٧٪ من عدد الطلاب المفترض انتظامهم في هذه المرحلة التعليمية. وقد بلغت نسبة النمو السكاني في الفترة الأخيرة حوالي ٥٪ منها ٢٪ تمثل تدفق اللاجئين والمهاجرين من الدول المجاورة. ومنذ الثمانينات بلغ عدد اللاجئين والمهاجرين من الصومال وأثيوبيا حوالي ١٣٠ ألف نسمة ويمثلون بذلك عبئا على الاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية. ومن الأمور الجديرة بالاشارة أن جيبوتي تتبع نظام الاقتصاد الحر كما أن عملتها مرتبطة بالدولار منذ عام ١٩٤٩ وتعتبر بذلك عملة قابلة للتحويل . ويعتمد الاقتصاد في جيبوتي الى حد كبير على المساعدات الخارجية لمواجهة العجز الهيكلي في الميزانية والحسابات الخارجية . ويمثل قطاع الخدمات ٧٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويسيطر على هذا القطاع النشاط المتعلق بالوجود الفرنسي العسكري وما تقدمه جيبوتي من خدمات بوصفها مركزا اقليميا للترانسيت. أما عن الاقتصاد التقليدي فهو يعتمد على ما يوفره نشاط الرعي ، وتعتبر الزراعة والصناعة من القطاعات التي تحتاج الى تطوير وتنمية. ولاتمثل الصادرات السلعية

قدرا يذكر وتعتمد جيبوتي كلية على الاستيراد وخاصة في المواد الغذائية والطاقة وكثير من السلع الأخرى .

وعقب التوترات السياسية والعرقية التي شهدتها البلاد في نوفمبر ١٩٩١ سمحت الحكومة بقيام الأحزاب السياسية وتم في استفتاء عام عقد في سبتمبر ١٩٩٢ الموافقة على دستور جديد للبلاد. وقد ضاعفت الحكومة حجم القوات المسلحة أربع مرات ويمثل الانفاق العسكري نسبة ١٥ - ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقارنا بنسبة ٦٪ فقط قبل عام ١٩٩١ .

٠٣ التطورات الاقتصادية :

منذ الاستقلال كان الأداء الاقتصادي في جيبوتي أقل من المستوى المنشود وخلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ توازن نمو الناتج المحلي الاجمالي تقريبا مع النمو السكاني، ثم انخفض بنسبة ١.١٪ خلال العقد التالي وانخفض مستوى دخل الفرد الى النصف منذ الاستقلال وأدى تدفق اللاجئين الى أزمة بطالة حادة. وخلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ لم يرتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على الرغم من الفترات القصيرة التي شهدت انتعاشا نتيجة للتحركات العسكرية خلال حرب الخليج وشحن المساعدات الانسانية عبر جيبوتي الى أثيوبيا والصومال .

ومنذ عام ١٩٧٧ بلغ متوسط فجوة الموارد حوالي ٢٦٪ من الناتج المحلي ولم يتعد حجم المدخرات المحلية ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ .

وفي أواخر الثمانينات عمدت الحكومة الى تحسين الادارة المالية عن طريق فرض ضرائب جديدة وتخفيض الانفاق الجاري مع تقليل النفقات الرأسمالية المحلية، وأدى ذلك الى تحسن لم يدم طويلا بسبب ضعف المتحصلات من الضرائب على التجارة الخارجية والصراعات السياسية التي شهدتها الدول المجاورة. وارتفع عجز الموازنة من ٩.٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٩ الى ٩.٦٪ في عام ١٩٩١ وهو ما تم تمويله من المنح اضافة الى السحب من الاحتياطيات النقدية.

وعلى الرغم من فرض ضرائب عالية بما في ذلك ١٠٪ ضريبة خاصة على الأجور والمرتبات لتمويل الجهد الحربي اضافة الى الرسوم التي فرضت على المؤسسات العامة والتقليل من المزايا التي يتمتع بها موظفو الدولة فقد بلغت نسبة العجز في الموازنة العامة ١٥.٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٢ و ١٢.٢٪ في عام ١٩٩٣. وقد أدى العجز النقدي الى اضطرار الشركات المحلية الى الاقتراض من النظام المصرفي لتمويل عملياتها الجارية مع تعرض العملة بذلك الى مزيد من الضغوط .

وتهدف السياسة التنموية التي تتبعها الحكومة الى الاقلال من الدعم الخارجي للموازنة وتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل دائمة وتحسين الظروف الاجتماعية ومحاربة الفقر والتصحر. وشهد عام ١٩٩٤ اتباع خطة تهدف الى زيادة الموارد المالية عن طريق زيادة الضرائب على المرتبات والأجور، والأرباح، والاستهلاك المحلي، وتقليل الانفاق، وتسريح عدد من العسكريين ورجال الأمن. وأصبحت السلطات أكثر انتقائية بالنسبة للمشروعات الاستثمارية وأساليب تمويلها مع التركيز على مشروعات البنية التحتية (الموانيء، السكك الحديدية، الاتصالات، والطرق) وتنمية القوى البشرية والخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، والتنمية الحضرية) . وتعد الحكومة في الوقت الحاضر برنامجا

للاستثمارات العامة، غير ان برنامج نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص في عدد من المشروعات الانتاجية والخدمات توقف نتيجة للصعوبات السياسية والاقتصادية.

ومع الاعتراف بأهمية الدور الذي يقوم به قطاع الخدمات فان الحكومة تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص في الصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير بهدف رفع درجة النمو وخلق فرص جديدة للعمل، كما تعمل الحكومة على تطوير مصايد الأسماك والزراعة في حدود ما هو متاح من مياه وأراض زراعية محدودة. وتشير التوقعات الى أن عام ١٩٩٤ قد يشهد انخفاضا في الانتاج يقدر بحوالي ٣٪ وأن ميزان المعاملات الخارجية قد يواجه صعوبات متزايدة وهو ما قد يحتم ضغط الواردات والسحب من الاحتياطيات الرسمية وممارسة الضغوط على العملة . وسوف يعتمد النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط على ما قد تحققه الدولة من نجاح في استقرار الوضع الاقتصادي الكلي واتباع سياسات اقتصادية تهدف الى خلق وظائف جديدة وزيادة الانتاج والتقليل من الضغوط السكانية. كما أن زيادة كفاءة الميناء وامكانيات النقل بصفة عامة والاهتمام بتطوير الخدمات المالية من شأن هذا كله أن يتيح لجيبوتي تعزيز دورها الاقليمي باعتبارها مركز خدمات واستفادتها من نمو قطاع التجارة الخارجية في الدول المجاورة لها .

٠٤ الدين الخارجي :

تشير الأرقام الى أن الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل ارتفع من ٩٦ مليون دولار (٢٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي) في عام ١٩٨٥ الى ١٨٠ مليون دولار (٤٥.٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي) في عام ١٩٩٣. وتمثل المدفوعات الخاصة بخدمة الدين حوالي ٥٪ من قيمة الصادرات (سلع وخدمات) في عام ١٩٩٣ . وفي نهاية عام ١٩٩٣ بلغت الديون قصيرة الأجل حوالي ١٥ مليون دولار أي ما يعادل ٣.٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

تشريعات الاستثمار :

ينظم الاستثمار في جيبوتي القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٤ والقرار رقم(٨٤-٠٧٣٤/رب/ج س) لسنة ١٩٨٤ وتختص بالاشراف على تطبيقهما اللجنة الوطنية للترخيص وتتولى هذه اللجنة إستلام ومراجعة طلبات الاستثمار وتقديم توصياتها بشأنها إلى مجلس الوزراء، ويجيز التشريع الساري في جيبوتي الاستثمار في المجالات التالية : المنتجات النباتية والحيوانية وصيد وتجميد وتحويل وتخزين المنتجات البحرية واستغلال المناجم والبحوث المتعلقة بالطاقة واستغلالها وتخزينها وتكريرها والسياحة والصناعات الحرفية والكهرباء والالكترونيات والكيماويات والصناعات البحرية والنقل وتصنيع المنتجات والسلع الاستهلاكية والنشاطات المصرفية. ولكي يتمتع مشروع ما بالمزايا المقررة في تشريع الاستثمار يجب الا تقل قيمته عن ١٠ مليون فرنك جيبوتي بالنسبة للاستثمار في الزراعة وتربية الماشية والصناعات الحرفية وصيد الاسماك و٣٠ مليون فرنك جيبوتي بالنسبة للاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية . ويتم الترخيص بالاستثمار بناء على طلب يقدمه المستثمر لسكرتارية اللجنة الوطنية يضمنه الشكل القانوني لمشروعه وطبيعته وتكاليفه وبرامج عمله والوظائف الدائمة التي

سيوفرها والامتيازات التي يتطلبها ودراسة جدوى المشروع الاستثماري. ويحدد القرار بالترخيص نسبة رأس المال التي يمكن الاكتتاب بها والمعفاة من الضريبة والحدود الدنيا والقصوى للاستثمار الذي سيتم تنفيذه. ويمكن أن تتمتع المشاريع الاستثمارية بالمزايا والاعفاءات التالية : -

- الاعفاء من الاداء على المداخيل خلال سنة الاستغلال والسنوات الخمس التالية مع امكانية التمديد لعشر سنوات أخرى .
- اعفاء الواردات الضرورية من رسم رخصة الاستيراد ومن ضريبة الاستهلاك المحلية.
- اعفاء المواد الاولية المستوردة والمستعملة فعليا خلال الثلاث سنوات الاولى من بدء نشاط المشروع من ضريبة الاستهلاك المحلية .
- الاعفاء من ضريبة الارباح الصناعية والتجارية لمدة لا تزيد عن ٨ سنوات من تاريخ بداية الانتاج.
- الاعفاء من رسوم التسجيل للشركات التي يعادل رأسمالها ٣٠ مليون فرنك جيبوتي أو اكثر، وتتمتع بنفس الاعفاء أية زيادة في راس المال بما يعادل ١٠ مليون فرنك جيبوتي أو اكثر شريطة أن تتم الزيادة خلال الخمس سنوات التالية لاصدار الترخيص أو التي تلى أية زيادة سابقة ويجوز لهذه الشركات الاستفادة من اعفاء جزئي من رسوم فك رهون العقارات .
- تخفيض ٥٠٪ من رسوم التسجيل العقاري عند اكتساب أراضى فضاء أو أبنية بغرض هدمها خلال ٣ أشهر لانشاء مشاريع إستثمارية بدلا منها.
- تخفيض تكلفة الحصول على تراخيص الاشغال المؤقت للعقارات التي تدخل في العمليات الاستثمارية .
- الاعفاء من رسوم تراخيص البناء .
- اعفاء الارباح والمداخيل من ضريبة الدخل على المرتبات والاجور وضريبة الدخل على الارباح التجارية بالنسبة للافراد وضريبة الدخل على ارباح الشركات والاشخاص الاعتبارية .

وتجدر الاشارة إلى أنه أن يجوز منح مزايا واعفاءات أوسع في الحالات التي تكون فيها قيمة الاستثمار ١٠٠ مليون فرنك جيبوتي أو اكثر أو التي من شأنها خلق ٥٠ فرصة عمل دائمة أو اكثر . كما أن هذه المزايا يتم التمتع بها وفقا للشروط الى تحدد للاستثمار في كل قطاع إقتصادي على حده.

أما فيما يتعلق بالضمانات التي يتمتع بها الاستثمار في جيبوتي فتلخص في عدم جواز نزع الملكية بدون تعويض مناسب، وحرية الانتقال والاقامة وكفالة حقوق الارتفاق التي تفرضها السلطات العامة والتعويض عن الخسائر التي قد تنتج عن حوادث الشغب العامة واعمال العنف.

واخيرا فان تشريع الاستثمار في جيبوتي يخضع كافة المنازعات المتعلقة بتطبيقه لاختصاص المحاكم الوطنية، وذلك دون الاخلال بأي معاهدة دولية تكون جيبوتي طرفا فيها .

(٧)

تقرير مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٤

١. بيانات اساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	٢.١٥ مليون كلم٢
العاصمة	الرياض
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الاجنبية المتداولة	الانجليزية
العملة	ريال سعودي

(١ دولار امريكي = ٣.٧٤٥ ريال سعودي في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	١٧.٩٥
الكثافة السكانية (شخص /كم٢)	٨
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بليون ريال)	٤٧٠.٨
معدل نمو الناتج المحلي ٪	٠.٦
تكوين الناتج المحلي ٪	
قطاع النفط	٣٤.٧
قطاعات غير نفطية	٦٥.٣
معدل التضخم ٪	٠.٨
الصادرات فوب (بليون دولار)	٤١.٥
الواردات سيف (بليون دولار)	٢٠.٨

١٠١ مقدمة :

في أول مارس ١٩٩٢ أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ثلاثة قرارات تمثل القانون الأساسي للدولة محددا النظام السعودي في الحكم، ومجلس الشورى، والنظم الجديدة لادارة المحليات. وينص القسم الخاص بالمباديء الاقتصادية على أن الملكية الخاصة مصانة الا في حالة مصادرتها للمنفعة العامة وفي هذه الحالة يتم أداء تعويض عادل . وينص الجزء الخاص بالحقوق والواجبات على أن الدولة تحمي حقوق الانسان بما يتفق مع الشريعة الاسلامية. وتقضي المادة (٤٦) باستقلال القضاء وأن الأحكام تصدر بما تقضي به الشريعة .

ويتألف مجلس الشورى من (٦٠) عضوا يتم اختيارهم اضافة الى رئيس للمجلس يجري تعيينه وكذلك نائب للرئيس وأمين عام للمجلس . وتستمر دورة المجلس لمدة أربع سنوات ويمكن لنصف

أعضاء المجلس الاستمرار لدورة اضافية.

ويقدم المجلس المشورة لمجلس الوزراء والى الملك. ويعتبر الوزراء مسئولين أمام الملك.

تبدأ المملكة العربية السعودية خطتها السادسة للتنمية اعتبارا من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن يكون حجم الخطة السادسة بالمستوى الذي كانت عليه الخطة الخامسة والتي تبلغ كلفتها نحو ٢٠٠ بليون دولار. وتستند الخطة الجديدة الى عدد من الأولويات حيث تركز على الاستمرار في تدعيم الدفاع والتطوير المستمر للقوى الدفاعية للمملكة، تم ترشيد الانفاق الحكومي وزيادة الاعتماد على مساهمات القطاع الخاص من خلال رفع الكفاءة الادارية والانتاجية في الأجهزة الحكومية، ومن خلال وضع مزيد من السياسات لتشجيع رؤوس أموال القطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار الوطني، والتوسع في استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل بعض المشاريع الحكومية وتحويل ملكية بعض الأنشطة الحكومية ذات الطابع التجاري الى القطاع الخاص. وتركز الخطة على الاستمرار في سياسة المملكة الحالية بتخفيف الاعتماد على النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل من أجل احداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية وتنويع القاعدة الانتاجية والمحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها .

وقد ظل التخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية "منهجا لمسار النشاط الإقتصادي والإجتماعي وإداه أساسية لحشد وتنمية موارد البلاد المالية والبشرية الأمر الذي حقق الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية للتنمية وعكس المباديء والتوجهات الأساسية للمسيرة التنموية للمملكة" *.

ولقد تمكنت المملكة من تحقيق أهدافها التنموية ليس فقط بسبب ثرائها والمتمثل في مواردها البترولية الهائلة وانما أيضا باستقرار تركيبتها المؤسسية التي ضمنت لها وضوح المنظور التخطيطي من ناحية والتنفيذ المنضبط للبرامج والسياسات التنموية من ناحية أخرى.

تعرض الإقتصاد السعودي خلال فترة التسعينات لصدمات خارجية تمثلت في عدم الإستقرار الأمني في منطقة الخليج واندلاع الحرب بعد ذلك وما ترتب عليها وباستمرار الإتجاهات التنازلية في أسعار البترول العالمية. ولعله بسبب العوامل التي ذكرناها سابقا ، تمكنت المملكة من استقبال هذه الصدمات الخارجية بمقدرة تدل على متانة التركيبة الإقتصادية وكفاءة إدارة شئون الإقتصاد. ولم يكن عام ١٩٩٤ بمختلف عن الأعوام التي تسبقه من وجهة نظر وقع الصدمات الخارجية على الإقتصاد السعودي ولا من وجهة نظر مقدرة المملكة في التصدي لهذه الصدمات. وهو ما يشير إلى قدرة المملكة على الحفاظ على البيئة الإقتصادية المستقرة المحفزة للإستثمار والجاذبة له.

٠٢ التطور العام للأداء الإقتصادي :

١٠٢ النمو الإقتصادي :

تتفق التقديرات المتاحة على أن اقتصاد المملكة قد حقق معدلا إيجابيا للنمو في عام ١٩٩٤. هذا وتوضح هذه التقديرات أن معدل النمو الأسمى للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ حوالي ٠.٦٪ سنويا

---

* تقديم سعادة وزير التخطيط السعودي لمجلد منجزات التنمية ، وزارة التخطيط ١٩٩٤.

(مقارنة بمعدل نمو أسمى بلغ - (٣.٨)٪ لعام ١٩٩٣ ومتوسط معدل نمو أسمى بلغ حوالي ٨.٦٪ سنويا للفترة ١٩٩١-١٩٩٢) .

ولإنعدام الضغوط التضخمية الشديدة في اقتصاد المملكة يمكن أن يستشف من هذه التقديرات أن الاقتصاد السعودي لم يحقق نموا حقيقيا يعتد به خلال عام ١٩٩٤ وهو الأمر الذي يعني أن متوسط دخل الفرد قد شهد تدهورا بمعدل سنوي يساوي معدل نمو السكان .

٢٠٢ الهيكل الاقتصادي :

ويمكن تفسير النمو المتحقق في الاقتصاد بالنظر للتركيبة القطاعية وما تحقق من انجازات تنموية في كل قطاع على حدة .

هذا وتوضح المعلومات المتاحة عن عام ١٩٩٢ أن قطاع الزراعة ساهم بحوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وقطاع الصناعة بحوالي ٤٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان نصيب قطاع الخدمات حوالي ٣٣٪. وقد كان نصيب قطاع الصناعة التحويلية ، وهو القطاع الذي تهدف خطط التنمية المتعاقبة إلى تعظيم مساهمته ، حوالي ٩٪ من الناتج المحلي مما يعني أن نصيب قطاع الصناعة الإستخراجية بلغ حوالي ٣٨٪. ولإقتصاد نفطي ، كإقتصاد المملكة ، فإن مثل هذه التركيبة الإنتاجية تعتبر ملائمة وتعبر عن نجاح مجهودات المملكة الرامية إلى إحداث تغيرات هيكلية ذات مغزى.

وإذا نظرنا إلى الهيكل الإقتصادي للمملكة من زاوية المساهمة النسبية للقطاع النفطي والقطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ، فان آخر التقديرات المتاحة تشير إلى أن نصيب قطاع النفط قد بلغ حوالي ٣٧.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ مقارنة بمتوسط ٣٧.٩٪ للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، بينما بلغ نصيب القطاع غير النفطي ٦٢.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك تشير التقديرات إلى أن القطاع النفطي قد سجل معدلا للنمو في عام ١٩٩٤ بلغ حوالي ٢.٦٪ بينما حقق القطاع غير النفطي معدلا موجبا للنمو الذي حققه الإقتصاد السعودي خلال عام ١٩٩٤ والذي سبقت الإشارة إليه.

كذلك يمكن النظر للهيكل الإقتصادي من خلال طبيعة ملكية الأصول الإنتاجية الأمر الذي يفرز قطاعين عريضين : قطاع عام وقطاع خاص فإذا ما اعتبر أن قطاع النفط في المملكة قطاع عام يمكننا التوصل إلى أن هيكل اقتصاد المملكة يتكون من قطاع عام يساهم بحوالي ٦١.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ وقطاع خاص يساهم بحوالي ٣٨.١٪ من الناتج المحلي الاجمالي. هذا وتوضح التقديرات المتاحة أن القطاع العام السعودي قد سجل معدلا سالبا للنمو الاسمي بلغ حوالي ١.٤٪ بينما كان معدل نمو القطاع الخاص موجبا وبلغ حوالي ٤٪ سنويا خلال نفس العام.

٠٣ الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية:

١٠٣ السياسة المالية :

تشير بعض التحليلات المتاحة ان ميزانية عام ١٩٩٤ قد هدفت إلى خفض الإنفاق العام بنسبة١٨.٧٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٣ وذلك بهدف تقليص العجز في الموازنة العامة وتصحيح الإختلالات

المالية. وعلى اعتبار أن جملة المصروفات قد بلغت حوالي ١٧١ بليون ريال سعودي في عام ١٩٩٤ فإن ذلك يعني أن خفض الإنفاق الذي تحقق قد بلغت نسبته ٩٪ من الإنفاق الفعلي لعام ١٩٩٣. وتشير هذه التحليلات إلى أن العجز في الميزانية في عام ١٩٩٤ بلغ ٤٠ مليار ريال سعودي بنسبة ٨.٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وبمقارنة نسبة العجز هذه مع تلك التي تحققت في عام ١٩٩٣ يتضح أن الإدارة الإقتصادية في المملكة قد تمكنت من تأسيس إتجاه عام لخفض نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي وذلك علما بأن هذه النسبة قد بلغت حوالي ١٠.٣٪ في عام ١٩٩٣.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الموازنة العامة قد حافظت في عام ١٩٩٤ على تركيبتها الهيكلية حيث بلغ نصيب بند الدفاع والأمن القومي ٣٣.٣٪ من إجمالي المصروفات يليه في الأهمية بند الإدارة العامة والمرافق والقواعد (بما في ذلك الإعانات والمبالغ المخصصة لتسديد الديون الداخلية والخارجية) والذي بلغ نصيبه ٢٩ر٧٪ من جملة المصروفات، يليه بند تنمية الموارد البشرية والذي بلغ نصيبه ١٨.٣٪ من جملة المصروفات. وتستحوذ هذه البنود الثلاثة على ٨١ر٣٪ من جملة المصروفات. كذلك تجدر الإشارة إلى أن بنود الميزانية العامة قد تعرضت للإنخفاض مقارنة بما تحقق من صرف فعلي عليها في عام ١٩٩٣، وقد تباينت نسبة التخفيض فيما بين البنود. ويستثنى من هذه الملاحظة بند مؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة حيث سجل ارتفاعا بلغت نسبته ٢٥٪ وذلك بعد أن كان هذا البند قد تعرض لإنخفاض كبير في عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ بلغت نسبته ٦٠٠٪.

أما فيما يتعلق بتركيبة الموازنة العامة في جانب الإيرادات فيلاحظ أن الإيرادات النفطية قد ساهمت بحوالي ٧٦٪ من جملة الإيرادات في عام ١٩٩٢ وبحوالي ٧٩٪ في عام ١٩٩٣ حيث بلغت ١٣٤.٣ بليون ريال سعودي. ولا تتوفر أرقام مقدرة في التقارير المختلفة عن حجم الإيرادات لعام ١٩٩٤ إلا ما ذكر عاليه حول عجز الموازنة العامة وإجمالي المصروفات مما يعني أن حجم الإيرادات بلغ حوالي ١٢٠ بليون ريال عام ١٩٩٤.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الإقتصادية للمملكة تمكنت من تمويل العجز في الموازنة العامة باستخدام أدوات تمويل غير تضخمية كالإقتراض من المؤسسات شبه الحكومية.

٢٠٣ السياسة النقدية :

تطبق المملكة من خلال مؤسسة النقد السعودي (ساما) سياسة نقدية متشددة تهدف إلى امتصاص فائض السيولة في الإقتصاد ومكافحة التضخم والحفاظ على استقرار سعر صرف الريال السعودي إزاء الدولار. هذا وقد حققت (ساما) نجاحات متعاقبة خلال السنوات الماضية في تحقيق هذه الأهداف بتطبيق أدوات السياسة النقدية الملائمة والتي تمثلت في بيع وشراء اذونات الخزينة الحكومية واصدار سندات التنمية وتغيير أسماء الفائدة حسبما يتطلبه الحال.

هذا ويوضح آخر التقارير الصادرة عن (ساما) أن وسائل الدفع بتعريفها الشامل (الكتلة النقدية بتعريفها العريض) قد زادت خلال عام ١٩٩٣ بنسبة ٢.٣٪ وكان معدل الزيادة ١.٢ خلال التسعة أشهر الاولى من عام ١٩٩٤، حيث بلغت الكتلة النقدية حوالي ٢٢٨ بليون ريال. ويتوافق معدل زيادة الكتلة النقدية لعام ١٩٩٤ مع معدل النمو المتحقق للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الأمر الذي لم يفرز ضغوطا تضخمية حيث ارتفع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة خلال التسعة أشهر الاولى من عام ١٩٩٤

بمعدل يقل عن الواحد بالمائة.

كذلك توضح المعلومات الصادرة عن ساما ان مطلوبات المصارف التجارية على القطاع الخاص والتي تشمل القروض والسلفيات والسندات المحسومة والاستثمارات في الاوراق المالية الخاصة) قد واصلت ارتفاعها خلال التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٩٤ وذلك بنسبة ٧.٧٪ لتبلغ حوالي ١١٠.٧ بليون ريال ممثلة بذلك ٥٩.٣٪ من إجمالي مطلوبات المصارف. وهو مايشير الى ازدهار نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الكلي وتزايد رغبة المصارف في استثمار اموالها في الاقتصاد المحلي.

وتتأكد هذه الاتجاهات نحو الاقتصاد المحلي بالتطورات المرصودة في الموجودات الاجنبية للمصارف حيث توضح تقارير (ساما) أن المصارف التجارية قد خفضت موجوداتها الاجنبية خلال التسعة أشهر الاولى من عام ١٩٩٤ بحوالي ١٩.٩ بليون دولار لتبلغ ٩١.١ بليون ريال سعودي بنهاية شهر سبتمبر ١٩٩٤ وذلك بنسبة ٢٩.٩٪ من إجمالي موجودات المصارف مقارنة بنسبة ٣٧.٣ لعام ١٩٩٣. ويمكن تفسير هذه التطورات على أنها تعكس رغبة البنوك في تعزيز مواردها من أجل الاقراض المحلي.

٣٠٣ سوق الاسهم والسندات:

توضح المعلومات المتاحة ان سوق الاسهم والسندات قد اكتسب عمقا أكبر ونضجا أكثر في عام ١٩٩٤ حيث ارتفع اجمالي قيمة الاسهم المتداولة بنسبة ٤٣.٣٪ عن العام السابق وارتفع حجم التداول بنسبة ١٥٢.٢٪ وبلغ اجمالي عدد الشركات المتداولة اسهمها في السوق (٦٧) شركة وبلغ اجمالي اصدارات الاسهم الجديدة حوالي ١.٨ بليون ريال وقامت اربعة بنوك وشركة بطرح اسهم جديدة لزيادة رؤوس اموالها.

بلغ اجمالي قيمة الاسهم المتداولة في عام ١٩٩٤ حوالي ٢٤.٩ بليون ريال بزيادة بلغت نسبتها ٤٣٪عن العام السابق وكانت اسهم شركات الخدمات والشركات الصناعية والبنوك هي الاكثر تداولا حيث كان نصيبها من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة ٣٥.٩٪ و ٣٢.٤ و ٢٤.٩٪ على التوالي.

وبلغ عدد الاسهم المتداولة خلال العام ١٥٢.١ مليون سهم مقابل ٦٠.٣ مليون سهم في العام السابق أي بزيادة قدرها ٩١.٨ مليون سهم ومثل نصيب شركات الخدمات ٤٨.٢٪ من اجمالي حجم الاسهم المتداولة بينما مثل نصيب الشركات الصناعية ٣١.٤٪ من الاجمالي.

على الرغم من هذه التطورات الايجابية في سوق الاسهم الا ان المؤشر الرسمي للاسهم السعودية قد سجل تراجعا نسبته ٢٨.٧٪ خلال عام ١٩٩٤ حيث هبط المؤشر الى ١٢٧.٨ نقطة مقابل ١٧٩.٣ نقطة في نهاية العام السابق. هذا وتدل المعلومات على ان اسهم الشركات الصناعية قد سجلت اقل نسبة تراجع (١٤.٣٪) بينما سجلت اسهم البنوك اكبر نسبة تراجع (٣٧.٨٪).

فيما يتعلق بالسندات الحكومية تشير المعلومات الى ان العائد على اذونات الخزانة بالريال السعودي لمدة ٣ أشهر وعلى سندات التنمية الحكومية قد سجل اتجاها صعوديا خلال العام حيث ارتفع العائد على الاذونات من معدل شهري بلغ ٣.٩٥٪ في بداية العام الى معدل شهري بلغ ٧.١٪ بنهاية العام ٦.٧٥٪ بنهاية العام. وارتفع العائد على سندات الحكومة لمدة ٣ سنوات من معدل شهري قدره ٤.٩٪

في بداية العام الى ٨.١٪ بنهاية العام.

٤٠٣ التجارة الخارجية :

شهدت المملكة فائضا في الميزان التجاري في عام ١٩٩٣ قدره ٥٣.٢ بليون ريال (١٤.٢ بليون دولار) ، وتؤكد الاحصاءات أن صادرات النفط والغاز تمثل حوالي ٩٠٪ من اجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٩٣/١٩٩٠ . وقد أدت حرب الخليج الثانية وتجميد صادرات العراق من النفط الى ارتفاع في أسعار البترول السعودي وزيادة في الانتاج الذي ارتفع من ٥ مليون برميل الى ٨.٥ مليون برميل يوميا، وبلغت الايرادات النفطية في عام ١٩٩٠ حوالي ٤٠ بليون دولار، كما بلغت الايرادات في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ حوالي ٤٤ بليون دولار و٤٧.٥ بليون دولار على التوالي. وفي عام ١٩٩٣ ظلت مستويات التصدير على ما هي عليه مع هبوط في أسعار النفط وهو ما أدى الى انخفاض الدخل الى ٤١.٤ بليون دولار. وتحتل صادرات البتروكيماويات والأسمدة المرتبة الثانية في هيكل الصادرات.

التجارة الخارجية (بملايين الريالات السعودية)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الصادرات (فوب) منها	٩١.٠٦	١٠٦.٣	١٦٦.٣٤	١٧٨.٦٢	١٨٨.٣٣	١٥٨.٧٧
زيت خام ومكرر ومنتجات معدنية أخرى	٧٥.٤٤	٨٩.٩٣	١٤٩.٧٦	١٦٢.٧٩	١٧٣.٧٥	١٤٤.٣٤
الواردات (سيف)	-٨١.٥٨٢	-٧٩.٢١٩	-٩٠.١٣٩	-١٠٨.٨٨١	-١٢٤.٦	-١٠٥.٦
الرصيد	٩.٤٧٨	٢٧.٠٧٤	٧٦.٢٠٠	٦٩.٧٤٣	٦٣.٧١٩	٥٣.١٥٤

المصدر: Saudi Arabia Monetary Agency, Annual Report.

وتعتبر السلع الرأسمالية وخاصة الآلات ومعدات النقل من الواردات الرئيسية للمملكة ، يليها في الأهمية المواد الغذائية والكيماويات والأدوية والمنسوجات والمصوغات . ومنذ عام ١٩٨٦ احتلت الولايات المتحدة مركز الصدارة في حجم صادراتها الى المملكة الا أن اليابان أخذت زمام القيادة من الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣ . ومع ذلك فان الولايات المتحدة لازال لها نصيبها الكبير في سوق الاستيراد بالمملكة وخاصة استيراد المواد الغذائية والآلات ومعدات النقل، كما أن الدول الصناعية الحديثة في جنوب شرق آسيا والدول الغربية تعتبر من أهم الموردين للسلع الاستهلاكية .

الشركاء التجاريون (٪ من المجموع)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
صادرات الى						
الولايات المتحدة	٢١.٨	٢٥.٨	٢٤	٢٢.٩	١٩.٦	١٧.٥
اليابان	١٦.٩	١٧.٥	١٩	١٦.-	١٧.٨	١٧
سنغافورة	٥.٨	٦.-	٥.٤	٥.١	٥.٩	٤.٩
فرنسا	٥.-	٥.٢	٤.٨	٤.٦	٤.٨	٤.٤
هولندا	٥.٤	٤.٥	٤.٧	٦.-	٣.٩	٤.٣
البحرين	٤.١	٤.٥	٣.٩	٣.٣	٣.١	٤.١
واردات من						
الولايات المتحدة	١٦.٢	١٨.٢	١٦.٧	٢٠.٢	٢٢.٥	٢٠.٦
اليابان	١٦.-	١٤.٢	١٥.٣	١٣.٧	١٤.١	١٢.٧
انجلترا	٧.٣	١٠.٢	١١.٣	١١.٣	١٠.٨	١١
ألمانيا	٧.٢	٦.٣	٧.٤	٧.٨	٧.٤	٧.٢
ايطاليا	٦.٥	٦.٥	٤.٦	٤.٦	٥.-	٥.١
سويسرا	٢.٣	٥.-	٦.٦	٤.٩	٤.٦	٣.٧

المصدر: Saudi Arabia Monetary Agency, Annual Report.

وتوضح المعلومات الصادرة عن وزارة المالية أن الصادرات في عام ١٩٩٤ بلغت حوالي ١٥٥.٥ بليون ريال سعودي بينما بلغت الواردات حوالي ٨٩.٣ بليون ريال محققة بذلك فائضاً في الميزان التجاري يبلغ حوالي ٦٠ بليون ريال. ويقدر معدل نمو الصادرات غير النفطية خلال العام بحوالي ١٣٪ . ويستدل من هذه التطورات في مجال التجارة الخارجية على قوة ومتانة القاعدة الاقتصادية الوطنية بالرغم من ظروف انخفاض موارد البترول والنفقات الحكومية. كما أن توسع الانتاج الوطني من السلع يزداد بشكل مستمر ويؤدي بالتالي الى انخفاض في حجم الواردات .

٥٠٣ ميزان المدفوعات:

كما سبق وان لاحظنا تميز ميزان المدفوعات حتى بداية الثمانينات بفائض كبير ومستمر في الميزان التجاري وقد كان هذا الفائض كافيا لتغطية العجز في ميزان الخدمات. وترتب العجز في ميزان الخدمات على مقابلة تكلفة الشحن والتأمين للواردات وتسوية مستحقات شركاء شركة ارامكو،

ومصروفات العلاج والدراسة بالخارج للقطاعين العام والخاص وتكلفة التمثيل الخارجي ومقابلة تكلفة واردات السلاح وخدماتها وترتب على كبر حجم الفائض في الميزان التجاري فائض في الميزان الجاري لميزان المدفوعات تم استخدامه في زيادة الاحتياطيات الرسمية والاستثمارات الحكومية الخارجية.

و منذ حوالي ١٩٨٣ تغيرت هذه الصورة بحيث اصبح الفائض في الميزان التجاري غير كاف لمقابلة العجز في ميزان الخدمات الأمر الذي ترتب عليه عجز الميزان الجاري للمملكة وذلك نتيجة لعدد من التطورات الداخلية والخارجية. هذا قد تمت تغطية العجز في الميزان الجاري عن طريق السحب من الاستثمارات الخارجية للمملكة و عن طريق التدفقات الاستثمارية المباشرة من شركاء المملكة في الاستثمارات الكبيرة كالشركة االسعودية للصناعات الاساسية (سابك). وفي عامي ١٩٩١و ١٩٩٢ لجأت المملكة للاقتراض الخارجي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات.

هذا وعلى الرغم من عدم توفر معلومات تفصيلية حول ميزان المدفوعات الا ان آخر التقارير الصادرة عن (ساما) تشير الى تحسن في ميزان المدفوعات ترتب على انخفاض العجز في ميزان الخدمات والتحويلات.

انعكست هذه التطورات في ميزان المدفوعات على الاحتياطيات الاجنبية للمملكة والتي شهدت انخفاضا مستمرا خلال التسعينات وتشتمل الاحتياطيات الاجنبية على حقوق السحب الخاصة والموقف مع صندوق النقد الدولي والنقد الاجنبي والذهب. وهي تعكس جزءا من الاصول الخارجية للمملكة وحالة سيولة هذه الاصول. هذا وتوضح المعلومات المتاحة ان الاحتياطيات الخارجية للمملكة بما في ذلك الذهب. قد انخفضت من ١٧ بليون دولار عام ١٩٨٩ الى حوالي ٧.٦ بليون دولار عام ١٩٩٣ بنسبة انخفاض بلغت ٥٥٪ وانخفضت الاحتياطيات، باستثناء الذهب، من حوالي ١٦.٧ بليون دولار عام ١٩٨٩ الى حوالي ٧.٤ بليون دولار عام ١٩٩٤ بنسبة انخفاض بلغت ٥٥.٩٪.

٠٤ الاستثمارات الاجنبية :

قدرت وزارة الصناعة والكهرباء حجم الاستثمار الاجنبي في المشاريع الكبيرة في المملكة بحوالي ٢٣.٨ بليون ريال وذلك في منتصف عام ١٩٩٤ وأوضحت ان هذه الاستثمارات موظفة في ٣٦٠ مشروعا بلغت جملة استثماراتها حوالي ٥٦.٦ بليون ريال مما يعني ان نصيب الشريك الاجنبي قد بلغ حوالي ٤٢.١٪ من اجمالي الاستثمارات . وأوضحت الوزارة انه في منتصف عام ١٩٩٤ بلغ عدد المشاريع المشتركة ١٤٠٠ مشروع باجمالي استثمارات قدر بحوالي ١٢٣.٦ بليون ريال وان الولايات المتحدة وكندا تساهمان معا بنحو ٣٣٪ من هذه الاستثمارات تليها الدول العربية بنصيب بلغ ١٩٪ ثم اوروبا الغربية (١٦.٩٪) ثم الدول الآسيوية (١٥.٣٪) . كذلك أوضحت الوزارة ان عدد المشاريع الصناعية المؤسسة من قبل شركاء سعوديين وبريطانيين في المملكة ارتفع من ١٠ مشاريع فقط في اوائل الثمانينات إلى ٣٢ مشروعا في الربع الأول من عام ١٩٩٤ وان عدد المشاريع غير الصناعية ارتفع خلال نفس الفترة من ٢٩ إلى ٦٤ مشروعا . وقدر اجمالي رأس مال المشاريع المشتركة مع مؤسسات بريطانية بحوالي ٢ر٧ بليون ريال وان عدد المشروعات السعودية – البريطانية تحت التنفيذ يبلغ حاليا ٣٧ مشروعا من بينها ١٤ مشروعا صناعيا باستثمارات يبلغ متوسطها ٩٢ مليون ريال .

قدرت وزارة الصناعة والكهرباء ان عدد المصانع التي تم الترخيص لها وفقا لنظام استثمار رأس المال الأجنبي قد بلغ ٣٦١ مصنعا بما في ذلك المصانع التي تشارك فيها سابك وبترومين. ويقدر حجم الاستثمارات في هذه المصانع بحوالي ١٠١.٦ بليون ريال بنسبة ٧٣.٦٪ من اجمالي الاستثمارات الصناعية في المصانع المرخصة بالمملكة وتمثل منطقة الرياض المركز الاول بالنسبة لعدد المصانع التي يساهم فيها الأجانب بنصيب بلغ ٣٦ر٤ ٪ تليها المنطقة الشرقية بنصيب بلغ ٣٠.٤٪ ثم منطقة مكة المكرمة بنصيب بلغ ٢٠٪ من جملة عدد المصانع المشتركة وجاءت المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث المبالغ المستثمرة في المشاريع المشتركة بنصيب بلغ ٥٩ر٧٪ تليها منطقة المدينة المنورة ثم مدينة ينبع .

٠٥ القطاعات الاقتصادية :

١٠٥ قطاع النفط :

على الرغم من المجهودات العملاقة التي حققتها المملكة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا ان قطاع النفط لايزال هو المحور الاساسي الذي تدور حوله عجلة النشاط الاقتصادي في المملكة . هذا وتشير التقديرات إلى ان الاحتياطيات المؤكدة والقابلة للاستغلال من البترول السعودي قد بلغت حوالي ٢٥٨.٧ بليون برميل تمثل حوالي ٢٥٪ من اجمالي الاحتياطيات في العالم .

تهيمن شركة ارامكو السعودية على ٩٩٪ من انتاج النفط الخام وعلى اجمالي انتاج الغاز الطبيعي في المملكة ، ويقدر الانتاج لعام ١٩٩٤ بحوالي ٨ مليون برميل يوميا وهو حجم الانتاج لاعوام التسعينات. هذا وكان انتاج النفط خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٩٤ قد شهد اتجاها صعوديا عاما مع وجود تذبذب خلال الفترة .

شهد عام ١٩٩٤ مواصلة تراجع اسعار النفط حيث هبط سعر خام برنت القياسي المنتج من بحر الشمال إلى حوالي ٨ر١٥ دولار للبرميل ، بعد ان كان حوالي ١٧ دولار للبرميل في عام ١٩٩٣ ، مسجلا بذلك نسبة تراجع بلغت حوالي ٧٪ هذا وقد بلغ متوسط سعر خام النفط السعودي المعد للتصدير حوالي ٥ر١٤ دولار للبرميل عام ١٩٩٤ .

٢٠٥ قطاع الصناعة التحويلية :

تشير تقديرات وزارة المالية إلى ان القطاع الصناعي قد حقق معدلا للنمو بلغ حوالي ٦٪ سنويا في عام ١٩٩٤. وتقدر المعلومات المتاحة أن هذه الزيادة قد نجمت بشكل رئيسي بسبب الارتفاع الحاد في قيمة انتاج البتروكيماويات والبلاستيك خلال العام ، وسجلت القطاعات الفرعيةللأغذية والمشروبات والأثاث والصناعات الاستهلاكية الخفيفة اتجاها صعوديا خلال العام بينما تأثرت سلبا صناعات الاسمنت ومواد البناء بالكساد الذي اصاب قطاع الانشاءات .

هذا وتوضح المعلومات المتاحة بأن الصناعة التحويلية بالمملكة تتميز باستغلال مرتفع نسبيا للطاقات الانتاجية المصممة . فعلى سبيل المثال توضح المعلومات أن مجموعات شركاتم المؤسسة السعودية للصناعات الأساسية قد تمكنت من استغلال طاقاتها المصممة بنسب مرتفعة حيث بلغت نسبة

الاستغلال في عام ١٩٩٣ حوالي ٩٨.٥٪ للسلع البلاستيكية و ٩٨.٢٪ للصناعات المعدنية و ٨٩.٧٪ للكيماويات و ٧٥.٨٪ للمخصبات . هذا وبلغت نسبة الاستغلال في صناعة الغاز الصناعي حوالي٤٢.٣٪ .

٣٠٥ قطاع الزراعة :

حقق قطاع الزراعة في المملكة نجاحات كبيرة خلال الثمانينات حيث بلغ معدل نموه حوالي ١٧٪ كمتوسط للفترة . اولت الادارة الاقتصادية عناية خاصة لهذا القطاع في بدايات الخطط التنموية . الا ان بداية التسعينات شهدت تدنيا في معدلات النمو المتحققة بواسطة القطاع حيث تراجعت معدلات النمو لتبلغ ٧٪ لعام ١٩٩١ و٧٪ لعام ١٩٩٢ و٥٪ لعام ١٩٩٣ و ٣.٥٪ لعام ١٩٩٤. وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات حول عام ١٩٩٤ الا أن بعض المصادر ترجح ان يكون القطاع قد سجل معدلا سالبا للنمو .

تعزي بعض المراجع هذه التطورات السلبية في اداء القطاع الزراعي الى السياسة الزراعية التي اتبعتها الحكومة فيما يتعلق بالدعم المقدم لزراعة القمح .فقد انخفضت مشتريات الحكومة من القمح بالسعر المدعوم من ٣ر٣ مليون طن خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ الى ٢ر٨ مليون طن خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ .وتقلص الدعم الممنوح للقمح من حوالي ١ر٩ بليون دولار امريكي في عام ١٩٩٣ الى حوالي ٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ وتهدف هذه السياسة الى تنويع التركيبة المحصولية بعيدا عن القمح على ان ينخفض انتاج القمح ليحقق مقابله الاكتفاء الذاتي عند حوالي ٢ مليون طن سنويا.

٣٠٦ النقد الأجنبي واجراءات التجارة والاستثمار :

لاتوجد بالمملكة أية قيود نقدية والريال السعودي عملة قابلة للتحويل ولاتوجد أية قيود على العمليات المصرفية. وتتبنى المملكة سياسة حرية التجارة. وبموجب الاصلاحات الجمركية التي تمت في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ تم اجراء تخفيضات واعفاءات جمركية على كثير من السلع واستمر فرض بعض الرسوم العالية نسبيا على بعض السلع لحماية الصناعات المحلية. وفي عام ١٩٨٤ تم رفع الضرائب الجمركية الى ٤٪ في نطاق مجلس التعاون الخليجي ثم الى ٧٪ في عام ١٩٨٥ لأغراض تتعلق بزيادة الموارد. ورفعت ميزانية ١٩٨٨ الرسوم على الواردات من ٧٪ الى ١٢٪ ، وأخضعت كافة السلع لهذه الرسوم باستثناء السكر والأرز والشاي والشعير والذرة والجمال الحية والبقر والأغنام ولحومها. وتتمتع في الوقت الحاضر مجموعة من السلع بالحماية الجمركية وهي المكرونة والمربات والمنظفات والصابون ومنتجات البلاستيك والأبواب والشبابيك والأثاث وأجهزة تسخين المياه والمواسير الصلب والاسمنت والأسلاك. وفي سبتمبر ١٩٨٨ تم اعفاء (٤٤) سلعة جديدة من النظام الجمركي الجديد . وتتمتع الواردات الخاصة بالمشروعات المرخص بها في نطاق قانون استثمار رأس المال الأجنبي باعفاءات جمركية واسعة. ولا تخضع الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي للنظام الجمركي السائد ولازال موضوع تنسيق التعريفة الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي موضع مباحثات . وتتمتع المملكة بمناخ استثماري متحرر على الرغم من أن الدخول في مشروعات مشتركة يعتبر أمرا

ضروريا . وينص عدد كبير من العقود التي أبرمتها المملكة مع الشركات الأجنبية على أن تعيد هذه الشركات استثمار نسبة تصل الى ٣٥٪ من قيمة أي صفقة في مشروعات استثمارية داخل المملكة. وعلى الرغم من ضخامة هذه الصفقات نسبيا الا أنها لم تستهلك الا جزءا يسيرا من اجمالي التزامات الشركات الأجنبية الموردة .

٠٧ التوقعات الاقتصادية في المدى المتوسط :

استنادا على سجل الانجازات التي حققها اقتصاد المملكة خلال فترة ربع القرن في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي انجازات امكن تحقيقها بفضل قاعدة الموارد النفطية الهائلة وبفضل نهج التخطيط المنضبط وبفضل رشاد الادارة الاقتصادية ، يتوقع أن يواصل الاقتصاد استقراره في مقابلة الصدمات الاقتصادية والامنية الخارجية التي تسببت في تباطؤ معدلات النمو. ويعد هذا الاستقرار الاقتصادي معبرا عنه باستقرار العملة الوطنية وتدني معدلات التضخم كمؤشرين للتوازنات الخارجية والداخلية على التوالي ، في وجه صدمات خارجية عاتية القوة انجازا في حد ذاته لايقل عن تحقيق معدلات النمو المرتفعة .

ونسبة للاستقرار والنمو الاقتصادي المتوازن فمن المتوقع أن يستمر مناخ الاستثمار مواتيا في المملكة للمستثمرين المحليين وللاستثمارات الأجنبية . هذا وقد عبرت ميزانية عام ١٩٩٥ والتي تم اعلانها مؤخرا عن عزم الحكومة على المضي قدما في ادارة الاقتصاد برشاد يتمشى مع معطيات الحفاظ على البيئة الاقتصادية المستقرة . وقد نهجت الميزانية الجديدة نهجا انكماشيا هادئا هدف الى تقليل العجز في الموازنة العامة الى حوالي ٣.٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي حيث ينخفض الانفاق العام للدولة من حوالي ١٦٠ بليون ريال لعام ١٩٩٤ الى ١٥٠ بليون ريال عام ١٩٩٥ بنسبة انخفاض ٦.٢٥٪ كذلك تضمنت الميزانية زيادات في اسعار بعض السلع والخدمات الحكومية وبعض الرسوم والفئات وذلك بهدف زيادة الايرادات الحكومية غير النفطية.

وفي اطار استمرار استقرار البيئة الاقتصادية الكلية وباستنطاق الميزانية الجديدة ثمة توقعات في أن تحقق القطاعات التالية معدلات نمو ايجابية في المدى القصير : قطاع الصناعات الموجهة للتصدير البتروكيماويات والبلاستيك والحديد) وقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة (الأغذية والمشروبات والملبوسات) وقطاع البنوك ، وقطاع الخدمات التعليمية والتدريبية ، وقطاع السفر والترفيه والسياحة المحلية ، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الكهرباء والمياه والمنافع العامة ، وقطاع خدمات ومشروعات الدفاع والامن القومي وقطاع منافذ البيع ذات الاسماء العالمية المميزة.

أما القطاعات التي يتوقع أن تحقق نموا سلبيا في المدى القصير فهي قطاع الحكومة وقطاع المنتجات المعمرة وقطاع المقاولات والاستشارات وقطاع الزراعة وقطاع الاسمنت ومواد البناء وقطاع المعدات والتجهيزات وقطاع النفط وقطاع العقارات وقطاع السيارات والمركبات وقطاع التشغيل والصيانة .

ويتوقع في المدى المتوسط أن تفرغ الحكومة من دراسة كيفية وضع سياسة الخصخصة موضع التنفيذ. هذا وتجدر الاشارة الى ان منتصف عام ١٩٩٤ قد شهد تصريحات السلطات السعودية بشأن عزمها على تنفيذ مثل هذه السياسة، وسيظل هذا تحديا على الأقل في المدى القصير وذلك نسبة لأن عددا من المؤسسات التي تم ترشيحها للخصخصة تعكف حاليا على تطبيق ترتيبات توسع

من طاقاتها الانتاجية وتزيد من ربحيتها .

وثمة آمال في أن تؤثر عملية الخصخصة ايجابيا على فعالية سوق الاسهم السعودية والتي شهدت خلال هذا العام اتجاها تنازليا في مؤشر أسعارها

جدول رقم (١)

تقرير الميزانية للدولة ١٩٩٤ - ١٩٩٥

(بليون ريال سعودي)

بند الميزانية	١٩٩٤	١٩٩٥	التغيير (٪)
١- الدفاع والامن القومي	٥٣.٥	٤٩ر٥	-٧ر٥
٢- تنمية الموارد البشرية	٢٩ر٢	٢٧ر٠	-٧ر٥
٣- الصحة والتنمية الاجتماعية	١١ر٣	١٣.٤	+١٨ر٦
٤- المواصلات والاتصالات	٦.٩	٨.٤	٢١.٧
٥- البنية الاساسية : صناعة وكهرباء	٥ر٩	٥ر٢	١١ر٨
٦- الخدمات البلدية والمياه	٥ر٢	٦ر٠	+١٥ر٣
٧- الادارة العامة والمرافق والقواعد العامة	٤٧ر٥	٣٥ر٢	٢٥ر٩
٨- مؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة	٥ر٠	٥ر٣	+١٠٦ر٠
مجموع المصروفات	١٦٠	١٥٠	٦ر٢٥
٩- العجز في الميزانية	٤٠	- ١٥	٦٢ر٥
١٠- نسبة العجز الى اجمالي الناتج المحلي	٨ر٨٪	٣ر٣٪	٦٢ر٥

* يشمل الاعانات والمبالغ المخصصة لتسديد الديون الداخلية والخارجية .

جدول رقم (٢)

ميزانية ١٩٩٥

الرسوم والاسعار المعدلة للمرافق العامة والتأشيرات

(بالريال السعودي)

الرسوم الجديدة للتأشيرات والاقامة ونقل الكفالة	السعر القديم	السعر الجديد
تأشيرة دخول	٥٠	١٠٠٠
تأشيرة زيارة	٥٠	٢٠٠
رخصة عمل	١	١٠٠
رخصة إقامة	٣٠٠	٥٠٠
نقل كفالة للمرة الاولى	١٠٠٠	٢٠٠٠
نقل كفالة للمرة الثانية	٢٠٠٠	٤٠٠٠٠
نقل كفالة للمرة الثالثة	٣٠٠٠	٦٠٠٠٠
تأشيرة خروج وعودة	١٠٠	٢٠٠
تعديل تسعيرة المياه (اعتمادا على حجم الاستهلاك الفصلي)	السعر القديم	السعر الجديد
من ١ الى ٥٠ متر مكعب	٠ر١٥	٠ر١٠
من ٥١ الى ١٠٠ متر مكعب	٠ر١٥	٠ر١٥
من ١٠١ الى ٢٠٠ متر مكعب	٠ر١٥	٢
من ٢٠١ الى ٣٠٠ متر مكعب	٠ر١٥	٤
اكثر من ٣٠٠ متر مكعب	٠ر١٥	٦
تعديل تسعيرة الكهرباء (طبقا للاستهلاك الشهري)	السعر القديم	السعر الجديد
من ١ الى ٢٠٠٠ كيلووات/ ساعة	٠ر٠٥ هللة	٠ر٠٥ هللة
من ٢٠٠١ الى ٤٠٠٠ كيلووات/ ساعة	٠ر٠٥ هللة	٠ر١٠ هللة
من ٤٠٠١ الى ٦٠٠٠ كيلووات / ساعة	٠ر٠٨ هللة	٠ر١٣ هللة
اكثر من٦٠٠٠ كيلووات/ ساعة	٠ر١٥ هللة	٠ر٢٠ هللة
تعديل اسعار الجملة للمنتجات النفطية المكررة (ريال للتر)	السعر القديم	السعر الجديد
غاز البترول المسال (LPG)		٠ر٤٥٠
البيوتان	٠ر١٧٧	٠ر٥٠٠
البنزين	٠ر٢٥٨	٠ر٥٢٧
كيروسين	٠ر١٦٥	٠ر٣٩٠
وقود الطائرات	٠ر٣٠٠	٠ر٥٥٠
زيت الديزل	٠ر٠٥٠	٠ر٣٣٥

* المستهلكون الصناعيون الذين كانوا يدفعون سعراً ثابتاً هو ٠ر٠٥ ريال للكيلووات سوف تطبق عليهم الآن التسعيرة الجديدة

تشريعات الاستثمار :

ينظم الاستثمار في السعودية المرسوم الملكي رقم (م/٤) بشأن نظام إستثمار المال الاجنبي الصادر بتاريخ ٢/ ٢/ ١٣٩٩ هـ والقرار الوزاري رقم ٣٢٣ ق/و/ص المؤرخ ١٠/ ٦/ ١٣٩٩ هـ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لنظام إستثمار رأس المال الاجنبي و القرار الوزاري رقم ٩٥٢ لسنة ١٤٠٠ هـ بشأن المشاريع التي تعتبر من مشاريع التنمية. وتشرف على نشاطات الاستثمار في السعودية لجنة إستثمار رأس المال الاجنبي التابعة لوزارة الصناعة والكهرباء، كما يتبع اللجنة مكتب خاص يسمى مكتب الاستثمار الذي يعتبر بمثابة جهاز فني واداري للجنة ويتولى رئيسه أمانة أعمالها . ويشترط لمباشرة الاستثمار في السعودية الحصول على ترخيص بذلك من وزير الصناعة والكهرباء بناء على توصية لجنة الاستثمار، كما يشترط في الاستثمار أن يتعلق بمشروعات التنمية باستثناء مشروعات استخراج البترول والمعادن، وتحدد مشروعات التنمية بقرار من الوزير بناء على توصية اللجنة وضمن اطار خطة التنمية . ويعتبر من قبيل رأس المال المستثمر النقود والاوراق المالية والتجارية والآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الاولية والمنتجات ووسائل النقل والحقوق المعنوية المملوكة للاجانب، وبشكل عام لا يشترط التشريع السعودي إشتراك رأس المال الوطني في رأسمال المشاريع الاستثمارية الآ أن المشاركة الوطنية بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمال المشروع الاستثماري تعتبر شرطا من الشروط اللازمة للتمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في تشريع الاستثمار .

أما فيما يتعلق بالمزايا التي يتمتع بها الاستثمار في السعودية فيمكن تلخيصها فيما يلي :-

- تتمتع المشاريع الصناعية بذات المزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية .
- الاعفاء من ضرائب الدخل والشركات لمدة عشر سنوات بالنسبة للمشاريع الصناعية والزراعية .
- الاعفاء من ضرائب الدخل والشركات لمدة خمس سنوات بالنسبة لغيرها من المشاريع.
- الاعفاء من ضرائب الدخل والشركات في حالة توسعة المشروع سواء باستخدام الأرباح غير الموزعة او عن طريق مدفوعات مالية اضافية جديدة محولة من الخارج من قبل الشريك الاجنبي.

وبالمقابل يجب على المستثمر التقيد بتنفيذ إستثماره وفقا للدراسات المقدمة دون تعديل، كما يجب على المشاريع الاستثمارية اتباع نظم محاسبية دقيقة وأن تقدم صورا من الميزانيات المعتمدة لمشاريعها، وتلتزم كذلك بتوفير الاجهزه الفنية اللازمة لادارة المشاريع والتقيد بالحد الادنى المقرر للعمالة السعودية واعداد برامج تدريبية لها.

ويترتب على مخالفة المشاريع الاستثمارية لنظام الاستثمار حق وزير الصناعة والكهرباء – بناء على توصيه لجنة الاستثمار – في توقيع عقوبات تتراوحبين حرمان المشروع من كل أو بعض المزايا المقررة له أو سحب الترخيص أو تصفيته نهائيا.

أما فيما يتعلق بتسوية المنازعات الناشئة عن علاقات الاستثمار فلا تتضمن تشريعات الاستثمار السعودية أي نصوص خاصة في هذا الشأن .

(٨)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية السودان
لعام ١٩٩٤

بيانات اساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	٢.٥ مليون كيلو متر مربع
٪ الوطن العربي	١٧.٨٣٪
العاصمة	الخرطوم
اللغة الرسمية	العربّية
اللغة الاجنبية المتداولة	الانجليزية
العملة	دينار سوداني (١ دينار = ١٠ جنيهات)
	(١ دولار = ٤٠٠ جنيه سوداني ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

البيان		١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)		٢٨ر٢
النمو الديمغرافي (٪)		٢ر٩
الكثافة السكانية (شخص / كلم٢)		١١
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)		٩٨١٢
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (٪)		-(٦ر٠)
المساهمة القطاعية :		
القطاع الزراعي		٣٣ر٨
القطاع الصناعي		١٦ر٧
قطاع الخدمات		٤٩ر٥
معدل التضخم (٪)		١١٠ر٠
الدخل الفردي السنوي (دولار)		٣٤٨
الصادرات (فوب) (مليون دولار)	(١٩٩٣)	٣٥٠
الواردات (سيف) (مليون دولار)	(١٩٩٣)	١١٤٥
الميزان التجاري (مليون دولار)	(١٩٩٣)	-(٧٩٥)
الدين الخارجي (مليون دولار)		١٦٩٠٥

مقدمة عامة :

تقع جمهورية السودان في شمال شرق القارة الافريقية بين خطي عرض ٤ و ٢٣ شمالا وخطي طول ٢٢ و ٣٨ شرقا. ويعتبر السودان - بمساحته البالغة ٢.٥ مليون كيلو متر مربع - ضمن اكبر عشر دول مساحة في العالم واكبر الاقطار العربية والافريقية مساحة. وللسودان حدود دولية مشتركة مع تسع دول: مصر وليبيا من الشمال، وتشاد وافريقيا الوسطى من الغرب، وزائير واوغندا وكينيا من الجنوب، واثيوبيا واريتريا بالاضافة الى ٧٠٠ كيلو متر من الحدود الساحلية على البحر الاحمر من الشرق.

١٠١الوضع الاقتصادي العام والموارد المتاحة :

- يتمتع السودان بوفرة الموارد الطبيعية وفي مقدمتها المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للزراعة والموارد المائية فضلا عن الثروة الحيوانية الهائلة والموارد الطبيعية الأخرى الكامنة في باطن الأرض.

كما يتمتع بامكانيات وكوادر بشرية مؤهلة وقادرة على ادارة وتشغيل مشروعات التنمية والانتاج وكافة المناشط الاستثمارية .

وقد نتج عن اتساع المساحة مناخ مداري ومساحات شاسعة من السهول المنبسطة حيث الصحاري وشبه الصحاري في شمال وغرب البلاد ، ومناطق السافنا في الأقاليم الوسطى ، ثم الغابات والمستنقعات في الجنوب ، مما ساعد على تنوع التربة والطقس والمحاصيل الزراعية النقدية منها والغذائية .

وتتنوع مصادر المياه والري من منطقة الى أخرى: فهناك نهر النيل بروافده الثلاثة الرئيسية النيل الأبيض والنيل الأزرق ونهر عطبرة والتي تتغذى بدورها من مجموعة من الأنهار الدائمة والموسمية .

على المستوى الاقتصادي تبنت الدولة شعار الاعتماد على الذات وعدم اللجوء الى الاقتراض الأجنبي، واعتمدت سياسة التوسع الأفقي والرأسي في مجال الانتاج الزراعي من جهة وسياسة تشجيع المبادرة الفردية والصناعات الصغيرة من جهة أخرى . أما على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية

فقد انحسر التمويل الخارجي بصورة كبيرة اذ بلغت نسبته ٢٪ فقط من الموازنة العامة لعام ٩٣/ ١٩٩٤ بعد أن كانت حوالي ٥٦٪ من الموازنة الجارية لعام ٨٩/ ١٩٩٠.

كما قامت الدولة بتبني البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي ٩٠/ ١٩٩١ - ٩٢/ ١٩٩٣ استنادا على توصيات المؤتمر الوطني للانقاذ الاقتصادي المنعقد في اكتوبر ١٩٨٩ .

١٠١الاصلاحات الاقتصادية :

في عام ١٩٩١ تبنت الدولة الاستراتيجية القومية الشاملة في المجال الاقتصادي بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتثبيت دعائم الانتاج ، وذلك باتخاذ العديد من الاجراءات وسن المزيد من القوانين في المجالات المالية والنقدية والاستثمار والتجارة الخارجية والأجور . وقد واكب هذه الاصلاحات

اختلالات هيكلية تمثلت في المزيد من الضغوط التضخمية والعجز المالي والتشوهات السعرية .

انعكست السياسة الاقتصادية للدولة في البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي الذي دخل عامه الثالث في عام ١٩٩٤ . وقد تضمن البرنامج في خطوطه العريضة الغاء الرقابة على النقد ، تعويم الجنيه السوداني، رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية ، الغاء سياسة التسعيرة الجبرية وتطبيق سياسة الخصخصة .كما، سعت الدولة الى توفيق أوضاعها مع المنظمات والهيئات المالية العالمية والاقليمية بهدف تيسير معاملاتها معها وخلق تحسن في انسياب النقد الأجنبي .

استند البرنامج الثلاثي علي توصيات المؤتمر الوطني للانقاذ الاقتصادي المنعقد في اكتوبر ١٩٨٩ حيث استهدف الآتي : -

- تحريك جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الانتاج .
- تعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لتوسيع قاعدة المشاركة .
- تحقيق التوازن الاجتماعي والتنموي على كافة الأصعدة وبين مختلف الفئات .

كما حدد البرنامج وسائل تحقيق هذه الأهداف في النقاط التالية :-

- التركيز بصورة أساسية على التنمية الزراعية .
- تحرير التجارة الخارجية ودعم الصادر .
- الاعتماد على الموارد المالية المحلية ، واستثمارات القطاع الخاص المحلي والعربي والاسلامي وأية موارد خارجية تتوافق وتوجهات البرنامج .
- ازالة كافة معوقات الاستثمار وتذليل العقبات التي تعترض سبيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المقبولة رسميا .

ولتنفيذ البرنامج الثلاثي تم اعتماد العديد من السياسات والاجراءات يمكن ايجازها في الآتي :-

- في اطار تخفيف عبء الديون الخارجية اتخذت الحكومة تدابير قوية وقاسية للوفاء بالتزامات البلاد تجاه المؤسسات الدائنة لا سيما في مجال العائدات الحكومية واصلاح نظام صرف العملات الأجنبية .
- في اطار دعم الصادر وافقت الدولة على سياسة اقتصادية من شأنها دعم الصادرات تتلخص في تحديد سعر الصادرات ولضمان أسعار مجزية للمنتجين ، واتباع سياسات تمويلية لتوفير السيولة لها ، والاهتمام بجودة النوعية وأساليب التخزين العلمي وتحديث وسائل التجهيز والتعبئة والنقل ضمانا للمنافسة في الأسواق العالمية .
- في اطار سياسة تحرير الاقتصاد سمح للمصارف التجارية بتحديد سعر صرف العملات الأجنبية من دون العودة الى سلطات البنك المركزي ، كما تقرر اقتطاع ٨٠٪ من أرباح المصارف الخاصة من عمليات بيع وشراء العملات الحرة وان يبقى لها ٢٠٪ المتبقية .

وفي مايو ١٩٩٢ اجيزت الخطة العشرية للاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ والتي تضمنت تخطيطا اقتصاديا واجتماعيا في كل القطاعات الانتاجية والخدمية .

٢٠١ برنامج الخصخصة :

تتلخص أهداف البرنامج في الآتي :-

- التقليل من تبني الدولة ومبادراتها في النشاط الاقتصادي التجاري .
- الحد من تزايد العبء على ميزانية الدولة نتيجة للدعم والتكلفة المستمرة
- الترويج والمنافسة وتحسين الأداء .
- تشجيع وتوسيع قاعدة الملكية للأصول المستثمرة
- تشجيع وقيام ونمو أسواق المال .
- استنباط دخول رأسمالية للدولة عن طريق تحويل ملكية المؤسسات العامة للقطاع الخاص .

في اطار التنفيذ الفعلي لبرنامج الخصخصة صدر قانون التصرف في مؤسسات القطاع العام لسنة ١٩٩٠ وتم تكوين لجنة مهمتها تحديد المؤسسات المرشحة للتصرف وفق الأولويات التي تراها . وقد اقتضى البرنامج الشروع في التنفيذ على ثلاث مراحل حيث ضمت كل مرحلة مجموعة من المؤسسات المراد التصرف فيها ونوع التصرف المطلوب (بيع - شراكة - ايجار- تحويل - تصفية) .

وقد بدأ التنفيذ الفعلي في عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ حيث شمل الآتي :-

- ٥ مؤسسات في القطاع الزراعي .
- ١٢ مصنعا ومؤسسة في القطاع الصناعي .
- كافة الفنادق والمرافق التي تديرها هيئة السياحة والفنادق في القطاع الخدمي
- تحويل المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الى شركة عامة .

هذا وقد بلغ عائد بيع هذه المؤسسات حتى النصف الأول من عام ١٩٩٤ حوالي ٤ مليار جنيه سوداني.

٣٠١ السياسات المالية والنقدية :

- كان الهدف القومي عند اعداد البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي يتمحور في ثلاثة محاور رئيسية :

الحفاظ على معدلات النمو العالية للاقتصاد الوطني وتخفيض معدلات التضخم الى ما دون الـ ٥٠٪ وتخفيض عجز الموازنة الى مستويات مقبولة. وفي هذا الصدد اتخذت الدولة سلسلة من الاجراءات المالية والنقدية من أبرزها :-

- استمرار سياسة تمويل الميزانية بالعجز للصرف على التنمية .
- تحرير كافة الأسعار ، ورفع الدعم .
- تحرير الجنيه السوداني بالكامل مقابل الدولار والغاء العمل بنظام النافذتين في سعر صرف العملات الأجنبية واعطاء البنوك المعتمدة الحق في اعلان سعر الصرف الذي تتعامل به يوميا لشراء وبيع النقد الأجنبي حسب عوامل العرض والطلب وفق مبررات اقتصادية وموضوعية بعيدا عن المضاربة ، على أن يقوم بنك السودان بتحديد الهامش بين السعرين .

- الغاء السقوف الائتمانية للبنوك بهدف فتح المجال للتنافس بها لجذب المدخرات واستقطاب ودائع الجمهور وتوسيع الأوعية الاستثمارية .
- الغاء رخص الاستيراد والغاء سياسة التجنيب بالزام المصدرين بتسليم عائدات صادراتهم من العملات الحرة للبنوك التجارية (كان من حق المصدرين الاحتفاظ بـ ٥٠٪ من عائدات صادراتهم بالعملات الحرة) . كما تم السماح بالاستيراد عن طريق الاعتمادات غير المعززة ونظام القبول ، فضلا عن السماح بحيازة النقد الأجنبي شريطة تبادله داخل الجهاز المصرفي فقط .
- الاهتمام بالضرائب المباشرة وغير المباشرة مع العمل على توسيع وعاء ضريبة الاستهلاك ضمانا لزيادة الايرادات .

٤٠١ سوق الخرطوم للأوراق المالية :

كان من أبرز الأحداث الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال عام ١٩٩٤ قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية . وقد جاء في النظام الأساسي للسوق أن "الهدف من قيام السوق هو زيادة الانتاج العام والخاص عبر الدور الرقابي الذي سيمارسه على أداء الشركات" . ويضم السوق شركات مساهمة عامة وخاصة،

على ألا يقل الحد الأدنى لرأس المال المصرح به بالنسبة للشركات الخاصة ٦٠ مليون جنيه ورأس المال المدفوع ٢٠ مليون جنيه ، في حين يبلغ الحد الأدنى لرأس المال المصرح به المطلوب بالنسبة للشركات المساهمة العامة ٢٠٠ مليون جنيه وألا يقل رأس المال المدفوع عن ٦٠ مليون جنيه .

هذا وقد تم تكوين (٤) شركات تعمل بنظام الوكالة لتقوم ببيع وشراء الأوراق المالية لصالح الوكيل ، اضافة الى بيع اصدارات الأوراق المالية وتولي مهام الاستشارة وادارة الأموال . ويحق لشركات المساهمة العامة العمل في نشاطات عديدة أخرى تتعلق بالاستثمار . ويخضع تحديد أسعار الأسهم لمعايير محددة من أهمها أداء الشركة وما تحققه من نجاح .

١٠٥ الديون الخارجية :

بلغ اجمالي الديون الخارجية حوالي ١٦.٤ بليون دولار في عام ١٩٩٤ منها حوالي ١٠.٣ بليون دولار عبارة عن ديون طويلة الأجل و ٥.٩ بليون دولار ديون قصيرة الأجل ، حسب التقديرات الرسمية وتقديرات صندوق النقد الدولي . وتشكل هذه الديون وما ينتج عنها من فوائد عبئا مستمرا على الاقتصاد الوطني نتيجة لاحجام الدول والمؤسسات المانحة عن تقديم التسهيلات بسبب ما تراه من عجز السودان عن الوفاء بالتزاماته تجاه أصل الديون وفوائدها . وقد ساهمت الظروف السائدة غير الملائمة في خلق أزمة بين السودان وصندوق النقد الدولي انتهت بموافقة الصندوق على تمديد مهلة سداد مستحقات ديونه . هذا وقد بلغت مستحقات الصندوق حوالي ١.٢ بليون دولار :٥٨٪ منها في صورة فوائد و ٤٢٪ عبارة عن أصل الدين.

٢٠٢ التطور العام للاقتصاد السوداني :

تأثر أداء الاقتصاد السوداني خلال الخمس سنوات الأخيرة بمجمل الأوضاع السياسية التي سادت داخليا وخارجيا. على الصعيد الداخلي استنزفت الحرب الأهلية الدائرة في جنوب البلاد الكثير من الموارد .

أما على الصعيد الخارجي فقد كانت البيئة العالمية غير مواتية انعكست في الحصار غير المعلن على كافة الأصعدة كان أبرزها انحسار المعونات المالية والفنية الى أدنى المستويات .

في ظل هذه الظروف كان للاصلاحات الهيكلية التي تم تطبيقها بدء من عام ١٩٩١ تأثير ايجابي محدود على الاقتصاد السوداني . فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الاجمالي من ١.٢٪ في عام ٩٠/ ١٩٩١ الى ١١.٣٪ في العام ٩١/ ١٩٩٢ ثم الى ١٣.١٪ في عام ٩٢/ ١٩٩٣ . كما ارتفع معدل نمو الايرادات من ٩١٪ في عام ٩٠/ ١٩٩١ الى ١٤٧٪ في عام ٩٢/ ١٩٩٣ مما ساهم في ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من ٨.٥٪ الى ١٠.٥٪ خلال نفس الفترة. وقد جاء هذا الارتفاع في الايرادات نتيجة للاصلاحات الجذرية في النظام الضريبي وزيادة الجهد الضريبي : فقد ارتفع معدل نمو الضرائب المباشرة من ٥٠٪ في عام ٩٠/ ١٩٩١ الى ٣٨٨٪ في عام ٩٢/ ١٩٩٣ ، بينما ارتفعت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي من ١.٣٪ في عام ٩٠/ ١٩٩١ الى ٢.٩٪ في عام ٩٢/ ١٩٩٣ .

أما في جانب الانفاق الحكومي فقد ارتفع معدل المصروفات الجارية من ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٩٠/ ١٩٩١ الى ١١٪ في عام ٩٢/ ١٩٩٣ مما أدى الى ارتفاع معدل عجز الموازنة الجارية .

وقد جاءت هذه الزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي نتيجة لزيادة مصروفات التنمية من ٢٠٪ في عام ٩٠/ ١٩٩١ الى ١٠٠٪ في عام ٩٢/ ١٩٩٣ ، وقد جاء معظم الزيادة في ارتفاع الصرف على دعم الانتاج الزراعي بمعدل بلغ ٧٥٧٪ .

أما على الصعيد النقدي فقد انخفضت نسبة نمو الاستدانة من النظام المصرفي (التمويل بالعجز) من ٤٧٪ في عام ٩٠/ ١٩٩١ الى ١٧٪ في عام ٩٢/ ١٩٩٣ ، كما تراجعت بالتالي نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي من ٥.٣٪ الى ٤.٨٪ مما أدى الى انخفاض صافي اقتراض الحكومة من المصرف المركزي من الكتلة النقدية . من جهة أخرى ساهمت التعديلات المتتالية في سعر الصرف وكذلك ازدياد حجم التمويل لتحريك النشاط الاقتصادي في زيادة الكتلة النقدية . وقد أثر نمو الكتلة النقدية بدوره في تسارع معدلات التضخم اذ بلغت خلال الأعوام ٩٠/ ١٩٩١، ٩١/ ١٩٩٢ و ٩٢/ ١٩٩٣ حوالي ١١٤٪ و ١٠٦٪ و ١١١٪ على التوالي.

وقد اقتضى هذا الوضع زيادة الجهد الضريبي والمزيد من خفض الانفاق الحكومي والعمل على جذب المدخرات المحلية .

على صعيد التجارة الخارجية سجل الميزان التجاري عجزا متواصلا خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٣ حيث تضاعف العجز خلال هذه الفترة (من ٢٦٢.٤ مليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٥٢٧.٦ مليون دولار في عام ١٩٩٣) وتشكل الصادرات حوالي ٤٧٪ من فاتورة الواردات خلال الفترة قيد الدراسة .

١٠٢ الناتج المحلي الاجمالي :

تشير الاحصاءات الرسمية الى ثبات معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٨٨/ ١٩٨٩ - ٩٠/ ١٩٩١ ثم الارتفاع التدريجي خلال السنوات ٩١/ ١٩٩٢ - ٩٣/ ١٩٩٤ . أما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد كان لارتفاع معدلات التضخم السنوية تأثير واضح في الفروقات الكبيرة بين المؤشرين خلال الفترة نفسها .

يستأثر قطاع الخدمات بالنصيب الأوفر بالنسبة للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ معدل مساهمته خلال الفترة قيد الدراسة حوالي ٥٠.٩٪ . وتشكل الخدمات غير الحكومية حوالي ٧٩٪ من اجمالي مساهمة القطاع . ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثانية من حيث المساهمة القطاعية اذ بلغ معدل مساهمته خلال الخمس سنوات الأخيرة حوالي ٣٢.٥٪ ، الا أنه من الملاحظ أن هذا المعدل قد ارتفع بشكل ملحوظ في العامين الأخيرين ، ويعزى ذلك الى التوسع الرأسي والأفقي في القطاع الزراعي .

حقق الناتج المحلي الاجمالي خلال العام المالي ٩٣/ ١٩٩٤ معدل نمو قدره ٦.٢٪ مقارنا بمعدل نمو قدره ١٣.١٪ في العام السابق . ويعزى هذا الانخفاض الى عدة عوامل أهمها سوء الأحوال المناخية وشح الأمطار مما أدى الى انخفاض كبير في محاصيل الزراعة المطرية الآلية ، اضافة الى انخفاض الانتاج الصناعي الذي سجل معدل نمو سالب قدره ٠.٢٪ .

٠٣ قطاعات الاقتصاد الوطني :

١٠٣ الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والموارد الطبيعية :

١٠١٠٣ القطاع الزراعي :

يبلغ اجمالي المساحة القابلة للزراعة حوالي ٢٠٠ مليون فدان أو ما يعادل ثلث المساحة الكلية للبلاد. أما المساحة المستغلة فعلا فهي توازي ١٠٪ فقط من اجمالي المساحة القابلة للزراعة . يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرائد للأنشطة الاقتصادية حيث يساهم بحوالي ٩٠٪ من اجمالي حصيلة الصادرات ، كما يستوعب حوالي ٧٥٪ من اجمالي القوى العاملة . أما من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي فانه يأتي في المرتبة الثانية اذ يساهم بحوالي ثلث الناتج المحلي . يتكون القطاع الزراعي من قطاعين فرعيين :

أ - مشاريع الزراعة المروية وتبلغ مساحتها الكلية حوالي ٤ مليون فدان ، وتقع بين ضفتي النيلين الأبيض والأزرق ومن أهم هذه المشاريع مشروع الجزيرة ومشروع المناقل ومشروع خشم القربة، وهي مشاريع حكومية. أما أهم المحاصيل فهي القطن ، القمح، الذرة، قصب السكر والفول السوداني .

ب - مشاريع الزراعة المطرية والتقليدية والآلية ، وتبلغ مساحتها حوالي ضعف مساحة الزراعة المروية وتدار بواسطة القطاع الخاص . وتتركز هذه المشاريع في الولايات الشرقية والوسطى وجنوب كردفان ودارفور بجانب مشاريع الزراعة التقليدية في أواسط السودان والولايات الجنوبية . أما أهم المحاصيل فهي السمسم ، الذرة ، القطن، الكركدي، الدخن وزهرة عباد الشمس، الصمغ العربي، الفول السوداني.

٢٠١٠٣ الثروة الحيوانية :

يتمتع السودان بثروة حيوانية كبيرة تشمل الأبقار والضأن والماعز والابل والدواجن إلى جانب الحيوانات الوحشية حيث بلغت اعدادها في عام ١٩٩٣ حوالي ٧٦ مليون رأس . وتقدر المراعي الطبيعة الجيدة بأكثر من ٥٧ مليون فدان ويمثل القطاع الرعوي المتنقل حوالي ٩٠٪ من هذه الثروة .

ارتفعت مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الاجمالي من ١١٪ عام ٩١/ ١٩٩٢ إلى ٤ر١٦٪ في عام ٩٢/ ١٩٩٣ . وتنسجم هذه الزيادة مع السياسات المعلنة لسد الفجوة الغذائية في استهلاك اللحوم داخليا وزيادة حصيلة الصادرات . أما على صعيد القطاع الزراعي فإن الثروة الحيوانية تحتل مركز الصدارة من حيث المساهمة في الناتج المحلي القطاعي . هذا وقد سجل انتاج اللحوم في عام ٩٢/ ١٩٩٣ زيادات كبيرة حيث بلغت ٤٤٪ بالنسبة للأبقار ، ١٣٪ بالنسبة للضأن الابل ٧٪ و ٥٪ بالنسبة للماعز .

يزخر السودان بموارد ضخمة من الثروة السمكية تتمثل في وجود ٧٠٠ كيلومتر من الشريط الساحلي على البحر الأحمر بالاضافة إلى حوالي ٤٢بليون متر مربع من البحيرات والأنهار أهمها النيل وروافده وبحيرة خزان الروميرص وبحيرة خزان جبل أولياء وبحيرة خزان خشم القربة وبحيرة ناصر. كما أن هنالك اتجاها لاستزراع الاسماك بانشاء بحيرات صناعية . هذا وقد سجلت اعداد الثروة السمكية زيادة كبيرة في عام ٩٢/ ١٩٩٣ اذ بلغت ٥٨ ألف طن بالمقارنة مع ٣٤ ألف طن عام ٩١/ ١٩٩٢ .

٣٠١٠٣ الموارد الطبيعية :

تشكل الموارد الطبيعية من الغابات ثروة طائلة بالبلاد وتهدف الاستراتيجية القومية إلى حجز حوالي ١٥٠ مليون فدان أو ما يعادل ٢٥٪ من جملة مساحة السودان للرقي بهذا القطاع وانطلاقا من هذا الهدف فقد تم ادخال الشجرة في الدورة الزراعية وزراعة حوالي ٥٪ من مساحة المشروعات المروية و ١٠٪ من مساحة المشروعات المطرية بغية زيادة انتاج الصمغ العربي ومنتجات الغابات غير الخشبية .

يقدر عدد الغابات والمساحات المستزرعة بحوالي ٣٥٠ غابة بمساحة قدرها ٩ر٢ مليون فدان منها ٢٨٠ غابة في الولايات الشمالية بمساحة تقدر بحوالي ٤٤ر١ مليون فدان ، بينما توجد في الولايات الجنوبية ٦٩ غابة بمساحة قدرها ٤٩ر١ مليون فدان . ويمثل الصمغ العربي أهم منتجات الغابات ويعتبر السودان أكبر الدول المنتجة لأجود أنواع الصمغ العربي في العالم اذ ينتج ما يقدر بحوالي ٧٢٪ من الانتاج العالمي . وفي السنوات الأخيرة أدت الظروف الطبيعية القاسية والقطع العشوائي للأشجار إلى تدني الانتاج بصورة كبيرة .

٤٠١٠٣ مصادر الري والمياه :

يتمتع السودان بموارد ضخمة من مياه الأمطار والأنهار والمياه السطحية والمياه الجوفية . تتوفر الأمطار الغزيرة في جنوب البلاد وأواسطها ، أما الشمال فانه غني بموارد المياه الجوفية الوفيرة . وهناك نهر النيل بروافده الثلاثة الرئيسية : النيل الأبيض والنيل الأزرق ونهر عطبرة والتي تتغذى

بدورها من مجموعة من الأنهار الدائمة والموسمية . يعتبر النيل الازرق نهرا فيضانيا اذ تتراوح كمية المياه المنصرفة ما بين ٦٠٠ مليون متر مكعب يوميا في موسم الفيضان و٥ مليون متر معكب يوميا في موسم الجفاف ، ويساهم بحوالي ٦٠٪ من الايراد الكلي لنهر النيل، أما النيل الابيض فيتميز بكثرة الطمي والثبات النسبي لكمية المياه المنصرفة على مدار السنة . حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ بنحو ١٨ر٥ مليار متر مكعب ، يستغل منها حاليا ١٢ر٢ مليار متر مكعب . ويتوقف استغلال الـ ٦ مليارا المتبقية على تعلية خزان الروصيرص وانشاء خزان ستيت على نهر عطبرة وخزان الحماداب في الولاية الشمالية .

وتقوم على مجري النيل عدد من الخزانات في جبل أولياء والروصيرص وخشم القربة وسنار تمثل الأودية (أنهار موسمية) في منطقة حزام السافنا رصيدا مائيا هاما في ظروف الجفاف خاصة في المناطق التي تنعدم فيها مصادر المياه الجوفية خاصة مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ومرتفعات البحر الآحمر التي تعتبر مناطق للزراعة المطرية الألية والتقليدية والانتاج الحيواني والثروة الغابية . تنتشر مصادر المياه الجوفية في اكثر من ٥٠٪ من مساحة السودان ويقدر مخزونها بحولي ٤٤٠٠ مليار متر مكعب أو ما يعادل متوسط ايراد النيل من المياه لمدة خمسين عاما .

وتمتاز المياه الجوفية في معظمها بعدم تأثرها بفترات الجفاف القصيرة ، كما تتميز بسهولة الاستغلال وتناسبها للاستثمارات الصغيرة .

٢٠٣ القطاع الصناعي :

يتكون قطاع الصناعة من القطاعات الفرعية التالية : الصناعة التحويلية ، التعدين والمحاجر ، الكهرباء والمياه ، والبناء والتشييد .

ويحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت هذه المساهمة حوالي ١٨ر٣٪ في عام ٩٢/ ١٩٩٣.

١٠٢٠٣ الصناعات التحويلية :

تشكل الصناعات التحويلية حوالي ٥٩٪ من جملة القطاع الصناعي حسب الإحصاء الصناعي لعام ١٩٩٣ ، حيث بلغ عدد المصانع في فروع الصناعة الاساسية في القطاع الخاص ٢٨٥٥ مصنعا منها ٩٥٠ مصنعا للمنتجات المعدنية و ٨٦١ مصنعا للصناعات الغذائية.

توجد بالسودان ٥ مصانع سكر منها ٤ مصانع قطاع عام حيث تعتبر صناعة السكر صناعة استراتيجية وقد سجل انتاج السكر زيادة مضطردة تمشيا مع السياسة الرامية لادخال السكر ضمن سلع الصادر.

يتأثر انتاج بعض الصناعات بسبب نقص بعض مدخلات الانتاج نتيجة لشح موارد النقد الآجنبي، كما أن انتاج البعض الآخر يتأرجح بين الزيادة والنقصان من عام لآخر نتيجة لاسباب تتعلق بانتاج المواد الخام مثل الغزل والنسيج او درجة انسيابها مثل المنتجات البترولية.

٢٠٢٠٣ التعدين والتحجير :

يساهم هذا القطاع بقدر ضئيل في الناتج المحلي الاجمالي حيث لا تتعدى هذه النسبة ١٪ حيث لم يتم حتى الآن استغلال المعادن ومواد التحجير المتوفرة. وقد ركزت الاستراتيجية القومية الشاملة على الاكتشافات الجديدة للمعادن وتطوير التعدين.هذا وقد سجل انتاج الحديد الزهر وخام الكروم (في مناجم الانقسنا) والجبص (في ساحل البحر الاحمر) تحسنا ملحوظاً خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ . اما انتاج الذهب فقد قدر بحوالي ٤٠٠ كيلوجرام خلال الأربعة أشهر الاولى من عام ١٩٩٤. ومن المتوقع ان يساهم انتاج الذهب في زيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية.

٣٠٢٠٣ البناء والتشييد :

تقدر مساهمة هذا القطاع بحوالى ٢٨.٥٪ من جملة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ٩٢/ ١٩٩٣. وقد سجل قطاع البناء والتشييد زيادة مضطردة في الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت من ٢٧٣ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٩-١٩٩٠ الى ٣٩٢ مليون جنيه في عام ٩١/ ١٩٩٢ ثم الى ٤١٢ مليون جنيه خلال عام ٩٢/ ١٩٩٣.

٣٠٣ قطاع الطاقة :

تمثل طاقة البترول المستورد وطاقة المساقط المائية حوالي ٢٠٪ من امدادات البلاد من الطاقة في حين تحتل الطاقة المتولدةمن الكتلة الحية ٨٠٪ منها.

يقدر احتياطي البلاد من البترول المكتشف حتى الان حوالي ١٢٥٠ مليون برميل الا ان المعطيات الفنية تشير الى ان الاحتياطي المؤكد يفوق ذلك بكثير.

يعتبر تكرير البترول المستورد في مصفاة بورتسودان من اهم الصناعات التحويلية بالبلاد حيث تبلغ مساهمته حوالي ٣٠٪ من جملة الصناعات التجويلية في القطاع الصناعي. وهنالك مصفاة اخرى في منطقة ابو جابرة بجنوب غرب البلاد لتكرير البترول المستخرج محليا.

تقدر مساهمة الكهرباء في القطاع الصناعي بحوالي ١٢٪ في عام ١٩٩٣. يتم انتاج الكهرباء اما بواسطة المحطات الحرارية او المحطات الكهرومائية ، حيث يتمتع السودان بمساقط مائية يقدر المتوفر منها باكثر من ٣٠٠٠ ميجا واط الا ان المستغل منها حاليا فقط ١٠٪. وتهدف الاستراتيجية القومية لمضاعفة انتاج الكهرباء وذلك بالاستفادة من المصادر المائية المتوفرة.

يقدر الطلب الكلي المتوقع من الطاقة بنهاية عام ٢٠٠٣ على النحو التالي : الكتلة الحية : ٩ مليون طن مكافئ ، البترول : ٤ مليون طن، الكهرباء : ١.١ مليون طن مكافئ.

٤٠٣ قطاع السياحة :

تتوفر في السودان امكانيات سياحية كبيرة ومتنوعة منها سواحل البحر الاحمر على امتداد ٧٠٠ كيلو متر، والمناطق الاثرية في شمال البلاد، وحظائر الصيد للحيوانات البرية، ونهر النيل وروافده.

يقدر حجم السياحة السنوي بنحو ٤٥ الف سائح، كما يبلغ عدد الفنادق العاملة ٥٦ فندقا يتمركز نصفها في ولاية الخرطوم، وهناك ٤٨ فندقا قيد التشييد.

يقدر عدد النزل السياحية بحوالي ١٥٥ نزلا، وعدد الاستراحات (١٣) اما القرى السياحية فيبلغ عددها (٣) فضلا عن (٨) من بيوت الشباب و(٢) معسكر سياحي. كما يبلغ عدد وكالات السياحة والسفر (٢٤٢) وكالة.

اهم مناطق الجذب السياحي هى : مناطق الاثار بالولاية الشمالية، منتزه الدندر السياحي للحيوانات البرية الذي يعتبر من اكبر حظائر الحيوان والطيور في افريقيا اذ يغطي مساحة قدرها (٢٤٧٠) ميلا مربعا، قرية عروس ومدينة سواكن على البحر الاحمر، منطقة اركويت السياحية، قرية جميزا وبعض القرى السياحية في الولايات الجنوبية، ومنطقة جبل مرة في ولاية دارفور.شرعت الدولة في تأجير وبيع بعض الفنادق والقرى السياحية المملوكة للدولة بهدف تطوير السياحة والنهوض بالخدمات السياحية.

٠٤ المالية العامة :

١٠٤ الاداء المالي ٩٣/ ١٩٩٤ :

تركز الهدف القومي عند اعداد الميزانية للعام ٩٣/ ١٩٩٤ على ثلاثة محاور هى : تخفيض معدل التضخم من ١١٢٪ الى ٤٥٪ ، والحفاظ على معدلات النمو العالية، وتخفيض عجز الموازنة الى مستويات تتماشى واحتواء عرض النقود.

بلغ معدل التضخم نهاية عام ٩٣/ ١٩٩٤ ما بين ٩٠ - ١٠٠٪ فقد ضعفت عوامل الحد منه نتيجة لتزايد عجز الميزانية العامة وتراجع معدل النمو في الناتج المحلي ونقص المعروض من السلع الاستراتيجية بالاضافة الى تزايد فجوة الموارد الخارجية وشح العملات الاجنبية.

لم تتحقق الايرادات المستهدفه حيث بلغت ١٣.١ مليار دينار محققة نسبة قدرها ٨٥٪ من الربط المقدر في الميزانية والبالغ ١٥.٥ مليار دينار.

بلغ الانفاق ١٥.٨ مليار دينار او ما يعادل ٦٧.٨٪ من الربط المقدر في الميزانية والبالغ ٢٣.٣ مليار دينار، وبلغت نسبة تنفيذ التنمية ٢٥٪ من الربط المقدر في الميزانية و ١٦٪ من الانفاق العام.

تراجع التمويل الخارجي لقروض المشروعات والعون السلعي بصورة حادة حيث بلغ ٢٪ فقط من المقدر والبالغ ٤.٢٤ مليار دينار.

بلغ صافي العجز في الموازنة ٢.٧ مليار دينار مقارنا بحوالي ٣.٦ مليار دينار كعجز مقدر في الموازنة. فقد نتج عن اتساع الفجوة بين الايرادات الذاتية والتزامات الصرف لجوء الدولة الى التمويل بالعجز والاستدانه من الجهاز المصرفي.

٢٠٤ موازنة العام المالي ٩٤/ ١٩٩٥ :

بلغت تقديرات الايرادات العامة الذاتية ٢٥.٢ مليار دينار منها ١٧.٥ مليار دينار ايرادات ضريبية و

٧.٧ مليار دينار ايرادات غير ضريبية. كما بلغت نسبة الايردات الذاتية الى اجمالي الناتج المحلي ٨.٣٪.

بلغت تقديرات الانفاق العام ٣٥.٦ مليار دينار منها ٢٥.٢ مليار دينار مصروفات جارية و ١٠.٤ مليار دينار مصروفات رأسمالية.

بلغ العجز الكلي المقدر ١٠.٤ مليار دينار. هذا وقد رصدت الميزانية مبلغ ٤.٤ مليار دينار عبارة عن التمويل المتوقع في الموارد الخارجية، وعليه يصبح صافي العجز المتوقع حوالي ٦ مليار جنية.

٣٠٤ تقديرات ميزانية التنمية للعام ٩٤/ ١٩٩٥:

بلغت جملة تقديرات ميزانية التنمية للعام المالي ٩٤/ ١٩٩٥ حوالي ٩٦٤٧.٦ مليون دينار منها ٥٩١٠.٢ مليون دينار بالعملة المحلية وما يعادل ٣٧٣٧.٤ مليون دينار بالعملات الاجنبية. اما فيما يتعلق بمصادر التمويل فقد بلغ حجم التمويل المركزي ٧٩١٦.٧ مليون دينار (٨٢٪ من جملة الميزانية) بينما بلغ حجم التمويل الذاتي للمؤسسات والهيئات ١٧٣٠.٩ مليون دينار.

جاء التوزيع القطاعي النسبي لاعتمادات الميزانية على النحو التالي:-

قطاع النقل والمواصلات	٣١.٥٪ ،	القطاع الزراعي	٢٧.٪
قطاع التنمية الاجتماعية	١٣.٥٪ ،	قطاع المياه	١١.٣٪
قطاع الطاقة والصناعة	٨.٩ ٪ ،	تنمية الولايات	٧.٣ ٪
والتعدين			
الاحتياطي	٠.٥ ٪		

٥٠قطاع التجارة الخارجية :

١٠٥الصادرات :

تصنف الصادرات السودانية ضمن السلع الاولية التي تتسم بعدم ثبات الطلب عليها وتذبذب اسعارها، وهى من السلع التي تنتج ضمن القطاع الزراعي بشقيه الزراعي والرعوى. اما اهم الصادرات فهى:-

القطن : ويحتل مركز الصدارة في قائمة الصادرات السودانيةحيث شكل خلال عقد الثمانينات نسبة تتراح بين ٤٢٪ و ٥٠٪ من جملة عائدات الصادر. الا ان مساهمته في حصيلة الصادرات اخذت في التراجع في السنوات الاخيرة لانخفاض اسعاره العالمية اولا وتقليص الرقعة الزراعية المخصصة للقطن في مشروع الجزيرة بسبب تنويع الحاصلات الزراعية ثانيا.

الصمغ العربي : على الرغم من ان السودان ينتج حوالي ٧٢٪ من الانتاج العالمي لاجود انواع الصمغ العربي الا ان مساهمته في اجمالي عائدات الصادرات تتسم بالتذبذب نتيجة لتأثير الجفاف

والتصحر وتراجع سعر الجنيه السوداني وعمليات التهريب الواسعة.

الحبوب الزيتية : وتعتبر مساهمتها في اجمالي قيمة الصادرات متأرجحه وذلك بسبب ارتفاع الاسعار العالمية من جهة وانخفاض الكمية المنتجة من بذرة القطن من جهة ثانية.

المواشي :حيث زادت نسبة مساهمتها في اجمالي قيمة الصادرات في السنوات الاخيرة مسجلة تحسنا نسبيا بعد فترة الجفاف التي ضربت البلاد مؤخرا.

الذرة : حيث سجلت مساهمتها في قيمة الصادرات ارتفاعا ملحوظا في السنوات الاخيرة نتيجة لدخولها كاحدى سلع الصفقات المتكافئة.

اما عن التوزيع الجغرافي للصادرات، فان مجموعة السوق الاوربية المشتركة تعتبر اكبر المستوردين للصادرات السودانية تليها المملكة العربية السعودية فاليابان، الصين، الولايات المتحدة الامريكية، مصر وبقية الدول العربية.

٢٠٥ الواردات :

تحتل المواد الخام اكبر بنود الواردات السودانية اذ بلغت خلال عام ١٩٩٣ ما نسبته ٢٤.٧٪ من اجمالي الواردات تليها المصنوعات (٢١.٩٪) ثم الآلات والمعدات ووسائط النقل والمواد الغذائية على التوالي. اما اهم دول الوارد فهى على التوالي مجموعة السوق الاوربية المشتركة، ليبيا ، السعودية، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان، الصين، يوغسلافيا، الهند، مصر.

٣٠٥ الميزان التجاري :

تشير احصاءات التجارة الخارجية الى العجز المتواصل في الميزان التجاري والذي بلغ ٥٢٧.٦ مليون دولار خلال عام ١٩٩٣. ويعزى سبب العجز الى ارتفاع تكاليف الواردات عن حصيلة الصادر علما بان الصادرات تشكل حوالي ٤٧٪ في المتوسط من فاتورة الواردات خلال الفترة قيد البحث.

٤٠٥ ميزان المدفوعات :

اظهر ميزان المدفوعات خلال عام ١٩٩٣ تحسنا واضحا في الحساب الجاري حيث انخفض العجز بمقدار ٢٠١.١ مليون دولار عن عام ١٩٩٢، ويعزى هذا التحسن في الحساب الجاري الى انخفاض العجز في الميزان التجاري من ٦٦٨.٨ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى ٢٨٥.٦ مليون دولار عام ١٩٩٣. وقد تم تمويل العجز في الحساب الجاري جزئيا من تدفقات راسمالية صافية قدرها ١٨٦ مليون دولار ليصبح العجز الكلي في ميزان المدفوعات ٣٧.٧ مليون دولار مقارنا بـ ٥٨.١ مليون دولار عام ١٩٩٢.

٠٦ الاستثمار :

١٠٦ الادارة الحكومية ومعاملة الاستثمارات الاجنبية :

تتولى الهيئة العامة للاستثمار وضع السياسة الاستثمارية واعداد المشروعات الاستثمارية على ضوء

الخريطة الاستثمارية القومية، وتعريف المستثمرين بالامكانيات الاستثمارية – كما تقوم الهيئة – على المستوى المركزي – بالاشراف على الاستثمارات من جهة اصدار الموافقات والتراخيص ومنح الامتيازات والتسهيلات للمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية.

في اطار تطبيق النظام الفيدرالي قامت الهيئة بفتح ادارات للاستثمار في كافة الولايات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنه خاصة في المناطق الاقل نموا. وتقوم الهيئة بمراجعة المشروعات القائمة واستكمال ومراجعة الخريطة الاستثمارية في الولاية على ضوء الخريطة الاستثمارية القومية واعداد المشروعات المتربطة بالولاية والتنسيق مع الولايات الاخرى في المشاريع المتداخلة.

ترتبط الهيئة العامة للاستثمار بصلات وثيقة وتعاون مشترك مع الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالاستثمار مثل : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) من خلال عضوية السودان في المنظمات العربية والاسلامية والافريقية والدولية مثل منظمة منطقة التجارة التفضيلية (PTA) .

٢٠٦ اللوائح والحوافز والضمانات :

يسمح بالمساهمة الاجنبية في أي مشروع استثماري، كما يمكن ان تكون ملكية المشروع بالكامل أجنبية الا ان القانون لا يسمح بقيام مشاريع صناعية في مجال الزيوت والصابون في ولايتي الخرطوم والجزيرة ويسمح بها فيما عداهما.

هناك نوعان من الحوافز: نمطية واخرى تفضيلية. تشمل الحوافز النمطية الآتي: –

* الاعفاء من ضريبة أرباح الاعمال لمدة لا تقل عن (٥) سنوات يبدأ نفاذها من السنة التي تلى الانتاج التجاري.
* تخفيض الضرائب التالية خلال فترة اعفاء ضريبة أرباح الاعمال :(١) ضرائب ورسوم الصادر للسلع المصنعة وشبه المصنعة المنتجة بالمشروع. (٢) الضرائب والرسوم المحلية والاقليمية.(٣) اية ضرائب او رسوم اخرى تفرض لاحقا على المشروع. (٤) الاعفاء كليا او جزئيا من اية ضرائب او رسوم تفرض على الواردات من الآلات والمعدات والاجهزة والهياكل والمباني الجاهزة والمولدات ووسائل النقل والمناولة، وقطع الغيار ومدخلات الانتاج الاولية والوسيطة.
* تخفيض رسوم الانتاج والاستهلاك.
* تخصيص الارض اللازمة للمشروع بالسعر التشجيعي.
* منح سقوف ائتمانية اضافية لتمويل المشروع.

اما الحوافز التفضيلية فانها تمنح للمشروعات التي : توجه الاستثمار الى المناطق الاقل نموا، او تحقق الامن الغذائي / الايوائي / الكسائي / او الدوائي، او تساعد على تنمية القدرات التصديرية للبلاد، او تعمل على توفير بدائل محلية لواردات البلاد الاساسية، او تعتمد على المواد الخام المحلية، او تعمل في مجال التعدين، او تعيد استثمار ارباحها.

تتمثل الحوافز التفضيلية في :–

* تحويل الارباح وتكلفة التمويل الناتجة عن راس المال الاجنبي بافضل سعر معلن في تاريخ الاستحقاق.
* تجنيب النسبة اللازمة من عائد الصادرات للايفاء بتوفير مدخلات الانتاج وسداد الالتزامات.
* السماح بتصدير جزء من الانتاج اذا كان موجها للانتاج المحلي للايفاء بالالتزامات الاجنبية واستيراد الاحتياجات.
* تحويل مدخرات الاجانب العاملين بالمشروع.
* السماح بتسديد قيمة الارض بالاقساط.

على صعيد الضمانات يتمتع المستثمر الاجنبي بالضمانات الآتية

* عدم تأميم المشروع او مصادرته.
* عدم الحجز على اموال المشروع او الاستيلاء عليها او تجميدها او مصادراتها او التحفظ عليها او فرض الحراسة عليها الا بأمر قضائي.
* عدم نزع ملكية عقارات المشروع - كلها او بعضها - الا للمنفعة العامة طبقا للقانون ومقابل تعويض عادل على اساس قيمة العقار بسعر السوق عند دفع التعويض.
* تحويل رأس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع اصلا او تصفيته او التصرف فيه باي من اوجه التصرف كليا او جزئيا وذلك بالعملة التي استورد بها وبأفضل سعر معلن . ويجوز في حالة عدم تنفيذ المشروع اصلا إعادة تصدير الآلات والمعدات والاجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الاخرى والمواد الاولية التي استوردت على ذمة المشروع.
* عدم اخضاع منتجات المشروع وخدماته للتسعير الجبري وعدم تحديد ارباحه.

اما على صعيد الضمانات القضائية فقد قرر القانون عرض أي نزاع متعلق بالاستثمار الاجنبي للتحكيم وفق احكام أتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الاخرى لسنة ١٩٩٤، وتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى، كما تسرى احكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية.

٣٠٦ الاستثمار في المناطق الحرة :

* المنطقة الحرة الاولى: وتقع على ساحل البحر الاحمر وتمتد من جنوب مدينة بورتسودان حتى جنوب مدينة سواكن على مساحة تقدر باكثر من (٦٠٠) كيلو متر مربع مما يؤهلها لتكون اكبر منطقة حرة في العالم. وتتميز بالموقع الجغرافي المطل على الجزيرة العربية ودول شرق افريقيا والقرن الافريقي وعلى مسافة ليست بعيدة من منطقة الشام.
* المنطقة الحرة الثانية: وتقع على بعد (٢٠) كليو مترا شمالي العاصمة الخرطوم وتبلغ مساحتها حوالي (٢٠) كليو متر مربع. وفي المتوقع ان تكون منطقة تخزينية تغذى العاصمة المثلثة ومنطقة وسط السودان ذات الكثافة السكانية العالية.

من المتوقع ان تشتمل المناطق الحرة كافة الانشطة الاستثمارية. وكل انواع الاستثمار بدء بالصناعات

التصديرية والخفيفة وصناعات التجميع والتعبئة ومرورا بالانشطة المصرفية والخدمات الاخرى وانتهاء بتخزين السلع والاسواق الحرة.

تشمل مزايا وضمانات الاستثمار في المناطق الحرة كافة الحوافز والضمانات الواردة اعلاه فضلا عن حرية تحويل راس المال المستثمر والارباح الى الخارج بنسبة ١٠٠٪ والاعفاء الضريبي لمدة لا تقل عن (١٠) سنوات قابلة للتجديد والاقامة في المنطقة الحرة لمدد مماثلة قابلة للتجديد.

٤٠٦ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٦ القطاع الزراعي :

اولا : الزراعة المروية :

* الاستثمار المباشر في المجال المروى في النيل وروافده او بالمياه الجوفية.
* الاستثمار في مجال خدمات الرى خاصة شركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه السطحية.
* الاستثمار في مجال الميكنة الزراعية والبذور المحسنة ومكافحة الآفات الحشرية.
* الاستثمار في مجال ادخال الحيوان في الدورة الزراعية.

ثانيا : الزراعة المطرية :

* التوسع الرأسى بزيادة انتاج الغلة في المشاريع القائمة بتأهيلها وإعادة تصميمها.
* التوسع الافقي بانشاء مشاريع جديدة في المناطق غير المستغلة للتوسع في زراعة المحاصيل النقدية.
* العمل في مجال وقاية المحاصيل.

ثالثا : الثروة الحيوانية والمراعي الطبيعية :

تقدر مساحة المراعي الطبيعية بحوالي (٢٠) مليون فدان وثروة حيوانية تقدر بحوالي (٧٨) مليون راس. اهم المجالات الاستثمارية :-

* تسويق الماشية واللحوم الحمراء داخليا وخارجيا.
* إقامة المزارع لتربية الماشية والضأن (لحوم والبان ومشتقاتها).
* خدمات النقل البري للماشية واللحوم والنقل البحري والجوي العادي والمبرد.
* انشاء المسالخ الحديثه للاستفادة من مخلفات الذبائح.
* تربية الدواجن لانتاج البيض واللحوم.
* صيد الاسماك ومزارع الاسماك وصناعة الاسماك المجففة.
* تصنيع الاعلاف من مخلفات الزراعة.
* خدمات الانتاج الحيواني (السلالات المحسنة والمهجنة، امهات الدواجن...الخ).

رابعا : صناعة الغزل والنسيج :

* المشاركة في إعادة تأهيل مصانع الغزل والنسيج القائمة (مشاركة ، شراء، تمويل، او توفير مدخلات الانتاج).
* انشاء مصانع جديدة لانتاج الاقمشة والغزل.
* انشاء مصانع لانتاج الملابس الجاهزة والتريكو.
* انشاء مصانع الجولات والخيش من خام القطن.
* انشاء مصانع للشاش والقطن الطبي.
* إقامة الصناعات الهندسية ذات الصلة بصناعة الغزل والنسيج.

خامسا : صناعة مواد البناء والحراريات :

* انشاء مصانع جديدة للاسمنت واكياس تعبئة الاسمنت.
* انشاء مصناع للطابوق الحراري والطابوق الرملي.
* انشاء مصانع للزجاج المسطح وتشكيله.

سادسا : الصناعات الغذائية :

* انشاء مصانع لتعبئة وتعليب وتجهيز المواد الغذائية وصناعة الزيوت.
* انشاء مطاحن للغلال.
* انشاء مصانع للبسكويت والصناعات المشابهه.

سابعا : الصناعات الجلدية :

* انشاء مدابغ حديثة.
* انشاء صناعات الاحذية والمصنوعات الجلدية.
* انشاء صناعات حديثة لانتاج الواح الجلد وتصنيع الجلاتين.

ثامنا : الصناعات الكيمائية والدوائية :

* انتاج الكيماويات مثل الصودا الكاوية والاملاح الكيمائية.
* انتاج المبيدات الحشرية والادوية البيطرية.
* انتاج الادوية البشرية (المضادات الحيوية والادوية الاساسية).
* صناعة اطارات السيارات والكبريت ودهانات الطلاء.

تاسعا : صناعة التعبئة والتغليف :

* صناعة الجوالات بانواعها.

*العبوات الفاخرة من الزجاج والبلاستيك والسيلوفان والورق.
* مواد التعبئة والتغليف للصادرات.

عاشرا : صناعة الورق والخشب :

* صناعة الورق بانواعه.
* تطوير مناشير الاخشاب – صناعة الخشب المضغوط والواح الابلكاش ورقائق علب الثقاب.
* صناعة الاثاثات المنزلية والمكتبية.

٢٠٤٠٦ قطاع الطاقة والتعدين :

اولا :في مجال البترول والغاز الطبيعي :

* المشاركة في عمليات استكشاف البترول والغاز الطبيعي.
* المشاركة في وضع البنيات الاساسية لقطاع البترول والغاز الطبيعي من المكتشف بالسودان.
* تقديم خدمات البترول والغاز الطبيعي (توزيع، صيانة الآبار والاجهزة والمصافي).
* المشاركة في نقل البترول والغاز الطبيعي المكتشف من مناطق الانتاج سواء عن طريق الانابيب او الناقلات.
* استيراد البترول.

ثانيا : في مجال الكهرباء :

* المشاركة في تأهيل ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء (نقل وتوزيع).
* الاستفادة من الغاز الطبيعي المكتشف في انشاء محطات لتوليد الكهرباء.
* المشاركة في تمويل مشاريع توليد الكهرباء بخزانات الحماداب وستيت وسنار وجبل اولياء وخشم القربة.
* انشاء صناعة الكوابل والمحولات وغيرها من الصناعات المرتبطة بصناعة الكهرباء.

٣٠٤٠٦ قطاع السياحة :

* استغلال ساحل البحر الاحمر سياحيا.
* إقامة الفنادق والنزل والمخيمات والقرى السياحية في مناطق الجذب السياحي.
* استغلال نهر النيل سياحيا.

٤٠٤٠٦ قطاع النقل والمواصلات :

* انشاء شركات لنقل الصادرات (زراعية، حيوانية، مبرد...).
* انشاء ورش للصيانة وتوفير قطع الغيار.

* انشاء شركات لنقل الركاب بين المدن وداخلها.
* انشاء شركات النقل النهري والجوي.

١٠٧اهم الاحداث السياسية :

- تم في ١٤ فبراير ١٩٩٤ التوقيع على المرسوم الدستوري العاشر القاضي باعادة تقسيم السودان الى ٢٦ ولاية وتقسيم الولايات الى ٧٦ محافظة.
- اصدر رئيس الجمهورية عدة قرارات بالغاء بعض الوزارات ودمج البعض الآخر تمشيا مع توجيهات تثبيت نظام الحكم الفيدرالي.
- قرر مجلس ادارة صندوق النقد الدولي في سبتمبر ١٩٩٤ عدم تقديم أي توجيه بغرض الانسحاب الاجباري على السودان، على ان ينظر في قرار المجلس الخاص بتعليق حق التصويت بالنسبة للسودان في يناير ١٩٩٥.
- اصدر رئيس الجمهورية مرسوما جمهوريا بانشاء المجلس الاعلى للسلام يضم في عضويته ٩٠ شخصا من كافة ولايات البلاد ومجموعة من رجال الدين الاسلامي والمسيحي.
- اجاز مجلس الوزراء في اكتوبر ١٩٩٤ مشروع قانون بالتصديق على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية.

تشريعات الاستثمار :

يخضع الاستثمار في السودان لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٠ ولائحة التنفيذية الصادرة في نفس السنة، وتقوم على تحقيق اهداف القانون الهيئة العامة للاستثمار التي تختص باعداد وتوفير البيانات الاساسية المتعلقة بالاستثمار وفرصه ومساعدة المستثمرين في الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة وتسلم طلبات الاستثمار وتقييمها، كما يشرف على تطبيق القانون مجلس وزاري خاص يتولى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وتحديد حجم المشاريع الاستثمارية ونوعها ومنح المزايا المقررة لها.

ويدخل ضمن المال المستثمر في السودان النقد الاجنبي الحر المحول عن طريق أحد البنوك العاملة والذي يستخدم في المشروع والنقد المحلي المستخدم في المشروع كذلك أو الذي يتم الوفاء به لسداد التزامات مستحقة بموافقة الجهات المختصة، والآلات والمعدات والاجهزة والمواد والمستلزمات ووسائل النقل اللازمة للمشروع والحقوق المعنوية المسجلة والمستخدمة في المشروع الاستثماري، وكذلك الارباح التي يحققها والتي تستخدم في إستكمال المشروع أو زيادة رأسماله او في الاستثمار في مشروع آخر.

أما فيما يتعلق بمجالات الاستثمار فيمكن تلخيصها في الزراعة والصناعة والتعدين، والانتاج الحيواني والنقل والسياحة والتخزين والاسكان والمقاولات والخدمات الاساسية بما فيها التعليم والصحة والثقافة والاعلام، كما يجوز الاستثمار في أية مجالات آخرى بمشاريع ذات أهمية خاصة

يصدر بها قرار من المجلس الوزاري بناء على توصية من رئيس الهيئة العامة للاستثمار. وتنشأ المشاريع الاستثمارية في السودان بموجب ترخيص من مجلس ادارة الهيئة بعد تقديم دراسات الجدوى الخاصة بها وذلك بناء على طلب يقدمه المستثمر لها ويجوز للمستثمر في حالة التأخير في البت في طلبه أن يتظلم لدى المجلس الوزاري. وبعد موافقة الهيئة على طلب المستثمر يجب عليه أن يسجل البيانات المتعلقة به لدى السجل التجاري العام وسداد رسوم الترخيص خلال شهرين من تاريخ صدور القرار قابلة للتمديد. ومن جهة أخرى تتولى وحدات الاستثمار في الوزارات المختصة متابعة اداء المشاريع الاستثمارية بعد بدء الانتاج التجاري أو مزاولة النشاط.

وتتمتع المشاريع الاستثمارية في السودان بالمزايا التالية:-

- الاعفاء من ضريبة أرباح الاعمال لمدة لا تقل عن خمس سنوات مع امكانية ترحيل الخسائر للسنوات التالية :
- تخفيض ضرائب ورسوم الصادرات للسلع المصنعة وشبه المصنعة والضرائب والرسوم المحلية والاقليمة وأية ضرائب أو رسوم أخرى تفرض في أي وقت لاحق على المشروع.
- الاعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم الجمركية بالنسبة للآلات والمعدات والاجهزة والهياكل والمباني الجاهزة والمولدات ووسائل النقل والمناولة وقطع الغيار ومدخلات الانتاج الاولية والوسيطة.
- تخفيض رسوم الانتاج والاستهلاك.
- تخصيص الاراضي اللازمة بسعر تشجيعي.
- منح سقوف إئتمانية اضافية لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- احتساب فئات اهلاك الاصول حسب القيم الاستبدالية ووورديات العمل والعمر التشغيلي.

كما تمنح المشاريع الاستثمارية في السودان التسهيلات التالية: -

- ميزات تفضيلية بالنسبة للاستثمارات التي تنشأ في المناطق الاقل نموا وتلك التي تحقق الامن الغذائي والايوائي، والاستثمارات التي تساعد على تنمية الصادرات والتنمية الريفية وتلك التي توفر فرص عمل جديدة أو التي توفر بدائل محلية للواردات والتي تعتمد على المواد الخام المحلية وتلك التي تعمل في مجال التعدين أو التي تؤدي إلى عدالة توزيع الثروة والدخل.
- تسهيل إستيراد المواد الخام التي يحتاجها المشروع الاستثماري .
- حرية الانتقال والاقامة لعمال وموظفي المشروع.
- تسهيل اجراءات استخدام الخبرات الاجنبية غير المتوفرة محليا .
- تقسيط قيمة الاراضي المستغلة في المشروع.
- توفير الحماية لمنتجات المشاريع الاستثمارية عن طريق تقييد الاستيراد وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات المماثلة.

وبالمقابل يلتزم المستثمر بتنفيذ مشروعه خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ منح الترخيص كما يلتزم برفع تقارير دورية عن تنفيذ مشروعه، وبمسك دفاتر حسابية وسجلات منتظمة للمشروع واصوله المادية بالاضافة إلى تقارير سنوية وصورة من حسابات المشروع المعتمدة من مراجع قانوني وذلك خلال مدة سريان المزايا والتسهيلات.

كما تتمتع المشاريع الاستثمارية في السودان بالضمانات التالية:-

- عدم التمييز بين الاستثمارات بسبب الجهة المالكة لها.
- عدم تأميم المشاريع الاستثمارية أو مصادرتها أو الحجز او الاستيلاء على أموالها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها الا بأمر قضائي.
- عدم نزع ملكية عقارات المشاريع الاستثمارية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وعلى اساس القيمة السوقية وقت اداء ذلك التعويض.
- حق المستثمر في تحويل اصل راس المال بالعملة التي تم استيراده بها في حالات عدم تنفيذ الاستثمار او التصرف فيه أو تصفيته، ويتم التحويل الى الخارج بافضل سعر صرف معلن.
- عدم اخضاع منتجات وخدمات المشروع للتسعير الجبري وعدم تحديد ارباحه الا فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الاساسية التي يقررها المجلس الوزاري بشرط مراعاة تكلفتها الاقتصادية.

وتخضع المنازعات المتعلقة بالاستثمار للتوفيق او التحكيم او للقضاء المحلي حسب الاتفاق، وفي حالة اتمام التحكيم في السودان فتلتزم الدولة بتوفير كافة التسهيلات التي تتطلبها اجراءات ذلك التحكيم. علما بانه في حالة مخالفة المستثمر لاحكام القانون توقع عليه جزاءات تتراوح بين الانذار وتخفيض مدة المزايا الممنوحة لمشروعه او تقليص حجمها او عدم منحه تلك المزايا اصلا، او الغاء التراخيص او التسهيلات او المزايا كليا او جزئيا مع الزامه برد قيمة الفائدة التي عادت عليه منها في بعض الحالات.

(٩)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٤

بيانات أساسية و مؤشرات عامة :

المساحة	١٨٥ ألف كلم٢
العاصمة	دمشق
اللغة الرسمية	العربية
العملة	الليرة السورية

(الدولار الأمريكي = ٢٢ ليرة سورية ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	١٣.٨
معدل النمو السكاني ٪	٣.٤
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بليون ليرة سورية)	٥٤٠.٠
معدل نمو الناتج المحلي ٪	٥.٥
معدل التضخم ٪	٢٠.٠
الصادرات فوب (مليون دولار)	٣٣٧٠
الواردات سيف (مليون دولار)	٣٩٠٠
الديون الخارجية (بليون دولار)	١٦.٤

نظرة عامة :

شهد الاقتصاد السوري تحولا كبيرا في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة مما أدى إلى بلوغ نمو الناتج المحلي الحقيقي ٨٪ كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. ويرجع هذا التحول في النشاط الاقتصادي إلى الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها الحكومة السورية في مختلف المجالات .

فعلى المستوى المالي قطعت الحكومة خطوات هامة نحو التحرر الاقتصادي، وذلك من خلال تخفيض الضرائب الجمركية على بعض الواردات السورية. وفيما يخص المجال النقدي فإن الحكومة السورية حافظت على تحقيق مستويات جيدة من معدل التضخم حيث انخفض من ٥ر٥٩٪ سنة ١٩٨١ إلى ٧ر٧٪ سنة ١٩٩١، كما زادت حصة الائتمان المالي الموجهة إلى القطاع الخاص وذلك بهدف زيادة الاستثمارات الخاصة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي. وتهدف السياسة الحكومية منذ ١٩٨٩ إلى توحيد أسعار الصرف المتعددة.

وفيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات أصدرت الحكومة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ لتشجيع الاستثمار وكان هذا القانون تتويجا لجهد دام ثماني سنوات بهدف تسهيل اجراءات الاستثمار الأجنبي مانحا الكثير من الحوافز والاعفاءات الضريبية والمعاملة التفضيلية لتشجيع استثمار أموال المواطنين

السوريين المقيمين والمغتربين ورعايا الدول العربية والاجنبية في المشاريع الزراعية والصناعية والنقل. كما تم انشاء لجنة وزارية لترويج الصادرات وتحرير التجارة في أواخر الثمانينات

٠١ التطور العام لأداء الاقتصاد الكلي :

١٠١ النمو الاقتصادي :

شهد الناتج المحلي الاجمالي تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣ بالأسعار الجارية والثابتة ، حيث بلغ معدل النمو ١٧.٩ بالأسعار الجارية سنة ١٩٩١ مقابل ١١.٦٪ بالأسعار الثابتة لنفس السنة وهو ما يدل على تحقيق تحسن متميز في مستوى الانتاج. وتخفيض في معدل التضخم، ويرجع هذا التحسن الى التغير الكبير الذي شهده نمط الانتاج نتيجة لفسح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية وخلق حوافز استثمارية مشجعة وهامة من شأنها تحريك عجلة النمو الاقتصادي .

٢٠١ نمط النمو القطاعي :

شهد الاقتصاد السوري تغيرا ملحوظا خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠ في هيكل الانتاج ، حيث ارتفع نصيب قطاع الزراعة من ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٨٠ الى ٢٨٪ سنة ١٩٩٠، فيما ظل قطاع الصناعة شبه ثابت، حيث ارتفع الى ٢٤٪ سنة ١٩٩٠ مقابل ٢٣٪ سنة ١٩٨٠ ، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد شهد تراجعا حيث انخفض من ٥٦٪ سنة ١٩٨٠ الى ٤٧.٥٪ سنة ١٩٩٠ ، لكنه شهد تحسنا في السنوات الأخيرة نتيجة لانتعاش قطاع السياحة خاصة دخل السواح العرب الذين يشكلون ثلثي دخل السياحة السورية .

وقد انعكس هذا التطور في هيكل الانتاج على هيكل التجارة الخارجية، حيث زادت الصادرات السلعية من ٢١١٢ مليون دولار سنة ١٩٨٠ الى ٣١٦٠ مليون دولار سنة ١٩٩٢ كما زادت الصادرات من الخدمات بأربعة أضعاف خلال الفترة نفسها.

٠٢ السياسات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي :

١٠٢ السياسات الاقتصادية :

١٠١٠٢ السياسة المالية :

شهدت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تراجعا هاما خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٢، حيث انخفضت من ٤٨.٨٪ سنة ١٩٨٠ الى ١٨.٥٪ سنة ١٩٩١، وقد انعكس هذا التراجع في النفقات على عجز الميزانية العامة، حيث تراجع العجز كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٠٪ سنة ١٩٨٠ الى ١.٦٪ سنة ١٩٨٩، ليشكل فائضا قدره ٠.٧ ٪ سنة ١٩٩٠.

ويرجع هذا التحسن أساسا الى السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة والهادفة الى تقليل النفقات، وتوجيه الجزء الأكبر منها الى الانفاق الاستثماري، حيث كون الانفاق الاستثماري لعام

١٩٩٣ زيادة قدرها ٧٠٪ مقارنة بقيمة الانفاق الاستثماري لعام ١٩٩٢، مما كان له الأثر الايجابي على مردودية القطاع العام بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

٢٠١٠٢ السياسة النقدية :

اتبعت الحكومة السورية سياسة نقدية غير توسعية بهدف السيطرة على معدل التضخم الذي انخفض من ٥٩.٥ ٪ سنة ١٩٨٧ الى ٨ ٪ سنة ١٩٩٣، ويعود ذلك أساسا الى التحسن الذي عرفه القطاع الانتاجي نتيجة مشاركة القطاع الخاص بشكل كبير ، فضلا عن امتصاص السيولة المتداولة من طرف المصارف على شكل ودائع بهدف توجيهها الى المجالات الاستثمارية، حيث ارتفع اجمالي الودائع المصرفية من ٣٤.٣ مليار ليرة سورية عام ١٩٨٥ الى ٩٥.٦ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٢، الى جانب المبادرات التي تم اتخاذها في المجال المالي والتجاري .

كما شهد الائتمان المحلي تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٩، حيث تراجع نصيب القطاع العام من ٣٧١١ مليون دولار سنة ١٩٨١ الى ٣٤٥٨ مليون دولار سنة ١٩٨٩، في حين ارتفع نصيب القطاع الخاص من ٧٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠ الى ٨٤٥ مليون دولار سنة ١٩٨٩، و١١٤٥ مليون دولار سنة ١٩٩١.

ان نتائج هذه السياسة النقدية غير التوسعية والمتمثلة في خفض معدل التضخم وزيادة الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، والعمل على توجيه الجزء الأكبر من نصيب القطاع العام الى مجالات استثمارية منتجة كان لها أثر ايجابي على عمليات الاستثمار المقامة في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

٣٠١٠٢ ميزان المدفوعات :

شهد ميزان المعاملات الجارية تطورا هاما خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٢، حيث أصبح موجبا ابتداء من سنة ١٩٨٩، إذ سجل فائضا قدره ١٧٦٢ مليون دولار سنة ١٩٩٠ مقابل عجز قدره ٨٤٤ مليون دولار سنة ١٩٨٣. ويرجع هذا التحسن الى زيادة الصادرات السلعية والخدمية (السياحة بصفة خاصة) نتيجة للتطور الملحوظ في مستوى الانتاج والانتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة. ورغم تراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية بعد عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٢ إلا أنه ظل موجبا.

كما سجل ميزان المعاملات الكلية تحسنا هاما خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٢، حيث سجل فائضا قدره ٧٦ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل عجز قدره ٢٥٤ مليون دولار سنة ١٩٨٠ نتيجة للتحسن الملحوظ في حساب رأس المال، خاصة رأس المال طويل الأجل الذي بلغ ١٧٢.٥ مليون دولار سنة ١٩٩٢ بعدما كان سالبا سنة ١٩٨٠ (-٢٥ مليون دولار).

٢٠٢ التوازن الاقتصادي :

شهد الاقتصاد السوري تحسنا كبيرا نحو التوازن الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩١ ، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ١٣٠٠٧ مليون دولار سنة ١٩٨٨، فيما لم يتعد اجمالي الانفاق المحلي ١١٥٦٠ مليون دولار لنفس السنة ، كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة

من ١٠١٦٣ مليون دولار سنة ١٩٨٠ الى ١٣٥٨٥ مليون دولار سنة ١٩٩١ .

ويرجع هذا التحسن بين الموارد الاقتصادية المتاحة واجمالي الانفاق الى السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة السورية في مجال الانتاج والتصدير والاستثمار . وقد انعكس هذا التحسن في التوازن الاقتصادي على تطور فجوة الموارد المنعكسة في عجز الميزان التجاري الخارجي بشكل كبير ، حيث انخفض عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٦.٧٪ سنة ١٩٨١ الى ١٠ ٪ سنة ١٩٨٨، ليشكل الميزان التجاري فائضا قدره ٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٠، ثم عادت النسبة للتراجع خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢.

٠٣ الاستثمارات

١٠٣ حوافز الإستثمار

تتمتع المشاريع الموافق عليها بموجب القانون ١٠ لتشجيع الاستثمار بحرية استيراد جميع احتياجاتها من الآلات والأجهزة والمعدات و سيارات العمل و الباصات و الميكروباصات المعدة لتخديم المشاريع وغيرها من المواد اللازمة لإقامتها أو توسيعها أو تطويرها وسيارات الخدمة السياحية، وتحدد الجهة المختصة عدد ونوعية مختلف وسائط النقل المذكورة وفق الأسس التي يقرها المجلس الأعلى للاستثمار. وتتم عمليات الاستيراد المشار إليها دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع.

وتعفى هذه المستوردات من جميع الضرائب و الرسوم المالية والبلدية، و الجمركية شريطة استخدامها حصرا في أغراض المشروع، ولا يجوز التخلي عنها إلا بموافقة المجلس وبعد دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليها في حالتها الراهنة.

وتعفى الشركات المشتركة المرخصة وفق أحكام هذا القانون و أسهمها و أموالها وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل و من ضريبة ريع العقارات عما تملكه الشركة لتحقيق أغراضها ومهامها وذلك لمدة سبع سنوات اعتبارا من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي أو الاستثمار وفقا لطبيعة المشروع، في حين تعفى المشاريع العائدة للأفراد أو الشركات غير المشتركة لمدة خمس سنوات.

وتضاف بقرار من المجلس إلى مدة الإعفاء المنصوص عليها سنتان إضافيتان، إذا تجاوزت حصيلة صادرات المشروع السلعية أو الخدمية بالنقد الأجنبي المحول فعلا إلى الجمهورية العربية السورية عبر جهازها المصرفي ٥٠٪ من مجموع إنتاجه خلال فترة الإعفاء الأصلية.

ويحق للمستثمر أن يفتح لصالح مشروعه المرخص وفق أحكام هذا القانون حسابا بالنقد الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري يقيد في الجانب الدائن منه ١٠٠٪ مما هو مدفوع بالنقد الأجنبي من رأسمال المشروع ومن القروض التي يحصل عليها بالعملات الأجنبية و٧٥٪ من حصيلة العملات الأجنبية الناتجة من عائدات التصدير والخدمات المتحققة من نشاطاته. ويقيد بالجانب المدين من الحساب المذكور المبالغ اللازمة لتغطية جميع أعباء و متطلبات واحتياجات المشروع من النقد الأجنبي، بما في ذلك الاستحقاقات المسموح بتحويلها للمغتربين ورعايا الدول العربية والأجنبية وللعاملين في المشروع من غير السوريين ومن في حكمهم وفق أحكام هذا القانون. كما يحق للمستثمر استخدام

أمواله من النقد الأجنبي في تمويل المشاريع المرخص بتأسيسها وفق أحكام هذا القانون أو المساهمة برأسمالها أو شراء أسهمها.

كما يجوز للمستثمر أن يقترض لصالح مشروعه من مصارف الدولة بالعملة المحلية بضمانة أمواله الخاصة ووفق الأنظمة المرعية لتلك المصارف.

ويترتب على مصرف سورية المركزي السماح بتحويل المال الخارجي المستثمر مع أرباحه وعائداته إلى الخارج بالعملات التي ورد بها أو بأية عملة أجنبية قابلة للتحويل، ومن المفهوم هنا أن هذا الالتزام إنما ينصرف إلى ضمان السماح بالتحويل فقط، وليس توفير النقد الأجنبي اللازم لتغطية جميع احتياجاته.

ويسمح للمستثمرين السوريين المغتربين ومن رعايا الدول العربية والأجنبية (الذين كانت مساهمتهم مدفوعة أصلا بالعملة الأجنبية)، بإعادة تحويل قيمة حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي إلى الخارج بعد انقضاء خمس سنوات على إستثمار المشروع.

كما يجوز إعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد ستة أشهر من تاريخ وروده، إذا حالت دون استثماره ظروف خارجة عن إرادة المستثمر، ويسمح سنويا بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفق أحكام هذا القانون إلى الخارج.

وتتمتع الأموال العربية المستثمرة وفق مشروع القانون بحق التأمين عليه ضد المخاطر غير التجارية لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وطبقا لأحكام الإتفاقية الخاصة بإنشاء هذه المؤسسة والتي كانت الجمهورية العربية السورية من أوائل الدول العربية المنضمة إليها منذ تأسيسها بالسبعينات، ويعتبر هذا الحق عنصرا إيجابيا لتعميق ثقة المستثمرين من رعايا الدول العربية في تثمير أموالهم في مشاريع القطر، كما يحق للمستثمرين العرب والأجانب أيضا التأمين على أموالهم ضد المخاطر غير التجارية لدى أية مؤسسة تأمين أخرى بموافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، فإن المرسوم رقم (١٠) للعام ١٩٨٦ يحفز الإستثمار في قطاع الزراعة حيث سمح بإنشاء شركات مشتركة تحتفظ الحكومة بما لا يقل عن ٢٥٪ من أسهم تلك الشركات . وتمنح هذه الشركات الكثير من الميزات من حيث الإعفاء من ضرائب الدخل ورسوم الجمارك بالإضافة إلى السماح لتلك الشركات بالاحتفاظ بـ ٧٥٪ من العملة الصعبة التي تتحصل عليها نتيجة تصديرها لمنتجاتها في حين يتم إيداع الجزء المتبقي في حساب لدى المصرف التجاري السوري حيث يتم تحويله إلى ليرات سورية بالسعر السائد في الدول المجاورة وهو سعر يقارب السعر في السوق الحرة .

وقد عملت الحكومة على التخفيف من القيود المفروضة على هذا القطاع بحيث أعطيت للقطاع الخاص الحرية الكاملة في إنتاج وتسعير وتسويق الخضراوات والفواكه والنباتات ، كذلك فإن القطاع الخاص يسيطر على تربية الماشية . وتبع ذلك في التسعينيات المزيد من إجراءات تحرير قطاع الزراعة ، حيث ألغي الدعم على المبيدات والبذار والأكياس، وتم في عام ١٩٩٢ تخفيض الدعم على السماد من ٥٠٪ إلى ٣٠٪ ، وقد عوضت الدولة عن ذلك بزيادة أسعار شراءها للمحاصيل النقدية وذلك تشجيعا على زراعتها.

٢٠٣ الاطار المؤسسي للاستثمار :

يعتبر المجلس الأعلى للاستثمار هو السلطة العليا القائمة على الاستثمار، ويرأس المجلس رئيس مجلس الوزراء ويعنى هذا المجلس بالموافقة للأشخاص الطبيعين والاعتباريين على اقامة مشاريع انمائية كما يصدر الترخيص بتأسيس الشركات المشتركة بالاضافة الى تكليف الجهات المعنية باعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الانمائية واعتماد تقييم المال الخارجي المعد من قبل الجهة المختصة ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة كل شهرين على الأقل وكلما دعت الضرورة الى ذلك .

كما يوجد مكتب للاستثمار يرتبط بنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية مهمته تهيئة ورفع المشاريع المحالة اليه من الجهات المختصة الى المجلس الأعلى للاستثمار ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس وتلقي شكاوي المستثمرين والعمل على معالجتها والقيام بسائر الأعمال التي يكلف بها من قبل هذا المجلس .

٠٤ هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية

١٠٤ هيكل الإنتاج

١٠١٠٤ الزراعة :

تمثل الأرض الصالحة للزراعة ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي مساحة سورية أي ما يعادل ٦ ملايين هكتار يزرع منها فعليا ما نسبته ٩٣٪. وتتوزع الأراضي الصالحة للزراعة بشكل غير منتظم عبر إقليم الدولة ، فهي تمتد في شريط يبدأ من الجولان جنوب دمشق وحتى الحدود التركية شمال مدينة حلب ، كما تغطي الشريط الساحلي في محافظتي اللاذقية وطرطوس ثم تمتد عبر وادي نهر الفرات شرقا لتضم حقول القمح في محافظة الحسكة. وتتمتع المحافظات الساحلية بمعدلات كافية من الأمطار جعلت الزراعة معتمدة عليها كلية، في حين تعتمد الزراعة في بقية المناطق على الري .وتصل نسبة الأراضي المروية إلى ١١٪ من الأراضي الصالحة للزراعة مما يجعل الانتاج الزراعي متذبذبا ومعتمدا على الطقس مما يؤثر بشكل كبير على الأداء الكلي للاقتصاد بسبب الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي .

تحتل زراعة القمح والشعير ثلثي الأراضي المزروعة إلا أن القطن يحتل المرتبة الأولى بين المحاصيل النقدية. وقد تراوحت مساحة الأراضي المزروعة قطنا حول ١٥٧ ألف هكتار خلال الفترة ٨٧-١٩٩١ بمعدل إنتاج ٢ ,٩ طن للهكتار الواحد. ويتم حلج ٥٠٪ من المحصول محليا بواسطة صناعة الغزل والنسيج المحلية. إضافة إلى القطن فإنه يتم تشجيع زراعة الشمندر السكري والتبغ لأجل تزويد الصناعات المحلية باحتياجاتها، وقد وصل إنتاج الشمندر إلى رقم قياسي عام ١٩٩٢ حيث بلغ ١ ,٢ مليون طن.

وحظي القطاع الزراعي باهتمام خاص في الخطة الحالية (١٩٩١ - ١٩٩٥) وذلك بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي على المدى الطويل، كما أنه من المستهدف تحقيق نمو سنوي بمعدل ٥.٦ ٪، بحيث تصل مساهمة القطاع إلى ٢٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٥.

ويقطن ٥٠٪ من سكان سورية المناطق الريفية ، ويعمل ٢٥٪ من قوة العمل في القطاع الزراعي ، وقد مثل هذا القطاع ٢٤-٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال النصف الثاني من الثمانينات.

وتحتل تنمية الموارد المائية والري أولوية كبرى لدى الحكومة السورية. وتعتبر أكبر مشاريع الري تلك المرتبطة بسد الفرات الذي بدأ العمل به عام ١٩٧٤. حيث من المخطط ري مساحة تصل إلى ٦٤٠ ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. وتواجه سورية مشكلة انخفاض مستوى الماء في هذا السد ذو الطاقة الاستيعابية التي تصل إلى ٥,١ مليار متر مكعب وذلك نتيجة لمشاريع الري التي تقيمها تركيا على نفس النهر، وقد تفاقمت هذه المشكلة عند بدء العمل بسد أتاتورك حيث تم تحويل مجرى النهر لمدة شهر كامل في يناير ١٩٩٠ و مرة أخرى في ١٩٩١ لغرض ملء هذا السد.

كما توجد خطط أخرى لبناء ثلاثة سدود على نهر الخابور والذي يصب في نهر الفرات جنوب مدينة دير الزور وذلك بغرض تنمية المناطق الشمالية الشرقية. أما في الجنوب فإن مشروع ري اليرموك الأعلى يتضمن إنشاء سد عند عابدين بالإضافة إلى شبكة أقنية يصل طولها إلى ٤٠٢ كم. وقد تم إنشاء ١٢٥ سدا حتى عام ١٩٩١ مما أتاح ري ٧٨٨ ألف هكتار بزيادة قدرها ٩٥ ألف هكتار عن العام الذي سبقه.

وبسبب المشاكل التي تواجهها مشاريع الري في سورية فقد عاد الاهتمام بالأراضي المروية بالمطر والتي تمثل ٨٨٪ من مساحة الأراضي المزروعة، وتتم الاستعانة بخبرات المركز الدولي لأبحاث الزراعة في المناطق الجافة في التغلب على مشاكل هذا القطاع.

٢٠١٠٤ قطاع الصناعة والتعدين :

تتركز الصناعات الرئيسية الست في يد القطاع الحكومي وهي الصناعات الغذائية، السكر، النسيج، الصناعات الكيماوية، الهندسية، وصناعة الاسمنت ومواد البناء. ويتم التركيز على معالجة الموارد الطبيعية المتوفرة كالغاز الطبيعي والفوسفات وعلى تصنيع الغذاء والنسيج. وتوجد المراكز الصناعية الرئيسية حول دمشق وحمص وحلب وميناء اللاذقية. وقد تم التوسع في مجال صناعة الإسمنت وذلك ببناء مصانع جديدة في طرطوس وحلب بحيث تصل الطاقة الانتاجية الإجمالية في هذا القطاع إلى ٥,٤ مليون طن سنويا.

ومع بداية التسعينات وبإصدار القانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار، تلقى القطاع الصناعي دفعة كبيرة من الاستثمارات الجديدة ، حيث تم تأسيس ٣٠٢ مشروعا صناعيا في ظل القانون المذكور بلغت تكاليفها الإجمالية حوالي ٥٨ مليار ليرة سورية.

ويتركز نشاط القطاع الخاص في مجال صناعات النسيج والأغذية والجلود والورق والكيماويات والسلع الكهربائية والآلات، وقد وصلت قيمة المنشآت التابعة للقطاع الخاص إلى ٥٣٨,٣٤ مليون ليرة سورية في العام ١٩٩٢ في حين بلغت رؤوس أموالها قيمة ٧٣٩,١٢ مليون ليرة سورية . وقد سمحت الحكومة مؤخرا للقطاع الخاص بدخول مجال صناعة الاسمنت وذلك لسد الفجوة التي خلقها الارتفاع الكبير في الطلب على هذه المادة وذلك بعد أن كان هذا المجال قاصرا على القطاع العام فقط.

ويعتبر خام الفوسفات الخام الرئيسي الذي يتم استخراجه في سورية. وقد شهد استخراج هذا المعدن تطورا مهما حيث بلغ انتاجه ٢.٣ مليون طن عام ١٩٨٩ مقابل ٨٠٠ ألف طن عام ١٩٧٨.

وتصل احتياطيات الفوسفات بحسب التقديرات الرسمية إلى مليار طن ، وتتوقع هذه التقديرات أن يصل انتاج سورية في عام ٢٠٠٠ إلى مستويات تعادل انتاج المملكة المغربية المنتج الأكبر في العالم حاليا. ففي عام ١٩٨٦ تم توقيع بروتوكول بين سورية والاتحاد السوفيتي السابق يسمح بزيادة الإنتاج السوري إلى ٦ ملايين طن سنويا بحلول العام ٢٠٠٠ وذلك عن طريق تزويد سورية بالمعدات اللازمة لعمليات الاستخراج وبتطوير السكة الحديدية التي تصل مناجم الفوسفات بميناء طرطوس حيث يتم تصدير الخام على أن يقوم الاتحاد السوفيتي بشراء معظم الانتاج المتاح للتصدير ويعتقد بأن روسيا سوف تلتزم بهذا البروتوكول.

٣٠١٠٤ الطاقة :

تواجه سورية طلبا متزيدا على الطاقة في جميع أشكالها ، ولعل سبب ذلك هو التنمية المتسارعة التي تمر بها حاليا. فمشروع إيصال الكهرباء إلى القرى والمناطق الريفية أدى إلى زيادة حادة في الطلب على الطاقة الكهربائية، كذلك أدى تطبيق القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ لتشجيع الاستثمار إلى إنشاء ما يزيد عن ٣٧٠ شركة خاصة ومختلطة مما زاد من الطلب على الطاقة. يضاف إلى ذلك المشاكل التي تعانيها عملية إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة المساقط المائية حيث تحد المشاكل التقنية و مشكلة نقص المياه في سد الفرات من قدرة محطات التوليد على العمل بكامل طاقتها.

وقد وصل إنتاج الطاقة الكهربائية إلى ٣٨.١٢ مليار كيلو وات ساعة في عام ١٩٩١ بعد أن كان عند ٣.٨٠ مليار كيلووات ساعة عام ١٩٨٧، وتضع التقديرات الطلب على الطاقة الكهربائية عند مستوى ٧.١٨ مليار كيلووات ساعة في عام ١٩٩٥ وعند مستوى ٨.٢٧ مليار كيلووات ساعة عام ٢٠٠٠. ولمواجهة هذا الطلب بدأت الحكومة برنامجا كبيرا لتوسعة القدرة التوليدية وذلك بإنشاء محطات توليد جديدة. ففي عام ١٩٩٣ تم تخصيص ٢٢٪ من الإنفاق الحكومي أي ما يعادل ٧.١٣ مليار ليرة سورية لصالح قطاع الماء والكهرباء. وبعد أن وصلت القدرة التوليدية العظمى إلى ١٧٤.٢ ميغاوات في العام ١٩٩١ فإنه من المتوقع أن تصل هذه القدرة إلى ٢٨٤.٣ ميغاوات في عام ١٩٩٥ و ٨٨٢.٤ ميغاوات في عام ٢٠٠٠.

ويجرى حاليا إنشاء ما يزيد على عشر محطات توليد في مختلف أنحاء الدولة ، كما يجري العمل على تنويع أساليب توليد الطاقة لتخفيف الاعتماد على محطات التوليد المائية – الحرارية والاتجاه نحو استغلال احتياطيات الغاز الضخمة ببناء محطات توليد تعتمد الغاز الطبيعي .

في مجال النفط ارتفع انتاج سورية من ٢٠ مليون طن عام ١٩٩٠ إلى ٢٣ مليون طن عام ١٩٩١ ثم إلى ٢٥ مليون عام ١٩٩٢ ويعزى ذلك إلى الاستكشافات في كل من منطقتي امتياز دير الزور والشام الأمر الذي أدى إلى حصول فائض تجاري كبير ومن المخطط أن يصل الانتاج بحلول عام ١٩٩٥ إلى نحو ٥٨٥ ألف برميل يوميا. وقدرت الاحتياجات المحلية خلال عام ١٩٩١ بـ ٢٢٠ ألف برميل يوميا في حين قدرت احتياطيات سورية في نهاية عام ١٩٩٠ بـ ٧٣.١ مليار برميل. ويجدر الذكر بأن المساحة المستكشفة لا تتعدى ١٦٪ من المساحة الكلية لسورية الأمر الذي يدعو إلى التفاؤل بشأن

زيادة الاحتياطيات المؤكدة و بالتالي الى زيادة الإنتاج في المستقبل

ويعبر الأراضي السورية خطان رئيسيان للأنابيب، الأول بطول ٦٦٣ كم و يصل حقول النفط في الشمال الشرقي بالبحر الأبيض المتوسط، و تصل قدرته إلى نحو ٢٥٠ ألف برميل يوميا. و الثاني هو الخط العراقي السوري اللبناني. إلا أن الطاقة المتاحة من شبكات أنابيب التوزيع و التخزين لم تعد قادرة على مواجهة الزيادة السريعة في الإنتاج الناجمة عن الاكتشافات الجديدة المستمرة، و قد تم استدراج العروض للمشاريع التي تساهم في حل هذه المشكلة.

وتوجد في سورية محطتان لتكرير النفط، الأولى في حمص كانت قد أنشئت عام ١٩٥٤، وتمت زيادة القدرة التكريرية لهذه المحطة إلى ٢,٥ مليون طن سنويا في عام ١٩٨٩، كما تم تحويلها للعمل بالغاز الطبيعي في عام ١٩٩٠ مما وفر ٢٩٢ ألف طن من زيت الوقود سنويا من أجل تصديرها إلى الخارج المحطة الثانية أنشئت في بانياس عام ١٩٧٩ وتقدر طاقتها بـ ٦ ملايين طن سنويا، و يجري العمل حاليا على توسعة هاتين المحطتين بكلفة تصل إلى مليار دولار في حين توضع خطط لإنشاء محطة ثالثة.

وقدرت احتياطيات سورية من الغاز الطبيعي بما يقارب ٢٢٥ مليار متر مكعب وذلك في عام ١٩٩١ مقارنة بـ ١٥٧ مليار متر مكعب في عام ١٩٨٩، ويقدر حجم الغاز غير المصاحب للنفط بـ ١٢٧ مليار متر مكعب. ويقدر الإنتاج الحالي بـ ٧,٦ مليون متر مكعب في اليوم وذلك من حقول السويدية والجبيسة وعمر، ويقدر الاستهلاك المحلي بـ ٣,٢ مليون متر مكعب يوميا.

ومن المقترح إنشاء خطوط أنابيب لنقل هذا الغاز إلى محطات توليد الطاقة التي سيتم تحويلها للعمل بالغاز مع نهاية عام ١٩٩٤ وهي محطات تشرين بطاقة توليدية ٤٠٠ ميغاوات و محردة بطاقة تشغيلية ٦٠٠ ميغاوات.

٤٠١٠٤ السياحة :

يقدر عدد السياح الذين زاروا سورية خلال عام ١٩٩٤ ما يقارب المليوني سائح بزيادة قدرها ٥٪ عن عددهم العام الماضي، وتقدر الإيرادات من السياحة بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ و ٦٣٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ مما يجعل هذا القطاع ثالث أكبر مصدر للقطع الأجنبي بعد النفط والصناعات النسيجية.

وبلغ عدد الفنادق في سورية ٤٥٠ فندقا عام ١٩٩١ بطاقة إيوائية بلغت ٢٦١,٢٩ سريرا، وقد أعلن مؤخرا عن عدة مشاريع جديدة منها مشروع مزمع إنشاؤه في منطقة شاطئ الصنوبر على ساحل البحر المتوسط يتمثل في مجمع سياحي بطاقة إيوائية تصل إلى ١٥ ألف سرير وبكلفة إجمالية تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار أمريكي.

ويجرى ترويج منطقة دير الزور والرقة كمواقع أثرية سياحية مهمة، كما يجري ترويج منطقة ساحل البحر المتوسط خصوصا في منطقة عمريت جنوب طرطوس .

٥٠١٠٤ النقل والاتصالات:

بلغ طول الطرق المشقوقة ٣٣ ,٩٥٦ كلم منها ٢٤ ,٣٧٥ كلم معبدة بالاسفلت وذلك عام ١٩٩١، كما بلغ عدد المركبات ٣٣٦ ,٦٢١ مركبة مقارنة بـ ٢٠٦ ,٤٠٠ مركبة عام ١٩٨٠.

كذلك بلغ طول **السكك الحديدية** الممدودة ٢ ,٢٦١ كلم حتى عام ١٩٩١ منها ١ ,٩٣٤ كم من النوع القياسي والباقي من النوع الضيق. وهي تربط جميع المدن والموانئ الرئيسية بمناطق إنتاج الفوسفات والنفط والقطن والحبوب. ومن المزمع إنشاء خط حديدي جديد يربط مدينة درعا الحدودية ومدينة دمشق في الجنوب بمدينة دير الزور ومدينة البوكمال الحدودية الشرقية.

كما عرفت **الموانئ** السورية في اللاذقية وطرطوس نشاطا متزايدا في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة حجم الواردات حيث ارتفع حجم الواردات من ٤ ,٣٧ مليون طن عام ١٩٨٦ إلى ٦ ,٣٦ مليون طن عام ١٩٩١. كذلك يوجد في سورية **مطاران** رئيسيان في كل من مدينتي دمشق وحلب بالإضافة إلى مطارات أخرى في اللاذقية ودير الزور والقامشلي. وتوفر شركة الطيران العربي السوري خدماتها على ٢٧ خط سير مغطية ٣ قارات.

وبلغ عدد **الخطوط الهاتفية** ٥٣٢ ,٠٥٢ خط هاتفي عام ١٩٩١ وقد بدأ العمل في بداية العام على تطوير شبكة الاتصالات الهاتفية وزيادة الخطوط المتاحة بـ ٧٠٠ ألف خط جديد ، كما سيتم مد خط محوري تحت سطح البحر إلى جزيرة قبرص لزيادة القدرة على إجراء الاتصالات الدولية.

٢٠٤ التجارة الخارجية:

١٠٢٠٤ التركيب السلعي للصادرات والواردات:

شكل النفط ٤٤.٧٪ من إجمالي الصادرات السورية عام ١٩٩١، و جاءت المنتجات النسيجية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢٪، ثم جاءت المنتجات النفطية في المرتبة الثالثة و بنسبة ٨.٧٪، يليها القطن الخام و الفواكه و الخضراوات بنسبة ٥٪ لكل منهما.

أما بالنسبة **للواردات** ففي نفس العام جاءت المعادن و المنتجات المعدنية في مقدمة الواردات بنسبة ١٧.١٪، تلتها في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية بنسبة ١٥.٥٪. و جاء في المرتبة الثالثة الآلات و المعدات بنسبة ١٤.٩٪ ثم المنسوجات بنسبة ٧.٨٪ فمعدات النقل بنسبة ٦.٥٪. و يستحوذ السكر الخام و المكرر على المرتبة السادسة حيث تصل نسبته إلى ٥٪ من إجمالي الواردات إلى سورية. و لعله من الملاحظ أن مدخلات القطاع الصناعي تتصدر الواردات السورية حيث تصل نسبتها الإجمالية إلى ٣٢٪ من إجمالي الواردات السورية ولعل هذا يعتبر مؤشرا على الاهتمام الكبير بهذا القطاع خصوصا بعد نشر القانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار. كما يلاحظ اختفاء النفط كأحد الواردات السورية بعد أن وصل في العام ١٩٨٧ إلى نسبة ١٥٪ من إجمالي الواردات السورية و هذا عائد إلى زيادة الإنتاج السوري في الفترة السابقة بشكل أتاح لسورية ليس فقط الاستغناء عن استيراده بل وتصديره.

٢٠٢٠٤ أهم الشركاء التجاريين :

تعتبر دول المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأكبر لسورية، فقد احتلت المركز الأول كمستقبل

للصادرات السورية حيث تم توجيه ٤٧.٩٪ من الصادرات السورية عام ١٩٩١ إلى تلك المجموعة في حين جاءت دول الكتلة الاشتراكية السابقة إضافة إلى الصين ويوغوسلافيا في المركز الثاني بنسبة ٢٤٪ من الصادرات السورية إليها، و حلت الدول العربية في المركز الثالث بنسبة ٢٢.٩٪ من إجمالي الصادرات.

أما فيما يتعلق بالواردات فتأتي دول المجموعة الأوروبية في المركز الأول أيضا حيث توفر ما نسبته ٣٦.٨٪ من الواردات السورية و تأتي دول المجموعة الاشتراكية أيضا في المرتبة الثانية بنسبة ١٤.٧٪ و من ثم تأتي دول أوروبية أخرى بنسبة ١٤.٦٪. و تأتي الولايات المتحدة الأمريكية و كندا في المرتبة الرابعة بنسبة ٩.٥٪ في حين تتأخر الدول العربية إلى المرتبة الخامسة بنسبة ٥.١٪ من إجمالي الواردات السورية ويوضح الشكلان التاليان إتجاه التبادل التجاري جغرافيا لسنة ١٩٩١ .

تشريعات الاستثمار :

تخضع الاستثمارات في سوريا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الخاص بتشجيع الاستثمار، والذي يشرف على تطبيقه المجلس الاعلى للاستثمار، المختص بالموافقة على المشاريع الانمائية التي تدخل في نطاق القانون، وتحديد مساهمات الدولة في الشركات المشتركة، واصدار تراخيص الاستثمار بعد موافقة مجلس الوزراء. والى جانب المجلس يوجد هناك مكتب استثمار يتبع نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية ويتولى هذا المكتب تهيئة المشاريع المحالة اليه من الجهات المختصة ورفعها للمجلس ومتابعة تنفيذ قراراته وتلقي شكاوي المستثمرين ومعالجتها.

ويعتبر مالا مستثمرا في سوريا النقد الاجنبي الذي يحول من الخارج عن طريق احد المصارف العاملة، والالات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل والمواد اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وارباح وعوائد واحتياطيات المشروع التي تستخدم في زيادة راس المال او التي تستثمر في مشاريع اخرى موافق عليها، بالاضافة الى الحقوق المعنوية المسجلة والمستخدمة في المشروع.

ويجيزالتشريع الساري الاستثمار في المجالات التالية : المشاريع الزراعية النباتية والحيوانية بما في ذلك تصنيع منتجات تلك المشاريع، والنقل، والمشاريع الصناعية المتاحة للقطاعين الخاص والمشترك وغيرها من المشاريع التي يقرر المجلس الاعلى للاستثمار شمولها بالقانون.

ويشترط في هذه المشاريع الا تقل قيمة موجوداتها الثابتة عن عشرة ملايين ليرة سورية، وان تكون منسجمة مع الخطة الانمائية وان تستخدم الموارد المحلية كلما امكن، وان تساهم في انماء الناتج القومي وزيادة فرص العمل وان تستخدم التقنيات الحديثة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

ويتولى المستثمرون وضع النظام الاساسي للمشروع بما يتفق وطبيعة تكوينه ويصدر ذلك النظام بقرار من مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الاعلى للاستثمار عليه.

اما فيما يتعلق بتراخيص الاستثمار فيتم الحصول عليها بناء على طلب يقدمه المستثمر الى الوزارة المختصة ويرفق به الوثائق التي تبين مقوماته وعناصره واهدافه وجدواه وشكله القانوني وبعد دراسة الطلب من قبل الوزارة المختصة تبدي رأيها فيه وتحيله الى المجلس الاعلى خلال ٣٠ يوما من تاريخ تقديمه ثم يصدر المجلس قراره بشأن المشروع خلال مدة مماثلة.

وتتمتع المشاريع الاستثمارية بالمزايا التالية:-

- اعفاء وارداتها من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية.
- اعفاء الشركات المشتركة واسهمها واموالها وارباحها وتوزيعاتها من ضرائب الدخل وضرائب وريع العقارات والعرصات لمدة ٧ سنوات من تاريخ بدء الانتاج الفعلي او الاستثمار حسب طبيعة المشروع.
- اعفاء مشاريع الافراد والشركات غير المشتركة من ضرائب الدخل وضرائب ريع العقارات والعرصات لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء الانتاج الفعلي او الاستثمار حسب طبيعة المشروع.
- اضافة سنتين للمدد المذكورة اعلاه اذا زادت حصيلة صادرات المشروع بالنقد الاجنبي المحول الى سوريا عن طريق المصارف ٥٠٪ من مجموع الانتاج خلال فترة الاعفاء الاصلية.
- اذا تجاوزت فترة تأسيس المشروع مدة ٣ سنوات تخصم المدة الزائدة من اصل مدة الاعفاء الضريبي.
- تستحق ودائع المستثمر بالنقد الاجنبي في المصارف المحلية فوائد وفق المعدلات السارية.
- السماح سنويا بتحويل ارباح وعوائد المال المستثمر الى الخارج.
- السماح باعادة تحويل راس المال الاجنبي الى الخارج بعد ستة اشهر من وروده اذا حالت ظروف خارجة عن ارادة المستثمر دون تنفيذ الاستثمار.
- الحق في اعادة تحويل المساهمة في المشروع الى الخارج بالنقد الاجنبي بعد مرور ٥ سنوات على الاستثمار، وذلك على اساس القيمة الفعلية للمشروع.
- حق المشروع في فتح حساب بالنقد الاجنبي.
- حق المشروع في استيراد احتياجاته من الالات والاليات والمواد والوسائل اللازمة لاقامته او توسيعه او تطويره، وكذلك حقه في استيراد سيارات الخدمة السياحية والمواد والمستلزمات اللازمة لتشغيله، ويتم الاستيراد دونالتقيد باحكام منع او وقف او حصر الاستيراد او نظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ واحكام القطع الاجنبي.
- الحق في الاقتراض للمشروع من مصارف الدولة بالعملة المحلية.

وبالمقابل يلتزم المستثمر بمسك الدفاتر التجارية المنصوص عليها قانونا، وبتقديم ميزانية سنوية وحساب ارباح وخسائر مصدقة من قبل محاسب قانوني خلال اربعة اشهر من نهاية السنة المالية للمشروع بالاضافة الى حفظ سجلات باموال المشروع التي تتمتع بمزايا القانون.

اما فيما يتعلق بطرق تسوية المنازعات وفضها فلم يتضمن تشريع الاستثمار الساري اية احكام خاصة في هذا الشأن.

(١٠)

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية الصومال الديموقراطية
لعام ١٩٩٤

بيانات اساسية ومؤشرات عامة :

البيان	١٩٩٠	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	٨.٧	غ. م
معدل نمو الناتج المحلي ٪	- (١.٦)	غ. م
معدل التضخم ٪	٢٠٠	غ. م
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعارية الجارية (بليون شلن صومالي)	١٧٣٨.٨	غ. م
الصادرات فوب (مليون دولار)	١٥٠	غ. م
الواردات سيف (مليون دولار)	٣٨٧	غ. م
الديون الخارجية (مليون دولار)	٢٣٧٠	غ. م
العملة : شلن صومالي (١ دولار أمريكي = شلن صومالي	٢٦٠٠)	غ. م

لازالت الأزمة الصومالية تراوح مكانها في عام ١٩٩٤، فالانقسام قائم بين شطري القطر شماله وجنوبه، والانشقاقات والصدامات الدموية قائمة في كل شطر بين الفصائل الموجودة فيه.

لقد تراخى كثيراً عطف المجتمع الدولي على الصومال وانصرف اهتمام المتبرعين الى اماكن أخرى من العالم تجابه أوضاعاً انسانية قاسية، وقد اعلن متحدث باسم الولايات المتحدة الأمريكية، أنه بالرغم من أن حكومته قد اعتمدت مبلغ مائة مليون دولار لاعادة اعمار الصومال وتنميتها فإن ذلك المبلغ لن يكون متاحا ما لم يتعهد الصوماليون بالحفاظ على الأمن. كما أنه نقل عن أحد موظفي الأمم المتحدة أن أقل من مائة مليون دولار من مبلغ المليار ونصف دولار المخصصة لانقاذ الصومال ينفق فعلا على العون التنموي الحقيقي، أذ ان جل ميزانية الأمم المتحدة يدفع للدول التي ساهمت بقوات وعلى تحصين مقر الأمم المتحدة والولايات المتحدة في مقديشو، وحتى بالنسبة لذلك الجزء الذي ينفق لاعادة الاعمار فإن مصدر من الأمم المتحدة يقول ان مصيره مشكوك فيه، كما انه وفق نفس المصدر فان ثلث العون الانساني في مقديشو لازال يسرق ويباع لصالح أحد قادة الفصائل.

وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية والسياسية للوضع في الصومال خلال العام ١٩٩٤ :-

- احتياجات الطعام التي كان على الأمم المتحدة ووكالات الاعانة توفيرها للصومال للعام ١٩٩٤ بلغت ١٤٠ر٠٠٠ طن.
- حسب تقرير التنمية الانسانية لعام ١٩٩٤ الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصومال جاء ترتيب الصومال الـ ١٦٥ من ١٧٣ قطراً وذلك فيما يتعلق بمؤشر البرنامج للتنمية الانسانية والذي يجمع الدخل القومي مع التحصيل التعليمي والعمر المتوقع.
- أصبح سعر الصرف الرسمي للعملة الصومالية الجديدة ٥٠ شلن للدولار الأمريكي.
- بلغ سعر صرف السوق للدولار الامريكي في ديسمبر ١٩٩٤ حوالي ٤ر٩٩٠ شلن.
- لقد مضى عام ١٩٩٤ دون أن تستشعر القوى المحلية المسؤولية القومية لتصفية خلافاتها والالتفات

الى اعادة اعمار الصومال بمعاونة الجهود الأقليمية والدولية، وبقى حال الصومال كما كان عليه منذ بدأ الصراع على السلطة بين الفصائل الصومالية المتناحرة من انهيار لمؤسسات الدولة وتدمير لاقتصادها.

- في الرابع من فبراير قرر مجلس الأمن بالاجماع أن يقلل من حجم وجود الأمم المتحدة العسكري في الصومال بعد أن سئم من عدم تقدم في الوضع السياسي وقرر أن يركز اهتمامه على أهداف الأمم المتحدة الأصلية الانسانية وذلك في الأماكن التي يحترم فيها وقف اطلاق النار وتوافق المنظمات الانسانية على العمل فيها مع الأمم المتحدة.

- عقد في يناير ١٩٩٤ المؤتمر الصومالي الموحد الذي يشكل محمد فارح عيديد اهم قادته والتحالف الصومالي للانقاذ الذي يرأسه على مهدي محمد محادثات سرية في كينيا وتواصلت المحادثات في مقديشو ولكن بنهاية فبراير لم تحرز الا تقدماً طفيفاً.

- ابرم شيوخ القبائل المتنافسة اتفاق سلام بعد ثلاثة أيام من المفاوضات في مقديشو الا أن أياً من زعيمي الفصيلتين المتناحرتين لم يحضر تلك المفاوضات.

- كتب في فبراير محمد ابراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال الى وزراء خارجية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن يعلمهم بأن حكومته ستجري استفتاء عاماً في عيد استقلال الجمهورية في ١٧ مايو والتزم أنه في حالة تأييد الاستقلال بنسبة تقل عن ٧٠٪ سيعلن نهاية انفصال الشمال عن الصومال ويحل الحكومة.

- في مارس وقع زعماء الفصائل المتناحرة اتفاقية مصالحة في نيروبي عاصمة كينيا وقد تصالح محمد فارح عيديد وعلي مهدي محمد وتعانقا أمام المشاركين والدبلوماسيين والصحافة، وقد حضر مراسم التوقيع رؤساء خمسة عشر فصيلاً، ونص الاتفاق على وقف اطلاق النار ونزع السلاح بشكل طوعي في جميع انحاء البلاد، واحترام حقوق الانسان، وتطبيق المبادىء الديمقراطية، وتشكيل سلطات محلية وسلطة قضائية مستقلة، ونص على نبذ العنف كوسيلة لحسم الصراعات، ودعا الاتفاق الى عقد اجتماع للفصائل الصومالية في مقديشو يوم ١٥/ ٤/ ١٩٩٤ لوضع أحكام واجراءات الانتخابات ومعايير المشاركة في مؤتمر مصالحة يعقد في ١٥/ ٥/ ١٩٩٤، وجاء في الاتفاق ان ينتخب مؤتمر المصالحة رئيسا للصومال ونائبا له ورئيسا للحكومة، وان يجري انتخابات جمعية تشريعية جديدة ورئيس للدولة ونواب للرئيس.

- وقع في يونيو تسعة عشر من زعماء القبائل والزعماء الدينيين والمثقفين اتفاقا بانهاء القتال في المناطق الجنوبية وحل كل الخلافات عن طريق المفاوضات وذلك عقب مؤتمر سلام عقد بميناء كيسمايو تحت رعاية الأمم المتحدة، ونص الاتفاق على شروط نزع سلاح المليشيات وعودة الممتلكات التي نهبت اثناء الحرب وفتح الطرق في جوبا السفلى، كما نص الاتفاق على اعادة تأسيس الادارات المحلية في المنطقة والتي تعد من اكثر المناطق تظرراً من الحرب الأهلية.

- طلب مجلس الأمن في نوفمبر من السكرتير العام للأمم المتحدة الابقاء في الصومال على بعثة سياسية مصغرة تساعد في الجهود المبذولة لأقامة حكومة انتقالية قومية.

- عقد كل من محمد فارح عيديد وعلي مهدي محمد مؤتمرات مصالحة خلال شهري نوفمبر وديسمبر

لكن اياً منهما لم يحضر المؤتمرات التي دعا لها الآخر، ولم تفلح جهود الأمم المتحدة في جمع الزعيمين على مائدة مفاوضات.

- وصلت في ديسمبر بعثة من الجامعة العربية الى مقديشو للمساعدة في الوصول إلى تسوية للمشكلة الصومالية ولكن دون أن تحقق أي نجاح.
- فرض في الأول من ديسمبر محمد ابراهيم عقال حالة الطوارىء في جمهورية أرض الصومال بعد صدامات دموية وقعت في هرقيسا، وقد تسبب القتال في هجرة المدنيين من المدينة باعداد كبيرة وصل بعضهم الى اثيوبيا.
- وقعت صدامات دموية في مقديشو في نوفمبر وديسمبر وذلك في اطار سعي كل من عيديد وعلي مهدي للسيطرة على المواقع التي ستخليها الأمم المتحدة.
- ناشد في ديسمبر تنظيم اتحاد الاسلام الصوماليين عدم الاعتراف بأية حكومة لا تطبق الشريعة الاسلامية.
- انسحب من الصومال خلال العام المفرزات العاملة ضمن القوات الدولية.
- انحسب ايضا خلال العام بعض وكالات الأغاثة بسبب انعدام الأمن.
- بدأ في ديسمبر مكتب معتمد اللاجئين التابع للأمم المتحدة برنامجا لترحيل المهاجرين الصوماليين من الأجزاء الساحلية من كينيا إلى الصومال.

تشريعات الاستثمار:

يخضع الاستثمار في الصومال لقانون الاستثمار الاجنبي لسنة ١٩٨٧، ويشرف عليه مجلس الاستثمارات الاجنبية التابع لوزارة التخطيط الوطني، ويساعد المجلس مكتب الترويج للاستثمارات الاجنبية. ويختص المجلس باعتماد المشاريع الاستثمارية لكي تتمكن من التمتع بالمزايا المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار، وتحديد قيم تلك المشاريع، والتأكد من تقيد المستثمرين بالقانون، ومساعدتهم في الحصول على موافقات الجهات الرسمية على تأشيرات الدخول اللازمة لموظفيهم وعمالهم. أما مكتب الترويج للاستثمارات الاجنبية فيختص بتنفيذ قرارات المجلس واقتراح اللوائح التنفيذية للقانون، وتوفير المشورة والمساعدة والمعلومات اللازمة للمستثمرين الاجانب، والترويج للاستثمار بشكل عام.

ورأس المال المستثمر يمكن أن يكون في شكل نقد أجنبي حر محول من الخارج عن طريق مصرفي، او معدات ميكانيكية أو قطع غيار، او مدخلات انتاج، او حقوق معنوية مسجلة، او ارباح المشاريع الاستثمارية التي يعاد استثمارها في البلاد.

أما المجالات التي يجوز للمستثمر الاستثمار فيها فهي : الزراعة، تربية المواشي ، الصيد البحري، الموارد المعدنية، الصناعة، السياحة أو أية نشاطات أخرى انتاجية او خدمية مساندة او مشجعة على تنمية هذا القطاعات، غير أن المشرع الصومالي وضع اولويات للاستثمار، ركز بمقتضاها على تشجيع الاستثمارات التي من شأنها زيادة انتاجية الموارد البشرية.والطبيعية المتوفرة، وتلك التي

تستخدم التقنيات الجديدة المتناسبة مع ظروف البلاد، والاستثمارات التي تولد مداخيل ومذخرات جيدة من العملات الأجنبية مثل المشاريع التي تقوم بتصدير منتجاتها، وكذلك المشاريع التي تساهم في خلق توازن اقتصادي واجتماعي في البلاد.

وتقدم طلبات الاستثمار في الصومال الى مكتب الترويج للاستثمار أو الى مجلس الاستثمارات الأجنبية في وزارة التخطيط الوطني مباشرة، وخلال ستين يوما من استلام الطلب يبلغ المجلس المستثمر بقراره في شأن الاستثمار، واذا ما تمت الموافقة فان المجلس يصدر شهادة باعتماد المشروع كاستثمار أجنبي مما يمكن المستثمر من تسجيل الاستثمار رسميا في ظل قانون الاستثمار الأجنبي. وتظل الشهادة سارية المفعول لمدة ١٨ شهرا ويجب على المستثمر خلالها تحويل اصول استثماره الى الصومال.

وتتمتع المشاريع المعتمدة والمسجلة في الصومال بالحوافز والتسهيلات وفقا لما تقضي به التشريعات السارية، كما يجوز تحويل أصل رأس المال المستثمر والارباح التي يعاد استثمارها بالعملة التي ورد بها من الخارج بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تسجيل الاستثمار، غير أنه يجوز للمجلس تخفيض هذه المدة حسب الأولويات المتاحة أمامه، وتشمل هذه الميزة كذلك حق المستثمر في تحويل المبالغ الناتجة عن تصفية أو بيع المشروع الى الخارج بنفس العملة الأجنبية التي حول بها أصلا. ومن جهة أخرى فان القانون الصومالي يسمح للعاملين في المشاريع الاستثمارية بتحويل ما يعادل ٥٠٪ من أجورهم ومرتباتهم وما في حكمها الى الخارج بالعملة الصعبة.

كما تتمتع المشاريع الاستثمارية الأجنبية بذات المعاملة التي يتمتع بها المستثمر الوطني. ولا يجوز نزع ملكية المستثمر الأجنبي الا للمصلحة العامة ومقابل تعويض فوري يعكس القيمة السوقية للاصول المنزوعة ملكيتها وقابل للتحويل الى الخارج.

وتلتزم المشاريع الاستثمارية باخطار المجلس باي تصرف في ملكيتها، كما تلتزم بتوظيف العمال الوطنيين المؤهلين فيها، ويجب عليها كذلك أن تساهم في نقل التقنية والمعرفة ورفع مهارات وكفاءات العاملين الوطنيين.

أما فيما يتعلق بالمنازعات التي قد تنشأ عن تطبيق الاستثمار الأجنبي فانها تسوى حسب الاتفاق الذي يتم التوصل اليه بين الحكومة والمستثمر، واذا لم يكن هناك اتفاق بينهما فتتم التسوية حسب الاتفاق المبرم بين الصومال ودولة المستثمر ان وجد، واذا لم يوجد فان النزاع يسوى وفقا لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى، والنافذة في الصومال بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٧، وذلك في حالة انطباق أحكام تلك الاتفاقية على النزاع، أما في غير الحالات المتقدمة فان أي نزاع تتم تسويته عن طريق التحكيم والذي تكون أحكامه نهائية وقابلة للتنفيذ في الصومال.

(١١)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية العراق
لعام ١٩٩٤

بيانات اساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	٤٣٥٠٠ كلم٢
العاصمة	بغداد
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الاخرى المتداولة	الانجليزية
العملة	دينار عراقي

(١ دولار امريكي = ٠.٣١ دينار عراقي في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	٢١.٣
معدل النمو ٪	٣.٢
الناتج المحلي الاجمالي (بليون دولار)	١٨
الديون الخارجية (بليون دولار)	٩٠

٠١ مقدمـــة :

واصلت حكومة جمهورية العراق خلال عام ١٩٩٤ جهودها الرامية الى اعادة بناء ما دمرته الحرب من بنى ارتكازية، وتم اصلاح معظم المنشآت النفطية والانتاجية كالمصانع ومحطات توليد الطاقة وخطوط المواصلات واصلاح الجسور والطرق والسدود التي أصابها الضرر. واستمرت الدولة في تبني السياسات الاقتصادية الرامية الى استغلال الامكانيات والطاقات الاقتصادية ولاسيما في القطاع الزراعي بما يشجع الفلاحين على زيادة الانتاج وزراعة المساحات الجديدة التي تم استصلاحها بفضل مشروعات الري تحقيقا للاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية كالقمح والشعير والأرز وغيرها .

ومن الناحية السياسية حفل العام بكثير من الأحداث كانت امتدادا للظروف السياسية التي سادت عام ١٩٩٣، وفي يناير ١٩٩٤ أصدر مجلس الأمن قرارا يقضي بتجديد الحظر الدولي المفروض على العراق ، وكان العراق والأمم المتحدة قد وافقا في شهر ديسمبر ١٩٩٣ على استكمال المباحثات الخاصة ببحث القضايا المتعلقة ببرنامج التسلح العراقي، ورحب مجلس الأمن بموافقة العراق على فرض رقابة طويلة المدى على برنامج التسلح العسكري . وعلى صعيد آخر رفض العراق برنامج مجلس الأمن الذي يقضي بالسماح لبغداد ببيع ما قيمته ١ر٦ مليار دولار من البترول لشراء امدادات انسانية وطبية لاعتبارات تمس السيادة الوطنية .

وفي قرارات متلاحقة خلال العام جدد مجلس الأمن الحظر الدولي المفروض على العراق وأظهرت المداولات التي دارت في شهر سبتمبر في المجلس أن الخلاف تكرس بين أعضائه حيال تحديد فترة اختبار لبرنامج الرقابة طويلة الأمد على تسلح العراق .

وفي شهر أكتوبر وجهت بغداد تحذيرا رسميا إلى الأمم المتحدة واعتبرت أن العاشر من أكتوبر يجب أن يكون موعدا لاعادة النظر في العقوبات الدولية في اتجاه رفع الحظر النفطي ، واعلنت الولايات المتحدة أن حشودا عراقية ضخمة رصدت قرب الحدود الكويتية ووجهت انذارا الى بغداد بأنها مستعدة لمواجهة أي عدوان عراقي ومستعدة لنشر القوات الضرورية ، وأصدر مجلس الأمن قرارا أدان بموجبه عمليات نشر القوات العراقية باتجاه الكويت ودعا العراق لأن يكمل فورا سحب جميع الوحدات العسكرية التي نشرت أخيرا في جنوب العراق إلى مواقعها الأصلية ، وكان العراق قد بدأ الانسحاب من منطقة البصرة ونفى اعتزامه غزو الكويت مرة أخرى .

وأعقب ذلك اعتراف العراق في شهر نوفمبر ١٩٩٤ بسيادة الكويت واستقلالها وبترسيم حدودها الذي انجزته الأمم المتحدة وصدق عليه مجلس الأمن . وقرر المجلس الابقاء على العقوبات المفروضة على العراق كما هي بعد أن سلمت العراق الأمم المتحدة وثائق اعترافه الرسمي بالكويت .

وفي ٢٢ مارس ١٩٩٤ أطلقت جامعة الدول العربية مبادرة أمنيها العام لتحقيق المصالحة العربية لمعالجة التحديات التي تواجه الأمة العربية ومن بينها افرازات حرب الخليج الثانية، والتأكيد على ضرورة احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي ونظم حكم جميع الدول العربية والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٠٢ مؤشرات سكانية :

بلغ عدد السكان في العراق حوالي ١٨.٧ مليون نسمة في عام ١٩٩١ بكثافة سكانية ٣٦.٨ نسمة لكل كيلومتر مربع، وبلغ متوسط معدل الزيادة السكانية ٣.٦٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ وتستأثر بغداد والمحافظة المحيطة بالعاصمة بحوالي ٣٠٪ من عدد السكان وفق احصاء عام ١٩٨٧ . ويمثل المحور الممتد من بغداد الى البصرة حزاما سكانيا كثيفا نتيجة للهجرة والنمو الطبيعي بينما تعتبر باقي المناطق في الدولة من المناطق الأقل نسبيا من حيث الكثافة السكانية .

ويعيش حوالي ٧١٪ من سكان العراق في المدن، وبلغ متوسط النمو السكاني السنوي في الحضر حوالي ٤.٤٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ وفقا لتقديرات البنك الدولي. وتمثل بغداد والبصرة والموصل وكركوك أكبر المدن العراقية ويصل عدد السكان فيها الى حوالي ٥.٤ مليون، ١.٤ مليون، ومليون واحد، و٥٥٠ ألف نسمة على التوالي وفق تقديرات ١٩٨٨.

٠٣ الاقتصاد العراقي :

منذ بداية الخمسينات يحتل قطاع النفط مركزا رئيسيا في الاقتصاد العراقي وتعتمد الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة على القطاع العام الذي يتولى الانفاق عليها من الايرادات النفطية. ويمثل

القطاع العام مركزا مميزا في السياسة الاقتصادية للدولة مع ترك بعض الأنشطة في مجال الزراعة والخدمات والتجارة في يد القطاع الخاص، وهبط نصيب قطاع الزراعة الذي كان هو عصب الاقتصاد الوطني الى درجة متدنية ولم يتعد نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي ٥.١٪ في عام ١٩٨٩ اضافة الى هبوط عدد العاملين فيه الى ٣٣٪ من عدد السكان في عام ١٩٨٨ . وانكمشت جميع القطاعات الانتاجية بخلاف قطاع النفط نتيجة تركيز الدولة على هذا القطاع والخدمات المرتبطة به . وفي بداية حرب الخليج الأولى (١٩٨٠) كرست الحكومة معدلا مرتفعا للاستثمار في مشروعات التنمية وأضطرت الدولة اعتبارا من ١٩٨٢ لتركيز كافة الموارد المتاحة للمجهود الحربي مع غياب القوى العاملة عن ميادين العمل المختلفة في الادارات الحكومية والمصارف فضلا عن قطاعي الصناعة والزراعة، وتحول الأمر الى اقتصاد حرب نتيجة القصور الذي طرأ على العمالة والموارد المالية. وفي عام ١٩٨٧ باشرت الدولة عددا من الاصلاحات الاقتصادية بهدف زيادة الانتاج المحلي والتقليل من الواردات وزيادة الصادرات غير البترولية مع الغاء المؤسسات العامة التي كانت تشرف على الشركات التابعة للدولة ومنح هذه الشركات السلطة لادارة شئونها واعتبارها مسئولة عن تحقيق الأرباح.

وقد بدأ هذا التوجه قبل ذلك أي منح القطاع الخاص دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية كوسيلة لزيادة الانتاج الزراعي والصناعي خاصة خلال فترة الحرب حيث منحت الحكومة المواطنين الحق في الاستيراد والانتاج والتسويق .

وعلى أثر فرض الحصار الاقتصادي والمالي العسكري من جانب الأمم المتحدة في أغسطس ١٩٩٠ أدخل نظام صرف السلع الغذائية والبترول بالبطاقات ، وهبطت الواردات من المواد الخام وقطع الغيار والمدخلات الصناعية مما كان له آثاره السلبية على القطاع الصناعي. ونتيجة للظروف المناخية الملائمة شهد عام ١٩٩٠ محاصيل وافرة وأصبح لقطاع الزراعة أهمية استراتيجية وخاصة بعد فرض أحكام المقاطعة ، الا أن هجرة بعض العمالة الوافدة وعدم توافر المخصبات والبذور وقطع الغيار والآلات الزراعية، و قصور وسائل النقل قد أدى لضعف المحاصيل في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢.

٠٤ الحسابات القومية :

وفقا لتقديرات البنك الدولي بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ٤.٤٪ خلال الفترة ٦٥ /١٩٧٣ وارتفع بعد ذلك الى ١٠.٥٪ حتى بداية حرب الخليج الأولى حيث هبط في عام ١٩٨٠ هبوطا كبيرا . وشهد النصف الثاني من الثمانينات نموا غير منتظم في الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفع في عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ بشكل كبير نتيجة زيادة انتاج النفط والزيادة التي طرأت على أسعاره ، وكان لحرب الخليج الثانية آثارها السلبية وخاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية حيث هبط الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي ٧٥٪ في عام ١٩٩١ باعتبار أن انتاج النفط هبط بنسبة ٨٥٪ . وفي أوائل عام ١٩٩٢ تم الاعلان رسميا أن طاقة الانتاج الصناعي بلغت ٦٠٪ من مستواها قبل الحرب .

وهكذا كان النفط هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلاد خلال السبعينات وبعد أن هبطت أسعار النفط في أوائل الثمانينات بدأ نصيب البترول في الناتج المحلي الاجمالي في التذبذب وفي

نهاية العقد بلغ ٦١٪ وهو ما يقارب مستوى عام ١٩٨٠. وسجلت الزراعة معدلات نمو منخفضة وغير منتظمة، بينما ظل اسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي على ما هو عليه خلال عقد الثمانينات، وشهد قطاع الصناعة نموا مستقرا نتيجة للأهمية القصوى التي احتلتها الصناعات العسكرية والأولوية السياسية التي منحت لهذا القطاع.

ولاشك أن التكوين الرأسمالي قد عكس الظروف المتغيرة التي مرت بها الحكومة في تنفيذ خططها الاقتصادية ورغبتها الملحة في التوسع في قطاع النفط، وتشير الأرقام الرسمية الى هبوط كبير في التكوين الرأسمالي الكلي الثابت حيث بلغ ١.٦ بليون دينار عراقي في عام ١٩٨٨ مقابل ٢.٩ بليون دينار عراقي في عام ١٩٨٥ وهو ما يعتبر احدى نتائج حرب الأعوام الثمانية مع ايران .

٠٥ القطاعات الاقتصادية :

١٠٥ الزراعة :

تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي ٨ مليون هكتار الا أن ما يزرع منها لايتعدى ٤ - ٥ مليون هكتار سنويا، ووفقا للمعلومات المتاحة فقد احتل القمح والشعير مساحة ٣.٤ مليون هكتار في عام ٨٩/ ١٩٩٠ وتطمع الدولة في أن تصل المساحة المزروعة قمحا وشعيرا الى ٨.١ مليون هكتار في الأجل الطويل حتى تحقق الاكتفاء الذاتي في الغلال، وقد توقعت بعثة مشتركة من منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (فاو) وبرنامج الغذاء العالمي أن يصل انتاج الغلال في عام ١٩٩٣ الى حوالي ٣.٢ مليون طن وهو ما يزيد ١٠٪ عن انتاج عام ١٩٩٢ ومع ذلك يظل العجز في حدود ٥.٤ مليون طن في هذه المحاصيل. وتبلغ مساحة الأرض التي تزرع خضروات وفاكهة حوالي ٥٠٠ ألف هكتار .

وفي شأن تسعير المنتجات الزراعية فقد شهدت فترة الاصلاحات الاقتصادية التي سبقت حرب الخليج الثانية منح السوق دورا أكبر في تحديد الأسعار ، ومع ذلك فان مستويات الأسعار بالنسبة للجزء الأكبر من السلع الزراعية لازالت تحمي المستهلك الذي يعيش في المدن. وفي محاولة للتغلب على آثار العقوبات الاقتصادية وزيادة الانتاج الغذائي رفعت الحكومة سعر شراء المحاصيل الرئيسية من الفلاحين بما في ذلك القمح والشعير.

وفي خلال الثمانينات شهدت الواردات من الغلال وخاصة من استراليا زيادات كبيرة ، وتلى ذلك الاستيراد من الولايات المتحدة بسبب التسهيلات المالية التي تمنحها. وبلغت صادرات الولايات المتحدة الزراعية الى العراق ٧٩١ مليون دولار في عام ١٩٨٩ وكان من المفترض أن تصل الى ٩٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وأدت أحكام المقاطعة التجارية التي فرضتها الأمم المتحدة الى ايقاف أية شحنات خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ . وقد شملت هذه الصادرات القمح والدقيق والكسب مع كميات كبيرة من القطن والسكر والدخان . وفي عام ١٩٩٢ استؤنفت واردات الغلال بصفة رسمية في نطاق ضيق للغاية من فرنسا واستراليا وتم دفع قيمتها من الأموال العراقية المجمدة بالخارج بموافقة الأمم المتحدة .

٢٠٥ قطاع النفط :

تعتبر صناعة النفط في العراق النشاط الاقتصادي الأكثر أهمية وكان يمثل ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي أو تسعة أعشار متحصلات العراق من النقد الأجنبي وأكبر مورد مالي للخزانة. وفي عام ١٩٨٧ تمت مراجعة تقديرات الاحتياطي من النفط وزادت تقديرات الاحتياطيات بموجب هذه المراجعة بحوالي ٤٠٪ . وفي منتصف عام ١٩٩٠ تم تقدير الاحتياطيات من البترول بحوالي ١٠٠ بليون برميل واحتياطيات الغاز بحوالي ٣١٠٧ بليون متر مكعب ، وبهذه التقديرات بلغت الاحتياطيات النفطية حوالي ١٠٪ واحتياطيات الغاز ٢,٤٪ من حجم الاحتياطيات العالمية على التوالي .

وقبل اندلاع حرب الخليج الأولى وصل انتاج البترول الى ٣.٥ مليون برميل يوميا (١٩٧٩) انخفض الى ٩٠٠ ألف برميل يوميا في عام ١٩٨١. وخلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٤ بلغ ما تم تصديره عن طريق موانيء شرق البحر الأبيض المتوسط في حدود ٧٠٠.٠٠٠ – ٧٨٠.٠٠٠ برميل يوميا، وفي عام ١٩٩٠ ارتفعت الطاقة الانتاجية الى أكثر من ٣.٥ مليون برميل يوميا وبلغ الانتاج الحقيقي حوالي ٣.٠٧ مليون برميل يوميا خلال النصف الأول من العام. وكانت قرارات الأمم المتحدة في أغسطس ١٩٩٠ سببا في وقف الصادرات وخفض الانتاج تبعا لذلك. وكانت شروط الأمم المتحدة لاجراء صفقة تصدير نفطية بما يعادل ١.٦ مليار دولار موضع رفض من جانب الحكومة العراقية ولم تتعد الصادرات النفطية ٥٥ ألف برميل يوميا الى الأردن مع انتاج نفط للاستهلاك المحلي ٤٥٠ ألف برميل يوميا .

وبالنسبة للغاز الطبيعي فقد شهدت الفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٩ مضاعفة كمية ما يتم تسويقه منه ١١ مرة حيث وصلت هذه الكمية الى ٦.٥ بليون متر مكعب هبطت بعد ذلك الى ٤.٢ بليون متر مكعب في أغسطس ١٩٩٠ . وقد زادت نسبة ما يتم تسويقه من الغاز من ١٢٪ من كمية الانتاج في عام ١٩٨٤ الى ٥٤٪ في عام ١٩٨٩ ثم هبوط هذا المعدل الى ٤٦٪ في العام التالي مباشرة .

وفي عام ١٩٩٤ أنجزت وزارة النفط العراقية أعمال مشروع معمل أبو غريب في بغداد لتعبئة الغاز السائل الذي بلغت كلفته ٢٠ مليون دينار، كما أنجزت حفر (١٣٧) بئرا نفطيا مع حفر (١٠٣) آبار لأغراض المياه الصناعية للقطاع النفطي .

٣٠٥ قطاع الصناعة :

ظل قطاع النفط هو العصب الأساسي للصناعة، ونمت في البصرة وكركوك منذ بداية السبعينات صناعة التكرير وتصنيع الغاز الطبيعي وتصنيع بعض المعدات اللازمة لصناعة النفط، وشهدت هذه الفترة المبكرة تصدير بعض المنتجات التي تعتمد على النفط الى الدول المجاورة ونمت سريعا أيضا صناعة الأسمنت ومواد البناء .

وفي الخطة الخمسية ١٩٧٦ /١٩٨٠ تم اعادة توجيه الصناعة مع التركيز على الصناعات الثقيلة، وتبنت السياسات الرسمية مبدأ الاحلال في الواردات جنبا الى جنب مع سياسة تنويع الصناعة وعدم الاعتماد بشكل مطلق في التصنيع على النفط. وفي الواقع فان الأهداف كانت تنحو الى زيادة دور النفط في الاقتصاد عن طريق استخدام النفط والغاز الطبيعي لزيادة القيمة المضافة أو باعتباره مولدا

للطاقة . واتجهت سياسة الاكتفاء الذاتي الى اقامة مصانع للمنتجات الجلدية وصناعات أخرى شملت الخبز والمشروبات الكحولية وغيرها من المشروبات الخفيفة وأغذية الأطفال مع تصنيع التمر. كما حدث توسع في الطاقة الانتاجية لمصانع مواد البناء مثل الأسبستوس والمواسير والزجاج والمباني سابقة التجهيز، كما أقيمت مشروعات بالتعاون مع الشركات الأجنبية في مجال الصناعات الخفيفة مثل الأجهزة الكهربائية والتليفونات. وأحرزت صناعة تجميع السيارات والشاسيهات نجاحا كبيرا ، وأقيمت صناعة للحديد في خور الزبير بمساعدة فرنسية . كذلك خصصت موارد كبيرة للصناعات البتروكيماوية مثل مصنع الأسمدة في البصرة ومصنع تسييل الغاز الطبيعي في الرميلة ومصنع الايثلين في البصرة وصناعة تكرير البترول في الزبير. وقد تعثرت معظم هذه المشروعات عقب اندلاع الحرب مع ايران. وبعد انتهاء الحرب في عام ١٩٨٨ تم خصخصة الصناعات الخفيفة وهو ما أنعش الاستثمار الى حد كبير في القطاع الخاص، الا أن الأمر لم يستمر طويلا حيث لجأت الحكومة الى سياسة التسعير لمواجهة زيادة الأسعار عقب عمليات الخصخصة ، وفي أغسطس ١٩٩٠ أدت قرارات الأمم المتحدة الى معاناة قطاع الصناعة من عدم توافر المواد الخام وقطع الغيار مع توقف الصناعات ذات التكنولوجيات العالية التي تملكها الدولة في مجال الصناعات العسكرية المعقدة. وفي عام ١٩٩٤ تم اصلاح وتوسيع بعض محطات توليد الطاقة الكهربائية في القطر مع اصلاح وتشغيل بعض المصانع الحكومية مثل مصنع انتاج الأوكسجين ومصنع أسمنت الكوفة مع انجاز مشروع انتاج أوكسيد المغنسيوم في محافظة البصرة بالافادة من مياه البحر ، مع تشغيل واصلاح مصنع الزجاج والسيراميك في الرمادي وتشغيل مصنع الورق في محافظة ميسان. وكذلك تنفيذ برامج أعمار مشروع أسمدة ابن الخصيب من الأسمدة والمركبات الصناعية .

٤٠٥ المال والمصارف :

حتى قيام حرب الخليج الأولى اعتمدت الموارد الحكومية بشكل أساسي على دخل النفط ولم تمثل الضرائب الا اسهاما متواضعا في هذه الموارد . وقد أدت الحرب الى تغيير جذري في الموقف حيث انخفض الدخل النفطي الى أكثر من النصف وبلغ ١٠ بليون دولار في عام ١٩٨١ مقابل ٢٦ بليون دولار في عام ١٩٨٠ . وأدى انخفاض سعر البترول الذي بدأ في ديسمبر ١٩٨٥ الى هبوط الدخل النفطي الى ٧ بليون دولار في العام التالي مباشرة . وقد ساعد هذا الموقف على ايلاء الضرائب مزيدا من الاهتمام وتم فرض ضريبة على الدخل في القطاع الخاص مع اعفاء موظفي الدولة من هذه الضريبة ، ويتراوح سعر هذه الضريبة ما بين ٥٪ و ٧٥٪ بالنسبة للمواطنين العراقيين وترتفع هذه النسبة كثيرا بالنسبة للعراقيين العاملين بالخارج. ويتراوح سعر الضريبة بالنسبة لغير العراقيين ما بين ٢٪ و ٢٠٪ وتخضع جميع الشركات العاملة في العراق للضريبة على الأرباح التجارية التي تتراوح ما بين ١٠٪ و ٦٠٪(*) .

وبالنسبة للجهاز المصرفي يتولى البنك المركزي العراقي عمليات اصدار العملة والرقابة على البنوك والنقد الاجنبي. ويتألف الجهاز المصرفي من عدد من البنوك التجارية ويعتبر بنك الرافدين من اكبرها

(*) تم مؤخرا تعديل قانون ضريبة الدخل مع الغاء قانون ضريبة الشركات .

حيث يتولى هذا البنك نيابة عن الدولة تنفيذ العمليات التي لا يقوم بها البنك المركزي. وفي أوائل عام ١٩٨٩ تم تأسيس بنك الرشيد الذي يباشر نشاطه على الصعيد المصرفي المحلي تاركا العمليات الدولية لبنك الرافدين. وبعد عام ١٩٩١ تم انشاء ستة مصارف وهي البنك الاشتراكي، والبنك التجاري العراقي، وبنك بغداد وبنك دجلة، وبنك الاعتماد، والبنك الخاص، كنتيجة لتحرير التشريعات المصرفية. وتتولى البنوك المتخصصة تلبية احتياجات الائتمان المطلوب في المجال الصناعي والزراعي والعقاري. وتقدم شركات التأمين الحكومية كافة الخدمات التأمينية. وتم افتتاح سوق الأوراق المالية في مارس ١٩٩٢.

٠٦ المدفوعات الخارجية والمديونية :

كمبدأ عام تمكنت العراق خلال سنوات طويلة قبل الحرب مع ايران من تجنب عقد قروض خارجية. واعتبارا من عام ١٩٨١ وكنتيجة للعجز في الحساب الجاري بدأت الدولة في الاقتراض من دول عربية ، كما تم الاقتراض أيضا من الاتحاد السوفيتي السابق للاغراض العسكرية، وقدمت دول كثيرة من مجموعة الدول الغربية الصناعية تسهيلات ائتمانية الى جانب دول أخرى مثل الهند والبرازيل. وتم إعادة جدولة الديون الكبرى على الاقل مرة واحدة – التي عقدت مع اليابان وفرنسا والهند والمانيا الغربية) قبل حرب الخليج الثانية. وقد بلغت اعباء خدمة الدين ٣.٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ارتفعت الى ٣.٨ بليون دولار في عام ١٩٩١.

ينظم الاستثمار في العراق التشريعات التالية :

- قانون الاستثمارات العربية لسنة ١٩٨٨
- قرار مجلس قيادة الثورةرقم ٢٥٣ بشأن التسهيلات المصرفية والتشجيعية لمستثمري المشاريع والمرافق السياحية من العراقيين والعرب.
- قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن الاستثمار الصناعي للقطاعين المختلط والخاص.
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٨٠بشأن تشجيع اسهام الاستثمارات العربية في عملية التنمية الاقتصادية.
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٥٣ بشأن الاستثمار في المشاريع والمرافق السياحية.

لا توجد بشكل عام في العراق جهة حكومية مركزية للاشراف على الاستثمار فتتولى الجهات الحكومية المختصة والتي يقع في اطارها الاستثمار او التي يكون لها اختصاص نوعي معين، الاشراف عليه وتطبيق التشريعات السارية بشأنه، ففيما يتعلق بالاستثمارات السياحية مثلا تتولى المؤسسة العامة للسياحة التنسيق مع تلك الجهات في تنفيذ الاحكام المتعلقة بها، في حين تضطلع المؤسسة العامة للتنمية الصناعية بمسئولية متابعة الاستثمار في القطاع الصناعي.

ويمكن حصر مجالات الاستثمار في العراق في التالي : المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية السياحية.

وفيما يخص المال المستثمر فقد اشترط القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ ان يكون بحد ادنى مقداره نصف مليون دينار عراقي يجوز للمستثمر العراقي المساهمة فيه بنسبة لا تزيد عن ٤٩٪ تدفع بالدينار العراقي وتستحق الارباح عنه بذات العملة، كما يجيز القانون للمستثمر العربي ادخال رأسماله بعملة قابلة للتحويل عن طريق مصرف محلي او في شكل اموال عينية بشرط ان تكون الاصول المادية المستعملة في حالة جيدة والا يقل عمرها الانتاجي والاقتصادي عن ٥٠٪.

اما فيما يتعلق برأس المال في المشاريع الصناعية فقد حدد القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ حدها الاعلى بمبالغ تتراوح بين ١.٥ مليون دينار عراقي و ٧ مليون دينار عراقي حسب نوع الشركة التي تؤسس لذلك الغرض باستثناء الشركات المساهمة المختلطة التي يساهم القطاع الاشتراكي في رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٥١٪ فلم يحدد القانون حدا اعلى لرأسمالها. غير أنه يجوز بقرار من وزير الصناعات الخفيفة ولاعتبارات متعلقة بمصلحة الاقتصاد الوطني زيادة رأسمال المشاريع الخاضعة لهذا القانون شريطة ان يكون قد مضى على تأسيسها مدة خمس سنوات فاكثر. ويحظر القانون تملك اسهما تزيد قيمتها عن ١٠٪ من رأسمال اية شركة مساهمة على اية جهة باستثناء الاشخاص المعنوية العامة وشركات القطاع المختلط.

اما فيما يتعلق برأسمال المشاريع السياحية فيجيز قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٨٠ للمستثمرين العرب ادخال رأسمالهم بعملة قابلة للتحويل بدون تحديد وبدون اية قيود طالما كان دخول رؤوس الاموال تلك عن طريق مصارف مجازة، كما يجيز لهم فتح حسابات بها وتعامل تلك الحسابات معاملة تفضيلية.

ويتم انشاء الاستثمار عن طريق طلب يقدمه المستثمر الى الوزارة المعنية والمشرفة على القطاع الاقتصادي الذي يقع في اطاره المشروع والتي تتولى منح الموافقة على تأسيس المشروع او توسيعه او تطويره وذلك خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطلب. اما فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية فلا تؤسس الا بموافقة من مجلس ادارة المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، ويشترط للحصول على اجازة تأسيس المشاريع الصناعية ان يكون المستثمر عراقيا او عربيا وذا كفاءة مالية تتناسب وحجم الاستثمار بالاضافة الى انه يجب ان يكون مخولا بممارسة النشاط الصناعي وفقا لعقد تأسيسه ونظامة الداخلي، وتقدم طلبات التأسيس الى المديرية العامة للتنظيم والمساعدات مرفقة بوثائق المشروع كاملة.

وتتولى الرقابة على المشاريع الاستثمارية الوزارة التي يقع ضمن اختصاصها الاشراف على القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار.

اما فيما يخص المزايا والحوافز والتسهيلات فان المشاريع التي تؤسس وفقا لاحكام القانون رقم٤٦ لسنة ١٩٨٨ تتمتع بالاعفاءات التالية :-

- الاعفاء من رسم الطابع ورسم المهنة على كل المعاملات.
- الاعفاء من الرسم الجمركي والضميمة عن كافة تجهيزات المشروع وآلاته وادواته ومواده وابنيته ومستلزماته التشغيلية طيلة مدة قيامه ونفاذ اجازته.
- الاعفاء من الرسوم الجمركية عن المواد الاولية التي تستورد لاغراض التشغيل التجريبي للمشروع.

- الاعفاء من ضريبة العقار لمدة عشر سنوات اعتبارا من سنة تحقق اول ضريبة عقار.
- الاعفاء من الضريبة على الدخل بنسبة ٢٠٪ من رأس المال المستثمر لمدة خمس سنوات وبنسبة ١٠٪ للخمس سنوات التالية:
- اعفاء الاحتياطيات المخصصة للتوسع في المشروع او تطويره من ضريبة الدخلبشرط الا تزيد عن ٢٥٪ من صافي الارباح السنوية.
- اعفاء المواد الاولية ومواد التغليف والمواد المصنعة او نصف المصنعة المستخدمة في الصناعات الهندسية من الرسوم الجمركية والضميمة لمدة خمس سنوات.

اما المشاريع الصناعية فانها بالاضافة الى اول اربع اعفاءات مذكورة اعلاه، تتمتع بالمزايا التالية :-

- الاعفاء من ضريبةالدخل بنسبة ١٠٪ من رأسمالها المدفوع لمدة خمس سنوات اذا كانت مملوكة لافراد او شركات باستثناء شركات المساهمة وذلك متى كان الاستثمار في المدن المتطورة، والاعفاء بنسبة ٢٠٪ في المدن الاقل تطورا والمناطق النائية، كما تتمتع هذه المشاريع بالاعفاء بواقع نصف النسب المذكورة في السنوات الخمس التالية.
- اعفاء مشاريع الشركات المساهمة عدا المختلطه منها من ضريبة الدخل بنسبة ١٥٪ في المدن المتطورة و ٢٥٪ بالنسبة للمدن الاقل تطورا والمناطق النائية.
- اعفاء شركات القطاع المختلط من ضريبة الدخل بنسبة ٢٠٪ في المدن المتطورة و٣٠٪ في المدن الاقل تطورا والمناطق النائية.
- اعفاء الاحتياطيات التي تخصص لتوسيع المشروع او تطويره من ضريبة الدخل بنسبة ٢٥٪ من مجموع الأرباح السنوية شريطة توظيفها لذلك الغرض خلال خمس سنوات من تاريخ التخصيص.
- اعفاء ما يدفع مقابل الحقوق المعنوية للاشخاص الاعتبارية من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات بشرط الحصول على موافقة البنك المركزي والمؤسسة العامة للتنمية الصناعية على ذلك.
- اعفاء المواد الاولية ومواد التغليف واجزاء تجميع الصناعات الهندسية من الرسوم الجمركية والضميمة لمدة خمس سنوات في المدن المتطورة ولمدة عشر سنوات في المدن الاقل تطورا والمناطق النائية.

كما تتمتع الاستثمارات العربية وفقا لقرار مجلس الثورة رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٨٠ بالمزايا التالية:-

- اعفاء ١٠٪ من ارباح المشروع التي لا تزيد عن ١٠٪ من رأس المال المدفوع لمدة خمس سنوات، واعفاء ٥٪ من ارباح المشروع التي لا تزيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع من الضرائب لمدة الخمس سنوات التالية.
- اعفاء المبالغ الاحتياطية التي تخصص للاغراض الانمائية من ضريبة الدخل بشرط الا تزيد عن ٢٥٪ من الارباح السنوية.
- الاعفاء من الضريبة على العقارات التي يملكها المشروع لاغراض التخزين لمدة عشر سنوات.
- الاعفاء من رسم الطابع عن جميع المعاملات.

- الاعفاء من الرسوم الجمركية لمدة خمس سنوات للمكائن والاجهزة والادوات وقطع الغيار والتجهيزات والمواد الاولية ومواد التنظيف التي يستوردها المشروع للاغراض الصناعية، والتي لا يتوفر لها مثيل منتج محليا.

اما المشاريع السياحية فتتمتع وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٨٠بالاعفاءات التالية:

- ضريبة الدخل بنسبة ١٠٪ من رأس المال المدفوع وذلك لمدة سنة التشغيل الاولى والخمس سنوات اللاحقة لها.
- ضريبة الدخل عن احتياطيات المشروع التي تخصص لتنميته وذلك بنسبة ٢٥٪ من مجموع الأرباح السنوية.
- ضريبة العقار لمدة عشر سنوات من تاريخ انجاز المشروع.

وبالاضافة الى المزايا المتقدمة فان المشاريع الاستثمارية تتمتع بشكل عام بالعديد من التسهيلات المصرفية والتي من اهمها حقها في الحصول على القروض، والتسهيلات الاخرى مثل الحصول على اجازات الاستيراد والحق في تحويل اصل الاستثمار وارباحه الى الخارج، علاوة على السماح للعاملين في المشاريع الاستثمارية بتحويل نسب محددة من دخولهم الى الخارج حسب النظم السارية، وتخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع وتوفير الخدمات العامة لها وتبسيط وتسهيل اجراءات دخول وخروج المستثمرين العرب وامتعتهم الشخصية الى العراق.

وفيما يتعلق بالضمانات التي تتمتع بها الاستثمارات في العراق فيمكن تلخيص اهمها فيما يلي:-

- التعويض العادل والفعال عن تعرض الاستثمار لاي اجراء يمس الملكية وتتخذه السلطات المختصة عدا الاجراءات القضائية.
- معاملة رأس المال العربي ذات المعاملة التي يتمتع بها رأس المال العراقي.
- عدم فرض اية قيود في شان استيفاء واعادة رأس المال المستثمر وارباحه الى الخارج.
- عدم خضوع منتجات المشروع الاستثماري للتسعير الجبري.

ويلتزم المستثمر بشكل عام بتقديم البيانات والمعلومات عن مشروعه للجهات المختصة كما يلتزم بمسك الدفاتر التجارية المناسبة وتقديم ميزانية سنوية عنه لتلك الجهات، ويخص المشرع المشاريع السياحية بنص خاص تلتزم بمقتضاه بالتأمين على المشروع تأمينا شاملا ضد جميع المخاطر. وتتراوح العقوبات المقررة على اصحاب المشاريع عند مخالفتهم لاحكام التشريعات السارية بين حجب المزايا المقررة فيها والغاء اجازة ترخيص المشروع هذا بالاضافة الى بعض العقوبات الجنائية التي تتراوح بين الحبس والغرامة أو كلاهما حسب الاحوال.

اما فيما يتعلق بفض المنازعات المتعلقة بالاستثمار في العراق فهى تنحصر اما في اللجوء الى الطعن في قرارات الادارة امام جهات ادارية اعلى أو اللجوء الى القضاء المحلي.

(١٢)
تقرير مناخ الاستثمار في
سلطنة عُمان
لعام ١٩٩٤

١. بيانات أساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	٣٠٩.٥٠٠ كم٢
العاصمة	مسقط
اللغة الرسمية	اللغة العربية
اللغة / اللغات الأخرى المتداولة	اللغة الانجليزية
العملة	الريال العماني (ينقسم الى ١٠٠٠بيزه)
	١ دولار الامريكي = ٠.٣٨٥ ريال عماني حسب اسعار ١٩٩٤

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	٢ر٠٩
معدل النمو السكاني ٪	٣ر٥
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون ريال)	٤٥٩٦
معدل النمو الحقيقي ٪	-(٣ر٠)
معدل التضخم ٪	١ر٢
تكوين الناتج المحلي ٪	
قطاع النفط والغاز	٤٢ر٩
قطاع الصناعة	٥ر٤
قطاع الخدمات الحكومية	١٥ر٩
الصادرات فوب (بليون دولار)	٤ر٧٩
الواردات سيف (بليون دولار)	٣ر٦٩
الديون الخارجية (مليون دولار)	٣٠١٣

٢. مقدمة عامة :

تعد سلطنة عمان ثاني اكبر دولة – بعد المملكة العربية السعودية – في منطقة شبه الجزيرة العربية ، حيث تبلغ مساحتها حوالي ٣٠٩.٥ الف كيلو متر مربع من الاراضي التي تغطى المنطقة الواقعة في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة.

يحدها من الشمال مضيق هرمز ومن الشرق بحر العرب بسواحل يبلغ طولها ١٧٠٠ كيلو متر ، كما يحدها من الغرب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، ومن الجنوب

جمهورية اليمن. كما يقع ضمن الحدود الاقليمية للسلطنة شبه جزيرة مسندم في اقصى الشمال وتتحكم في مضيق هرمز ، وتضم تلك الحدود ايضا مجموعة صغيرة من الجزر هى جزر مصيرة وكوريا موريا في مواجهه الساحل العماني.

تمتد السلطنة بين خطى عرض ١٦.٤٠ و ٢٦.٢٠ شمالا وبين خطى طول ٥١.٥٠ ، ٥٩.٤٠ شرقا ، وتتباين أراضيها تباينا كبيراً فمن الأراضى البور التي تطل على مضيق هرمز في الشمال الى سهل الباطنة الخصب في إتجاه مسقط ومن صحراء الربع الخالي الشاسعة عبر الجبال إلى سهل صلالة الأخضر في الجنوب .

وقد وفر الموقع الجغرافي لسلطنة عمان امكانيات كبيرة للاتصال بمختلف انحاء العالم واتاح لها نقل بضائعها واستيراد السلع التي تحتاجها ، فضلا عن تحكم هذا الموقع في طرق امدادات النفط العالمية. وأتاحت التضاريس المتباينة فرصاً جيدة لنمو الزراعة في السهول الخصبة ، وصيد الاسماك على السواحل الطويلة ، كما اشارت المسوحات الجيولوجية الى ان السلطنة غنية بالعديد من المصادر المعدنية في مناطقها الجبلية.

٣.الوضع الاقتصادي العام :

١٠٣ السياسة الاقتصادية :

يقوم الاقتصاد العماني على عشرة أهداف أساسية اعتمدها مجلس التنمية – الذي انشئ في عام ١٩٧٤– كركائز في اعداد الخطط الخمسية المتتالية بدءا بأول خطة خمسية للتنمية في السلطنة (١٩٧٦ – ١٩٨٠) وتتلخص هذه الأهداف في :-

– العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي بجانب الايرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل.
– زيادة نسبة الاستثمارات الموجهه الى المشروعات المغلة للدخل وعلى وجه الخصوص مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والاسماك .
– توزيع الاستثمارات جغرافيا مع ايلاء اولوية خاصة للمناطق الأقل تقدما .
– دعم وتنمية المراكز السكانية .
– الاهتمام بموارد المياه .
– الاهتمام بتنمية الموارد البشرية .
– استكمال هياكل البنية الاساسية .
– دعم النشاط التجاري المحلي وازالة صعوبات النقل والتخزين.
– استكمال مقومات قيام اقتصاد وطني حر يرتكز على نشاط القطاع الخاص .
– رفع كفاءة الجهاز الاداري للدولة .

وقد رفعت السلطنة شعار " تنويع مصادر الدخل " قبل ١٠ سنوات وبدأت مراحل التطبيق تدريجيا ، ولكن رحلة هبوط اسعار النفط (منذ عام ١٩٨٦) دفعت السلطنة الى تسريع خطواتها لتحقيق هذا الشعار فاتجهت الدولة الى دعم الزراعة وصيد الاسماك وتصنيعها وإلى دعم الصناعة فخططت

لقيام سبع مناطق صناعية اهمها منطقة الرسيل بالقرب من العاصمة مسقط .

ومع بدايات عام ١٩٩٣ بدأت الحكومة العمانية بالاندفاع بقوة نحو الاستثمار كأحد الروافد الرئيسية للتنمية وتقليل الاعتماد على النفط فبدأت سياسة التخصيص وبيع اسهم الحكومة في المشروعات الانتاجية القائمة ، وفي عام ١٩٩٤ أخذت سياسة التخصيص بعداً جديداً بطرح مشروعات خدمية حكومية في مجالات حيوية مثل تحلية المياه ومشروعات الكهرباء وغيرها لمساهمات القطاع الخاص . وعلى الرغم من أن الفلسفة الاقتصادية التي تهتدي بها السلطنة تعتمد على اقتصاديات السوق إلا أن السلطنة اتبعت نهج التخطيط لارساء قواعد اقتصادها الوطني .

٢٠٣ التطور العام للاقتصاد :

١٠٢٠٣الناتج المحلي الاجمالي حسب المساهمات القطاعية :

رغم أن قطاع النفط ما زال هو المصدر الرئيسي للدخل القومي في السلطنة ، فقد حققت الدولة نجاحا ملموسا في تنويع مصادر الدخل وتعديل هيكل الاقتصاد الوطني ، ويتضح ذلك من تغير الاهمية النسبية للقطاعات غير النفطية حيث زادات نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الى ٥٧.٧ ٪ عام ١٩٩١ مقارنة بـ ٥٠.٩٪ عام ١٩٩٠ ، بينما انخفضت نسبة مساهمة القطاعات النفطية من ٦٧٪ عام ١٩٧٥ الى ٤٢.٣٪ عام ١٩٩١ .

وفي عام ١٩٩٣ اصدر مجلس التنمية العماني ارقاما تعكس انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١.٩٪ لعام ١٩٩٣ ، فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١ر٤٪ من ٤ر٤٢ بليون ريال ١١ر٤٨ بليون دولار) في عام ١٩٩٢ الى ٣٦ر٤ بليون ريال عام ١٩٩٣ . كما انخفضت مساهمة القطاع النفطي بنسبة ١١ر١٧٪ من ١.٨٨ بليون ريال الى ١ر٦٧ بليون ريال . اما الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي فقد سجل معدل نمو بلغ ٩.١٪ في عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع معدل نمو اقل قدره ٨.٤٪ عام ١٩٩١ . وزاد الناتج المحلي لقطاع الكهرباء والمياه بنسبة ٥.١٪ عام ١٩٩٢ ، وانخفض المعدل في قطاعي الانشاء والتجارة من ٣٣.١٪ ، ١٥.٩٪ عام ١٩٩١ الى ٣.٨٪ و ١٢.٢٪ على التوالي في عام ١٩٩٢. في حين زاد الناتج المحلي لقطاع الخدمات الحكومية بنسبة ٦.٥٪ بالمقارنه مع زيادة بلغت نسبتها ١.٧٪ عام ١٩٩١ وقد استهدفت خطة التنمية الخمسية الرابعة ١٩٩١ -١٩٩٥) تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات الانتاج غير النفطية تتراوح بين (٦.٦٪) لقطاع الزراعة و(١٤.٣٪) لقطاع البناء والتشييد ، و (١١.١ ٪) في القطاعات السلعية ، و (٦٪) لقطاع الخدمات.

٢٠٢٠٣الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق :

بلغ الناتج المحلي الاجمالي لسلطنة عمان في عام ١٩٩٢ حوالي ٤.٤٢٣.١٤٩ مليون ريال عماني ١١٤٨٨.٧ مليون دولار امريكي) ، مثل الانفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه العام والخاص ما نسبته ٦ر٧٢٪ (منها ٢ر٣٩٪ للإستهلاك العام و٤ر٣٣٪ للإستهلاك الخاص) ويلي ذلك اجمالي تكوين رأس المال بنسبة ١٨ر١٧٪ ثم صافي الصادرات من السلع والخدمات بنسبة ٢٢ر١٥٪.

٤.قطاعات الاقتصاد الوطني :

١٠٤الزراعة :

ظل القطاع الزراعي يحتل مكانة رئيسية في الاقتصاد العماني حتى بداية استخراج وتصدير النفط عام ١٩٦٧ (كان يمثل ٣٤.٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي) وقد بدأت هذه النسبة في التناقص فبلغت عام ١٩٧٠ نحو ١٦٪ ونحو ٢٪ عام ١٩٧٦ و ٢.٧٪ عام ١٩٨٥ . الا أن القطاع ظل يمثل اهمية خاصة في الاقتصاد العماني حيث يعمل به ما نسبته ٢٣٪ من اجمالي القوى العاملة العمانية فاستمر اهتمام الدولة به وعملت على دعمه فانشأت البنك الزراعي العماني عام ١٩٨١ براسمال قدرة ١٩ مليون ريال ليقرض المزارعين ويساعدهم على رفع الانتاجية من جهة ويساعد على زيادة الاراضي المزروعة من جهة أخرى . وفي عام ١٩٨٥ انشأت الحكومه "الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية" التي ساهمت مراكزها المنتشرة في السلطنة في تسويق المحاصيل الزراعية .

وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في السلطنة نحو ٨٣ الف هكتار يزرع منها ٥٩ ألف هكتار فقط (عام ١٩٩١) موزعة على مختلف مناطق السلطنة ، وتحتل التمور المركز الأول في الانتاج (قدر انتاجها عام ١٩٩١ بحوالي ١١٧ الف طن) ، ويليها البرسيم والموالح ، وهناك محاصيل أخرى مثل الموز ، القمح والذرة ، الخضروات ، التبغ ، البابايا وغيرها.

١٠١٠٤مجالات الاستثمار في قطاع الزراعة :

توفر موارد المياه الجوفية غير العميقة امكانيات جيدة للتوسع في زراعة بعض الاراضي الجديدة في المنطقة الشرقية من السلطنة وشمال ساحل الباطنة وعمان الداخل، وتوجد دلائل قوية على وجود المياه الجوفيه العميقة في منطقة نجد بالمنطقة الجنوبية التي اوضحت المسوحات والدراسات التي اجرتها السلطنة وجود مساحات كبيرة من اراضيها صالحة للزراعة (قد تتعدى ٣٠٠٠ الف هكتار) حول مناطق دوكة ، وادي مخاورين ، شيسور، حنفيت ، قتبيت . بحيث يمكن توجيه استثمارات جديدة الى هذه المناطق .

٢٠٤الصيد والثروة الحيوانية :

تنتج السلطنة كميات من الاسماك المختلفة تفوق الطلب المحلي ، فبعد ان حققت الاكتفاء الذاتي من الاسماك تقوم بتصدير قدر منها الى الخارج . وقد بلغت قيمة الصادرات من الاسماك العمانية ١٣.٣ مليون ريال في عام ١٩٩١ تمثل ١٦.٨٪ من جملة الصادرات غير النفطية . وقد احتلت الصادرات العمانية من الاسماك المرتبة الأولي عام ١٩٩٣ مسجلة ١٩.٨ مليون ريال عماني مقارنة بعام ١٩٩٢ الذي بلغت فيه نحو ١٢.٢ مليون ريال عماني بنسبة زيادة قدرها ٤٦.٧٪.

وتنفيذا لسياسة الدولة الرامية الى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال صيد الاسماك قامت الحكومة عام ١٩٧٦ بانشاء " صندوق تشجيع صائدي الاسماك " ليتولى منح اعانات للصيادين لمساعدتهم على شراء القوارب والماكينات والمعدات الاخرى ، وفي عام ١٩٨٠ انشأت " الشركة القومية العمانية لمصائد الاسماك " براسمال مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص ، وفي عام ١٩٨٨ انشأت "

شركة الاسماك العمانية " وعملت السلطنة على توفير مصانع تجهيز الاسماك ومصانع الثلج ومنشآت للتجميد والتبريد وسيارات مبردة وورشة لاصلاح قوارب الصيد .

واعتمدت الدولة في خطتها الخمسية الرابعة (٩١- ١٩٩٥) سياسة تهدف لتطوير هذا القطاع من خلال زيادة الانتاج السمكي ليصل الى ٢٠٣ الف طن مع نهاية الخطة بالاضافة الى اسطول بحري قادر على استغلال هذه الثروة وتطوير الموانئ الحالية وانشاء موانئ جديدة متخصصة في خليج العرب وبحر عمان .

١٠٢٠٤مجالات الاستثمار في قطاع الثروة السمكية :

تتمثل المجالات المتاحة للاستثمار فيما يلي :-

- امكانية تمويل الشركات العمانية القائمة فعلا بالقروض لشراء السفن وبناء مخازن التبريد .
- تقديم القروض للمواطنين العمانيين الذين يقومون بشراء وتسويق الاسماك لدعم شراء البرادات ومخازن التبريد .
- دعم صناعات الاسماك التي يقدم عليها المواطنون العمانيون .
- مجالات تسويق الاسماك العمانية وايجاد الاسواق لها في دول مجلس التعاون الخليجي والدول الشقيقة والصديقة .
- انشاء مصانع لزيت السمك وتصنيع الوجبات السمكية الجاهزة وتعليب الاسماك وبناء سفن الصيد.

٢٠٢٠٤الثروة الحيوانية :

اشارت النتائج الاولية للتعداد الزراعي في سلطنة عمان الى وجود ٢١٣١٢٠ رأسا من البقر و ٨٥٤٠٦٠ رأسا من الماعز ، ٢٤٢٠٦٠ رأسا من الضأن ، ٩٨٥٥٠ رأسا من الجمال وقد قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية باتمام عدد من الدراسات للمشاكل التي تواجهها الثروة الحيوانية استهدفت تحسين القدرة الانتاجية وتحسين التغذية ويجرى حاليا تنفيذ نتائج هذه البحوث والدراسات في محطات البحوث الحيوانية في الرميس وصلاله ووادي قريات . وبالنسبة لتنمية وحماية المراعي وتوفير الاعلاف تم اجراء مسوحات تفصيلية للمراعي في محافظة ظفار لوضع خارطة للبيئات النباتية المختلفة.

وقد اتخذت عمان عدة اجراءات لتنشيط الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية كان منها تخفيض اسعار استهلاك مشاريع الانتاج الحيواني من الكهرباء وتدرس إمكانية توفير قروض بدون فوائد لهذه المشاريع واعفاء مستلزمات الانتاج من الرسوم الجمركية .

٣٠٤ قطاع الصناعة :

تحول نمط الصناعة في عمان من الصناعات اليدوية التقليدية كصناعة الفخار والأواني المعدنية

والنسيج وصياغة الذهب والفضة في اواسط السبعينات الى أنماط الصناعة الحديثة في قطاعات :

١٠٣٠٤ الصناعة الاستخراجية :

١٠١٠٣٠٤ النفط :

يبرز قطاع النفط على أنه القطاع الاكبر اهمية بمعيار مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وفي عوائد التصدير وفي الايرادات الحكومية . وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات المعتمدة لقطاع النفط في الخطة الخمسية الرابعة الى نحو ١٥٠٥.٥ مليون ريال عماني بالمقارنة مع اعتمادات الخطة الثالثة والتي بلغت ١٠٥٣.٣ مليون ريال عماني .

وارتفع انتاج السلطنة من النفط الخام عام ١٩٩٣ الى ٧٧٥ ألف برميل يوميا مقارنا بانتاج عام ١٩٩٢ الذي بلغ ٧٤١ ألف برميل يوميا في الوقت الذي انخفضت فيه الصادرات من النفط بنسبة ٨.٦ ٪ عام ١٩٩٣ ، فانخفضت العائدات بالتالي من ١.٧ بليون ريال عماني عام ١٩٩٢ الى ١.٥٩ بليون ريال عام ١٩٩٣ ، ويعزى ذلك الى انخفاض اسعار النفط على مدار العام .

هذا وقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق للمنتج الى نحو(٤٥.١٪) في عام ١٩٩٠ وذلك مقابل نسبة مساهمته التي قدرت بـ (٦٧٪) عام ١٩٧٥ . وتستهدف الدولة تخفيض هذه المساهمة الى (٤٢.٣٪) في عام ١٩٩٥ في مقابل ارتفاع مساهمة قطاعات الانتاج السلعي من (١٣.٣٪) عام ١٩٩٠ الى (١٦.٧) مع نهاية الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩١ - ١٩٩٥) .

٢٠١٠٣٠٤ الغاز :

يقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز في السلطنة بنحو ١٧ تريليون قدم مكعب ويبلغ العمر الافتراضي للغاز ٣٥ سنه تقريبا بالاضافة الى مشروع تسييل الغاز لمدة ٢٠ سنة على اقل تقدير . وخلال عام (٩١/ ١٩٩٢) تم تحقيق العديد من اكتشافات الغاز الطبيعي تقدر بنحو ٧ تريليون قدم مكعب في حقول سيح نهيده وسيح رول وبارك في شمال عمان. ومن المقرر ان تبدأ السلطنة في تصدير الغاز المسال اعتبارا من عام ١٩٩٩ بعد اكتمال مشروع تسييل الغاز الذي سيقام في السلطنة بالتعاون مع شركات يابانية وأوروبية لانتاج ٦ر٨ مليون طن من الغاز سنويا توجه الى اسواق الشرق الاقصى واوروبا وآسيا لمدة ٢٠ عام .

٣٠١٠٣٠٤ قطاع التعدين

ويتمثل في استخراج النحاس ومن اهم مشروعاته مشروع مجمع النحاس في صحار الذي يمثل اهم المشروعات في قطاع الصناعات التحويلية ، كما يضم القطاع ايضا مصنع الاسمنت ومصفاة تكرير البترول التي افتتحت في عام ١٩٨٢ ويضم ايضا صناعة استخراج الرخام . وتزخر السلطنة بخامات معدنية اخرى مثل الجبس والصوف الصخري والحجر الجيري والكروم والمنجنيز والفحم الحجري .

٢٠٣٠٤ الصناعات التحويلية :

وتضم القطاعات التالية :-

١٠٢٠٣٠٤ مواد البناء:

والذي يتألف من منتجات الاسمنت المزوج بالاسبستوس وصناعة البلاط والدهانات ، صقل الرخام وصهر النحاس .

٢٠٢٠٣٠٤ الصناعات الغذائية :

ويتركز اساسا على التمور لتوفرها محليا بالاضافة الى صناعة منتجات الالبان والدقيق .

وقد شهد قطاع الصناعة تطورا ملموسا خلال الفترة الماضية حيث زادت القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع من نحو ٠.٢ مليون ريال عماني عام ١٩٧٠ الى نحو ١٥١.١ مليون ريال عماني عام ١٩٩٠ .وبمناسبة اعتبار كل من عامي ١٩٩١،١٩٩٢ عام للصناعة العمانية قامت الحكومة بمنح العديد من الحوافز لتشجيع المواطنين العمانيين على دعم الصناعة المحلية من خلال الاستثمار في هذا القطاع واستخدام المواد الأولية والسلع المصنوعة محليا .. وتتضمن هذه الحوافز ما يلي:-

- اعفاء الآلات والمعدات والمواد الخام المستوردة من الضرائب الجمركية
- فرض ضرائب جمركية على السلع المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية .
- اعفاء الشركات من الضريبة على الارباح التجارية لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد لمدة ٥ سنوات أخرى .
- تقديم قروض بسعر فائدة منخفض (مدعم) من بنك تنمية عمان
- تقديم منحة رأسمالية للمنشآت الصناعية العمانية التي يديرها اصحابها بانفسهم وهي نسبة مئوية من المبلغ المستثمر.
- تقديم مساعدة حكومية للمستثمرين من أجل الحصول على دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.
- توفير قطع الاراضي المزودة بالخدمات الاساسية في المناطق الصناعية باسعار ايجارية رمزية.
- رسوم مخفضة للكهرباء المستهلكة بواسطة الوحدات الصناعية .
- اعطاء الاولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية في حدود ١٠٪ تجاوز في الاسعار المحلية.

وقد ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من ١٠٣ مليون ريال عماني عام ١٩٨٦ الى ١٥١ مليون ريال عماني عام ١٩٩٠ والى ٢٤٤ مليون ريال عماني عام ١٩٩٤ بمعدل نمو سنوي قدرة ١٢.٩٪ .

وفي قطاع الاستثمار الخاص بلغت مساهمة الصناعة ٨٥ مليون ريال مع نهاية الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) وبنسبة مساهمة ٢.٩٪ من مجمل الاستثمارات البالغ ٨٩٦ مليون ريال عماني وارتفعت هذه المساهمة الى ١٨٦ مليون ريال مع قرب نهاية الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩١-

١٩٩٥) بنسبة ٤.٦٪ من اجمالي الاستثمارات البالغ ١٣١٩ مليون ريال عماني.

وقد شهد قطاع الصناعة في سلطنة عمان خلال عام ١٩٩٤ عددا من الاحداث الهامة كان أبرزها :-

- وقعت سلطنة عمان والهند اتفاقية لاقامة مصنع للأمونيا واليوريا على اساس مشروع مشترك بنسبة ٥٠٪ لكل منهما ، ويكون مقره في " صور " بالسلطنة .
- اجرت السلطنة دراسة لاقامة مصنع لتسييل الغاز الطبيعي بالتعاون مع شركة متسوبيشى وعدد من الشركات اليابانية والاوربية لانتاج ٧ مليون طن من الغاز سنويا توجه الى اسواق الشرق الاقصىوآسيا واوروبا لمدة ٢٠ عاما بدءا من عام ١٩٩٩ .

٣٠٣٠٤ مجالات الاستثمار في قطاع الصناعة :

يمكن توجيه الاستثمارات المحلية او الاجنبية الى مجالات الصناعة التحويلية التي تعتمد على التعدين وغيره مثل صناعة الاسمنت والطوب والبلاط والرخام ومنتجاته والجبس ومنتجاته ، والى مجالات الصناعة الكيماوية المعتمدة على الملح والصناعات التي تستخدم الاسبستوس وصناعة الالياف الزجاجية والى الصناعات الغذائية مثل تعليب عصير الحمضيات ، تصنيع وتعليب الصلصة ، واللحوم وتعليبها ، ويضاف إلى ما سبق صناعة الأعلاف الحيوانية.

٤٠٤ قطاع السياحة :

تساهم السياحة حاليا بـ ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن المخطط أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٪ عام ٢٠٠٠.تتمتع السلطنة بمزايا وعناصر جذب سياحي كثيرة على مدار السنة كالموقع والطبوغرافية المتنوعة التي تتراوح بين السهول الساحلية والجبال الشاهقة والوديان والصحاري فضلا عن التراث الحضاري والتاريخي العريق ، الى جانب توفر مقومات البنية الاساسية من حيث الطرق والمواصلات والخدمات الأخرى التي تشجع نمو النشاط السياحي .

وتقوم سياسة تشجيع قطاع السياحة في السلطنة على تحقيق ما يلي :-

- تنمية القطاع بشكل تدريجي ومن خلال برامج محددة للتسويق السياحي .
- تطوير الاطار المؤسسي لادارة النشاط السياحي وتسهيل وتطوير الاجراءات المرتبطة بهذا النشاط .
- اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدور رئيس في الترويج والاستثمار السياحي بعد تحديد مجالات الجذب السياحي والمواقع السياحية الرئيسية .
- تعزيز المرافق والخدمات السياحية داخل السلطنة والتوسع في اقامة المهرجانات والمعارض ذات الطبيعة الثقافية والترفيهية .
- الحفاظ على التراث العماني المتمثل في القلاع والحصون والمنشآت والمعالم الحضارية والتاريخية وتيسير سبل زيارتها .

أما فيما يتعلق بالاستثمار ففي القطاع السياحي فإن لمشاريع اقامة القرى والمناطق السياحية المتكاملة الأولوية في هذا المجال .وقد عمدت السلطنة الى اتخاذ بعض الاجراءات التنفيذية لتشجيع قطاع

السياحة منها تخصيص مبلغ ٦ مليون ريال عماني لتطوير السياحة في ميزانيتها لعام ١٩٩٤ مقارنة بمبلغ ٢.٦ مليون ريال عماني في خطة التنمية الثانية ، وكذلك ايقاف العمل بمتطلبات استخراج تأشيرات الدخول لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٨٧/ ١٩٨٨ وتسهيل اجراءات الحصول على التأشيرات للاجانب في عام ١٩٩٠ ويعطى السائح في السلطنة اذنا بالبقاء لمدة اسبوعين ، كما سمحت السلطنة لاول مرة الدخول اليها بالطرق البرية ووصل عدد السياح القادمين للسلطنة ٣٤.٤٠٠ سائحا في عام ١٩٩٣ .كما قررت الحكومة اتخاذ اجراءات لبيع ثلاثة من اضخم الفنادق السياحية الى القطاع الخاص العماني في اطار جهد الدولة لتنظيم وخصخصة المؤسسات السياحية .

٥٠٤ البنية التحتية : .

١٠٥٠٤ الطرق:

تتسم التضاريس الجغرافية للسلطنة بخصائص تؤدي إلى رفع كلفة انشاء الطرق المختلفة والتي تسعى الحكومة الى استكمال شبكتها بمستوياتها المختلفة وبما يتناسب مع اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد تم تخصيص استثمارات تصل قيمتها (في الخطة الخمسية الرابعة) الى نحو ٦٠ مليون ريال عماني لانشاء مجموعة كبيرة من الطرق الجديدة كازدواجبه اجزاء من طريق الرسيل / نزوى واستكمال بعض الطرق الداخلية.

وتسعى السلطنة الى اعطاء دور كبير للقطاع الخاص في مجال تنفيذ بعض مشروعات الطرق السريعة باسلوب الطرق المدفوعة الرسوم ، وفي هذا الاطار تستهدف الخطة الخمسية الرابعة (٩١-١٩٩٥) انشاء عدد من مشاريع الطرق ستؤدى الى سفلته حوالي ٢٦٧ كم من الطرق الجديدة مع الاستمرار في صيانة الطرق الحالية .*

٢٠٥٠٤الموانئ

يعتمد النقل البحري بالسلطنة على ميناءين تجاريين رئيسين هما ميناء السلطان قابوس وميناء ريسوت ، وذلك اضافة الى ميناء الفحل المخصص لتصدير النفط الخام ، وميناء صغير في خصب بمحافظة مسندم .

وتعمل الحكومة العمانية على تحقيق ما يلي :-

* صدور المرسوم السلطاني رقم (٣٥/ ٩٤) بالموافقة على انضمام السلطنة الى اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين دول جامعة الدول العربية التي سبق التوقيع عليها في ١٤/ ٣/ ١٩٧٧ .

- توسيع طاقة ميناء السلطان قابوس من خلال تحسين وتطوير امكانياته ومعداته واضافة بعض الأرصفة علما بأن خدمة الحاويات قد ادخلت الى هذا الميناء عام ١٩٨٩.

- تحسين الكفاءة الادارية للموانئ وعمليات الشحن والتفريغ مع تحديث منافذ وقنوات النقل الداخلي من والى الموانئ .

- دراسة الاسلوب المناسب لتطوير ميناء ريسوت وتوسيع وتطوير ميناء خصب .

٣٠٥٠٤ المطارات :

في عام ١٩٧٢ تم انشاء مطار السيب الدولي ليحل محل مطار صغير كان موجودا في ضواحي العاصمة مسقط ، وتمت توسعة المطار عام ١٩٨٥ ، وهناك مطار صلالة الذي افتتح عام ١٩٧٧، وتم تحديث خدمات الطيران الى جزيرة مصيرة .وتساهم السلطنة في "شركة طيران الخليج GulfAir" بنسبة ٢٥٪ من راسمالها ، كما انشأت شركة خاصة للطيران OMAN AIR وتهدف السلطنة الى تطوير هذا المرفق الهام باتباع الاستراتيجية التي تحقق :-

- تنمية حركة النقل الجوي بما يدعم متطلبات التنمية الاقتصادية وحركة التعامل مع العالم الخارجي
- جذب شركات الطيران العاملة لاستخدام مطاري السيب وصلالة كنقطة رئيسية لتحويل الركاب والمسافرين بين أوربا وشرق آسيا والخليج .
- تنمية نشاط الأرصاد الجوية على مستوى السلطنة لخدمة الملاحة الجوية .

٤٠٥٠٤الاتصالات السلكية واللاسلكية :

يشتمل هذا المرفق على خدمات الهاتف والتلكس والفاكسيميلي وشبكات الميكروويف ومحطات الاتصال الارضية. وتتولى الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، القيام بهذه المهام وتستهدف توسيع نطاقها وتطويرها .

وقد شهد هذا القطاع تطورا كبيرا حين بدأ برنامج تطويره عام ١٩٨٣ ، ويوجد بالسلطنة حاليا شبكة اتصالات لاسلكية وهاتفية واسعة ، وتهدف الحكومة العمانية إلى زيادة عدد الخطوط الهاتفية وانشاء محطات للاقمار الصناعية واستكمال الخدمات الجديدة والنظام الرقمي للمقاسم وخدمات التحويل الحزمي، وتوسيع معهد التدريب المهني لتوفير الاعداد المطلوبة من الفنيين العمانيين والوصول بنسبة تواجدهم في هذا القطاع الى (٨٣٪) عام ١٩٩٥ .

٥٠٥٠٤الكهرباء :

تتولى وزارة الكهرباء والمياه بشكل رئيسي انتاج وتوزيع الكهرباء على كافة مناطق السلطنة كما تقوم شركة تنمية نفط عمان وكذلك وزراة الدفاع بانتاج وتوزيع الكهرباء على كافة مراكزها ، وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذه الجهات مجتمعه حوالي ١٢٥٨ ميجاوات. وفي صدد تنمية هذا النشاط الحيوي تسعى الحكومة الى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية مثل مشروع انشاء محطة كهرباء "منح" الغازية بطاقة (٦٠-٩٠) ميجاوات لمقابلة النمو في الطلب بست ولايات بالمنطقة الداخلية اضافة الى ولاية المضيبى .

٥. المالية العامة :

شهد عام ١٩٩٤ انخفاضا طفيفا في الإيرادات الحكومية بلغت نسبته ١ر٠٪ في حين انخفضت المصروفات بنسبة ٥ر٩٪ ، حيث بلغت جملة الايرادات ٧ر١٧٢٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٤

مقابل ١٧٢٣ر٩ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٣ في الوقت الذي بلغت فيه جملة المصروفات في عام ١٩٩٤ حوالي ٢٠٢٩ر٥ مليون ريال عماني مقابل ٢٢٤٢ر٤ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٣. وبذلك بلغ عجز الميزانية ٣٠٦ر٨ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٤ مقابل ٥١٨ر٤ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٣ .ولتمويل العجز قامت الحكومة باصدار سندات تنمية بقيمة ٣٥ر٦ مليون ريال عماني . أما وسائل التمويل الاخرى المتمثلة في الاقتراض والسحب من الاحتياطي العام للدولة فقد بلغت في مجموعها ٢٢٤ر٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٤.

وقد انخفضت ميزانية السلطنة لعام ١٩٩٤ (٢٠٠٣ مليار ريال عماني " ٥.٣ مليار دولار") عن ميزانية ١٩٩٣ (٢٤ر٢ مليار ريال عماني " ٩٠ر٥ مليار دولار ") وقد مثل الانفاق الاستثماري في هذه الميزانية ٢٠ر٨٪ والانفاق على الدفاع والامن القومي ٣٠٪، وبلغت حصة سداد فوائد الاقتراض ودعم القطاع الخاص والقطاع الصناعي ١١٪.

١٠٥ القطاع النقدي :

أدت السياسة النقدية التي اتبعتها السلطنة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بكافة مقوماته والى تلافي الاثار التضخمية أو الانكماشية ، فاستمرت في تطبيق سياسة ربط وتثبيت سعر صرف الريال العماني مقابل الدولار الامريكي ، فظل هذا السعر ثابتا منذ يناير ١٩٨٦ ، عندما تم تخفيض قيمة الريال العماني مقابل الدولار بنسبة ١٠٪ للتكيف مع انخفاض اسعار النفط في ذلك الوقت ، كما حددت سقوفا لاسعار الفائدة على الريال بهدف ضبط التوسع النقدي ومتابعة اوضاع السيولة المحلية ، وشجعت المصارف المرخصة والمؤسسات المالية على الاستفادة من ادوات الائتمان وتسهيلات اعادة خصم الاوراق التجارية. واستمرت السلطنة في اصدار سندات الخزينة عند الحاجة لامتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف .

٢٠٥ الجهاز المصرفي :

يوجد في السلطنة ١٩ مصرفا تجاريا منها ٧ مصارف محلية (بعد دمج عدد من المصارف المحلية في أغسطس ١٩٩٤) و١٢ مصرفا اجنبيا ، كما توجد ثلاثة مصارف متخصصة هى بنك الاسكان العماني وبنك تنمية عمان وبنك عمان للزراعة والاسماك .

وقد حققت المصارف العمانية أفضل أداء لها عام ١٩٩٣ فزاد اجمالي اصول البنوك التجارية بمقدار ٩٦ر٣ مليون ريال عماني في نهايةاغسطس ١٩٩٤ مقارنة بمستواه خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٣ بنسبة زيادة قدرها ٤ر٥٪ وقد زادت أرصدة الاقراض بنسبة٥ر٧٪ لتصل الى١ر١٢٠٧ مليون ريال عماني خلال نفس الفترة كما انخفضت مطلوبات البنوك من الحكومة بما في ذلك اذون الخزانة وسندات التنمية بنسبة ٨ر٥٠٪ لتصل الى٨ر٩٢ مليون ريال عماني بالمقارنة مع ٨ر١٨٨ مليون ريال عماني خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٣ . وزادت استثمارات البنوك التجارية في سندات التنمية الحكومية من ٣ر٢٣ مليون ريال عماني في اغسطس ١٩٩٣ الى١ر٤٢ مليون ريال عماني في نفس الفترة من عام ١٩٩٤. أما استثماراتها في اذون الخزانة المحلية "بسعر التكلفة" فقد انخفضت من

٥ر١٦٥ مليون ريال الى ٧ر٥٠ مليون ريال في اغسطس من عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤ على التوالي . وزادت ودائع القطاع الخاص بالعملات الاجنبية بمقدار٣ر١٨ مليون ريال خلال نفس الفترة .

٣٠٥ سوق الأوراق المالية :

أنشئ سوق مسقط للاوراق المالية رسميا في يونيو ١٩٨٨ وبدأ التعامل فيه في شهر مايو عام ١٩٨٩ وبلغ عدد الشركات التي تتداول اسهمها في السوق ٨٦ شركة مساهمة منها ٢٩ شركة مقفلة في عام ١٩٩٤ ، ويعمل في السوق ٨ شركات للوساطة.

وفي تطور كبير في سياسة سوق مسقط للاوراق المالية خلال عام ١٩٩٤ ، فتحت السوق ابوابها امام المستثمرين الاجانب فطرحت اسهم اول صندوق للاستثمار يسمح بانشائه في السلطنة بمشاركة راس المال الاجنبي ، لتصبح السلطنة بذلك أول دولة خليجية تسمح للاجانب بتداول اسهم الشركات المحلية . ويحمل الصندوق اسم " حساب أوريكس للاستثمارالمشترك " وبلغ راس ماله ٤٥ مليون دولار امريكي يمتلك ٤٩٪ من وحداته الشركاء الاجانب (مؤسسات مالية بريطانية) ويمتلك العمانيون الـ ٥١٪ الباقية. وفي شهر أغسطس ١٩٩٤ قبل سوق مسقط عرضين لانشاء صناديق مشتركة ، بعد نجاح تجربة "اوريكس" ، مع عدد من المؤسسات المالية اليابانية .

وكانت سلطنة عمان قد وقعت إتفاقا مشتركا (في عام ١٩٩٢) مع دولة البحرين لتسجل اسهم شركات كل منها في بورصة الآخرى في أول اتفاق من نوعه بين دولتين من اعضاء مجلس التعاون الخليجي .

٤٠٥الضرائب :

تخضع ضرائب الدخل في السلطنة لقانون " ضريبة الدخل على الشركات " الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٤٧/ ٨١ (١٨/ ٥/ ١٩٨١) والذي الغى بموجبة العمل بمرسوم ضريبة الدخل لعام ١٩٧١ وذلك مع عدم المساس باحكام المراسيم السلطانية رقم ٢١/ ٧٥ ، ورقم ٦٥/ ٧٧ ورقم ٦١/ ٨٠ المتعلقة ببعض الاعفاءات والتخفيضات الضريبية، وقد تمتعت الشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانين بالاعفاء من ضريبة الدخل اعتبارا من عام ١٩٧٥ لمدة ٥ سنوات تم تمديدها لمدة ٥ سنوات أخرى الى سنة ١٩٨٠ ، وظلت هذه الشركات تتمتع بهذا الاعفاء الى ديسمبر ١٩٩٣ حين صدر مرسوم سلطاني يلغى الاعفاء الضريبي لهذه المؤسسات ، فبدأ منذ يناير ١٩٩٤ تطبيق قانون ضريبة الدخل على الشركات وضريبة الارباح على المؤسسات التجارية والصناعية بحيث تتم المحاسبة الضريبية عن العام المالي ١٩٩٤ . ويفرض هذا القانون ضريبة تتراوح بين ٥-٧.٥٪ على اجمالي دخل الشركات التي لا تزيد على ٣٠.٠٠٠ ريال عماني (٧٨ر٠٠٠ دولار امريكي) ، وتفرض الضريبة بنسبة ٥٪ على الدخل الذي يزيد على ٣٠ر٠٠٠ ريال عماني ولايتعدى مبلغ ١٧٠ر٠٠٠ ريال عماني (٤٤٢ر٠٠٠ دولار) ومازاد عن ذلك تفرض عليه ضريبة بنسبة ٥ر٧٪ .

ويتضمن القانون الجديد اعفاءا مؤقتا مدته ٥ سنوات بالنسبة للشركات الجديدة التي يكون غرضها الأساسي صناعيا او زراعيا او صيد الاسماك ، كما ان الشركات المملوكة بالكامل لمواطني دول

مجلس التعاون الخليجي معفاه من الضرائب بالنسبة للانشطة المسموح بممارستها في سلطنة عمان.

كما تخضع الشركات ذات الملكية المشتركة او المملوكة بالكامل لاجانب لضريبة الدخل ويعامل المستثمر الاجنبي ضريبيا وفق احكام قانون ضريبة الدخل على الشركات (٤٧/ ٨١) ولا تسري عليه اي احكام أو شروط تفضيلية الا فيما يتعلق بالشركات المختلطة.

وتتوقع دائرة الضرائب تحصيل مبلغ ٢٣ مليون ريال (٦٠ مليون دولار) عام ١٩٩٤ من عائدات هذه الضريبة الجديدة .

٥٠٥ ميزان المدفوعات :

تشير التقديرات الأولية لميزان مدفوعات السلطنة الى حدوث تحسن ملحوظ في الميزان التجاري في عام ١٩٩٢ بعد التدهور الذي تعرض له خلال عام ١٩٩١ . حيث زاد فائض الميزان التجاري عام ١٩٩٢ بنسبة ٧٪، وفي عام ١٩٩٣ تراجع الفائض في الميزان التجاري إلى ٤١١ مليون ريال عماني مظهرا هبوطا يقدر بنحو ٣٥.٤٪ عن عام ١٩٩٢ ويعزى ذلك الى هبوط اجمالي الصادرات والارتفاع في اجمالي الواردات لعام ١٩٩٣ .

كما زاد صافي التدفق الخارجي في مقابل الخدمات والتحويلات الخاصة من ٥٧٩ مليون ريال عماني عام ١٩٩٠ ، الى ٦٥٤ مليون ريال عام ١٩٩١ الى ٧٦٨ مليون ريال عام ١٩٩٢ ، وفي عام ١٩٩٣ بلغ صافي التدفق الخارجي عند ٧٥٩ مليون ريال مظهرا هبوطا هامشيا نسبته ١.٣٪ خلال العام .

هذا وقد حقق ميزان المدفوعات الكلي للسلطنة فائضا بلغ مقدارة ٨ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٢ بالمقارنة بفائض بلغ ٢٢١ مليون ريال عماني في عام ١٩٩١ ، وفي عام ١٩٩٣ أظهر ميزان المدفوعات الكلي لسلطنة عمان عجزا قدرة ٣٣٥ مليون ريال عماني . ويعزى العجز في ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٣ الى انخفاض صافي الاصوال الاجنبية للبنك المركزي العماني بمقدار ٢٠٥ مليون ريال عماني وانخفاض الاحتياطيات الاجنبية للحكومة بمقدار ٢٠٢ مليون ريال عماني ، والى الزيادة في الاحتياطيات الاجنبية للبنوك التجارية بمقدار ٧٢ مليون ريال عماني .

٦. التجارة الخارجية :

يقوم نظام التبادل الذي تتبعه السلطنه مع العالم الخارجي على مبادئ الاقتصاد الحر ، فهو متحرر من كافة القيود حيث يتم تحويل الاموال الى الخارج دون ايه عوائق ، وليس هناك في الواقع قيودا تجارية تذكر، بخلاف الحظر على واردات المنتجات النفطية في حالة قيام شركة مصفاة عمان بانتاج مثيل لها وكذلك على واردات الخضروات والفاكهه الموسمية في حالة وجود انتاج محلي مثيل . اما الضرائب الجمركية وهى بواقع ٥٪ فتفرض على العديد من السلع المستوردة ، وتخضع واردات بعض السلع لضرائب بمعدل اكبر من ذلك لحماية الصناعة المحلية الناشئة .

١٠٦الصادرات :

تتكون صادرات السلطنة بصفه اساسية من النفط الخام وان كان نصيبه من اجمالي الصادرات قد انخفض من ٨٧٪ عام ١٩٩١ الىنحو ٨٤٪ عام ١٩٩٢ الى نحو ٧٨.٦٪ عام ١٩٩٣. وقد زاد اجمالي

الصادرات النفطية بنسبة ٥.٩٪ ليصل ٢٦٧.٤ مليون برميل في عام ١٩٩٣ بالمقارنة بـ٢٥٢.٥ مليون برميل لعا ١٩٩٢ . اما بخصوص متوسط اسعار النفط فقد انخفض من ١٨ دولار أمريكي للبرميل عام ١٩٩٢ الى ١٥.٥٩ دولار للبرميل عام ١٩٩٣.

وفيما يتعلق بالصادرات غير النفطية ، فقد شكلت صادرات الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية(تتمثل اساسا في صادرات الاسماك والمنتجات البحرية الأخرى) نحو ٢٣٪ ، وسجلت مجموعة المعادن العادية ومصنوعاتها اكثر من ٢١٪ ، وسجلت صادرات المنسوجات والمنتجات النسيجية نحو ١٦٪ من جملة قيمة الصادرات غير النفطية ذات المنشأ العماني لعام ١٩٩٢ . هذا وقد سجلت الصادرات غير النفطية زيادة قدرها ٢٥.١ مليون ريال عماني عن الرقم الذي حققته عام ١٩٩٢ والذي بلغ ٦٩.٧ مليون ريال عماني ، لتصل في عام ١٩٩٣ الى ١٢٢.٥ مليون ريال عماني.

٢٠٦الواردات :

بلغ اجمالي قيمة الواردات ١٥٨١.٨ مليون ريال عماني المسجلة عام ١٩٩٣، مقابل ١٤٤٩.٢ مليون ريال عام ١٩٩٢ . حيث زادت قيمة واردات السلطنة من الآلات ومعدات النقل بنسبة ٨ر٠٪ عام ١٩٩٣ لتصل الى ٩ر٦٨٣ مليون ريال عماني ومسجلة ٢ر٤٣٪ من اجمالي قيمة الواردات المسجلة خلال العام ، ويلي ذلك السلع المصنوعة مصنفة حسب مادة الصنع حيث بلغت قيمة الواردات المسجلة خلال عام ١٩٩٣ : ١٥.٠٪ من جملة الواردات ، في حين ان الأغذية والحيوانات الحيه والتي بلغت نسبة قيمة المستورد منها ٨ر١١٪ من قيمة الواردات قد زادت وارداتها بنسبة ٣.٧٪ لتصل الى ٤ر١٨٧ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٧ر١٨٠ عام ١٩٩٢ .

٤٠٦الميزان التجاري :

حقق الميزان التجاري للسلطنة فائضا بلغ ١٠٤٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بفائض مقدارة ٦٥٤ مليون ريال في عام ١٩٨٩ ، وفي عام ١٩٩١ انخفض الفائض بحدة ليصل إلى ٥٩٤ مليون ريال عماني لانخفاض حصيلة الصادرات ، أما في عام ١٩٩٢ فقد ارتفع الفائض الى ٦٣٦ مليون ريال عماني ثم تراجع إلى ٤١١ مليون ريال عام ١٩٩٣.

٥٠٦ ضمان إئتمان الصادرات :

في نوفمبر ١٩٩١ بدأ تطبيق نظام تمويل وضمان إئتمان الصادرات من خلال بنك تنمية عمان حيث تم إنشاء وحدة متخصصة في البنك لضمان وتمويل الصادرات، وتقوم الوحدة بتقديم ضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العمانية التي لا يقل المكون العماني فيها عن ٤٠٪ من القيمة المضافة. وخلال ١٩٩٤ وقع بنك تنمية عمان مع معيدي تأمين عالميين إتفاقية لاعادة التأمين على عمليات الضمان التي تقدمها الوحدة ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العمانية في مختلف دول العالم لفترة أقصاها ١٢ شهرا قبل بداية الائتمان و ١٨٠ يوما بعد اكمال الشحن وتقضى الاتفاقية ان تتحمل وحدة ضمان وتمويل الصادرات ٧٠٪ من تلك المخاطر على ان يتحمل معيدو التأمين ٣٠٪.

٧. الاستثمار :

شهد اجمالي الاستثمار المحلي في سلطنة عمان تطورا ملحوظا خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٣ ، فقد بلغ اجمالي الاستثمار مبلغ ٥٢٨ مليون ريال عماني لعام ١٩٩٠ ، ٦٩٨ مليون ريال عماني لعام ١٩٩١ ، ٧٣٢ مليون ريال لعام ١٩٩٢ ، وفي عام ١٩٩٣ بلغ اجمالي الاستثمار المحلي ٨٥٢ مليون ريال عماني . ويرجع ذلك اساسا الى الزيادة التي شهدتها استثمارات القطاع العام وكذلك استثمارات القطاع الخاص كما هو مبين بالجدول التالي :-

(مليون ريال عماني)

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الاستثمار المحلي الاجمالي للقطاع العام	٣٥٣	٤٨٤	٤٩٢	٦٠٣
الاستثمار المحلي الاجمالي للقطاع الخاص	١٧٥	٢١٤	٢٤٠	٢٤٩
الاستثمار المحلي الاجمالي	٥٢٨	٦٩٨	٧٣٢	٨٥٢

وقد توزعت الاستثمارات المحلية للقطاع الخاص على مختلف اوجه النشاط الاقتصادي بالسلطنة ، ففي قطاع الاستثمارات النفطية وغير النفطية بلغت نسبة الاستثمارات ٢٩.٢٪ وفي مجال الاسكان ٥.٦٪ وفي الصناعة ٤.٦٪ ، والزراعة ٠.٧٪ والاسماك ٠.٤٪ وفي قطاع الخدمات بلغت النسبة ٦.١٪ من اجمالي استثمارات القطاع الخاص خلال الفترة المذكورة بالجدول السابق ايراده .

أما عن **الاستثمار الاجنبي الوافد الى السلطنة** فقد حرصت الحكومة على توفير الحوافز والتسهيلات القانونية والادارية لتشجيع المستثمر الاجنبي على المشاركة في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في البلاد ، فمنحت رأس المال الاجنبي العديد من المزايا التي اشارت اليها التشريعات المنظمة للاستثمار في السلطنة .

وفي هذا الاطار صدر قانون استثمار رأس المال الأجنبي بالمرسوم السلطاني رقم (١٠٢/ ٩٤) حيث أصبح بموجبه من الممكن أن تصل ملكية الاجانب في المشروعات الاستثمارية إلى ١٠٠٪ وذلك في المشروعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني بموافقة مجلس التنمية بناء على توصية لجنة استثمار رأس المال الاجنبي كما انه يجوز اعفاء اهذه المشروعات من الضرائب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات اخرى .

وقد ادخلت السلطنة تعديلات واسعة على قانون الشركات بدأ العمل بها منذ ٣/ ١٠/ ١٩٩٤ بهدف تبسيط انشاء الشركات التجارية وتوفير المرونة التي تسمح بمساواة الشركات العمانية بالشركات الاجنبية من حيث المعاملة الضريبية واتاحة الفرصة امام المستثمرين بتملك اسهم الشركات العمانية حتى ٤٩٪ من رأس مالها.

وبالنسبة لحسابات الاستثمار أصدرت السلطنة المرسوم رقم (٥/ ٩٤) باجراء تعديلات في قانون سوق مسقط للأوراق المالية باضافة مادتين الى القانون المذكور .. تنص المادة (٥١ مكرر) منه على انه يجوز للبنوك التجارية وشركات الاستثمار والوساطة المساهمة العامة التي لا يقل رأسمالها عن مليونى ريال عماني ان تقوم - بعد موافقة السوق - بفتح حسابات مستقلة لصالح غير عملائها باسم

حسابات الاستثمار والى ان تتصرف في موجودات هذه الحسابات حسب التعليمات المحدده لها . وتنص المادة الثانية على السماح لغير العمانيين ان يستثمروا اموالهم في حسابات الاستثمار بحيث لا تتجاوز هذه الاستثمارات في اي وقت ٤٩٪ ولا تسري بشأنها احكام قانون الحرف الاجنبية واستثمار رأي المال الاجنبي .

كما أن هناك موافقة بمرسوم سامي بأن كل الشركات المساهمة العمانية الجديدة يسمح فيها لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي ان يشتري اسهما بـ ٢٥٪ في أي شركة عمانية . كما سمحت السلطنة للاجانب بتملك بعض المشروعات الصناعية بنسبة ١٠٠٪ ، وتقوم وزارة التجارة والصناعة بتمويل جزء من الدراسات التي يقوم بها القطاع الخاص للدخول في مشاريع استثمارية بهدف التعاون مع المستثمرين الاجانب ، وتقدم قروضا بدون فوائد لمدد تتروح بين ١٠-١٥ سنة اذا كانت حصة الشريك الأجنبي ٢٥٪ من راس مال المشروع .

وبهدف تدعيم الثقة في النظام المصرفي للسلطنة لدى البنوك الاجنبية والمستثمرين الاجانب لزيادة تدفق الاستثمارات الخارجية الى البلاد، اعتمد مجلس محافظي البنك المركزي العماني مشروع قانون جديد بانشاء صندوق نظام تأمين الودائع المصرفية بهدف حماية اموال المودعين لدى البنوك وذلك بتعويضهم بمبلغ متفق عليه كحد ادنى في حالة انهيار احد البنوك المشاركة في النظام . على ان يخضع الصندوق الجديد وامواله لاشراف وضمانة البنك المركزي العماني .

وقد بلغت التدفقات الراسمالية للاستثمار الاجنبي المباشر الى سلطنة عمان خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢ ما مقداره ٦٩٢ مليون دولار موزعة كالاتي : الفترة من ١٩٨٢-١٩٨٧ مبلغ ١٣٩ مليون دولار ، ومبلغ ٩٢ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، ومبلغ ١١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٩ ، وفي عام ١٩٩٠ كان المبلغ ١٤١ مليون دولار ، ارتفع في عام ١٩٩١ الى ١٤٩ مليون دولار، وانخفض في عام ١٩٩٢ الى ٥٩ مليون دولار فقط اما التجمعات المالية " الواردة " "Inward stock" للاستثمار الاجنبي الوافد الى السلطنة فقد بلغت في عام ١٩٨٠ : ٢٦٦ مليون دولار ، وفي ١٩٨٥ : ٩٨٥ مليون دولار ، وفي ١٩٩٠:١٤٠٧ مليون دولار وفي سنة ١٩٩٢: ١٦١٥ مليون دولار.

وبالنسبة الى مساهمة التدفقات المالية للاستثمار الاجنبي المباشر في سلطنة عمان في مجمل التكوين الرأسمالي الثابت فقد تراوحت نسبة هذه المساهمات بين ٦.٣٪ خلال الفترة ١٩٨١ -١٩٨٥ ، و٧٪ خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وارتفعت عام ١٩٩١ لتصل الى ٨.٧٪ ، وانخفضت الى ٣٪ عام ١٩٩٢.

٨ . أحداث سياسية :

- أصدر السلطان قابوس عام ١٩٩٤ مرسوما بزيادة أعضاء مجلس الشورى من ٥٩ عضوا إلى ٨٠ عضوا اعتبارا من عام ١٩٩٥ على أن تشارك المرأة العمانية، لأول مرة بالترشيح في منطقة العاصمة.

- كانت السلطنة قد وقعت اتفاقية لترسيم الحدود مع الجمهورية اليمنية في أكتوبر عام ١٩٩٢، وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من ترسيم الحدود بين البلدين في ٢٤/ ٣/ ١٩٩٤ في وادي توسنات جنوب غربي مدينة المزيونة بعد نزاع استمر ٢٥ عاما.

تشريعات الاستثمار :

تسري على الاستثمار في سلطنة عمان التشريعات التالية :-

- المرسوم السلطاني رقم ١٠٢/ ٩٤ بشأن قانون استثمار رأس المال الأجنبي .
- المرسوم السلطاني رقم ٣٤/ ٧٥ المؤرخ ٢٠/ ٨/ ١٩٧٥.
- المرسوم السلطاني رقم ١/ ٧٩ المؤرخ ٤/ ١/ ١٩٧٩.

وتتولى الاشراف على الاستثمار في السلطنة لجنة توظيف راس المال الاجنبي التابعة لوزارة التجارة والصناعة، وتختص اللجنة بدراسة طلبات الاستثمار وتقدم توصياتها بشأنها الى وزير التجارة والصناعة. ويدخل ضمن المجالات التي يجوز الاستثمار فيها كافة النشاطات التي تمارس لاكتساب مصلحة في اطار الحرف والتجارة. ويشترط فيمن يزاول اية حرفة او تجارة من غير العمانيين تقديم طلب بذلك الى الوزارة للحصول على الترخيص اللازم كما يشترط الا تقل حصة العمانيين عن ٣٥٪ كحد ادنى في رأس المال والارباح، ولا يمنح الترخيص الا اذا كان رأسمال الشركة التجارية العمانية ١٥٠الف ريال عماني كحد ادنى يجوز تخفيضه الى ٣٠ الف ريال عماني بناء على توصية لجنة توظيف رأس المال الاجنبي استنادا الى اسباب اقتصادية معقولة يقرها وزير التجارة والصناعة. غير انه يجوز استثناء الشركات والمؤسسات التالية من هذه الشروط : -الشركات التي تمارس نشاطها بموجب معاهدات او عقود خاصة مبرمة مع الحكومة او مؤسساتها العامة والشركات التي تعمل في مشاريع التنمية الاقتصادية، والشركات التي تعمل في حرف تحتاجها الدولة حاجة ماسة ويقرها مجلس الوزراء، والمؤسسات المصرفية المصرح بها، واخيرا تلك التي تستثنى بمرسوم سلطاني. وبشكل عام فان التشريعات السارية تشترط ان يتضمن طلب الترخيص عقد تأسيس المشروع والبيانات المتعلقة بمؤسسيه وحصصهم.

وتتم الرقابة على الاستثمارات اما عن طريق ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة او المديرية العامة للصناعة حسب طبيعة النشاط الاستثماري.

اما فيما يتعلق بالمزايا التي تتمتع بها المشاريع الاستثمارية فيمكن تلخيصها فيما يلي :-

- في حالة اعتبار المشروع الذي يستثمر فيه رأسمال غير عماني، من مشاريع التنمية الاقتصادية فان المشروع يعفى من الضرائب المفروضة على عائداته ودخله لمدة خمس سنوات، وذلك باستثناء الضرائب التي تفرض على الحرف العمانية.
- يجوز اعفاء المنشات الصناعية كليا او جزئيا من جميع الضرائب الحالية والمستقبلية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بناء على تنسيب وزير التجارة والصناعة وتوصية لجنة تنمية الصناعة.
- كما يجوز الاعفاء كليا او جزئيا من الرسوم الجمركية على واردات المشروع من آلات ومعدات خلال فترات الانشاء او التوسع والمواد الاولية والبضائع نصف المصنعة التي يحتاجها المشروع لاغراض الانتاج.
- يجوز كذلك تخفيض اسعار الكهرباء والماء والوقود للمنشات الصناعية في حدود الامكانيات المتاحة.

- تخصيص الاراضي اللازمة للمنشات الصناعية بافضلية خاصة.
- تفضيل المنتجات الصناعية المحلية في مشتريات الحكومة ويشمل ذلك افضلية السعر في حدود ١٠٪.
- تسهيل وتبسيط الاجراءات الحكومية فيما يتعلق بحاجات المشاريع الصناعية من المرافق والخدمات وتخصيص الاراضي الحكومية واجراءات دخول واقامة وتصريحات عمل الاجانب في تلك المشاريع.
- المساعدة في اقامة المعارض الصناعية لمنتجات تلك المشاريع.
- المشاركة في نفقات دراسات الجدوى لمشاريع الصناعات ذات الاهمية الخاصة للاقتصاد الوطني وذلك عن طريق الاجهزة المصرفية الحكومية.
- المساعدة في تحديد فرص الاستثمار المتاحة.

وبالمقابل تلتزم المشاريع الاستثمارية بالتقيد بالتشريعات السارية وبعدم التدخل في الشئون الدينية والسيّاسية للدولة، كما تلتزم المشاريع الصناعية بالتقيد بالمقاييس والمواصفات الوطنية والاشتراطات المتعلقة بالامن والصحة العامة والبناء، بالاضافة الى التسجيل في السجل الصناعي ومسك السجلات والدفاتر التي تنظم اعمالها من جميع النواحي الفنية والادارية والمالية. كما يتوجب على المشاريع الصناعية استخدام ٢٥٪ من عمالها من العمانيين الا اذا قرر وزير التجارة والصناعة تخفيض هذه النسبة او الاعفاء منها عند عدم توفر العدد الكافي منهم.

هذا وقد نص قانون استثمار رأس المال الاجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠٢/ ٩٤ على ضمان الاستثمارات وحل منازعات الاستثمار حيث نصت المادة (١٢) من هذا القانون على الآتي : " لايجوز مصادرة مشروعات الاستثمار الاجنبي ولا نزع ملكيتها إلا للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل " كما نصت المادة (١٤) على الآتي : " يجوز الاتفاق على إحالة أي نزاع ينشأ بين مشروعات الاستثمار الأجنبي والغير إلى هيئة تحكيم محلية أو دولية ".

(١٣)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة فلسطين
لعام ١٩٩٤

١. بيانات أساسيه ومؤشرات عامه :

المساحة	٦٠٠٠ كيلو متر مربع (قطاع غزة والضفة الغربية)
اللغة الرسمية	اللغة العربية
اللغات الأجنبية المتداولة	اللغة الانجليزية
العملة	الدينار الأردني ويعادل ١ر٤٥٢ دولار والشيكل الإسرائيلي ويعادل ٠ر٣٥٣ دولار .

المؤشرات العامة	١٩٩٣
السكان بالمليون نسمة	١.٧٨٤
نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي	٢ر١٪
الصادرات (مليون دولار)	٢٧٠
الواردات (مليون دولار)	١.٩٤.
نسبة الإستهلاك إلى الناتج المحلي	١١٢
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي	٢٣ر٤
مساهمات القطاعات في الناتج المحلي :-	
الزراعة والصيد	٢٨ر٢
الصناعة	٨ر١
التشييد والبناء	١٥ر٠
الخدمات العامة	١١ر٧
النقل والتجارة والخدمات الأخرى	٣٦ر٩

٢. المقدمة :

تضم فلسطين قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين ويعيش على أرضها الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة الى مستوطنين يهود. وهناك فلسطينيون يعيشون في مدن عربية احتلتها اسرائيل في عام ١٩٤٨ ومنحتهم الجنسية الاسرائيلية بالإضافة إلى مايزيد على أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في جميع انحاء العالم .

وقد تم اقامة حكم ذاتي فلسطيني في كل من قطاع غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية وذلك بموجب اتفاق مبادئ تم التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل تم بموجبه تشكيل إدارة للحكم الذاتي ويمثل أعضاء الحكم الذاتي رؤساء قطاعات برتبة وزراء .

ويقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ بحوالي١٢٧٥ دولار ، ويتراوح

بين ١٦٠٠ دولار في الضفة الغربية و٨٠٠ دولار في قطاع غزة .

وتضم الأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٩ مجلس بلدي و٩٦ مجلس قروي و٢٧ مخيم لاجئين ، تتولى هذه المجالس الإشراف على خدمات الماء والطاقة وخدمات الطرق .

٠٣ الأداء الاقتصادي :

سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ تراجعا بلغت نسبته السنوية ٨ر٧٪ وذلك نتيجة اعتماد الإقتصاد الفلسطيني على تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج من جهة واعتماده على الإقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى ، حيث شهدت هذه الفترة عودة العديد من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في دولة الكويت، وكذلك تعرض الإقتصاد الفلسطيني إلى ضغوط شديدة ومستمرة بسبب سياسات سلطات الاحتلال حيث اسفرت تلك السياسات عن العديد من الآثار السلبية فقد تسببت في الحد من فرص تطور القطاع الزراعي الفلسطيني وتشجيع هروب العمالة الفلسطينية من القطاع الزراعي الوطني للعمل في القطاعات كثيفة العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي واهمال احتياجات الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية وتوجيهها لخدمة المصالح الإنتاجية والاستهلاكية الاسرائيلية والسيطرة على قنوات التجارة الخارجية الفلسطينية .

ونتيجة تلك الأوضاع أصبح الإقتصاد الفلسطيني يسير بدون سياسات مرسومة أو أهداف محددة تنبثق عنها برامج وتدابير ملائمة تستهدف خدمته . ولقد تجمعت الآثار السلبية للسياسات الاسرائيلية على الإقتصاد الفلسطيني على مدى ٢٧عاما وأدت إلى وجود حالة من التشويه التي اصابت الإقتصاد الفلسطيني .

ولقد تضافرت عوامل أخرى عديدة في تدهور الوضع الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مقدمتها تراجع سعر صرف الدينار الأردني في عام ١٩٨٩ ، والتطبيقات الإقتصادية لفك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية ، وكذلك العقوبات التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

٤. هيكل الإقتصاد الفلسطيني :

يساهم قطاع الزراعة بنسبة ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين يساهم قطاع الصناعة بنسبة ٨٪ وقطاع الإنشاءات بنسبة ١٥٪ وقطاع الخدمات بنسبة ٥٠٪ ويعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي الفلسطيني حيث يساهم بنسبة ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

١٠٤ القطاع الزراعي :

كان تأثير السياسات الإسرائيلية على القطاع الزراعي أكثر وضوحا من القطاعات الأخرى حيث أدت إلى انخفاض الموارد الزراعيه المتاحة لسكان الأراضي المحتلة بحوالي ٦٠٪ اذ استولت سلطات الإحتلال على كافة الأراضي الأميرية المخصصة للغابات وحوالي نصف الأراضي الزراعية المروية

و٢٠٪ من الأراضي البعليه ، كما انخفضت الموارد المائية المتاحة بنسبة ٨٥٪ بسبب استيلاء سلطات الاحتلال على مصادرها ، وبالنسبة لتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية فهناك عدة معوقات أهمها منافسة المنتجات الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية حتى في الأسواق المحلية ، كما وضعت اسرائيل العراقيل أمام انسياب الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى الخارج ، بالإضافة إلى العقبات التي يواجهها المزارعون وتجار الخضار والفواكه في تصدير منتجات الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن عبر الجسور كما لجأت سلطات الإحتلال إلى قلع الأشجار المثمرة بحجة الإعتبارات الأمنية وفرضت الضرائب على مستلزمات الانتاج الزراعي المستوردة من بذور وأسمدة ومبيدات وافتقار القطاع الزراعي إلى مصادر الإقراض الميسرة بالاضافة إلى تقلب الأحوال الجوية وتساقط الثلوج وهبوب الصقيع مما أدى إلى دمار المحصولات الزراعية لعدة سنوات .

٢٠٤ القطاع الصناعي:

ويتمثل في صناعة المنسوجات والملابس والسلع الجلديه ومواد البناء وتجهيز الأغذية. ويتم تسويق معظم السلع المصنعة محليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وقد تضافرت عدة معوقات في تهميش دور الصناعة في الإقتصاد الوطني وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ويأتي في مقدمتها السياسات الاسرائيلية حيث لجأت السلطات الاسرائيلية إلى منع ظهور صناعات وطنية متطورة وابقاء الطابع الحرفي للوحدات الانتاجية في هذا القطاع وعدم السماح بتحديثها ومنع قيام صناعات فلسطينية قد تنافس الصناعات الاسرائيلية في أسواق مناطق الأراضي المحتلة . وساهمت الحكومة الإسرائيلية من خلال سياساتها الضريبية في رفع تكاليف الانتاج في القطاع الصناعي الفلسطيني وتدني عوائده مما أدى إلى اغلاق كثير من المؤسسات الصناعية الفلسطينية . وقد أدت سياسة الحكومة الاسرائيلية في منح تراخيص لانشاء أو توسيع المصانع الفلسطينية إلى تحويل الصناعات الفلسطينية إلى صناعات تخدم الصناعات الاسرائيلية حيث تنتج السلع الوسيطة لتلك الصناعات.

٣٠٤ قطاع البناء والتشييد :*

يعتبر قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٪ من المخصصات في ١٩٩٠ إلى نحو ١٤٪ في عام ١٩٩٣ حسب تقديرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ويرجع السبب في تزايد أهمية هذا القطاع إلى حجم الإستثمارات المرتفعة في تشييد المباني السكنية التي كانت ضرورية لمواجهة نمو احتياجات الاسكان لمواجهة النمو السكاني ومن جهة أخرى يرجع السبب إلى اهتمام سلطات الاحتلال بتطوير البنية التحتية في بعض الأراضي الفلسطينية لتسهيل عملية الاستيطان وحصول هذا القطاع على نسبة كبيرة من الدعم الذي تتلقاه الأراضي المحتلة حيث بلغت حصة هذا القطاع من مخصصات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة حوالي ١٦٪ وكذلك حصلت المجالس البلدية على حوالي ١٣٪ استخدمتها لتحسين البنية التحتية للمدن الفلسطينية التي أصابها الدمار .

---

* تقديرات الاونكتاد لعام ١٩٩٣ .

ويتميز قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدم كفاية المرافق الأساسية مما يزيد من تكاليف البناء.

وقد تزايدت مشكلة الاسكان في الأراضي المحتلة بسبب الاحتلال وسياسته الاستيطانية وقد لجأت السلطات الاسرائيلية لإجراءات عديدة أدت بمجملها إلى تفاقم المشكلة مثل مصادرة الأراضي وهدم البيوت والمنشآت حيث بلغ عدد البيوت التي هدمت خلال خمس سنوات من ١٩٨٧ حتى ١٩٩١ حوالي ٢٠٥٥ بيتا بحجة مخالفة التراخيص وبحجة الأمن ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضى السكنية وتكاليف البناء .

ومن نتائج سياسة السلطات الاسرائيلية أن أصبح أكثر من ٦٥٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تحت تصرف السلطات الاسرائيلية .

٤٠٤ قطاع التجارة :

عانى هذا القطاع كثيراً من المعوقات الشديدة بسبب السياسات التي تتبعها السلطات الاسرائيلية لجعله مرتبطا ارتباطا أساسيا بالتجارة الاسرائيلية حيث منعت سلطات الاحتلال الاستيراد إلا عن طريق وكلاء يهود كما أن التصدير إلى خارج البلاد يتم أيضا عن طريق تجار اسرائيليين ولم يبق أمام التجار الفلسطينيين سوى التصدير إلى اسرائيل من جهة وإلى الاردن من جهة أخرى وقد استمر هذا الاتجاه منذ عام ١٩٦٧ فقد بلغت الصادرات الفلسطينية إلى اسرائيل في عام ١٩٧٠ نحو ٧٢٪ مقابل ١٥٪ إلى الأردن وبنسبة ٨٩٪ إلى اسرائيل في عام ١٩٩٢ كما أن مستوردات الأراضي العربية المحتلة تتم غالبا من اسرائيل حيث تصل نسبتها إلى نحو ٩٠٪ والباقي من الخارج عن طريق وسطاء يهود ، وتشير احصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية إلى أن الميزان التجاري يعاني عجزا مستمرا حيث بلغ العجز حوالي ٩٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩١.

وقد كانت الصادرات الفلسطينية قبل الاحتلال في عام ١٩٦٧ تقتصرعلى الصادرات من المنتجات الزراعية مثل الحمضيات والزيتون والفواكه اضافة إلى منتجات الصناعة الاستخراجية كالحجارة والبلاط والطوب إلى جانب الصناعات التقليدية أما الواردات فتمثلت في السلع المصنعة خاصة الآلات والمعدات ووسائل النقل إلى جانب بعض الصناعات الغذائية .

أما بعد الاحتلال فقد تغيرت الصورة وأصبحت تشكل الصادرات الصناعية أكثر من ٨٠٪ من اجمالي الصادرات الفلسطينية ، التي تمثل في غالبيتها سلعا انتجت لحساب المؤسسات الاسرائيلية مثل صناعة النسيج والملابس والأحذية .

١٠٥ المؤشرات الإيجابية والموارد المتاحة في الإقتصاد الفلسطيني :

١٠٥ تتمتع الأراضي الفلسطينية المحتلة بقوى بشرية متميزة من حيث التعليم والقدرة على مواجهة الصعوبات والأداء العالي للقطاع الخاص . حيث تقدر نسبة الحاصلين على التعليم العالي ١٨ شخصا لكل ألف شخص من السكان .

٣٠٥ مقدرة ورغبة الفلسطينيين في الخارج في تحويل رؤوس أموالهم للاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جانب تمتعهم بقدرات فنية وادارية عالية حيث قدرت دراسة أجريت في الثمانينات أن أكثر من ٥٠٪ من الفلسطينيين العاملين في دول الخليج العربي يشغلون مناصب ادارية وفنية عالية ، وتقدر تحويلات العاملين في الخليج إلى الأراضي المحتله بنحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا حتى عام ١٩٩٠ .

٣٠٥ وجود المرافق السياحية الهامة والتي تجذب إليها السياح من مختلف الجنسيات والأديان مما يؤهل الأراضي الفلسطينية لتكون مركزا سياحيا هاما كما كانت قبل عام ١٩٦٧ .

٤٠٥ موقع الآراضي المحتلة وكذلك الخبرة التي اكتسبها التجار الفلسطينيون يؤهلها لتكون مركزا للتجارة العابرة .

٥٠٥ تختلف الأراضي المحتلة عن كثير من الدول النامية حيث لاتعاني في الوقت الحالي من أعباء الديون الخارجية مما يؤهلها إلى توجيه الانفاق على البنية التحتية . وهذا من شأنه أن يكون من عوامل الجذب للمساعدات الأجنبية .

٠٦ الأوضاع والسياسات الإقتصادية :

ارجعت مصادر دوليه أن سبب العنف الذي نشب في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة قبل نهاية عام ١٩٩٤ إلى تأخر الدول المانحة في الوفاء بالتزاماتها في تقديم المساعدات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية لتخطي العقبات التي تواجه الأوضاع الإقتصادية وخاصة فيما يتعلق بميزانية التشغيل. وقد قدر العجز في ميزانية التشغيل لفترة ستة أشهر من أول أكتوبر ١٩٩٤ حتى نهاية مارس ١٩٩٥ بمبلغ ١٢٥ مليون دولار .

ومن أهم المشاكل التي تواجه الإقتصاد الفلسطيني تفشي البطالة بسبب اقدام حكومة الاحتلال على إغلاق حدودها أمام العمالة الفلسطينية . وتعمل السلطة الوطنية جاهدة لتذليل الصعاب التي تواجه الإقتصاد الفلسطيني وخاصة فيما يتعلق بإيجاد فرص عمل للعمالة الوطنية عن طريق إقامة المشاريع الانتاجية والضغط على الحكومة الاسرائيلية لتشغيل العمال الفلسطينيين.

١٠٦ التضخم :

يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلة ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ، في حين لم يصاحب ذلك زيادة في الدخل مما أدى إلى تفشي الفقر في تلك المناطق ، حيث يقدر دخل الفرد في تلك المناطق بما نسبته ٢٥٪ من دخل الفرد الاسرائيلي وذلك بسبب عدم انتظام العمال الفلسطينيين في أعمالهم بشكل دائم نتيجة للسياسات الاسرائيلية المتمثلة في إغلاق الحدود أمام العمالة الفلسطينية كلما تفجرت أعمال عنف بين الفلسطينين والاسرائيليين . فقد تم اغلاق الحدود مرة في مارس ١٩٩٣ بعد الأحداث الدموية في الحرم الإبراهيمي في الخليل ، ومرة في اكتوبر ١٩٩٤ في أعقاب حادثة الهجوم على باص في تل أبيب من قبل أحد عناصر حركة حماس الاسلامية والتي قتل فيها ٢٢ اسرائيلي .

٢٠٦ الاستثمار :

انتهت السلطة الوطنية الفلسطينية في نوفمبر ١٩٩٤ من وضع مشروع قانون للاستثمار يمنح الحق للمستثمر الأجنبي في تملك ١٠٠٪ من المشروعات التي تقام في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ، ونص القانون على انشاء هيئة عامة للاستثمار لوضع السياسات الاستثمارية واصدار الموافقات على المشاريع الاستثمارية وتسهيل اقامتها وكذلك انشاء ثلاث مناطق صناعيه في كل من مدينة غزة وجنين وأريحا .

وقد منح مشروع القانون اعفاءات جمركية لمدة خمس سنوات للمشاريع التي يزيد رأسمالها عن ٥٠٠ ألف دولار وتوفر مالايقل عن ٢٥ فرصة عمل ، ومنح اعفاءات جمركية لمدة ثلاث سنوات للمشاريع التي لايقل رأسمالها عن ١٥٠ الف دولار وتوفر ٢٥ فرصة عمل أو أكثر ، واعفاءات جمركية لمدة سنتين للمشاريع التي لايقل رأسمالها عن مئة ألف دولار وتوفر ١٠ فرص عمل أو أكثر .

وأجاز مشروع القانون لهيئة الاستثمار منح اعفاءات اضافية للمشاريع التي يكون ٥٠٪ من انتاجها أو أكثر مخصص للتصدير بشرط أن لاتقل القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها عن ٣٠٪ . وكفل مشروع القانون للمستثمر الأجنبي الحق في تحويل رأسماله وأرباحه إلى الخارج بالعملة التي يريدها ، وكذلك كفل القانون عدم المساس في الحقوق الجوهرية للمستثمر الأجنبي حيث كفل مشروع القانون عدم التأميم أو المصادرة أو أي اجراء يحرم المستثمر الأجنبي من السيطرة على مشروعه .

٢٠٧ المشاريع :

تم الإتفاق على تمويل مشروع مصفاة نفط في قطاع غزة تصل قدرتها الإنتاجية إلى نحو ٢٠ ألف برميل يوميا برؤوس أموال أمريكية وفلسطينية بتكلفة تصل إلى نحو ٣٠ مليون دولار ومن المتوقع أن توفر المصفاة المقترحة ١٥٠٠ فرصة عمل . ومن جهة أخرى تم انشاء شركة نفط في غزة برؤوس أموال فلسطينية من العاملين في الخليج العربي وتم الاتفاق على أن تقوم الشركة المذكورة باستيراد نحو ألف برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة المصرية . وقد تم الاتفاق على اقامة منطقة حرة ومنطقة صناعية على حدود غزة سيناء تصل تكلفتها نحو ٦٠ مليون دولار ، وقد أقرت الجهات المعنية اقامتها .

أما على صعيد شركات الاستثمار فقد باشرت الشركة الفلسطينية للاستثمار والتنمية اقامة مشاريع سياحيه وصناعية وعقارية في الأراضي الفلسطينية . وتم الترخيص لشركة القدس للاستثمارات السياحية برأسمال قدره ٢٥ مليون دولار ، والشركة الفلسطينية للاستثمارات الصناعية برأسمال قدرة ٢١ مليون دولار ، والشركة الفلسطينية للاستثمارات العقارية برأسمال قدره ٢١ مليون دولار أيضا .

وعلى صعيد المصارف ، فقد تم الترخيص لبنوك جديدة للعمل في مختلف الأراضي الفلسطينية منها البنك التجاري الفلسطيني برأسمال قدره ١٥ مليون دولار ، بنك الاستثمار الفلسطيني برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار. كما حصلت العديد من البنوك الآردنية على تراخيص لفتح فروع لها في الأراضي الفلسطينية وقامت البنوك الأردنية باعادة فتح فروعها التي كانت تعمل في الضفة الغربية قبل عام

١٩٦٧، وحصل البنك العقاري العربي (بنك مصري) على ترخيص لفتح فرع له في غزة .

ومن جهة أخرى أقرت مؤسسة ضمان الاستثمار لما وراء البحار الامريكية توفير الضمان لمبلغ يصل إلى ١٢٥ مليون دولار لاستثمارات القطاع الخاص الأمريكي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ، وقد أقرت هذا العام ١٩٩٤ خمسة مشاريع في تلك المناطق كما أعلنت أن هناك العديد من المشاريع التي لاتزال قيد الدراسة.

وأقرت المجموعة الأوروبية ضمانات لقروض مخصصة لمشاريع في مناطق الحكم الذاتي تصل قيمتها إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار من كل من ألمانيا وأسبانيا .

٠٨ المساعدات والقروض :

مع نهاية عام ١٩٩٤ من المتوقع أن تكون الدول المانحة قد قامت بتحويل مبلغ ٢٤٠ مليون دولار من أصل ٣٩٠ مليون دولار إلتزمت بدفعها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية . وقد تم توقيع عدة اتفاقيات قروض منها اتفاقية قرض بمبلغ ٣٠ مليون دولار من البنك الدولي للانشاء والتعمير ، واتفاقية قرض بمبلغ ١٠ مليون دولار من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، واتفاقية قرض بمبلغ ٣٠ مليون دولار من الصندوق السعودي للتنمية واتفاقية قرض بمبلغ ٣٠ مليون دولار أيضا من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي واتفاقية قرض بمبلغ ٢٠ مليون دولار من حكومة الدنمارك واتفاقية قرض بميلغ ٨ مليون دولار من الحكومة السويسرية .

٠٩ الأحداث السياسية :

١٠٩ شهد عام ١٩٩٤ استلام السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الحكم الذاتي في كل من قطاع غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية على أن يتم توسيع نطاق الحكم الذاتي ليشمل كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ وذلك لمدة خمس سنوات انتقالية بعدها تحصل السلطة الوطنية على استقلالها الشامل ويتم انشاء دولة فلسطينية وذلك بموجب اتفاق المبادئ الذي تم التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية في مايو ١٩٩٣ .

٢٠٩ بسبب عدم التزام اسرائيل بإعلان المبادئ فلم يتم حتى نهاية العام ١٩٩٤ اجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية مما أدى إلى تزايد نشاط الحركات الاسلامية في الضفة الغربية ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني .

٣٠٩ بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٤ أعلن الفاتيكان عن إقامة علاقات دائمة ورسمية مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وتم الاتفاق على فتح مكتب تمثيل للسلطة في الفاتيكان .

تشريعات الاستثمار :

لا توجد نصوص تشريعية فيها.

(١٤)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة قطر
لعام ١٩٩٤

٠١ بيانات أساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	١١٤٣٧ كلم٢
العاصمة	الدوحة
اللغة الرسمية	العربية
اللغات الاخرى المتداولة	الانجليزية
العملة	ريال قطري

(١ دولار = ٣.٦٤٠ ريال قطري في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٣
السكان (مليون نسمة)	٠.٤٥٠
الكثافة السكانية (شخص/ كلم٢)	٣٩
معدل النمو السكاني ٪	٥.٣
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون ريال)	٢٥٣٧٠
معدل النمو ٪	-(٠.٥)
مساهمة القطاع النفطي ٪	٠.٠٣٣
مساهمة القطاع غير النفطي ٪	٠.٠٦٧
الصادرات فوب (بليون ريال)	١١.٤
الواردات سيف (بليون ريال)	٧.١

١٠١ مقدمـــــة :

يعتمد الاقتصاد القطري ، شأنه في ذلك شأن بقية أقطار منطقة الخليج، على قطاع النفط اعتمادا اساسياً. هذا وقد شهدت سوق النفط العالمي خلال السنوات الماضية اتجاها تنازليا في أسعارها الأمر الذي أثر تأثيرا مباشرا على التطورات الاقتصادية في الأقطار التي تعتمد على صادرات البترول ومن بينها دولة قطر .

وادراكا من الادارة الاقتصادية القطرية لهذه الخصائص الهيكلية للاقتصاد القطري تم اتباع سياسة اقتصادية مركزية منضبطة استهدفت ضبط ايقاع الاقتصاد من خلال الموازنة العامة للدولة. وقد استخدمت الموازنة لتحقيق أهداف تنموية يعتد بها في مجالات الصحة والتعليم والاسكان. وشارك القطاع الخاص في انجاز هذه الأهداف من خلال مشاركته في تنفيذ المشاريع. وبينما أتاحت الدولة

المجال للاستثمارات المحلية الخاصة الا أنها تحكمت تحكما شديدا في ولوج المستثمرين الأجانب الا في اطار مشاركات معينة تم تحديدها لأغراض استراتيجية تتعلق بعملية تنويع التركيبة الانتاجية للاقتصاد .

هذا وقد حققت الادارة الاقتصادية بهذه الكيفية استقرارا في البيئة الاقتصادية المحلية من شأنه أن يجذب استثمارات أجنبية ومحلية يعتد بها في المستقبل . وبفضل استقرار البيئة الاقتصادية تمكنت قطر من الاستمرار في تمويل مشاريعها العملاقة الهادفة الى تنويع التركيبة الانتاجية دون أن يترتب على ذلك ضغوط تضخمية مشوهة لعمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية وذلك على الرغم من الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد.

٠٢ التطور العام للأداء الاقتصادي :

يتشكل الهيكل الاقتصادي في قطر بحيث يساهم قطاع النفط بحوالي ٣٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، ويعتمد قطاع الصناعة التحويلية الى درجة كبيرة على نشاطات قطاع النفط .

وتشير المعلومات المتوافرة الى أن الناتج المحلي الاجمالي في قطاع النفط قد تأثر بانخفاض أسعار البترول من حوالي ١٦.٤ دولار للبرميل في عام ١٩٩٣ الى ١٤.٣ دولار للبرميل عام ١٩٩٤ الأمر الذي ترتب عليه معدل نمو سالب لعام ١٩٩٤ . الا أن القطاع غير النفطي سجل معدلا موجبا للنمو بلغ حوالي ٣.٥٪ كما سجل الاقتصاد ككل معدلا سالبا للنمو بلغ حوالي ٦.٤٪ في عام ١٩٩٤ .

وتوضح مصادر البنك الدولي أن متوسط دخل الفرد في قطر قد سجل معدلا سالبا للنمو بلغ في متوسطه ٠.٧٪ للفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٣ مما يعني ، في ظل معدل لنمو السكان يبلغ ٥.٣٪، أن الاقتصاد القطري خلال هذه الفترة كان ينمو بمعدل سالب بلغ حوالي ٦٪ سنويا .

٠٣ الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية :

١٠٣ السياسة المالية :

توضح المعلومات المتاحة حول الموازنة العامة القطرية أن الدولة تزمع انتهاج سياسة مالية توسعية حيث يخطط أن يزداد العجز في الموازنة بنسبة ١٨.١٪ في عام١٩٩٤/١٩٩٥ (من حوالي ٢.٩ بليون ريال قطري الى حوالي ٣.٥ بليون ريال) . وكان عجز الموازنة العامة قد انخفض في عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤ بنسبة ٢.٥٪ من حوالي ٣ بليون ريال في عام ١٩٩٢/١٩٩٣.

وتشير التقديرات الى أن ايرادات عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤ بلغت حوالي ١٠.٤ بليون ريال مسجلة بذلك نسبة زيادة بلغت ٨.٨٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ حيث بلغت حوالي ٩.٦ بليون ريال. وتوضح الميزانية الحالية أن الايرادات ستنخفض الى حوالي ٨.٤ بليون ريال لعام ١٩٩٤/١٩٩٥ مسجلة بذلك نسبة انخفاض تبلغ ١٩.٩٪ .

شهد اجمالي المصروفات لعام ١٩٩٣/١٩٩٤ زيادة بنسبة ٥.٥٪ اذ بلغ حوالي ١٣.١ بليون ريال بعد أن كان حوالي ١٢.٤ بليون ريال في عام ١٩٩٢/١٩٩٣. وتشير المعلومات المتوافرة الى أن اجمالي

المصروفات سينخفض الى حوالي ١١.٨ بليون ريال للعام ١٩٩٤/١٩٩٥ بنسبة انخفاض تبلغ ٩.٥٪ . ومع الأخذ في الاعتبار أن نسبة انخفاض الايرادات تفوق نسبة انخفاض المصروفات تتبدى مظاهر السياسة المالية التوسعية التي تخطط الدولة لانتهاجها في المدى القصير .

وتشير التطورات التي شهدها الهيكل العام للموازنة الى أنه في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ خصص ٨٢٪ من اجمالي المصروفات للانفاق الجاري ، و١٨٪ للانفاق الرأسمالي والتنموي ، بينما انخفض نصيب الانفاق الجاري في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ الى ٧٩٪ وازداد نصيب الانفاق التنموي الى ٢١٪ . ويتوقع أن تحافظ الموازنة العامة على هيكلها في عام ١٩٩٤/١٩٩٥ حيث خصص ٨٠٪ من المصروفات للانفاق الجاري .

كذلك شهدت بنود الانفاق التنموي زيادات في مخصصاتها خلال السنوات الثلاث السابقة . وقد حظيت الخدمات الاقتصادية بحوالي ٣٩٪ من جملة الانفاق التنموي تليها الأشغال العامة بنسبة ٣٦.٧٪ ثم الخدمات الاجتماعية بنسبة ٢٠.٤ في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ .

٢٠٣ السياسة النقدية :

في ١٨ اكتوبر ١٩٩٣ اكتملت الاجراءات القانونية لانشاء مصرف قطر المركزي ، ليحل محل مؤسسة النقد القطرية، في صياغة وتنفيذ السياسات النقدية بالدولة. ويبلغ رأسمال البنك المركزي ٥٠ مليون ريال قطري .

ومع بداية أعماله ألغى المصرف المركزي نظام الفئات الأولية المتعددة لأسعار الفائدة والذي كان معمولا به منذ عام ١٩٩٢ واستبدله بنظام موحد. وكانت أسعار الفائدة تحت النظام السابق تتحدد طبقا لفترة الاقتراض بحيث كان سعر الفائدة ٣.٥٪ للقروض اليومية، ٣.٦٪ للقروض الاسبوعية، و٣.٧٪ للقروض لمدة ثلاثة شهور، ٣.٨٪ للقروض لمدة ستة أشهر و ٣.٩٪ للقروض لمدة ٩ أشهر و ٤٪ للقروض لمدة سنة أو أكثر. وكان يسمح للبنوك أن تتقاضى هامشا يبلغ ٠.٧٥٪ حول هذه الفئات لأغراض الايداع و ٣٪ أو أكثر لأغراض الاقراض .

وبدأ النظام الموحد لأسعار الفائدة الأولية بسعر فائدة بلغ ٣.٥٪ رفع فيما بعد الى ٤٪ وقد سمح للبنوك أن تتقاضى هامشا يبلغ ٠.٧٥٪ حول هذه الفئة لأغراض الايداع و ٤٪ أو أكثر لأغراض الاقراض . ومن ثم أصبح سعر الفائدة الفعال للاقتراض من البنوك حوالي ٨٪ أعلى مما كان عليه في السابق بحوالي نقطة مئوية.

في اطار هذا النظام الجديد لتحديد أسعار الفائدة تبنى المصرف المركزي سياسة نقدية تمثلت في زيادة سعر الفائدة الأولى وفي ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٤ أصدر المصرف المركزي قرارا بزيادة سعر الفائدة على الودائع بالريال القطري الى ٦.٣٥٪ بدلا من ٦٪ وذلك اعتبارا من ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٤ . وتهدف هذه السياسة الى تشجيع الادخار من ناحية وتثبيط الاقتراض بزيادة تكلفته من ناحية أخرى. ويصب كلا الهدفين للسياسة النقدية في خانة الحد من الطلب الاجمالي في الاقتصاد .

٣٠٣ سوق الأوراق المالية :

شهد عام ١٩٩٤ انشاء سوق للأوراق المالية وكان التعامل في الأسهم يتم فيما سبق عن طريق

السماسرة في سوق غير رسمية يجري فيها تبادل أسهم (٢٢) شركة منها شركتان سعوديتان وتراوح حجم تعاملات هذه السوق ما بين ٣٦.٤ مليون ريال الى ٤٣.٧ مليون ريال .

ويهدف انشاء سوق الأوراق المالية الى زيادة تدفق رأس المال وتوسيع فرص الاستثمار وتحسين الخدمات المالية وتوفير رؤوس الأموال للشركات التي تعاني من عجوزات مالية. كما يهدف انشاء السوق الى تقليل الضغط على البنوك في مجال تدبير القروض التجارية وتقليل مخاطر القروض المشكوك في تحصيلها .

هذا وقد شهدت سوق الأوراق المالية مؤخرا نشاطا ملحوظا بكثافة الطلب على أسهم البنوك وكانت أسهم بنك قطر الوطني الذي تمتلك الحكومة نصف أسهمه محل طلب خاص أدى الى زيادة سعر السهم بحوالي عشرة ريالات خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر الماضي .

٤٠٣ التجارة الخارجية :

توضح المعلومات الرسمية المتاحة أن فائض الميزان التجاري قد انخفض في عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٤.٩٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٢ وبلغ حوالي ٤.٧ بليون ريال حيث قدرت الصادرات بحوالي ١.٦ بليون ريال بينما قدرت الواردات بحوالي ٦.٩ بليون ريال. وتشير تقديرات أخرى الى أن انخفاض الفائض في الميزان التجاري كان بنسبة ٣١.٨٪ حيث قدر الفائض بحوالي ٤.٣ بليون ريال على أساس أن قيمة الصادرات قد بلغت ١١.٤ بليون ريال بينما كانت قيمة الواردات ٧.١ بليون ريال.

ويتشكل شركاء قطر في تجارة الصادر من مجموعة الدول المستوردة للنفط بنصيب بلغ ٦٦.٥٪ من الصادرات، والدول الآسيوية (٢١٪) ودول مجلس التعاون الخليجي (٨.٧٪). أما في جانب الواردات فقد كان الشركاء هم المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنصيب بلغ ٣١.٣٪ من الواردات والدول الآسيوية (٣١٪) ودول مجلس التعاون الخليجي (١٤.٤٪) والدول الأمريكية (١٣.٤٪) وباقي الدول العربية ٢.٨٪) .

٤٠٤ الاستثمارات الأجنبية :

تتشدد دولة قطر فيما يتعلق بممارسة الأعمال التجارية والاستثمارية بواسطة الأجانب، مطبقة في ذلك قيودا صارمة نسبيا على الطريقة التي يمكن بها للشركات الأجنبية ممارسة النشاط داخل حدود قطر.

اكتسبت دولة قطر خبرة جيدة في الدخول في مشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية خصوصا في مجالات الصناعة الثقيلة ذات الكثافة التقنية العالية. ولا توجد حاليا معلومات تفصيلية حول تدفق الاستثمارات الأجنبية المشاركة في القطاعات المختلفة .

هذا وتوضح بعض البيانات التجميعية التي أعلنت في بداية عام ١٩٩٤ أن اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في التجارة والصناعة والنفط قد بلغ حوالي ١٤.٦ بليون ريال في عام ١٩٩٢ بزيادة نسبته ٢٧.٤٪ عن عام ١٩٩١ . وتعزى الزيادة هذه الى ارتفاع رؤوس أموال الشركات الأجنبية بحوالي ١.٩ بليون ريال لتصل الى ٣.١ بليون ريال مسجلة بذلك نسبة زيادة تبلغ ١٦٢٪ عن عام ١٩٩١ . وتعنى

هذه الأرقام أن نصيب الاستثمارات الأجنبية في اجمالي الاستثمارات التي نفذت في القطاعات الثلاثة قد بلغ حوالي ٢١.٢٪ في عام ١٩٩٢ .

١٠٥ القطاعات الاقتصادية :

١٠٥ قطاع النفـــط :

كما سبق وأن لاحظنا يمثل قطاع النفط، بما في ذلك الغاز الطبيعي المحور الرئيسي الذي يدور حوله النشاط الاقتصادي القطري . هذا وقد شهد عام ١٩٩٤ استمرار قطر في إنتاج البترول بمعدلات تفوق تلك التي حددتها الأوبيك كحصة للانتاج والتي بلغت ٣٧٨ ألف برميل في اليوم . وتقدر بعض المصادر أن انتاج النفط خلال العام قد بلغ متوسط ٤٠٠ ألف برميل يوميا . هذا وكان متوسط الانتاج لعام ١٩٩٣ حوالي ٤١٩ ألف برميل يوميا .

هذا وتقدر بعض المصادر أن احتياطيات قطر تبلغ حوالي ٣.٨ بليون برميل وأن حجم الانتاج الذي يمكن استمراره يبلغ حوالي ٤٣٠ ألف برميل يوميا ومن ثم يقدر أن الاحتياطيات تساوي انتاج (٢٤) سنة . ولعل لمثل هذه الاعتبارات قامت المؤسسة العامة للبترول في قطر بمجهودات مكثفة لجذب الشركات الأجنبية الى مجال استكشاف النفط، فقد شهد الربع الأخير من عام ١٩٩٤ التوقيع على اتفاقية شراكة انتاج مع بنزاويل الأمريكية لتصبح هنالك أربع شركات أجنبية عاملة في هذا المجال .

كذلك ترتب على اعتبارات احتياطي النفط القطري تكثيف الجهود في مجال تطوير الغاز الطبيعي السائل . وتتضمن الخطط الحالية رفع الطاقة التصديرية من الغاز الى حوالي ١٦ مليون طن في السنة بحلول عام ٢٠٠٠ ثم الى ٢٤ مليون طن في السنة بحلول عام ٢٠٠٥ . هذا وقد شهد عام ١٩٩٤ توقيع العديد من الاتفاقيات التسويقية والانشائية في مجال الغاز الطبيعي السائل .

وفي هذا الخصوص فقد تم التوقيع بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٩٤ على جميع العقود الرئيسية لمشروع شركة قطر غاز لتطوير حقل غاز الشمال بتكلفة تصل الى ١٢.٧٤ بليون ريال وذلك بانشاء مصنع الأسالة وتطوير الحقل .

وفي هذا الاطار تم التوقيع في ٢/ ٤/ ١٩٩٤ على جميع العقود الرئيسية لمشروع شركة قطر غاز بهدف تطوير حقل غاز الشمال بتكلفة تصل الى ٣.٥ مليار. وتشير التقديرات بأن الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الشرق الأقصى والذي يبلغ في الوقت الحاضر ٤٤ مليون طن سنويا سوف ينمو بنسبة ٥٠٪ بنهاية العقد الحالي وسوف تضطلع قطر بدور كبير وهام كدولة مصدرة لهذه الطاقة النظيفة الى أسواق الشرق الأقصى .

كما أبرمت قطر اتفاقا للحصول على قرض قيمته ٢ مليار دولار من كونسورتيوم بنوك يابانية نظمه بنك الاستيراد والتصدير الياباني لصالح مشروع قطري ضخم للغاز المسيل، وأعلنت وزارة التجارة اليابانية أنها ستقدم ٥٠٠ مليون دولار على شكل ائتمان تجاري و ٣٥٠ مليون دولار على شكل ضمانات قروض لدعم هذا المشروع الذي سيباع انتاجه بالكامل (وهو ستة ملايين طن) لليابان .

٢٠٥ قطاع الصناعة :

يرتكز قطاع الصناعة التحويلية في قطر على قطاع النفط بصفة أساسية خصوصا فيما يتعلق بالطاقات الانتاجية العالية، ويكمن السبب في ذلك في ضيق حجم السوق المحلي الأمر الذي أدى بمختلف الطاقات الصناعية العالية الى الاتجاه الى التصدير .

وقد شهد عام ١٩٩٤ استمرار جهود توسعة الطاقات القائمة حاليا في القطاع الصناعي وعلى سبيل المثال، توصلت شركة قطر للأسمدة والتي تملك المؤسسة القطرية العامة للبترول ٧٥٪ من أسهمها الى مشاركة مع الشركة النرويجية تورسك هايدرو والتي تملك باقي الأسهم، الى اتفاق مع مجموعة بنوك ألمانية وايطالية للحصول على قرض قيمته ١.٥ بليون ريال لتمويل عملية توسيع كبرى في منشآت الشركة في أم سعيد تشتمل على بناء مصنع جديد لليوريا بطاقة انتاجية تبلغ ١٥٠٠ طن يوميا وبناء منشآت للتخزين بطاقات ٢٠ ألف طن من النشادر و ١٠٠ ألف طن من اليوريا وانشاء محطة كهرباء بطاقة ٤٢ ميجاوات ووحدة لتحلية المياه .

كذلك شهد عام ١٩٩٤ التوقيع على عقود التمويل الخاصة بمشروع التوسعة الجديدة لشركة قطر للبتروكيماويات . وتقدر تكلفة عمليات التوسعة بحوالي ٧٣٠ مليون ريال قطري. ويتوقع أن تصبح قطر بعد اكتمال هذه العمليات من أكبر المنتجين في الشرق الأوسط لمادة البولي ايثلين المنخفض الكثافة حيث يتوقع أن تتضاعف طاقة انتاج مصنع الايثلين الى ٢٥٢ ألف طن سنويا ومصنع البولي ايثلين الى ٣٦٠ ألف طن سنويا .

٣٠٥ قطاع الزراعة والصيد :

تشير الدراسات المتاحة الى أن مساحة الأرض القابلة للزراعة في قطر تبلغ ٢٨ ألف هكتارا منها ٧٠٠٠ هكتار يتم زراعتها بالفعل . وتمتلك الدولة كافة الأراضي الزراعية وهي في الوقت نفسه تشجع الانتاج الزراعي . وبالنسبة للخضراوات الصيفية تصل نسبة الاكتفاء الذاتي في قطر الى ٧٠٪ بينما تصل الى ٤٠٪ فقط للخضراوات الشتوية. وتشير الأرقام المتاحة الى أن انتاج الغلال بلغ ٣٧٤٩ طن في عام ١٩٩١، والبيض ١.٥ مليون بيضة سنويا ، والدجاج مليون دجاجة كما زادت منتجات الألبان الى ٢٢١٢٦ طن في عام ١٩٩١ مقابل ٦٢٠٨ مليون طن في عام ١٩٨٢ . وتعتمد قطر على الواردات الغذائية التي بلغت قيمتها ٩٦٣ مليون ريال في عام ١٩٩٠ . وقد أعلنت الشركة العربية القطرية لانتاج الخضراوات مؤخرا أن الحكومة القطرية قررت انشاء شركة مساهمة قطرية ذات رأس مال مشترك مناصفة بين حكومة قطر والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي برأس مال قدره ٤٧ مليون ريال قطري لدفع عجلة التنمية الزراعية وتحقيقا للأمن الغذائي . وفيما يختص بالصيد فقد زاد متوسط انتاج الأسماك بنسبة ٣٢٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى ١٩٩١ حيث بلغ حجم الانتاج حوالي ٨٠٠٠ طن في نهاية هذه الفترة .

٤٠٥ قطاع البنيات الأساسية :

تواصل السلطات القطرية مجهوداتها في مجال استكمال وتوسيع البنيات الأساسية في الدولة وشهد

عام ١٩٩٤ نشاطا واسعا في هذا المجال. ففي منتصف العام استكمل وضع الخطط التمهيدية لتطوير وتوسيع منشآت مصافي النفط ويتوقع أن يكلف حوالي ١.٦ بليون ريال ويهدف الى زيادة الطاقة التكريرية الى ٧٢ ألف برميل يوميا ، وانشاء جهاز تكسير بالحفر طاقته ١٢٠ ألف برميل يوميا وانشاء مصفاة جديدة طاقتها ٢٠ ألف برميل يوميا .

كذلك تم ارساء عطاء توسيع ميناء الدوحة على شركة بلجيكية بقيمة ٤٣.٧ مليون ريال . ويتوقع أن تتم دعوة الشركات العالمية لبناء مطار الدوحة الدولي الجديد على أساس البناء والتشغيل والتحويل ويتوقع أن تبلغ تكلفة المطار حوالي ١.٢ بليون ريال . وقد شهدت بداية عام ١٩٩٤ تدشين شركة قطر الجوية التي يتوقع أن تتوسع في خدماتها الجوية .

٠٦ التوقعات الاقتصادية في المدى المتوسط :

في المدين المتوسط والطويل يتوقع أن يلعب الغاز الطبيعي دورا هاما في الاقتصاد القطري . هذا وقد استندت خطط تطوير الغاز على ضمانة الأسواق حيث تم الاتفاق على بيع انتاج شركة قطر غاز لليابان ويتوقع أن تتم اتفاقات مماثلة مع أقطار أخرى من آسيا لبيع انتاج شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسيل والتي تبلغ طاقتها الانتاجية ١٠ مليون طن سنويا .

وعبر معالي وزير الطاقة القطري على الدور المستقبلي للغاز في الاقتصاد القطري وتأكيده على أن الطلب على الغاز الطبيعي المسيل يتوقع أن يرتفع في منطقة آسيا وأن قطر تتطلع، بعد النجاحات التي حققتها مع اليابان، الى الصين والهند وكوريا وتايلاند كأسواق محتملة وأنها ستتمكن من توفير امدادات مستقرة طويلة المدى لعملائها .

هذا وتشير بعض المصادر الى أن أثر مشروعات تطوير الغاز في المدى القصير قد أصبح واقعا وتمثل في عدد من المجالات كارساء العقود على الشركات المحلية والشركات التي لها تمثيل في قطر، وتدفق العمالة الأجنبية لتنفيذ أعمال المشروعات وتأثير هذه العمالة على الطلب على السلع وخدمات الاسكان .

أما في المدى القصير، فيتوقع أن يظل الاقتصاد القطري متأثرا بالتقلبات في أسعار النفط والصدمات الخارجية التي تترتب عليها . الا أنه يتوقع أيضا أن تستمر الادارة الاقتصادية في ضبط ايقاع الاقتصاد للمحافظة على البيئة الاقتصادية المستقرة .

تشريعات الاستثمار :

تسري على الاستثمار في قطر التشريعات التالية :-

- مرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٦ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد الوطني وتنميته.
- قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن مشاركة رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.
- مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري.

وتشرف على تطبيق تشريع الاستثمار في قطر وزارة الاقتصاد والتجارة أما التدابير الضريبية المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٦ فتختص بالنظر فيها لجنة دعم الاقتصاد الوطني المشكلة بموجب ذلك المرسوم.

ويجيز تشريع الاستثمار القطري لغير القطريين الاستثمار في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات شريطة ان يكون لهم شركاء قطريون لا تقل مساهمتهم عن ٥١٪ من رأس المال في شركة تؤسس وفقا للتشريعات السارية، اما استثمارهم في قطاع المقاولات فيشترط فيه بالاضافة الى ما تقدم ان تكون هناك حاجة لاشتغالهم في هذا القطاع. غيرأن التشريع يحظر على غير القطريين الاشتغال في اعمال الوكالات التجارية والاستيراد. واستثناء من الاحكام المتقدمة يجوز لغير القطريين،بموجب مرسوم، الاستثمار لأغراض التنمية او لتيسير الخدمات والمنافع العامة في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين والقوى المحركة والمقاولات، واستيراد المواد اللازمه لمشاريعهم عندما لا يتوفر مثيلها المحلي.

ولممارسة النشاطات المصرح بها يجب على المستثمر التقدم بطلب لوزراة الاقتصاد والتجارة للقيد في السجلات المعدة لذلك. اما اذا كانت ممارسة النشاط مما يستوجب صدور مرسوم خاص فيجب ان يقدم طلب بذلك الى وزير الاقتصاد والتجارة، الا انه في حالة ملكية رأس المال المستثمر بالكامل لغير قطريين فيشترط ان يعين مقدم الطلب وكيل خدمات قطري. وتمارس وزارة الاقتصاد والتجارة مهام الرقابة الحكومية على المشاريع الاستثمارية.

اما فيما يتعلق بالمزايا التي يتمتع بها المستثمر فانه وفقا للمرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٦ فانها تتلخص في الاعفاء من الضرائب على صافي الارباح بالنسبة للمشاريع اللازمه لدعم الاقتصاد الوطني وتنميته، ويشمل ذلك الاعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد ويكون الاعفاء بقرار من نائب الحاكم ووزير المالية بناء على توصيه لجنة دعم الاقتصاد الوطني المشار اليها أعلاه. والجدير بالذكر أن مواطني دول مجلس التّعاون لدول الخليج العربي يعاملون معاملة القطريين في تطبيق احكام تشريع الاستثمار الساري المفعول.

ويوجب التشريع على المسئولين في الشركات الاستثمارية تقديم بيان سنوي يشتمل على ميزانية الشركة وحصة كل شريك فيها الى الجهة المختصة في وزارة الاقتصاد والتجارة.

اما فيما يخص تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار فلا توجد نصوص خاصة بشأنها في التشريعات السارية.

(١٥)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الكويت
لعام ١٩٩٤

بيانات اساسيه ومؤشرات عامه:

المساحة	١٧٨.١٨ كلم٢
العاصمة	مدينة الكويت
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الاخرى المتداولة	الانجليزية
العملة	الدينار الكويتي

(الدولار امريكي يعادل ٠.٣٠٠ دينار كويتي في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	١.٦٢
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بليون دينار)	٧.٠٥
معدل نمو الناتج المحلي (٪)	٤.٠
معدل التضخم ٪	١.٠
الصادرات فوب (بليون دولار)	١٠.٨
الواردات سيف (بليون دولار)	٦.٠
الديون الخارجية (بليون دولار)	١٧.٢٤

٢ . الموقع والمساحة :

تقع دولة الكويت في شمال شرق شبه الجزيرة العربية ، تحدها من الشمال والغرب جمهوريةالعراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ، ومن الشرق الخليج العربي ويبلغ طول شواطئها ١٩٩ كيلومتر ، وتضم عشر جزر أهمها بوبيان ، وربة ، وفيلكا.

٣ . السياسة الاقتصادية :

تركزت جهود الدولة في فترة ما بعد التحرير ١٩٩١ على تأهيل واعادة اعمار البنية التحتية والهياكل الأساسية، وكذلك اعادة العافية الى القطاعات الاقتصادية الأساسية وفي مقدمتها القطاع النفطي . كما باشرت الدولة بمعالجة عدة قضايا اقتصادية في مختلف القطاعات بما يضمن الارتفاع بمستوى الانتاجية في القطاعات المختلفة وذلك من خلال تعزيز درجة المنافسة في تلك القطاعات بما يضمن محاربة الاحتكار واعطاء دور اكبر لقوى السوق والياته في توجيه النشاط المحلي وتشجيع القطاع الخاص الكويتي على القيام بدور فعال في النشاط مع تأكيد دور الحكومة والقطاع العام في تذليل ما قد يعترض النشاط الخاص من عقبات، وتوفير المناخ الملائم لانطلاقته والتدخل لتصحيح ما قد ينشأ من اختلالات في عمل الاسواق وبما يضمن في النهاية انسحاب الحكومة من العديد من الانشطة الاقتصادية المحلية وتأمين اقصى درجات الكفاءة في تخصيص موارد المجتمع وامكاناته . كما تهدف

جهود الدولة أيضا الى تكثيف الاستثمار في القطاع غير النفطي باعتباره عنصرا اساسيا في تنمية الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع قاعدة الانتاج المحلي خارج قطاع النفط للارتقاء بقدرة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، والبحث في الوسائل الممكنة لاستغلال الامكانات الطبيعية المتاحة في البلاد والتي قد توفر مصادر جديدة للدخل القومي.

١٠٣ الاصلاح والتنمية :

أدت سياسات الاصلاح والتنمية في فترة ما بعد التحرير الى استئناف عملية الانتاج في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني . وتمكنت القطاعات الاقتصادية غير النفطية بفضل هذه السياسات من تحسين مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

وقد صدر في يوم ١٩٩٤/٤/٣٠ المرسوم رقم ١٩٩٤/٦٧ في شأن اللجنة العليا للتنمية واصلاح المسار الاقتصادي التي انيطت بها مسئولية السياسات الخاصة بعملية الإصلاح الاقتصادي في إطار السياسات العامة للدولة ومتابعة تنفيذها، بما في ذلك جميع الجوانب المتعلقة بالوضع الاقتصادي وسبل تحسين الأداء الاقتصادي ووضع البرامج الزمنية اللازمة لإنجاز عملية الإصلاح على نحو تكاملي تشترك فيه كافة الجهات المعنية بصورة منظمة وعملية.

ومن جهة أخرى ، أعد المجلس الأعلى للتخطيط تقريرا حول " الآلية المقترحة لتنفيذ الإصلاح المالي والاقتصادي " جاء فيه أن صافي العجز الكلي قد يرتفع من ٦٩٦ مليون دينار لعام ١٩٩٣- ١٩٩٤ إلى ١.٦ مليار دينار عام ١٩٩٩-٢٠٠٠.

وأشار التقرير إلى انه في ظل عدم تطوير مصادر بديلة لتمويل العجز بالميزانية بما يساعد على التخفيف من حدة الضغوط على الاحتياطات المالية للدولة التي تعتبر المصدر الوحيد لتمويل ذلك العجز فان من المتوقع أن تتناقص القيمة الصافية للاحتياطيات المالية من ١٨.٥ بليون دينار لعام ٩٣/ ٩٤ الى ٩.٢ بلايين دينار بنهاية السنة المالية ٩٩/ ٢٠٠٠ وبنفس الوقت تبقى هذه الاحتياطيات محملة بأعباء تمويل التزامات الدولة الأصلية (٥.٦ بلايين) المقررة لمقابلة سداد اصل الدين المحلي والمبالغ المتوقع عدم تحصيلها من قيمة سندات القانون ٤١ لسنة ٩٣ وباقي تكاليف برامج التسليح العسكري والاستملاكات العامة. ويحذر التقرير من تراجع القيمة الصافية لاصول الاحتياطيات المالية الى مستويات يصعب تسييلها. ويشير التقرير إلى أن اختلال الوضع المالي نجم عن اختلال نمط التنمية المعمول به والذي قام بصفة رئيسية على استهلاك أصول الثروة الوطنية بدلا من التوجه إلى تنمية تلك الأصول وتطويرها.

ويؤكد التقرير ان الوضع أضحى لا يحتمل التردد أو التأخير في معالجة عدم التوازن المالي ذلك أن مرور الوقت يزيد الوضع سوءا لذلك يجب خلال فترة محددة إعادة التوازن بين الإيرادات والنفقات ولتضبح الدولة بعد تلك الفترة قادرة على تحقيق فوائض مالية تستخدم في إعادة بناء وتعزيز أصول احتياطياتها التي تعتبر الضمان الرئيسي للارتفاع بقدرة الكويت على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

ويقترح برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي انه للوصول إلى وضع التوازن بين الإيرادات والنفقات فلا بد من القضاء على حالة العجز المالي لاعادة توجيه عملية التنمية في الاقتصاد الكويتي وهذا يمكن أن يتم وفق بديلين مختلفين :

الأول :

هو احداث تخفيضات سنوية متتالية اعتبارا من السنة المالية ٩٥/٩٤ في قيمة العجز الظاهر بالميزانية (الوزارات والإدارات الحكومية) وهذا يؤدي إلى تخفيضات بنسب اكبر في العجز الحقيقي (الهيئات المستقلة والمحلية) وهنا يمكن للكويت البدء في إعادة بناء أصول احتياطياتها المالية قبل حلول سنة ٢٠٠٠/٩٩.

ويهدف البديل الأول إلى الوصول إلى حالة من التوازن (العجز = صفر) خلال السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ مما يتطلب أجراء تخفيضات متتالية في قيمة العجز الظاهر بالميزانية بحيث تقل تلك القيمة في كل سنة مالية بنحو ٢٥٠ مليون دينار عن السنة السابقة لها وهذا يؤدي الى تقليل معدلات السحب من الاحتياطيات المالية للدولة.

ويتوقع التقرير ارتفاع الدخل من الاستثمار خلال الفترة من ٩٤/٩٣ الى ٢٠٠٠/٩٩ بما قيمته ٢٤٠ مليون دينار مما يؤدي إلى تراجع العجز الحقيقي للدولة بصورة تدريجية حتى يصل إلى نحو ١٢٠ مليون دينار خلال عام ٩٧/٩٦.

كما يشير الى انه في حالة تنفيذ البديل الأول لبرنامج معالجة العجز المالي فيتوقع أن تبلغ قيمة أصول الاحتياطيات المالية نحو ١٦.٥ بليون دينار عام ٢٠٠٠/٩٩ بعد اعادة بنائها مقابل مالا يزيد عن ٩.٢ بليون فقط إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه دون تبني السياسات اللازمة لتقنين العجز في الميزانية العامة للدولة.

الثاني :

يهدف إلى القضاء على العجز الحقيقي (الهيئات المستقلة والملحقة) بحيث تصل قيمة ذلك العجز إلى صفرعام ٢٠٠٠/٩٩. ويستلزم ذلك أن تقل قيمة العجز المستهدف في كل سنة مالية بنحو ١١٦ مليون دينار عن السنة السابقة لها بحيث لا تتجاوز القيمة المستهدفة للعجز المتراكم خلال الفترة ٩٤/٩٣ – ٢٠٠٠/٩٩ مبلغ ٢٤٣٦ مليون دينار إذا ما تركت الأمور على حالها. كذلك من المتوقع أن تتراجع قيمة العجز الظاهر بالميزانية العامة من نحو ١٢٢٣ مليون دينار عام٩٤/٩٣ إلى ٤١٠ مليون دينار عام ٢٠٠٠/٩٩.

ويحذر التقرير من أن تأجيل الوصول إلى وضع التوازن في الموقف المالي الكلي حتى عام ٩٩/ ٢٠٠٠ سوف يؤجل بدوره عملية البدء في تحقيق فوائض مالية إلى ما بعد تلك السنة. ويوصى التقرير بإتباع عدد من "السياسات التصحيحية" قادرة على أحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة كالسيطرة على معدلات نمو الانفاق العام بتقليص التزامات الدولة والسيطرة على بنود الصرف غير الضرورية وإلغاء الدعم على البرامج الأخرى في ضوء تصورات واضحة بالدور المناط بتلك البرامج.

٢٠٣خطة التنمية :

اعلنت الكويت خلال العام الخطة الخمسية المقبلة للدولة للاعوام من (١٩٩٦/٩٥) الى (٩٩/ ٢٠٠٠) وتأتي هذه الخطة في اعقاب استراتيجية التنمية بعيدة المدى التي وضعتها الدولة عام ١٩٨٩ وتعثر

تطبيقها بسبب ظروف الاحتلال العراقي عام ١٩٩٠ واشارت الخطة الجديدة الى ان مستجدات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تؤكد ان الكويت تمر في الوقت الحالي بمرحلة تختلف في طبيعتها وظروفها عما كان عليه الحال في السابق، كما ان المستقبل قد يحمل متغيرات ومشاكل مغايرة في تنوعها وحجمها عما واجهته الدولة على امتداد تاريخها، الامر الذي يفرض مسئولية متزايدة على جهود التخطيط في البلاد التي يقع عليها بالدرجة الاولى مهمة احداث التغيرات الجوهرية اللازمة لمواجهة تحديات المرحلة الحاضرة وما هو متوقع في المستقبل.

وتستهدف توجهات خطة التنمية الخمسية المقبلة على الجانب الاقتصادي معالجة مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة وانعكاساتها السلبية المتوقعة وبينت في هذا الصدد ان هذه المشكلة نجمت بالاساس عن اختلال نمط التنمية المعمول به خلال الفترة الطويلة السابقة، وان معالجة ذلك العجز لا بد ان تتم ضمن اطار شامل لاعادة توجيه عملية التنمية في الاقتصاد الكويتي بحيث تسعى تلك العملية الى بناء اقتصاد وطني يقوم على تنمية وتطوير الثروة وليس استهلاكها. ووضعت الخطة مجموعة اطر وتوجيهات اساسية لمعالجة ذلك منها تبني برنامج للاصلاح المالي يقوم على ادارة اصول الدولة وممتلكاتها من مرافق البنية الاساسية بصورة تنموية تؤدي الى الارتقاء بالعائد على تلك الاصول والممتلكات، والارتقاء بكفاءة استخدام الخدمات والمنافع العامة من خلال اعادة تسعير بعض هذه الخدمات والمنافع في ضوء معايير واضحة لربط اسعار تقديمها بتكلفة توفيرها وضبط معدلات النمو في الانفاق وتعزيز العائد على برامج ذلك الانفاق، والارتقاء بكفاءة الاستثمارات الخارجية للكويت بما يضمن تنويعها وتوفير اقصى درجات الحماية لها، ومن ثم الارتفاع بمعدلات العائد عليها.

ونصت الخطة على اعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة لحركة النشاط الاقتصادي في دولة الكويت بما يضمن توفير المناخ الملائم لاطلاق قوى السوق وتأمين حرية اكبر للنشاط الاقتصادي المحلي وجذب الشركات ورؤوس الاموال الاجنبية وفق معايير دقيقة تضمن عدم هيمنة رأس المال الاجنبي على النشاط الاقتصادي المحلي. هذا الى جانب تعزيز دور السياسة النقدية وتقوية الجهاز المصرفي والمالي الكويتي كما تبنت الخطة الاهتمام بعمليتي التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية وزيادة مساهمتها الفعلية في التنمية وضمان هيمنتها على المرافق الاستراتيجية والوظائف الحاكمة في الدولة، وتطوير العملية التعليمية والعمل على تغيير الممارسات السائدة تجاه التوظيف في القطاع الحكومي بجعلها وسيلة لتحقيق اهداف انتاجية، وتنظيم استقدام العمالة الوافدة من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية من العمالة عدديا ونوعيا في ضوء مقتضيات السياسة السكانية واوضاع سوق العمل.

٣٠٣ برامج التخصيص :

- يأتي برنامج التخصيص الذي تشرف عليه الهيئة العامة للاستثمار ضمن استراتيجية الهيئة الاساسية التي ترمي الى تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي في اطار سياسة الدولة الاقتصادية. ويسعى البرنامج الى تنشيط السوق وتطويرها وتوسيع قاعدتها وتمكين القطاع الخاص من لعب دور اكثر فعالية في عملية تنشيط الاقتصاد الوطني وتنميته.

وتندرج عملية بيع حصص الحكومة في الشركات المحلية الى القطاع الخاص ضمن اطار سياسة

شاملة للتخصيص لتمكين القطاع الخاص من ادارة المشاريع الاقتصادية الحيوية واجتذاب رأس المال الوطني الى مجالات الاستثمار المحلية ويتم تنفيذ سياسة التخصيص ضمن ثلاثة محاور :

- الاول يتمثل في البيع الى الصناديق الاستثمارية العامة وبأسعار تتماشى مع سعر السوق مع اعطاء خصم محدود.
- والثاني ويتمثل في البيع المباشر الى المستثمرين ورجال الاعمال الذين يرغبون في الشراء وبأسعار السوق مع التزام المشتري بطرح جزء معين من الاسهم للجمهور.
- اما المحور الثالث فيتلخص في البيع عن طريق المصارف وشركات الاستثمار وذلك بغرض طرحها في النهاية للبيع عن طريق الاكتتاب العام، مع توفير الظروف المناسبة لضمان اجتذاب المستثمرين الجدد وتوسيع قاعدة تملك الشركات.

ولا تخضع سياسة التخصيص لأي بعد زمني ملزم، إذ يتم تنفيذها حسب ظروف السوق ورغبة المستثمرين واستعدادهم.

- اوضح التقرير الشامل الذي أعدته بعثة البنك الدولي عن الاقتصاد الكويتي في حزيران/ يونيو الماضي، ان هناك ٦٤ شركة كويتية مطلوب تخصيصها.

وذكر التقرير ان بعض هذه الشركات قابل للبيع الفوري لانها شركات ذات عائد مرتفع، فيما يحتاج البعض الاخر الى إعادة هيكلة وتخفيض في نفقات الادارة، وربما تحتاج هذه الشركات الى زيادة في رؤوس اموالها واعادة طرحها على القطاع الخاص. واشار الى ان جزءا كبيرا من هذه الشركات الحكومية يحتاج الى تصفية بالكامل.

ويبلغ عدد الشركات التي تمتلك الدولة اقل من ٢٥ في المائة من راسمالها، وفقا لتقرير البنك الدولي ١٩ شركة، منها ١٥ شركة مسجلة في بورصة الكويت، وعدد الشركات التي تمتلك الدولة ما بين ٢٥-٥٠ في المائة من رأسمالها، ١٣ شركة منها ست شركات مسجلة في البورصة، فيما يبلغ عدد الشركات التي تملك الدولة اكثر من ٥٠ في المائة الى ١٠٠ في المائة ٣٢ شركة، منها ١٦ شركة مسجلة في البورصة فقط .

وتبلغ قيمة ملكية الحكومة في ٣٦ شركة من اصل ٣٨ مسجلة حاليا في سوق الكويت بناء على آخر تقرير لبورصة الكويت والبنوك الكويتية ٨٦٤ مليون دينار، علما بأن قيمة مساهمة الحكومة في جميع الشركات تزيد عن البليون دينار كويتي.

وعلى الرغم من اعلان المسئولين في الحكومة بعدم وجود برنامج زمني دقيق لتنفيذ برنامج التخصيص الا انه من المتوقع تنفيذ هذا البرنامج خلال ٣-٥ سنوات ، في ظل توافر السيولة لدى الافراد والبنوك وشركات التوظيف والاستثمار ووجود صناديق جديدة للاستثمار .

- من المقرر أن تطرح الكويت أسهم شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية للاكتتاب العام بواقع ٥١ بالمائة للجمهور، ٢٤ بالمائة للحكومة، اضافة الى دخول شريك اجنبي بنسبة ٢٥ بالمائة.
- قررت الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية بيع ٥٧.٩٤ بالمائة من اسهم شركة النقل البري، تعادل ٢٨.٩ مليون سهم.

- بدأت الحكومة الكويتية في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤ اكبر عملية بيع لاسهم حكومية، في برنامجها الجديد لتخصيص شركات تملكها الهيئة العامة للاستثمار، وذلك من خلال طرح ٧٠ مليون سهم من اسهم شركة التسهيلات التجارية للاكتتاب العام.

وتملك الهيئة ٩٨ مليون سهم (٥٥ بالمائة) من اسهم الشركة التي تبلغ ١٧٧ مليون سهم. وقد سمح بشراء الاسهم للمواطنين الكويتيين ولمواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

٤ .الناتج المحلي الاجمالي :

١٠٤ الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات :

يبين الجدول التالي مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٣ :

(مليون دينار)

القطاع	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣*
(١) قطاع النفط والغاز	٢١٠٠ر٨	٣٣٧ر٧	١٧٧٩ر١	٢٩٦٨ر٨
٪ التغير السنوي	٢٤ر٥	٨٣ر٩	٤٣٢ر٢	٦٥ر٢
٪ الى الاجمالي	٣٩ر٦	١٠ر٨	٣٢ر٦	٤٣ر٩
(٢) صناعة التكرير	٤٧٥ر٦	٦٦ر٤	٢٩٥	٣٦٢ر٦
-٪ التغير السنوي	٣٧ر٧	٨٦	٣٤٤ر٣	٢٢ر٩
٪ الى الاجمالي	٩	٢ر١	٥ر٣	٥ر٤
مجموع (١) و (٢)	٢٥٧٦ر٤	٤٠٤ر١	٢٠٩٢ر١	٣٣٣١ر٤
٪ الى الاجمالي	٤٨ر٥	١٢ر٩	٣٧ر٩	٤٩ر٢
القطاعات غير النفطية	٢٧٣٠ر٨	٢٧٢٥ر٧	٣٤٢٦ر٣	٣٤٣٤ر١
باستثناء صناعة التكرير				
٪ الى الاجمالي	٥١ر٥	٨٧ر١	٦٢ر١	٥٠ر٨
الناتج المحلي الاجمالي	٥٣٠٧ر٢	٣١٢٩ر٨	٥٥١٨ر٤	٦٧٦٥ر٥

المصدر: وزارة التخطيط : الادارة المركزية للاحصاء.

* بيانات اولية.

ويبين الجدول الانخفاض الملموس في مساهمة القطاعات غير النفطية (بدون صناعة التكرير) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، حيث انخفضت هذه المساهمة من ٦٢ر١٪ عام ١٩٩٢ الى ٥٠ر٨٪ في عام ١٩٩٣ .

٢٠٤ الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق :

يتبين من الجدول التالي ان الميزان التجاري من السلع والخدمات قد تحول من عجز بنحو ٨٠١ مليون دينار في عام ١٩٩٢ الى فائض بقيمة ٥٠٦ ملايين دينار في عام ١٩٩٣ . ويعزى ذلك أساسا الى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية من ٢٣٥٨ مليون دينار الى ٣٦٠٠ مليون دينار، محققة زيادة بنسبة ٥٣ر٢٪ .

وتراجع مجمل الانفاق المحلي من ٦٣١٩ مليون دينار في عام ١٩٩٢ الى ٦٢٦٠ مليون دينار عام ١٩٩٣ بنحو ١٪ ، كما تراجع الاستهلاك النهائي الخاص من ٣٠١٩ر٨ مليون دينار في عام ١٩٩٢ الى ٢٥٣٧ مليونا في عام ١٩٩٣ ، أي بما نسبته ١٦٪ ، في حين تزايد الانفاق الاستثماري المحلي بنسبة ٤٦ر٦٪ .

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
بحسب أنواع الانفاق

(مليون دينار)

	١٩٩٢		*١٩٩٣		
القطاعات	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪	٪ التغير
(١) الناتج المحلي الاجمالي	٥٥١ر٤	١٠٠	٦٧٦٥ر٥	١٠٠ر٠٠	٢٢ر٦
الصادرات	٢٣٥٨	٤٢ر٧	٣٦٠٠	٥٣ر٢	٥٢ر٧
الواردات	٣١٥٩	٥٧ر٢	٣٠٩٤	٤٥ر٧	٢ر١
(٢) الميزان التجاري	(٨٠١) -	١٤ر٥	٥٠٦	٧ر٥	١٦٣ر٢
(٣) الانفاق المحلي	٦٣١٩ر٤		٦٢٥٩ر٥		٩ر٠
الاستهلاك النهائي الحكومي	٢٢٤٣ر٨	٤٠ر٧	٢١٧٥ر٢	٣٢ر١	٣ر١
الاستهلاك النهائي الخاص	٣٠١٩ر٨	٥٤ر٧	٢٥٣٦ر٦	٣٧ر٥	١٦
تكوين رأس المال الاجمالي					
(الانفاق الاستثماري المحلي)	١٠٥٥ر٨	١٩ر١	١٥٤٧ر٧	٢٢ر٩	٤٦ر٦

المصدر السابق * أرقام أولية

٥ . قطاعات الاقتصاد الوطني :

شهد عام ١٩٩٤ انتهاء أعمال التأهيل واعادة إعمار القطاع النفطي، كما شهد النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية تحسناً ملموساً بعد مرحلة من المراوحة خلال عام ١٩٩٣. فقد ارتفع انتاج

النفط الخام بنسبة ٦٪ ليبلغ مليوني برميل يومياً، وعادت طاقة التكرير في المصافي الوطنية الى مستوياتها قبل الغزو والبالغة ٨٠٠ ألف برميل يومياً، الأمر الذي أدى الى رفع القيمة المضافة في القطاع النفطي. وكان للتهديدات العراقية المتجددة في شهر اكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤ أثراً سلبياً قصير الأجل على النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية والذي تسارعت وتائره خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام .

١٠٥ قطاع النفط والغاز :

تمكنت جهود الدولة المتواصلة منذ بداية التحرير من تأهيل واعادة تشغيل القطاع النفطي ، حيث تم رفع الطاقة الانتاجية في عام ١٩٩٣ الى مستوى ٥ر٢ مليون برميل يوميا، ووصل انتاج النفط في ذات العام الى مستوى ٢ مليون برميل يوميا.

وقد حقق قطاع النفط والغاز معدلات نمو متسارعة بعد التحرير حيث ارتفعت أهميته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي من ٨ر١٠ في عام ١٩٩١ الى ٩ر٤٣٪ في عام ١٩٩٣ . كما حققت صناعة التكرير نموا جيدا فارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من ١ر٢٪ في عام ١٩٩١ الى ٤ر٥٪ في عام ١٩٩٣ .

وفيما يلي أهم المستجدات في هذا القطاع خلال ١٩٩٤ :

- أكد تقرير صدر عن بنك الكويت الوطني ان عائدات الكويت من النفط زادت بنسبة ٥٣ بالمائة لتصل الى ٩.٥ مليار دولار عام ١٩٩٣، مقارنة مع ٦.٢٢ مليار دولار خلال عام ١٩٩٢. وعزا التقرير تلك الزيادة الى ارتفاع انتاج النفط الكويتي بنسبة ٧٠ بالمائة خلال ذلك العام.
- تدرس وزارة النفط دعوة شركات نفط اجنبية للاشتراك في عمليات التنقيب والحفر والانتاج في المناطق الشمالية من البلاد.
- ادخلت الكويت تعديلات على طريقة تسعير نفطها الخام لتعزيز العائدات النفطية لعام ١٩٩٤ حيث تقوم بتصدير مزيج يحتوي على نسبة اقل من الكبريت عن طريق اضافة خامات خفيفة، مما مكن من زيادة اسعار الصادرات عن طريق الغاء خصم قيمتة ١٠ سنتات عن الخام العربي المتوسط لعقود الربع الثاني من عام ١٩٩٤.
- بدأت الكويت انتاج النفط من حقل الرتقة شمال البلاد بطاقة انتاجية تبلغ ١٤.٠٠٠ برميل يوميا ويقع حقل الرتقة الذي يحتوي على ما بين ١١و٢٠ بئرا، فوق مستودع نفطي يمتد عبر الحدود الكويتية العراقية. وقام العراق بتشغيل بعض الابار في الحقل قبل ازمة الخليج، لكن الامم المتحدة اعلنت بعد حرب التحرير انها تقع داخل الاراضي الكويتية.
- من المتوقع ان ترتفع الطاقة التكريرية لمصافي الكويت الثلاث بمقدار ١٠٠ الف برميل في اليوم وذلك بعد اعادة تشغيل وحدة التكرير رقم ٣ من مصفاة ميناء عبدالله في مطلع يونيو/ حزيران ١٩٩٤. ومع بدء الانتاج في هذه الوحدة، يرتفع حجم التكرير الكلي للنفط الخام من المصافي الثلاث الى ٨٠٠ الف برميل في اليوم ، وتخطط الكويت لبرنامج توسع ضخم في طاقتها التكريرية بحلول عام ٢٠٠٠ لتلبية الطلب المتزايد في منطقة آسيا والمحيط الهادي ، وتذكر الخطط ان الطاقة التكريرية ستصل الى مليون برميل يوميا في الكويت و ٤٠٠ الف برميل في آسيا و ٣٠٠ ألف برميل في اوروبا. ولا تملك الكويت حاليا أي طاقة تكريرية في آسيا الا انها تجري اتصالات لانشاء مشروعات

مشتركة في بعض الدول كالهند وتايلند وباكستان حيث تبيع بالفعل منتجات مكررة.

٢٠٥ القطاعات غير النفطية :

يبين الجدول التالي القيمة النسبية لمساهمة بعض القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٣ :

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لبعض القطاعات غير النفطية

(القيمة بالمليون دينار)

القطاع	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
مجموع القطاعات غير النفطية باستثناء المنتجات البترولية (صناعة التكرير)	٢٧٣٠٨	٢٧٢٥٧	٣٤٢٦٣	٣٤٣٤١
* معدل النمو (٪)	-٢٤١	-٢٠	٢٥٧	٢٠
١- قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية:				
* القيمة	١٢١٠٥	١٣٤٦٧	١٦٨٩٣	١٧٢٣٠
* معدل النمو (٪)	-١٥٣	١١٣	٢٥٤	٢٠
* النسبة للمجموع (٪)	٤٤٣	٤٩٤	٤٩٣	٥٠٢
٢- قطاع العقار :				
* القيمة	٥٩٣٥	٤٧٣٥	٥١٠٨	٥٢٦٣
* معدل النمو (٪)	-٩٤	-٢٠٢	٧٩	٣٠
* النسبة للمجموع (٪)	٢١٧	١٧٤	١٤٩	١٥٣
٣- قطاع تجارة الجملة والتجزئة :				
* القيمة	٣٨٢٠	٥٠٢٧	٤٤٨٦	٣٢٩٨
* معدل النمو (٪)	-٣٦٢	٣١٦	-١٠٨	-٢٦٥
* النسبة للمجموع (٪)	١٤٠	١٨٤	١٣١	٩٦
٤- قطاع النقل والتخزين والمواصلات :				
* القيمة	١٩٥٦	٩٢٥	٢٣٩٤	٢٣٦٨
* معدل النمو (٪)	-٣٣٩	-٥٢٧	١٥٨٨	-١٠١
* النسبة للمجموع (٪)	٧٢	٣٤	٧٠	٦٩
٥- التمويل والتأمين وخدمات الاعمال :				
* القيمة	١٣٣٨	١٥٣٣	٢٢٢٣	٢٣٤٣
* معدل النمو (٪)	٤١٩	١٤٦	٤٥٠	٥٤
* النسبة للمجموع (٪)	-٤١٩	٥٦	٦٥	٦٨
٦- الصناعة التحويلية				
* القيمة	١٤١٥	٨٩٥	٢١٢٩	٢٢٣٩
* معدل النمو (٪)	-٤٠٢	-٣٦٧	١٣٧٩	٥١
* النسبة للمجموع (٪)	٥٢	٣٣	٦٢	٦٥
٧- التشييد والبناء :				
* القيمة	٩٦٧	١٩١٥	٢٠٦٨	٢١٧٢
* معدل النمو (٪)	-٢٧٩	٩٨٠	٨٠	٥٠
* النسبة للمجموع (٪)	٣٥	٧٠	٦٠	٦٣

المصدر : وزارة التخطيط : الادارة المركزية للاحصاء.

١٠٢٠٥ قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية :

يتقدم هذا القطاع على بقية القطاعات غير النفطية على صعيد المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، وبلغت نسبة مساهمته نحو ٥٠٪ في عام ١٩٩٣ ، بينما كانت هذه النسبة في عام ١٩٩٠ نحو ٤٤٪.

٢٠٢٠٥ القطاع العقاري :

يحتل هذا القطاع الموقع الثاني في الأهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية بعد قطاع الخدمات العامة ، حيث بلغت مساهمته في ذلك الناتج نحو ٣ر١٥٪ في عام ١٩٩٣ بعد أن كانت ٩ر١٤٪ في عام ١٩٩٢ و ٧ر٢١٪ في عام ١٩٩٠ .

٣٠٢٠٥ قطاع التشييد والبناء :

حقق هذا القطاع معدل نمو مرتفع في عام ١٩٩١ بلغ ٩٨٪ بعد أن كان -٩ر٢٧٪ في عام ١٩٩٠. ويعزى ذلك الى الجهود الحثيثة لتأهيل واعادة بناء المرافق العامة وهياكل البنية الأساسية في فترة ما بعد التحرير مباشرة .

وقد بلغت مساهمة القطاع في اجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية نحو ٣ر٦٪ في عام ١٩٩٣ بعد أن كانت ٥ر٣٪ في عام ١٩٩٠ .

٤٠٢٠٥ قطاع تجارة الجملة والمفرق :

حقق قطاع التجارة نموا في الفترة التي أعقبت تحرير دولة الكويت مباشرة أدى الى ارتفاع مساهمته في اجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية الى ٤ر١٨٪ في عام ١٩٩١ بعد أن بلغت هذه النسبة ١٤٪ في عام ١٩٩٠ . وتراجعت نسبة هذه المساهمة في عام ١٩٩٢ الى نحو ١٣٪ ، ولتستقر في عام ١٩٩٣ بنسبة ٦ر٩٪.

ويعزى هذا التراجع الى التغيرات التي طرأت على التركيبة السكانية للمقيمين غير الكويتيين وما يرتبط بها من تغيرات في أنماط الانفاق لديها .

٥٠٢٠٥ قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية :

حقق معدل نمو هذا القطاع بداية من عام ١٩٩٢ ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته نحو ١٣٨٪ بعد أن سجل معدلات سالبة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بلغت نحو -٤٠٪ و-٣٧٪ على التوالي .

وبلغت نسبة مساهمة القطاع في اجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية نحو ٦٪ و ٥ر٦٪ في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ على التوالي وكان هذا القطاع قد حقق نسبة مساهمة خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٨٦ بلغت في المتوسط ٥ر١٣٪ ، ووصلت الى أعلى معدلاتها في عام ١٩٨٩ بنسبة ٢٤٪ .

وفي النصف الثاني من الثمانينات كان القطاع العام ينتج نحو ٦٠٪ من انتاج الصناعات التحويلية ، والباقي ينتج بالتساوي بين القطاع المختلط والقطاع الخاص . وتتنوع منتجات قطاع الصناعات

التحويلية ما بين انتاج الاطارات ، البطاريات ، مواد البناء ، الأسمدة الكيماوية ، معدات النقل ، السجاد المنتجات الخشبية والجلدية ، والنسيج .

٦٠٢٠٥ قطاع التمويل والتأمين :

بلغت مساهمة هذا القطاع في اجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية نحو ٧٪ في عام ١٩٩٣. وقد برزت أهم المستجدات التالية خلال العام في هذا القطاع :

- اصدر البنك المركزي الكويتي قواعد ائتمانية صارمة تحظر على البنوك المحلية اقراض اكثر من عشرة بالمائة من قاعدة راسمالها بصرف النظر عن الضمانات التي يقدمها العميل. وستسري هذه المعايير ايضا على شركات الاستثمار التي يمكنها منح القروض. ومنحت البنوك مهلة حتى نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٤ للالتزام بالضوابط الجديدة.

- قال محافظ البنك المركزي ان خطة السماح بمشاركة اجنبية محدودة في البنوك المحلية تهدف الى مساعدة البنوك على تحسين اسلوب ادارتها وقدرتها التنافسية واتصالاتها الدولية . وفي هذا الاطار سمحت الكويت بموجب القانون ٥١ لعام ١٩٩٤ لرؤوس الاموال والخبرات الاجنبية بتملك حصة لا تزيد عن ٤٠ بالمائة في المصارف وشركات التأمين الكويتية، وذلك بهدف زيادة قدرة القطاع المالي على المنافسة وتنويع الانشطة.

- قرر البنك المركزي الكويتي في ١٧/ ٨/ ١٩٩٤ زيادة سعر خصم واعادة خصم الاوراق التجارية لدى البنك بمقدار ٠.٥ ٪ نقطة مئوية ليصبح بنسبة ٦.٢٥ بالمائة سنويا. وبموجب هذا القرار، سيتم تلقائيا زيادة الحدود القصوى لاسعار الفائدة المدفوعة على الودائع بالدينار لدى البنوك المحلية، وبذات نسبة الزيادة المقررة.

ورفع البنك المركزي سعر الخصم مرة ثانية بمقدار ٠.٢٥ نقطة الى ٦.٥٠ بالمائة سنويا بداية من ١/ ١٠/ ١٩٩٤. وتختلف مبررات السلطة النقدية في الكويت عن تلك السائدة في العالم وهي القلق حول التضخم. فالكويت تهدف الى توطين الدينار من خلال رفع قدرته التنافسية في سوق الودائع وامام ندرة الفرص الاستثمارية الاخرى.

- وصل عرض النقد في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٤ الى ما قيمته ٥٨٦٣ر٩ مليون دينار، مسجلاً بذلك زيادة بنحو ٢٠ر٩ مليون دينار (٠ر٤٪) عن الربع السابق. ويعزى هذا النمو الى الزيادة في شبه النقد وبما قيمته ١٠٣ر٨ ملايين دينار والتراجع في الكتلة النقدية بنحو ٨٢ر٩ مليوناً. ويمثل هذا التراجع في الكتلة النقدية اجمالي الانخفاض الذي طرأ على كل من الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية (بما قيمته ٧٥ر٤ مليون دينار) والنقد المتداول (بنحو ٢٥ر٥ مليوناً) على حد سواء.

- وبخصوص التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية (التجارية والمتخصصة) الى القطاعات الاقتصادية المحلية فقد بلغ حجمها في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٤ نحو ٣٤٩٠ مليون دينار، منها ١٦٤٣ مليوناً (١ر٤٧٪) في شكل تسهيلات نقدية، وقد بلغ حجم المستخدم فعلاً من تلك التسهيلات نحو ١٨٥٨ مليون دينار أي ما نسبته ٢ر٥٣٪ من اجمالي الحدود الممنوحة، ومن

هذا الحجم المستخدم ١٠٩٣ مليوناً في صورة تسهيلات نقدية (بما نسبته ٥ر٦٦٪ من الحدود النقدية الممنوحة)، وتشكل القروض الاستهلاكية ما قيمته ٢٧٩ مليون دينار (٥ر٢٥٪) من التسهيلات النقدية المستخدمة.

- حافظ سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٤ على الاستقرار النسبي. فقد ارتفع الدولار مقابل الدينار بمعدل طفيف لم يتجاوز ٤٦ر٠٪، في حين تراجع الدولار مقابل عملات رئيسية أخرى بمعدلات أعلى.

- وبالنسبة لاصدارات أدوات الدين العام، فقد قام البنك المركزي خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٤ وبالنيابة عن وزارة المالية، بطرح ٢٦ اصداراً من أذونات الخزينة قيمتها ٩ر١٨٢٦ مليون دينار، في حين استحق من الاصدارات السابقة لهذه الاذونات ٢٣ اصداراً قيمتها ٣ر١٦٤٧ مليوناً، ليرتفع بذلك الرصيد القائم لاذونات الخزانة بصورة ملموسة وبنحو ٥ر٢١٥ مليون دينار (٧ر١٠٪)، وليصل في نهاية الربع المذكور الى ما قيمته ٧ر٢٢٢٢ مليون دينار. كما طرح البنك المركزي اصداراً واحداً من سندات الخزانة قيمته ١٢١ مليون دينار ليصل بذلك الرصيد القائم لتلك السندات الى ٥ر٥٧٦ مليوناً. كما بلغ الرصيد القائم لادوات الدين العام (اذونات وسندات خزانة) في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٤ ما قيمته ٢ر٢٧٩٩ مليون دينار، بزيادة نسبتها ٧ر١٣٪ عن مستواه في نهاية الربع السابق.

- بلغ اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (التجارية والمتخصصة) في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٤ ما قيمته ٩٠٦٤ مليون دينار، مقابل ٢ر٨٨١٤ مليوناً في نهاية الربع السابق، محققاً بذلك زيادة ملموسة بلغت ٨ر٢٤٩ مليون دينار (٨ر٢٪) عند نهاية الربع السابق.

- بلغت قيمة التداول في سوق الكويت للأوراق المالية نحو ١٢٤ مليون دينار كويتي للربع الاول من سنة ١٩٩٤، وارتفعت الى نحو ١٤٩ مليون دينار كويتي في الربع الثاني ثم الى نحو ١٨١ مليون دينار كويتي في الربع الثالث.

وباستثناء الربع الثالث من السنة كان الربعان الاول والثاني اكثر نشاطا من الربعين المقابلين من عام ١٩٩٣ اذ بلغت قيمة التداول فيهما نحو ٦٣ مليون دينار كويتي و ١٤٧ مليون دينار كويتي على التوالي . لكن صدور قانون المديونيات الصعبة رقم ٤١ لعام ١٩٩٣ في ٦/ ٩/ ١٩٩٣ دفع بقيمة التداول في ذلك الربع الى مستويات عالية بلغت نحو ٣١٨ مليون دينار كويتي . واستمر اداء السوق نشطا في الربع الرابع من ١٩٩٣ وان انخفضت وتيرته لتبلغ قيمة التداول نحو ٢٦١ مليون دينار كويتي . ويبلغ اجمالي قيمة التداول عام ١٩٩٣ نحو ٧٨٨ مليون دينار كويتي، بينما يتوقع أن تبلغ قيمة التداول في ١٩٩٤ نحو ٦٠٠ مليون دينار كويتي على اقل تقدير. وبلغت القيمة السوقية لمجموع الشركات المسجلة في البورصة في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٣ نحو ٣.٣٤٦ مليون دينار كويتي وبلغت في ٢٨/ ٩/ ١٩٩٤ نحو ٣.٣٨١ مليون دينار كويتي بعد تعديل تلك القيمة لتشمل اسهم المنحة وتسجيل شركة واحدة خلال السنة الجارية.

وبلغ عدد الشركات التي وزعت ارباحا (نقدية + منحة) ٣٧ شركة من اصل ٤٧ شركة مسجلة منها ٢٤ شركة وزعت ارباحا نقدية فقط وشركتان وزعتا أسهم منحة فقط والباقي (١١ شركة) وزعت خليطا من الاثنين. وبلغت قيمة التوزيعات النقدية نحو ١٢٩ مليون دينار كويتي أي ما نسبته ١٠ في

المائة من اجمالي رأسمال الشركات المسجلة في السوق و ٣.٩في المائة من القيمة السوقية لتلك الشركات كما في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٣. ووزع قطاع المصارف نحو ٤١ في المائة من اجمالي التوزيعات النقدية ونحو ٦٥ في المائة من قيمة اسهم المنحة ليصبح نصيبه من اجمالي التوزيعات نحو ٥٥.٦ في المائة وتلاه قطاع الصناعة بنحو ١٣.٨ في المائة من الاجمالي ثم قطاع الخدمات بنحو ٩.٤ في المائة من الاجمالي، ثم قطاع الاستثمار بنحو ٩.٣ في المائة . وفي هذا الاطار ذكر تقرير لبنك الكويت الوطني ان ارباح النصف الاول لعام ١٩٩٤ لخمسة بنوك تجارية تجاوزت نتائج العام الماضي . وهذه هي المرة الاولي التي تقدم فيها البنوك التجارية والمتخصصة تقارير عن النصف الاول من العام، وذلك استجابة للوائح الجديدة للبورصة.

وكان اجمالي التوزيعات النقدية لـ ٥٢ شركة مسجلة عام ١٩٨٩ وهو آخر عام كامل قبل الاحتلال ٤٧ شركة عام ١٩٩٣) بلغ نحو ٨٧ مليون دينار كويتي وقيمة اسهم المنحة الموزعة ٢١٢ مليون دينار كويتي، ليبلغ المجموع نحو ٢٩٩ مليون دينار كويتي مما يعني ان اداء الشركات لعام ١٩٩٣ كان افضل ويعزى ذلك التحسن الى صدور قانون ٤١/ ٩٣ للمديونيات الصعبة.

٣٠٥ المالية العامة :

استخدمت دولة الكويت ومنذ السبعينات المالية العامة لتنفيذ وتمويل برنامج الرفاه الاقتصادي تقدم بواسطته كافة أشكال الخدمات العامة ، من اجتماعية وتعليمية وصحية واسكانية بالمجان أو بأسعار رمزية ، هذا بالاضافة الى دعم أسعار بعض السلع الأساسية . وقد صاحب ذلك عدم فرض رسوم مقابل استخدام الخدمات العامة والاعفاء من الضرائب ، وتوفير فرص العمل للمواطنين بشروط مجزية ، يشجع على ذلك تحقيق وفورات مالية ، من خلال الايرادات النفطية في الموازنة العامة حتى السنة المالية ١٩٨١/ ١٩٨٢ حيث ظهر عجز مالي قيمته ١٠٦ ملايين دينار ، ارتفع الى ١٣٠٢ مليونا عام ١٩٨٦/ ١٩٨٧ نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط وقفز الى ٧٣٦٨ و ٥٥٢٨ مليونا في السنتين ١٩٩٠/ ١٩٩١ و ١٩٩١/ ١٩٩٢ بسبب الاختلالات التي أعقبت غزو الكويت ، ثم ما لبث أن تراجع الى نحو ١٨٠٩ و ١٤٩٥ مليونا في السنتين اللاحقتين ١٩٩٢/ ١٩٩٣ و ١٩٩٣/ ١٩٩٤ على التوالي .

وقد صدرت الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ حيث يبلغ حجم الأنفاق الحكومي فيها ٤.٣٩ مليار دينار كويتي، بزيادة ١١.٥٪ عن الأنفاق في الميزانية السابقة. وتتوقع الميزانية أن يبلغ حجم الإيرادات ٢.٦٣٧ مليار د.ك، بانخفاض وقدره ٦.٥٪ عن ميزانية السنة المالية السابقة يخصم منها ١٠٪ لاحتياطي الأجيال القادمة، لتصبح الايرادات المخصصة للصرف ٢.٣٧٣ مليار د.ك . وبذلك يبلغ صافي العجز ١.٧٦٦ مليار دينار (٥.٨٨٦ مليار دولار أمريكي) سيتم تغطيته من الاحتياط العام للدولة . وتوفر الميزانية صورة اكثر دقة للوضع المالي للدولة من أي ميزانية سابقة، لأنها تشمل لاول مرة المخصصات لمشتريات الأسلحة التي تصل إلى ٥٠٠ مليون دينار.

وتقدر احتياطات الكويت في نهاية العام المالي المنتهي في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٤، وحسب تقرير صدر عن وزارة التخطيط، بنحو١٨.٥ مليار دينار كويتي (٦١ مليار دولار)، منها ٢٣.١ مليار دولار في الاحتياط العام، و ٣٧.٩ مليار دولار في صندوق الاجيال القادمة.

٤٠٥ ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية :

يوضح الجدول التالي تطور أوضاع ميزان المدفوعات في دولة الكويت خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٣:

(مليون دينار)

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الصادرات واعادة التصدير (فوب)	٢٠١٦	٢٤٧	١٩٢٠	٣١٤٣
الواردات (فوب)	- ١٠٩٩	- ١٤٤٢	-٢١٢٢	٢٠٩٩
الميزان التجاري (السلعي)	٩١٧	- ١١٩٥	- ٢٠٢	١٠٤٤
ميزان الخدمات	١٥٩٦	٣٧٩	٥٨٣	٢٠٥
ميزان السلع والخدمات	٢٥١٣	- ٨١٦	٣٨١	١٢٤٩
التحويلات الخارجية	- ١٤٢٨	- ٦٧٦٥	- ٥٦٥	- ٤١٠
ميزان الحساب الجاري	١٠٨٥	- ٧٥٨١	- ١٨٤	٨٣٩
رأس المال غير النقدي	٢٦٧	٨	٢٢٥	- ٤٥٠
حساب الحكومة الاستثماري	- ٨١	١١٠١٤	٣٠٧٦	-٤٩١
أخرى (صافي)	- ١٥٣٣	- ٣٠٧٢	- ٢٥٦٢	- ٣٣١
الاجمالي (فائض أو عجز)	**- ٢٦٢**	**٣٦٩**	**٥٥٥**	**- ٤٣٣**

المصدر : بنك الكويت المركزي

يتضح من الجدول السابق أن الميزان التجاري سجل في عام ١٩٩٣ فائضا ملموسا بلغت قيمته ١٠٤٤ مليون دينار بعد تحقيق عجز في العامين الماليين السابقين بلغت قيمته ١١٩٥ مليونا و ٢٠٢ مليونا على التوالي .

كما حقق ميزان الحساب الجاري فائضا في عام ١٩٩٣ أيضا بقيمة ٨٣٩ مليون دينار ، أي ما يعادل ٢٧٪ من قيمة الصادرات و ٥ر١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك بعد أن حقق عجزا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ بقيمة ٧٥٨١ و ١٨٤ مليون دينار على التوالي .

ويتسم الميزان التجاري بذات الخصائص ، اذ حقق هذا الميزان فائضا في عام ١٩٩٣ قيمته ١٠٤٤ مليون دينار تعادل نحو ٦ر١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك مقارنة بعجز بلغ في عام ١٩٩١ نحو ١١٩٥ مليون دينار وفي عام ١٩٩٢ نحو ٢٠٢ مليون دينار . ويعزى هذا التحسن الى زيادة الايرادات النفطية .

أما بالنسبة للدين الخارجي فقد بلغ في شهر أغسطس/آب ١٩٩٤ نحو ٦ر٢ بليون دولار أمريكي تعادل نحو ٥٩٪ من قيمة صادرات الكويت في عام ١٩٩٣ ، منها قرض مسندك في عام ١٩٩١ بقيمة ٥ر٥ بليون دولار وتسهيلات ائتمانية بقيمة ٧٢٥ مليون دولار .

وقد بلغت خدمة الدين في عام ١٩٩٣ نحو ٢٩٨ مليون دولار أي نحو ٣٪ من قيمة الصادرات، ويتوقع

أن تبلغ نحو ٤١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤ بنسبة ٤٪ من قيمة الصادرات .

٥٠٥ التجارة الخارجية :

اجمالي الصادرات والواردات للفترة ١٩٩١-١٩٩٤

(مليون دينار)

العـــام	اجمالي الصادرات	اجمالي الواردات
١٩٩١	٣٠٩ر٤	١٣٥٣ر٣
١٩٩٢	١٩٣١ر١	٢١٢٩ر٢
١٩٩٣	٣١٧٩ر٤	٢١٢٣ر٨
١٩٩٤*	١٩٧٧ر٤	١٢١٤ر٤

المصدر : بنك الكويت المركزي ، النشرة الاحصائية الفصلية يوليو - سبتمبر ١٩٩٤

* تمثل الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٤

تشير البيانات المتاحة عن التركيبة السلعية لواردات الكويت الى أن السلع الرأسمالية تمثل نحو ٣٢٪ من اجمالي قيمة الواردات ، في حين طرأ بعض الانخفاض على الوزن النسبي لكل من المجموعات السلعية الأخرى في عام ١٩٩٣ ليبلغ نحو ٣٣٪ لمجموعات السلع الوسيطة و ٣٤٪ لمجموعات السلع الاستهلاكية و ١٪ لمجموعة السلع غير المصنفة .

وقد اشتملت تركيبة السلع المستوردة على الآلات والمعدات ، قطع الغيار ، سيارات الركاب الخاصة ، المواد الغذائية ، وسلع استهلاكية أخرى معمرة وغير معمرة .

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول المصدرة للكويت (٩ر١٤٪) ، ثم اليابان (٧ر١٢٪) ، وفرنسا (١١٪) وألمانيا (٩ر٧٪) ، ومن الدول العربية ، المملكة العربية السعودية بنسبة ٩ر٤٪ ودولة الامارات (٧ر١٪) .

أما فيما يتعلق بتركيبة الصادرات فهي تتكون من السلع النفطية وتشمل النفط الخام والمكرر ومشتقات النفط اضافة الى الغاز المسال ، وقد بلغت نسبتها الى اجمالي الصادرات في عام ١٩٩٣ نحو ٩ر٩٤٪ ، وسلع غير نفطية تتكون من منتجات مصنعة أهمها آلات ومعدات النقل ، الأسمدة الكيماوية ، مواد البناء ، السجاد ، والاطارات ، وبلغت نسبتها الى اجمالي الصادرات ١ر٥٪ في عام ١٩٩٣ .

وقد زادت الكويت من حجم صادراتها النفطية الى الزبائن التقليديين مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند وباكستان والفلبين وسنغافورة ، كما سعت الى تنويع منافذ بيع النفط الى زبائن جدد في جنوب أفريقيا والبرازيل وأندونيسيا .

٥٠٦ التضخم وسعر صرف العملة الوطنية :

شهدت مستويات الأسعار المحلية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٣ استقرارا نسبيا ، حيث

لم ترتفع هذه الأسعار الا بمعدل طفيف نسبته ١ر٪ ، الا أن أسعار المواد الغذائية تجاوزت هذا المعدل بقليل ، حيث زادت هذه الأسعار خلال ذات الفترة بنسبة ٥ر٪ وبالنسبة لسعر صرف الدينار الكويتي فان سياسة البنك المركزي تقوم على ربط هذا السعر بسلة من بعض العملات الرئيسية ، وأثبتت هذه السياسة فعاليتها في الحفاظ على استقرار نسبي في سعر صرف الدينار . ويستدل من البيانات المتاحة أن تحركات الدولار مقابل الدينار لم تتجاوز بين أعلى وأدنى سعر للدولار مقابل الدينار ٩ر٥١ فلسا خلال عام ١٩٩٣، مقارنة بنحو ١٨ر٨٨ فلسا في عام ١٩٩٢ .

٠٧ الاستثمار :

١٠٧ الاطار القانوني للاستثمار :

لاتوجد تشريعات تنظم استثمار رؤوس الأموال الوافدة ، وانما تجري مزاولة النشاط – في الحدود المسموح بها – طبقا لقانون الشركات التجارية وتعديلاته رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ ، وقانون الصناعة رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ .

يحدد قانون الشركات التجارية الحدود التي يمكن فيها لغير الكويتي أن يساهم في الشركات الكويتية وذلك على النحو التالي :

- شركة التضامن : يشترط أن يكون أحد الشركاء كويتي بحصة ٥١٪ من رأس المال على الأقل .
- شركة التوصية (البسيطة وبالأسهم) : يشترط أن يكون أحد الشركاء المتضامنين كويتيا وأن لا تقل حصة الكويتيين في رأس المال عن ٥١٪ .
- شركة المحاصة : يشترط لتعامل الشريك غير الكويتي مع الغير أن يكون ذلك بكفالة كويتي .
- شركة المساهمة : يجب أن يكون جميع الشركاء من الكويتيين ، ويجوز استثناء – في غير البنوك وشركات التأمين – أن يكون بعض الشركاء غير كويتيين اذا دعت الحاجة الى استثمار رأس مال أجنبي أو خبرة أجنبية بشرط ألا تقل حصة الكويتيين في رأس المال عن ٥١٪ والحصول على ترخيص حكومي في ذلك . أما بالنسبة للبنوك وشركات التأمين ، فيمكن للمستثمرين الأجانب تملك حصة بنسبة ٤٠٪ .

وهناك قطاعات اقتصادية تقتصر مزاولة النشاط فيها على الكويتيين وهي قطاعات الاستثمار العقاري والزراعي والمالي والسياحي ، وقطاعات يسمح فيها للمستثمر الوافد بمزاولة النشاط بشرط أن لا تجاوز حصته في رأس مال المشروع ٤٩٪ كالقطاع الصناعي بشرط أن يأخذ المشروع شكل شركة كويتية ، والقطاع التجاري بشرط أن يأخذ شكل شركة ذات مسؤولية محدودة ، والمقاولات .

وطبقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقر لمواطني دول المجلس حق مزاولة النشاط والتملك في أقاليم هذه الدول في القطاعات الآتية :

الصناعة ، الزراعة الثروة الحيوانية والسمكية ، المقاولات والفندقة والمطاعم ومزاولة أعمال الصيانة لهذه الأنشطة .ولكل دولة عضو أن تشترط مشاركة مواطنيها بنسبة لا تزيد على ٢٥٪ في رأس المال .

ويخضع الجزء من الأرباح الصافية لأي نوع من الشركات ، والذي يعود الى المساهمين الأجانب لضريبة دخل الشركات .

حدد القانون رقم ٦/ ١٩٦٥ الحوافز التي يمكن منحها للاستثمار في القطاع الصناعي بما يلي :

- مساهمة الدولة في نفقات دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات الصناعات الحديثة بناء على توصية لجنة تنمية الصناعة وموافقة الوزير . وفي حالة نجاح المشروع يتكفل صاحبه بجميع نفقات البحوث والدراسات .

أما في حالة فشله فتتحمل الدولة نصف تلك النفقات .

- توفير الأراضي اللازمة للمشروع بأجور رمزية .
- توفير الخدمات كالكهرباء والماء والغاز بأسعار تشجيعية .
- يوفر بنك الكويت الصناعي القروض المناسبة للمشروعات الجديدة أو للتوسع في المشروعات القائمة بفائدة معقولة ولآجال طويلة .
- يجوز اعفاء واردات المشروع من الرسوم الجمركية ، كما توفر الحماية الجمركية لمنتجاته.
- تقرير الأفضلية للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية .

٣٠٧ الاطار المؤسسي للاستثمار :

تبعا لعدم وجود تشريع خاص للاستثمار الوافد ، فانه لا توجد جهة معينة للاشراف على مباشرة المستثمر الوافد للنشاط . الا أن وزارة المالية تتولى الاشراف على تنفيذ مرسوم الضريبة على الشركات. بينما تتولى وزارة التجارة والصناعة (لجنة تنمية الصناعة) الاشراف على تنفيذ قانون الصناعة واصدار تراخيص المشروعات الصناعية ومنح الحوافز لها.

٣٠٧ المستجدات في قطاع الاستثمار :

- بلغ عدد الاتفاقيات التي وقعتها الكويت في اطار برنامج التوازن " الاوفست " الذي بدئ بتطبيقه في ٢٦/ ٧/ ١٩٩٢ أربع اتفاقيات. الاول مع شركة هيوز ايركرافت الامريكية، وتم توقيعها في ٢٩/ ١١/ ١٩٩٢ لاستثمار مبلغ ٢٧.٦ مليون دولار، والثانية مع شركة ايروسبيسيال الفرنسية بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٣ لاستثمار مبلغ ٣٠ مليون فرنك فرنسي، والثالثة مع شركة رايثيون الامريكية بتاريخ ٢٣/ ١/ ١٩٩٤ لاستثمار مبلغ ٣٨.١ دولار. اما الرابعة فهي مع شركة " جي. كي. ان " البريطانية بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٩٤ لاستثمار مبلغ ٣٦٧.٦ مليون دينار.

يفرض نظام " **الاوفست** " على المستثمر الاجنبي الذي يرتبط مع احدى الجهات الحكومية بعقد تزويد سلع او خدمات تأسيس شركة كويتية مشتركة مع القطاع الخاص الكويتي بنسبة ٥١٪ للقطاع الخاص الكويتي و ١٩٪ للمستثمر الاجنبي. وتلتزم الشركة بموجب نظام الاوفست باستثمار ما يعادل ٣٠٪ من قيمة عقد التزويد في احد المشاريع الاستثمارية داخل دولة الكويت او خارجها.

- اعلن في ١٤/ ٢/ ١٩٩٤ عن طرح صندوق استثمار محلي هدفه استثمار اموال المواطنين الكويتيين والمقيمين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الاوراق المالية الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية. ويبلغ راس مال الصندوق (٢٥) مليون دينار ومدة تأسيسه ١٥ سنة.

كما اعلن في منتصف العام عن انشاء صندوق للاستثمار العقاري بقيمة (٢٠) مليون دينار، غرضه الاستثمار في شراء وبيع العقارات القائمة.

- يشهد قطاع الخدمات الصحية في الكويت اقبالا محلوظا من المستثمرين منذ ان فتحت وزارة الصحة الكويتية الباب امام القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع، وشجعت المستثمرين لدخول مجال الخدمات الصحية والطبية ووفرت لهم ما يلزم من امتيازات.
- ابرمت دولة الكويت عدداً من الاتفاقيات الخاصة بحماية وتشجيع الاستثمار وكذلك عدداً من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي خلال عام ١٩٩٤ تفاصيلها كالآتي :
- اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع كل من : مالطا، هنغاريا، فرنسا، تركيا، النمسا، سويسرا، كوريا، اندونيسيا، وموريشص.
- اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار مع كل من : المانيا، بلغاريا، تشيخيا، السويد، وروسيا.

٠٨ أحداث سياسية هامة :

- شهدت منطقة الحدود الكويتية - العراقية خلال شهر اكتوبر / تشرين الاول الماضي، توترا شديدا إثر حشد قوات عراقية في المناطق المتاخمة للحدود الكويتية شكلت تهديدا بعمل عسكري جديد ضد الكويت. وقد سارعت دول التحالف بالرد على هذا التهديد وحشدت قواتها بمواجهة القوات العراقية التي انسحبت اثر ذلك باتجاه مدينة البصرة.
- أعلن العراق رسميا في أعقاب هذه الازمة الحدودية اعترافه بدولة الكويت وحدودها وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٨٣٣ ، والتزامه باجراءات كاملة رسمية ودستورية باحترام سيادة الكويت وسلامة اراضيها وحدودها، كما طالبت بذلك قرارات مجلس الامن ٨٣٣،٦٨٧، و٩٤٩.

تشريعات الاستثمار :

لا توجد تشريعات خاصة بتنظيم الاستثمار فيها.

(١٦)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٩٤

٠١ بيانات أساسية ومؤشرات عامة:

المساحة	١٠٤٥٢ كلم
٪ الوطن العربي	٠.٠٧٪
العاصمة	بيروت
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الأجنبية المتداولة	الانكليزية والفرنسية
العملة	الليرة اللبنانية
	(دولار أمريكي =١٦٥٠ ليرة لبنانية) كما في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤

البيان	١٩٩٤
السكان / نسمة	٣٥٠٠٠٠٠
معدل النمو السكاني ٪	٢.٥
الكثافة السكانية (شخص / كم٢)	٣٣٥
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	٤٧٣٠
معدل النمو ٪	١٠
المساهمة القطاعية في الناتج المحلي : ٪	
الزراعة	٩
الصناعة	١٣
الخدمات	٧٨
معدل التضخم ٪	١٥
الصادرات (مليون دولار)	٢٠٨١.٢
الواردات (مليون دولار)	٥٣٤٤.٩
الدين العام (بليون دولار)	٦.٣٨

٠٢ الوضع الاقتصادي :

١٠٢ خطط الاعمار والتنمية :

شهد عام ١٩٩٤ عددا من النتائج الاقتصادية الايجابية كان أبرزها تواصل معدلات النمو الاقتصادي بما يفوق تأشيرات برنامج الاصلاح الاقتصادي، وانحسار الضغوط التضخمية، وثبات حالة الاستقرار النقدي، ودخول لبنان أسواق التمويل الدولي واصداره لسندات خزينة بالعملات الأجنبية، وتطور الأسواق المالية المحلية، واستمرار التدفق الرأسمالي والاستثماري الى القطاعات الاقتصادية الحيوية ، واستمرار الفائض في ميزان المدفوعات ، وبدء برنامج الاعمار واعادة التأهيل بعد وضع خطة لاعادة الاعمار والانماء ، وتعزيز الحوافز الضريبية والاستثمارية، وتبلور بعض الفرص الاستثمارية المجزية. وهو ما عزز من وضعية مناخ الاستثمار في لبنان خلال عام ١٩٩٤. وقد أظهرت دراسة حديثة لمجلة يوروماني حول مخاطر الاستثمار في كافة دول العالم، ان ترتيب لبنان قد تقدم من المرتبة (١١٦) في العام ١٩٩٣ الى المرتبة (٦٧) في العام ١٩٩٤ .

ان اعمار لبنان واطلاق عملية الانماء هي من أهم القضايا التي تواجه الدولة اللبنانية في مرحلة السلم. لذا بادر مجلس الانماء والاعمار بتكليف من الحكومة اللبنانية الى وضع خطة للاعمار والنهوض الاقتصادي والاجتماعي في البلاد . وقد شملت الخطة الاعمارية ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: مرحلة اعادة التأهيل ، وتمتد على خمس سنوات (١٩٩٣ - ١٩٩٧) ، وتهدف الى اصلاح البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية .

المرحلة الثانية: مرحلة النهوض الاقتصادي ، وتستغرق خمس سنوات (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، وترمي الى اعادة النشاط الاقتصادي وازالة نهائية لآثار الحرب .

المرحلة الثالثة: مرحلة التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل وتستغرق عشر سنوات (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)، وهي تهدف الى تحقيق النمو المتوازن وترتيب أفضل لأوضاع المناطق وتحديد التوجه المستقبلي للبنان على الصعيدين الاقليمي والدولي.

١٠١٠٢ خطة الطوارىء:

لقد ساهم البنك الدولي، الذي يضطلع بدوره كفريق استشاري للدول والهيئات والمؤسسات المانحة، في مناقشة مرحلة اعادة التأهيل ، واستخلص منه برنامج الطوارىء لاعادة البناء للسنوات الثلاث الأولى (١٩٩٣ - ١٩٩٥) يهدف الى :-

- ازالة آثار الحرب واعادة تأهيل البنية التحتية .
- تحسين الأوضاع الاجتماعية .
- تطوير المؤسسات المتعلقة بتخطيط وتمويل وانجاز البرنامج .

كما يشمل برنامج الطوارئ تنفيذ مشاريع عدة في خمسة عشر قطاعا ، بين استثمارات مادية (٢.٢ مليار دولار) وبرنامج قروض طويلة الأجل للقطاع الخاص (٢٥٦.٦ مليون دولار) ومساعدة تقنية ٣٤٠ مليون دولار) .

وقد تم تخصيص أكثر من ثلثي الكلفة الاجمالية المقدرة لبرنامج الطوارىء لمشروعات تأهيل البنية

التحتية والتي تشكل نسبة ٦٧ في المئة من اجمالي الاستثمارات المادية في مختلف القطاعات .

٢٠١٠٢ خطة العام ٢٠٠٠ الاعمارية والانمائية :

رأت الدولة ان اعادة تأهيل البنى التحتية الى المستوى الذي كانت عليه قبل ١٩٧٥ لايكفي لتلبية حاجات المواطن الحالية نظرا لقصورها عن تلبية هذه الحاجات، اضافة الى أن التغطية الجغرافية لهذه البنية التحتية قبل سني الأزمة لم تكن شاملة. لذلك استقر الرأي على دمج خطة التأهيل في خطة ذات أفق زمني أطول وذات أهداف انمائية طموحة، يمكن من خلالها تلبية حاجات المواطنين ووضع لبنان على طريق النمو الاقتصادي .

ان الرؤية التي انطلقت منها خطة السنوات العشر أو خطة العام ٢٠٠٠ ترتكز على ضرورة توفير العناصر الضرورية لتحريك الدورة الاقتصادية من خلال تصور يهيء للبنان لعب دور مميز في محيطه العربي والاقليمي ، ويساعده على مواجهة تحديات المرحلة الحالية وتحصينه لمواجهة التحديات المستقبلية .

تبلغ المتطلبات التمويلية لخطة السنوات العشر (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) حوالي ١١.٣ مليار دولار أمريكي، منها ٩.٩٢ مليار دولار أمريكي للاستثمارات الرأسمالية، ٢٣٥ مليون دولار أمريكي للمساعدات التقنية ، ومليار دولار أمريكي قروض للقطاع الخاص. وتتوزع نفقات المشاريع التي تشكل حوالي ٩٠٪ من اجمالي نفقات الخطة بنسبة ٢٩٪ للنقل، ١٦٪ للكهرباء، التربية والتعليم ١٥٪، المياه والصرف الصحي ١٣٪، البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ٧٪ ، الصحة العامة والبيئة ٥٪، الاسكان واعادة المهجرين ٥٪ . ومن المتوقع أن يواكب هذا الانفاق العام توظيفات القطاع الخاص التي تقدر بضعف المبلغ المتوقع للانفاق العام ، أي حوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي .

وقد بوشر بتنفيذ الخطة منذ مطلع العام ١٩٩٢ ووصلت قيمة العقود التي وقعها مجلس الانماء والاعمار حتى نهاية العام ١٩٩٤ الى أكثر من ١٧٠٠ مليون دولار موزعة على ٦٠٠ عقد ، أنجز منها مشروعات تقدر قيمتها بحوالي ٤٠٠ مليون دولار وجار العمل في تنفيذ الباقي .

أبرز هذه المشروعات هي:

- **في قطاع الكهرباء** : بوشر العام ١٩٩٣ بتنفيذ مشروع تقدر تكاليفه بحوالي ٢٦٠ مليون دولار لاعادة تأهيل محطات التوليد والشبكات القائمة يفترض أن ينجز في نهاية العام ١٩٩٥. وفي ٢٩/ ٩/١٩٩٤ تم توقيع عقد مع شركة "**انسالدو**" الايطالية لانشاء محطتين حراريتين طاقة كل منهما ٤٥٠ ميغا واط تقدر تكاليفهما بحوالي ٧٢٠ مليون يفترض انجازهما في صيف ١٩٩٧ مما يسمح بتجاوز مشكلة الكهرباء نهائيا .
- **في قطاع الاتصالات** : تقوم كل من شركة الكاتيل وسيمنز وأريكسون بتنفيذ مشروع شامل لتحديث قطاع الاتصالات يشمل صيانة الشبكات القديمة، تحويل الخطوط الالكترومكانيكية الى الكترونية، انشاء شبكات جديدة، انشاء سنترالات جديدة سعة مليون خط، بناء محطتين أرضيتين للاتصالات الدولية. و ينتظر أن ينجز المشروع في نهاية ١٩٩٥ . كما يتوقع أن يبدأ في الربع الأول من العام ١٩٩٥ تشغيل شبكة الهاتف الخليوي.

تتولى تنفيذ المشروع الذي تبلغ قيمته حوالي ٢٢٥ مليون دولار كل من شركة فرانس تليكوم وفنلند تليكوم .

- **قطاع النقل:** تم في ٢٢/ ٧/ ١٩٩٤ توقيع عقد مع شركة هوكتيف الألمانية قيمته ٤٠٠ مليون دولار لاعادة بناء مطار بيروت وتوسعته . كما جرى توفير التمويل اللازم لمشروع تطوير مرفأ بيروت البالغة تكاليفه حوالي ١٢٦ مليون. وعلى صعيد النقل البري يجري حاليا تنفيذ عشرات المشاريع لانشاء واعادة تأهيل الطرق الداخلية اضافة الى مشروعين كبيرين سيطرحان قريبا هما اوتوستراد الخط الساحلي والاتوستراد العربي الذي يربط بيروت بدمشق .

يضاف الى ذلك مشروعات أخرى في قطاعات: مياه الشرب كلفتها حوالي ٣٦ مليون دولار، الصرف الصحي كلفتها ٦.٦ مليون دولار ، التعليم كلفتها حوالي ٦٣ مليون دولار .

ومن المشاريع الاعمارية أيضا يبرز مشروع اعادة اعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت الذي يتوقع أن يلعب دولارا أساسيا في النهوض الاقتصادي للبنان وسيترك آثارا ايجابية على مختلف القطاعات المنتجة. فالشركة اللبنانية لتطوير واعادة اعمار وسط مدينة بيروت، "سوليدير"، هي الثمرة الأولى للقانون ١١٧/ ٩١ الذي يجيز انشاء شركات عقارية مساهمة تعيد اعمار المناطق التي هدمتها الحرب، وتتكون من المالكين وأصحاب الحقوق في منطقة متضررة بالاضافة الى اسهامات نقدية. ويجري الآن التحضير لتأسيس شركة "أليسار" لاعادة بناء ضواحي مدينة بيروت .

لقد قامت شركة سوليدير في آيار ١٩٩٤ بعد اكتمال جميع مراحل تأسيسها برأسمال قدره مليارو ٨٢٠ مليون دولار أمريكي منه ٦٥٠ مليون دولار نقدا مدفوعة بالكامل، كما جرى أخيرا توقيع الاتفاق مع الدولة على تنفيذ جميع أشغال البنية التحتية في منطقة الوسط التقليدي لمدينة بيروت وعلى تنفيذ جميع أشغال الردم والحماية البحرية في مكب النورماندي.

وفي ٢١/ ١٠/ ١٩٩٤ وضع رئيس الجمهورية حجر الأساس لاعمار الوسط التجاري بحضور رئيس الوزراء معلنا بذلك بدء ورشة اعمارية ضخمة لاعادة بناء وتأهيل وسط العاصمة بحيث تلعب سوليدير) دور "القاطرة" بالنسبة الى عدد من الصناعات القائمة أو التي يمكن أن تنشأ مستفيدة من الطلب المتوقع على اعادة اعمار الوسط التجاري. فالاتفاقات الاعمارية التي ستقوم بها شركة سوليدير لاعادة تأهيل البنية التحتية أو ترميم الأبنية القائمة أو تطوير العقارات الموجودة في الوسط سواء كان ذلك مباشرة أو بواسطة مطورين عقاريين آخرين، من شأنها أن تنشط سوق العمالة وتنعكس في شكل زيادة في الدخل القومي الذي يؤدي بدوره الى زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية. وقد بوشر تنفيذ المرحلة الأولى من أعمال البنية الأساسية في ١٨/ ١١/ ١٩٩٤ على أن تنتهي خلال ثلاث سنوات بدلا من أربع كما كان مقررا .

وقد فتح المجال أمام المستثمرين ورجال الأعمال من اللبنانيين والعرب ليسهموا في مشروع اعادة اعمار وسط مدينة بيروت أو في مختلف مشاريع اعمار لبنان، اما بالقيام بهذه المشاريع مباشرة أو بالاشتراك مع شركاء لبنانيين، كما لهم أن يسهموا بشكل غير مباشر بشراء الأسهم أو السندات التي تصدرها الدولة أو المشاريع الخاصة المؤسسة على شكل شركات مساهمة. وتدل تجربة سوليدير على أنه اذا كان المشروع سليم الجدوى والنهج المعتمد صحيحا، فان الاستثمار عن طريق هذا الطريق يكون عملية رابحة للمستثمر ومنتجة للاقتصاد ككل .

ان الأبعاد العربية والاقليمية لاعمار لبنان لم تقتصر على جهود اللبنانيين ، بل قابلها أيضا توجه عربي، اقليمي، ودولي نحو لبنان، من خلال الهبات، المساعدات والقروض التي قدمت للبنان في اطار خطة الاعمار.

ويتوفر حاليا للبنان حوالي مليار وسبعمائة مليون دولار أمريكي من المساعدات الخارجية على أنواعها، منها حوالي ٦٣٨ مليون دولار أمريكي من الصناديق العربية ودول الخليج العربي، وحوالي ٢٨٥ مليون دولار أمريكي من المجموعة الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار، وحوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي ، و٤٠٠ مليون دولار أمريكي من ايطاليا ، و٦٠ مليون دولار أمريكي من فرنسا، والباقي مساعدات من الأمم المتحدة واليابان وبلجيكا وألمانيا .

٢٠٢ الحسابات القومية :

شهد الناتج المحلي الاجمالي تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ بالأسعار الجارية بينما سجل انخفاضا في العام ١٩٩٢ وشهد نمو الناتج المحلي الاجمالي تباينا ملحوظا خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، حيث بلغ أقصى معدل له في السنة ١٩٩١ (حوالي ٣٠.٢٪) في الوقت الذي لم يتجاوز ٥.٢٪ سنة ١٩٩٠ بينما شهد تراجعا كبيرا سنة ١٩٩٢ (٧.٧٪) .

ويرجع هذا الاختلاف أساسا الى تغير سعر الصرف حيث انخفض سنة ١٩٩١ مما أدى الى زيادة العائدات وتقلص الواردات ، بينما ارتفع سنة ١٩٩٢ مما أدى الى نتائج عكسية بالمقارنة مع السنة السابقة .

وتشير الأرقام الى أن قطاع التجارة والمطاعم والفنادق يحتل المركز الأول من حيث الأهمية النسبية للقطاعات، حيث يشكل تقريبا ٢٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة ١٩٩٢ ويليه قطاع الصناعات التحويلية الذي بلغ أقصى نسبة له ١٢.٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي شكل سنة ١٩٩٢ حوالي ١١٪ . ثم قطاع الزراعة الذي استحوذ على ٨.٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

٠٣ القطاعات الاقتصادية :

١٠٣ قطاع الزراعة:

يستحوذ هذا القطاع على ٨.٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة ١٩٩٢ وتعادل المساحة المزروعة في لبنان ٢١٪ من المساحة الاجمالية، أما المساحة المروية فهي تعادل ٣٠٪ من المساحة المزروعة . وبصورة عامة يتكون انتاج لبنان النباتي من الحبوب ١١٪، البطاطا ١٣٪ الخضار ٩٪، الثوم والبصل ١٤٪، الحمضيات ١٤٪، التفاح ١٩٪ الكرمة ٦٪ الموز ٥٪ وفواكه مختلفة ٩٪ .

أهم الصادرات من المنتجات الزراعية
(١٩٨٦ - ١٩٩٣)

(بالأطنان)

	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
تفاح	٥٠٩٢١	٣٠٥٩٢	٢٨٥٠٠	٤٠٨٢٦	٣٢٩٢٤
حمضيات	١٢٩٤١٧	٦٦٣٣٩	٩١٣٦٣	٧٩١٧٧	٦٦٨٦٣
فاكهة مختلفة	١٠٠٣٨٦	٦٣٧٦٨	٧١١٦٥	٩٦٢٠٩	٦٤٦٦٩
المجموع	٢٨٠٧٢٤	١٦٠٦٩٩	١٩١٠٢٨	١٨٩٢١٢	١٦٤٤٥٦

المصدر: دليل المستثمر - لبنان ١٩٩٤ .

وتقدر قيمة الانتاج الحيواني بـ ٣٥٨.٤ مليار ل.ل في ١٩٩٢ (٢١٠ ملايين دولار أمركي) مقابل ١٠٤٠ مليارا (٦٠٧ ملايين دولار) للانتاج الزراعي. ويشتمل هذا الانتاج الحيواني على :-

٢٠٣ قطاع الصناعة :

ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي - قبل الحرب - في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ١٢.٨٪ في ١٩٦٤ الى ١٦.٦٪ في ١٩٧٤، لكنها لم تعد تتجاوز ١٤.٣٪ في ١٩٩٠ - ١٩٩١ بعدما كانت قد بلغت ٢٠.٥٪ في ١٩٨٨ ويستخدم هذا القطاع ١٠٠٠٠٠ عامل ، أي ما يعادل ١٧٪ من القوى العاملة، وفي عام ١٩٩٢ توزعت الرساميل الموظفة في هذا القطاع بين الصناعات الغذائية (٢٥.٩٪) والصناعات المعدنية (٥.١٪) والأثاث (٦.٤٪) والألبسة الجاهزة (٢٠.٥٪) والألنيوم (٤.٤٪) والأحذية (٤.٤٪) والبلاستيك (٨.٥٪) والمجوهرات (٢.٤٪) ومختلف الفروع الأخرى (٢٢.٤٪) .

أما في عام ١٩٩٣، فقد توزعت الرساميل الموظفة كالآتي : المعادن والصناعات المعدنية (٢٥.٢٪)، السلع الغذائية والمشروبات (١٤.٩٪)، النسيج والألبسة الجاهزة (٩.٦٪)، المنتجات الكيميائية (٨.٩٪) ، الخشب والأثاث (٧.٥٪)، والفروع الأخرى (٣٣.٩٪) .

كذلك ارتفعت الآلات المستوردة من ٦٧.٣ مليون دولار في ١٩٩٢ الى ١٢٧ مليون دولار في ١٩٩٣ . وكان منشأ هذه الواردات كالآتي :-

٣٠٣ قطاع السياحة والعقار :

انخفض عدد الفنادق العاملة في لبنان خلال فترة الحرب الى النصف وذلك من نحو ٣٤٦ فندقا الى ١٥٧ فندقا، كما انخفض عدد الغرف الى الثلث وذلك من حوالي ١٥٤٨١ غرفة الى ٦٦٣٠ غرفة . وأصاب الضرر فئتين من الفنادق: فئة الفنادق الصغيرة غير الفخمة (انخفض عدد ٦ مرات) والفنادق الفخمة الكبيرة في العاصمة (انخفض عدد غرفها ٣ مرات) .

ولم تدمر الحرب البنية التحتية للسياحة فقط، وانما غيرت من طبيعة هذه السياحة وحولتها عن

مسارها السابق. وقد ساعد الهدوء الجزئي الذي شهده جبل لبنان حتى العام ١٩٨٩، والحيوية الاقتصادية التي امتاز بها، في انشاء مجموعة من الفنادق والمراكز السياحية البحرية. وتجدر الاشارة الى أن هذه المنطقة تضم (٩٧) فندقا (٣٩١٥ غرفة) وأن هذه الفنادق تضم تقريبا ٩٣ بالمئة من مجموع الغرف في لبنان والتي تعتبر من فئة الـ (٥) نجوم. أما العاصمة بيروت، فهي تحتل المركز الثاني وتضم (٢٤) فندقا (١٦٦١ غرفة) وتضم هذه الفنادق ٥٨ بالمئة من مجموع الغرف في لبنان المصنفة من فئة الـ (٤) نجوم. ان عدم توفر فنادق متواضعة ذات مواصفات عادية يعتبر عائقا أمام السياحة الشعبية ويجعل ارتياد الفنادق الضخمة حكرا على مجموعات رجال الأعمال القادرة على تحمل كلفة الاقامة الباهظة .

وفي ١٩٩٣ أعلن وزير السياحة خطة لتنمية القطاع السياحي تتضمن اعادة تأهيل الفنادق والتدريب على تقديم الخدمات والادارة وتطهير الشواطيء وانشاء مكاتب سياحية في مختلف أنحاء البلاد. وبهدف تشجيع السياحة العربية أخلت الحكومة المساكن التي احتلها المهجرون وخربتها الحرب وأعادت تسليمها الى أصحابها من الخليجيين .

وقد أعلنت المنظمة العالمية للسياحة عام ١٩٩٤ عام السياحة في لبنان، وبذل لبنان جهودا مكثفة ليكون على مستوى الحدث مثل اعادة تأهيل الفنادق والمناطق الأثرية وتحسين نوعية الخدمات وتنظيم المهرجانات واحياء نشاطات المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي .

بالنسبة للقطاع العقاري فقد شهد خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٤ نموا كبيرا وشكل مركز الجذب الرئيسي للاستثمارات المحلية والعربية. وتقدر مصادر نقابات المهندسين التي تعتبر مصدرا أساسيا لرصد النمو بغياب الاحصاءات الدقيقة، الى ان المساحات المرخص بها خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤ تعادل تقريبا اجمالي المساحات المبنية في لبنان حتى العام ١٩٩٠ . فعلى سبيل المثال بلغت المساحات المرخص ببنائها خلال العام ١٩٩٤ وحده حوالي ١٦.٥ مليون متر مربع بزيادة قدرها نحو ١٠٪ عن العام السابق الذي اعتبر في حينه انه رقما قياسيا.

وقد أدى التوسع في عمليات البناء والارتفاع الكبير في الأسعار ، الى حالة من الجمود النسبي في بيع العقارات المبنية خاصة الفخمة منها، منذ بداية العام ١٩٩٤ . ينتظر أن تستمر خلال العام الحالي

٠٤ التجارة الخارجية :

ارتفع العجز في الميزان التجاري بشكل كبير بعد عام ١٩٨٦ مقوما بالدولار حيث بلغ ٤٥٢٤ مليون ليرة في عام ١٩٩٣ وهو أكبر معدل وصل له خلال ثمان سنوات. ويرجع ذلك أساسا الى الزيادة الكبيرة في الواردات التي تراكمت عاما بعد آخر وبلغت نسبتها ٥٦.٢٪ في عام ١٩٩١ وهو ما عكسه النشاط المتزايد في ميناء بيروت بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات المتعلقة بصناعة البناء والتشييد. وعلى الرغم من أن تدهور سعر العملة الى جانب التضخم ساعدا على ولوج الصادرات اللبنانية للأسواق الأجنبية بأسعار منافسة ، الا أن المستوى الكلي للصادرات شهد ارتفاعا بطيئا خلال الفترة منذ نهاية الثمانينات الى بداية التسعينات . وفي خلال العامين الأخيرين توجهت ٥٠٪ من الصادرات اللبنانية (وأغلبها سلع صناعية) الى دول منطقة الشرق الأوسط كما نمت الصادرات الى سوريا بشكل متسارع .

التجارة الخارجية:

(بالمليون دولار)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
صادرات (FOB)	٦٢٨.٥	٤٨٤.٣	٤٩٦.٠	٤٩٠.٢	٥٣٢.٠	٤٦٤.٠
الواردات (CIF)	٢٤٠٧.٨-	٢٢٦٣.١-	٢٥٧٨.١-	٣٧٤٧٨.٤٠-	٤٠٨٣.٤-	٤٩٠٠.٠
الميزان التجاري	١٧٧٩.٣-	١٧٧٨.٧-	٢٠٨٢.١-	٣٢٥٨.٢-	٣٥٥١.٤-	٤٢٥٤.٠

المصدر : صندوق النقد الدولي، Direction of Trade Statistics Yearbook.

١٠٥ المدفوعات الخارجية والمديونية :

شهد لبنان في عام ١٩٨٣ أول عجز في ميزان المدفوعات منذ عام ١٩٧٦ بلغ ٩٣٣ مليون دولار، ارتفع الى ١.٣٥ بليون دولار في عام ١٩٨٤ . وقد عكس ذلك عدة ظواهر منها زيادة حجم الواردات الحكومية الى جانب هروب رأس المال والتناقص في الصادرات . ووفقا لغرفة تجارة وصناعة بيروت فقد شهد عام ١٩٨٢ فائضا قدره ٤٠٣ مليون دولار نتيجة لتدفق الأموال لحساب الميليشيات، وانحسار في الاستهلاك ، وعدم الاقبال على السفر للخارج لتدهور سعر العملة الى جانب بعض التحسن في الصادرات الصناعية. وسجل عام ١٩٨٦ عجزا قدره ٢٠٥ مليون دولار كما سجل عام ١٩٨٧ فائضا قدره ١٩٧ مليون دولار بسبب هبوط الواردات.

ويختلف البنك المركزي في تقديراته عن غرفة تجارة وصناعة بيروت حيث تشير البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات الى فوائض تبلغ ٢٦ مليون دولار ، ٦١٠ مليون دولار في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي ثم الى عجز قدره ٣٠٩ مليون دولار في عام ١٩٨٩ . كما شهد عام ١٩٩٠ - وفقا لتقديرات البنك - عجزا قدره ٤٣١.٤ مليون دولار ، وفائضا في ١٩٩١ قدره ١٠٧٣.٨ مليون دولار ثم فائضا متواضعا في عام ١٩٩٢ بلغ ٥٣.٧ مليون دولار. أما في العام ١٩٩٣ فقد بلغ الفائض حوالي ١١٦٩ مليون دولار ، وبلغ في نهاية شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩٤ حوالي ٦٤٧ مليون دولار يقدر أن يصل الى أكثر من مليار دولار في نهاية العام. منها مبلغ الـ ٤٠٠ مليون دولار قيمة سندات اليورو دولار .

١٠٥ المعونات الخارجية :

يعتمد لبنان في جهود اعادة البناء والاعمار بصفة أساسية على المعونات الخارجية الأجنبية . ففي مايو ١٩٩٠ وافق مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد على انشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان برأسمال قدره ٢ بليون دولار وقد تأجل تأسيس هذا الصندوق بسبب أزمة الخليج. وبنهاية الحرب اللبنانية تمت الموافقة على سلسلة من القروض والمنح . واجتمعت الجهات المانحة في ديسمبر في باريس برعاية البنك الدولي وتمت الموافقة على عدد من القروض الميسرة والمنح يبلغ مجموعها حوالي ٧٠٠ مليون دولار. وفي فبراير ١٩٩٢ تم الاعلان عن قروض ومنح من الحكومة الايطالية قدرها ٤٦٠ مليون دولار. وفي مارس ١٩٩٣ وافق البنك الدولي على قرض قيمته ١٧٥ مليون دولار الى جانب ٢٥

مليون دولار من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لتطوير الادارة الحكومية ، وعقب العدوان الاسرائيلي في يوليو ١٩٩٣ على الجنوب اللبناني تعهدت الحكومات العربية بتقديم معونات تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار ، وقدمت عمان ١٥ مليون دولار لاعادة بناء جزء من الجامعة اللبنانية،كما قدمت المملكة العربية السعودية ٣٠ مليون دولار خصص منها مليون دولار للجامعة اللبنانية، كما وعدت فرنسا بتقديم ٨٥ مليون دولار لقوات الأمن الداخلية . وفي نهاية عام ١٩٩٣ قدر مجلس الانماء والاعمار (CDR) أن لبنان قد تسلم أو لديه تعهدات قيمتها نحو ١.٥ بليون دولار للاعمار .

٢٠٥ الاحتياطيات :

أدى العجز في ميزان المدفوعات وعمليات دعم العملة التي قام بها البنك المركزي الى زيادة الضغوط على احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي . وفي نهاية عام ١٩٨٥ بلغت الاحتياطيات (بدون الذهب) ١٠٤٧ مليون دولار هبطت كثيرا بعد ذلك خلال عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧. وقد تحسن الموقف نسبيا في العامين التاليين الا أنه عاد للهبوط مرة أخرى في عام ١٩٩٠ . ومع نهاية الحرب الأهلية عادت الاحتياطيات الى النمو في عام ١٩٩١ حيث بلغت ١٢٧٦ مليون دولار. وكنتيجة لتدخل البنك المركزي المكثف في دعم العملة المحلية والأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد انخفضت الاحتياطيات الى ١٠٦٥ مليون في يناير ١٩٩٢ والى أكثر قليلا من ٧٠٠ مليون دولار في نهاية مارس . وقد آلت حكومة الرئيس رفيق الحريري على نفسها وضع أسس الاستقرار المالي في البلاد و بدأ البنك المركزي في بناء احتياطياته الأجنبية على أسس سليمة وبلغت الاحتياطيات في شهر يونيو ١.١٦ بليون دولار ارتفعت الى ١.٧ بليون دولار في ديسمبر . وفي ابريل ١٩٩٤ ارتفعت الاحتياطيات الى ٢.٢٥ بليون دولار وهو مستوى لم تصل اليه منذ منتصف الثمانينات . وبلغت في نهاية العام حوالي ٢.٢٠٠ مليون دولار . وتجدر الاشارة الى أن ودائع الجهاز المصرفي قد ارتفعت من حوالي ٦.٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ الى حوالي ١٢.٥ مليار دولار بنهاية العام ١٩٩٤ وهي تشكل بالاضافة الى احتياطيات البنك المركزي القاعدة الرأسمالية للاقتصاد الوطني التي يمكن الاعتماد عليها لتوفير الجزء الأكبر من الاحتياجات التمويلية لاعادة الاعمار.

بالنسبة لاجمالي الدين العام فقد بلغ في نهاية العام ١٩٩٤ حوالي ٤.٨٥٢ مليار دولار، مقابل حوالي ٢.٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ بنسبة زيادة قدرها نحو ٦٧٪ وهي نسبة معتدلة مقارنة بالسنوات السابقة . والجدير بالذكر أن الجزء الأكبر من الدين العام هو دين داخلي بلغ في نهاية العام حوالي ٤.١ مليار دولار أي ما نسبته نحو ٨٤.٥ من اجمالي الدين . أما الدين الخارجي فقد بلغ في نهاية العام ١٩٩٤ حوالي ٧٥٢ مليون دولار أي ما نسبته نحو ١٥.٥٪ من حجم الدين العام .

وكان لبنان قد تمكن في نهاية العام ١٩٩٤ من الحصول على قروض وهبات ومعونات خارجية بلغ اجماليها حوالي ١٧٠٠ مليون دولار تبلغ نسبة القروض منها نحو ٨٠٪ أي ما يعادل حوالي ١٣٦٠ مليون دولار سحب منها ٣٥٢ مليون دولار. يضاف اليها حوالي ٤٠٠ مليون دولار قيمة سندات اليورو دولار . وباصدار هذه السندات أصبحت محفظة الدين العام متوازنة وتضم ديونا داخلية وأخرى خارجية وسندات بالعملات الأجنبية.

٠٦ الرقابة على النقد واجراءات التجارة والاستثمار :

لاتوجد في لبنان أية قيود على النقد الأجنبي، وفي مجال التجارة فرضت منذ عام ١٩٧٧ بعض الضوابط على تصدير واستيراد بعض السلع. ويتطلب الأمر الحصول على ترخيص بالاستيراد بالنسبة لبعض السلع الأولية التي يوجد لها مثيل في السوق المحلي ، كما يتطلب الأمر الحصول على ترخيص بتصدير بعض السلع التي يحتاجها السوق المحلي .

وفي مجال الاستثمارات أنشأ لبنان مؤخرا **المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار** التي تباشر أعمالها اعتبارا من أول ١٩٩٥ بعد اكتمال نصوص نظاميها الداخلي والمالي وتقع تحت وصاية رئاسة الحكومة وتمول من الموازنة العامة .

المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات :

حدد مرسوم انشاء **المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار** الصادر في شهر اكتوبر/تشرين الثاني الماضي ، أهدافها فيما يلي:-

- اعداد الدراسات والبحوث والاحصاءات المتعلقة بأوضاع الاستثمار في البلاد .
- توفير المعلومات الاقتصادية والتجارية والصناعية للمستثمرين وتعريفهم بالقوانين الناظمة للاستثمار أو المؤثرة فيه .
- اعداد دراسات الجدوى الأولية لفرص استثمارية مختارة بالتعاون مع بيوت خبرة مشهود لها بالكفاءة وعرضها على المستثمرين المحتملين .
- الترويج للاستثمار في لبنان ووضع برامج اعلامية لهذا الغرض .
- المساعدة في انجاز المعاملات القانونية والادارية المتعلقة بتأسيس أي مشروع أو شركة بما يكفل التقليل من التأثير السلبي لأية عقبات ادارية .

تشريعات الاستثمار :

ينظم الاستثمار في لبنان التشريعات التالية :-

- مرسوم اشتراعي رقم ٣ بشأن انشاء الشركة الوطنية لضمان الاستثمارات.
- مرسوم اشتراعي رقم ٤٥/ ٨٣ بشأن نظام الشركات القابضة.
- مرسوم اشتراعي رقم ٤٦/ ٨٣ بشأن نظام الشركات المحصور نشاطها خارج لبنان.

وتشرف على الاستثمار المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات، ولا يوجد في التشريعات السارية تحديد لعناصر رأس المال المستثمر كما لا يوجد تحديد لمجالات استثماره الا ان نظام الشركات القابضة (الهولدنغ) يوجب ان تنحصر نشاطات هذه الشركات في تملك الاسهم والحصص في الشركات المغفلة او محدودة المسئولية وادارة تلك الشركات او اقراض الشركات التي تملك فيها حصصا او مساهمات وكفالتها لدى الغير، وتملك الحقوق المعنوية بالاضافة الى تملك الاموال التي

تخصص لاعمالها.

اما الشركات المغفلة فيجب ان ينحصر نشاطها في التفاوض وتوقيع العقود المرتبطة بالعمليات والصفقات التي يتم تنفيذها خارج لبنان، وعقود البضائع الموجودة خارجه، او في المناطق الجمركية واستعمال تسهيلات التخزين المتوفرة فيها لتخزين البضائع المستوردة بغرض اعادة التصدير، والاستئجار، وتملك العقارات اللازمة بالاضافة الى اجراء الدراسات وتوفير الاستشارات التي تستعمل خارج لبنان بناء على طلب مؤسسات مقيمة خارجه.

ويوجب التشريع اللبناني انشاء الشركات القابضة (الهولدنغ) في شكل شركات مغلقة وفقا للتشريعات السارية، وتلتزم باتمام التسجيل في السجل الخاص لشركات الهولدنغ.

اما فيما يتعلق بالمزايا التي يتمتع بها الاستثمار فان المشرع اللبناني حصرها في الاستثمار في شكل شركات محصور نشاطها خارج لبنان وتتلخص هذه المزايا فيما يلي:-

- الاعفاء من ضريبة الدخل على الارباح ولكنها تخضع لضريبة سنوية مقطوعة قدرها ١٠ الأف ليرة لبنانية.
- الاعفاء من رسم الطابع المالي على العقود الموقعة في لبنان والمتعلقة بأعمال خارجه.
- اعفاء الارباح التي توزع، من الضريبه على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة.
- اعفاء ٣٠٪ من المرتب الاساسي للعامل الاجنبي من الضريبة على الرواتب والاجور.

وتتمتع الاستثمارات في لبنان بالضمانات التي توفرها الشركة الوطنية لضمان الاستثمارات بمقابل وتشمل هذه الضمانات المخاطر السياسية كالحروب والاضطرابات الاهلية والمخاطر التي تمس بالحقوق الجوهرية للمستثمر كالتأميم والمصادرة ونزع الملكية ..... وذلك وفق الشروط والاوضاع التي يقررها المرسوم الاشتراعي رقم ٣ بأنشاء الشركة.

ويوجب المشرع اللبناني ان يكون مركز الشركات القابضة في لبنان، وان تمسك السجلات والدفاتر القانونية وان تعقد اجتماعات جمعيتها السنوية العادية في لبنان وان يكون لها مفوض مراقبة اساسي لبناني الجنسية ومقيم فيها، وان يتم تسجيلها في السجل التجاري العام.

اما الشركات المحصور نشاطها خارج لبنان فيوجب المشرع ان تمسك حساباتها بالعملات الاجنبية المستعملة في عملياتها بالاضافة الى تسجيلها في السجل التجاري العام وان يكون لها مفوض أساسي لبناني مقيم في لبنان، وان تمسك السجلات المحاسبية التي تبين اوضاعها المالية.

هذا ولا توجد في التشريع اللبناني نصوص خاصة لمعالجة المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

(١٧)
تقرير مناخ الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لعام ١٩٩٤

بيانات اساسية ومؤشرات عامة:

المساحة	١.٧٥٩.٥٤٠ كم٢
٪ في الوطن العربي	١٢.٥٣٪
العاصمة	طرابلس
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الاجنبية المتداولة	الانجليزية والايطالية
العملة	دينار ليبي = ١٠٠٠ درهم
	(١ دولارامريكي = ٠.٣١٠ دينار ليبي في ٣١/ ١٢ / ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	٥.٢
معدل النمو السكاني ٪	٣.٩
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بليون دولار) تكعين الناتج المحلي ٪	٦.٨٦
قطاع النفط والغاز الطبيعي والتعدين	٣٢.٠
قطاع الصناعة	١١.٤
قطاع الزراعة	٤.٥
قطاع الخدمات	٥٢.١
الصادرات السلعية فوب (بليون دولار)	٧.٣٤
الواردات السلعية فوب (بليون دولار)	٦.٢٨

١ . مقدمة :

تقع الجماهيرية في شمال القارة الافريقية، ويحدها البحر الابيض المتوسط شمالا، وتونس والجزائر غربا ومصر والسودان شرقا وتشاد والنيجر جنوبا، ويمتد الساحل الليبي على البحر الابيض المتوسط مسافة تقدر بـ ١.٦٨٥ الف كيلو متر بين مدينتي مساعد أقصى الشرق على الحدود المصرية ورأس جدير أقصى الغرب على الحدود التونسية.

يعتمد الاقتصاد الليبي اعتماداً كبيراً على النفط، وربما يرجع ذلك الى محدودية امكانيات التنمية في القطاعات الاقتصادية الأخرى. فالتنمية في القطاع الزراعي مثلا تبقى محدودة –على الرغم من توفر الأراضي الخصبة القابلة للزراعة في الساحل الشمالي وبعض المناطق الأخرى في الجماهيرية– نظرا لقلة المياه الجوفية وضآلة معدل هبوط الأمطار (لا يتجاوز ٩٤ مليمتر سنويا) وعدم وجود انهار جارية في البلاد وقد اجتهدت الجماهيرية للتغلب على هذه الصعوبات وتوفير مصدر دائم يوفر مياه الري لمعظم الاراضي القابلة للزراعة في الدولة، فانشأت "النهر الصناعي العظيم" الذي يعتمد على استخراج المياه من البحيرات الجوفية في جنوب البلاد وضخها في خط انابيب ضخم الى مصب النهر في الشمال ليوفر مياه الري وينظم عمليات الزراعة ويزيد مساحتها على طول مجراه من جنوب البلاد الى شمالها. أما بالنسبة لباقي القطاعات فدورها لا يكاد يذكر في مكونات الناتج المحلى الاجمالي لاسباب تتراوح بين عدم الاهتمام بها او عدم وجود التقنية اللازمه لها او نقص الايدي العاملة الماهرة لادارتها واستغلالها أو قلة الموارد البشرية بشكل عام نظرا لقلة عدد السكان.

٢. الوضع الاقتصادي العام :

في اطار الوضع الاقتصادي العام في الجماهيرية يجب عدم اغفال الآثار السلبية التي تركتها أزمة الجماهيرية مع الدول الغربية بشأن حادثة لوكربي على الاقتصاد فقد أثرت المقاطعة في خطط الجماهيرية لزيادة أنتاجها من النفط إلى مليوني برميل يوميا خلال هذا العام اذ أنها لم تستطع ذلك بسبب الحظر الاقتصادي المفروض عليها والذي لم تتمكن معه من استيراد المعدات الفنية اللازمة لبلوغ تلك الزيادة، الامر الذي جعلها حاليا تنتج أقل من ١.٤ مليون برميل يوميا مقابل ١.٧ مليون برميل يوميا خلال سنة ١٩٩٢، ولا شك أن لهذا أثر في انخفاض عائداتها النفطية اللازمة لاي انتعاش اقتصادي. هذا علاوه على الخسائر التي لحقت الجماهيرية من جراء الحصار الاقتصادي المفروض عليها والتي تقدر بحوالي ٢٠٥٠ مليون دولار، كان نصيب قطاع النقل الجوي منها ٨٣٤ مليون دولار بالاضافة إلى ٣٢٥ مليون دولار في قطاع الانتاج الحيواني و ٩٠ مليون دولار في القطاع الزراعي، واضافة لذلك الخسائر التي لحقت قطاع التجارة خاصة التصدير والاستيراد وما ادى اليه الحظر من ارتفاع في الاسعار وفي تكاليف الانتاج وتدنى مستوى الانتاج المحلى الصناعي والزراعي والصيد البحري، فضلا عن مطالبة المصارف الاجنبية للمصارف الليبية بتغطية الاعتمادات المفتوحة لديها لاغراض الاستيراد بنسبة ١٠٠٪ مما يؤدي إلى زيادة تكاليف شراء السلع في السوق المحلي. أما في قطاع الصناعة فقد قدرت الخسائر بما يزيد على نصف مليار دولار بالاضافة إلى ما أدى اليه الحظر من صعوبة في تلقي المواطنين للعلاج الضروري في الخارج وقد ذكرت بعض التقارير في هذا الخصوص أن تطبيق قرارات مجلس الامن أدت إلى وفاة ٣٥٠ طفلا واكثر من ١٥٠ امرأة اثناء

حالات الوضع بسبب نقص الادوية ومواد ومعدات تشغيل المستشفيات مع تعذر توفير العلاج لآلاف الحالات الأخرى.

١٠٢ التوجهات الاقتصادية للجماهيرية :

يمكن تلخيص السياسة والتوجهات الاقتصادية للجماهيرية في النقاط التالية :-

- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مختلف النشاطات الاقتصادية بشكل عام.
- تشجيع الادخار وايداع الفوائض المالية في المصارف الوطنية لاغراض الاقراض والتمويل.
- حث المواطنين على عدم الاعتماد على الدولة في توفير حاجياتهم من السلع والمواد - عدا السلع التموينية التي توفرها الدولة باسعار رخيصة نسبيا.
- حث المواطنين على توفير بعض الخدمات العامة كالنقل العام مثلا، وعلى المساهمة في نفقات بعضها الآخر كالخدمات الصحية مثلا.
- حث المواطنين على عدم الاعتماد على الدولة في توفير الوظائف العامة، ودفعهم إلى الانخراط في العمل في القطاعات الانتاجية بشكل خاص مع توفير الحوافز اللازمة لها كما حدث بالنسبة لتشجيع الموظفين على العمل في القطاع الزراعي مع توفير الدولة للاراضي وادوات الانتاج بشروط ميسرة.
- تطوير الخدمات المصرفية ودفعها لاداء دورها في تمويل المشاريع في مختلف النشاطات الاقتصادية.
- تشجيع التبادل التجاري مع الدول العربية بشكل خاص وقد عزز هذا ما أقرته الدولة من اعفاء الواردات ذات المنشأ العربي من الرسوم الجمركية.
- تشجيع النشاطات الاقتصادية الانتاجية الخاصة في كافة القطاعات الاقتصادية خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات سعيا وراء تحقيق الاكتفاء الذاتي على الاقل في مجال توفير الغذاء.
- تقليل نفقات الدولة فيما يتعلق بالواردات من السلع الكمالية وترك أمر تدبير مواردها من القطاع الخاص بالطرق المتاحة.
- تركيز الصرف من الموازنة العامة على اغراض التنمية العامة والمشاريع الاستراتيجية الكبيرة.

٢٠٢ المجملات الاقتصادية الكبرى :

١٠٢٠٢القطاع الحقيقي :

إن المتتبع للناتج المحلى الاجمالي الليبي عبرعقد الثمانينيات واوائل عقد التسعينيات يلاحظ التذبذب الذي طرأ عليه، ويرجح أن تكون تقلبات أسعار النفط العالمية بالدرجة الاولى وراء ذلك التذبذب، وذلك باعتبار أن عائدات النفط تشكل العنصر الاساسي في مكونات ذلك الناتج، ففي سنة ١٩٨٠ بلغ الناتج المحلى الاجمالي باسعار السوق الجارية ٣٥١٣٦.٨ مليون دولار أمريكي بينما انخفض في سنة ١٩٨٥ إلى ٢٧١٨٦.٨ في حين بلغ سنة ١٩٨٦ - ٢٢٦٤٧.٧ مليون دولار وواصل ارتفاعة تدريجيا

منذ تلك السنة حتى وصل سنة ١٩٩٢ إلى ٣٢٩٣٢.٩ مليون دولار.

١٠١٠٢٠٢ الناتج المحلى الاجمالي حسب القطاعات :

يحتل قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي بالدرجة الاولى) المركز الاول في مكوناته سنة ١٩٩٢ يليه قطاع الخدمات الحكومية ثم قطاع التشييد فالصناعات التحويلية يأتي بعد ذلك قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ثم الزراعة والغابات والصيد.

١٠١٠١٠٢٠٢ الصناعة الاستخراجية :

ويمثل إستخراج النفط أهم عناصرها إذ شكل على مدى الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٢ ثلث الناتج المحلي الاجمالي تقريبا، ففي سنة ١٩٨٧ كانت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي ٣٠.٥٪ وفي سنة ١٩٨٨ كانت النسبة ٣١.٤٪ أما في سنة ٨٩ فقد انخفضت إلى ٢٨.٥٪ ثم ارتفعت في سنة ١٩٩٠ إلى ٣٠.٩٪ كما أرتفعت نسبة المساهمة أيضا في سنة ١٩٩١ لتصل إلى ٣١.٢٪ وعادت إلى الانخفاض سنة ١٩٩٢ لتمثل ٢٩.٧٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي واذا ما ترجمت هذه النسب إلى أرقام فاننا نجد أن صافي عائدات النفط الليبية كانت خلال السنوات ٨٨- ٩٢ على النحو التالي :-

السنة	العائد	نسبة المساهمة في
	(مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨٨	٥١٦٩	٣١ر٤٪
١٩٨٩	٧٥٠٠	٢٨ر٥٪
١٩٩٠	٩٧٠٠	٣٠ر٩٪
١٩٩١	٩٥٩٤	٣١ر٢٪
١٩٩٢	٩٥٨٩	٢٩ر٧٪

وبالجماهيرية ٧ مصانع غاز لانتاج الميثانول والامونيا واليوريا وتسييل الغاز والتي يتم تصديرها للخارج. كما يوجد بالجماهيرية مركب ضخم للصناعات الكيماوية تبلغ طاقته ٩٦١ الف طن غير المصفاة ويستغل مادة النافتا من المصفاة. كما توجد بالجماهيرية خمس مصافي لتكرير النفط للاستهلاك الداخلي وتصدير المشتقات ووحدتان لانتاج الأسفلت للاستغلال المحلي وتصدير الفائض ووحدة لخلط الزيوت للاستغلال المحلي.

ومن جهة أخرى فقد وقعت الجماهيرية في اكتوبر ١٩٩٤ اتفاقيات مشاركة مع شركات ويبسول الاسبانية، وأو.ام.في. النمساوية وتوتال الفرنسية وذلك لتطوير واستغلال الاكتشافات النفطية بمنطقة حوض مرزق.

علما بان القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية قد بلغت ما يتراوح بين ١ر٦٩٠٧ سنه ١٩٨٧ و ٦ر٩٧٩٦ مليون دولار بالاسعار الجارية سنة ١٩٩٢.

٢٠١٠١٠٢٠٢ الصناعات التحويلية :

وتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي نسبة لا تزيد عن ٧.٩٪ تقريبا كما بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية نسبة تتراوح بين ١.٩٪ سنة ١٩٧٥ و٥.٩٪ سنة ١٩٩١ وتتكون بنية الصناعات التحويلة في الجماهيرية من الصناعات التالية :- الصناعة الغذائية والمشروبات وصناعة النسيج والملابس والصناعات الكيماوية وبعض الصناعات الأخرى وتمثل هذه الصناعات النسب التالية على التوالي ٦٤٪ و٥٪ و١٢٪ و١٩٪ من الصناعات التحويلية وذلك حسب احصائيات عام ١٩٨٩.

٣٠١٠١٠٢٠٢ قطاع الزراعة والغابات والصيد :

ويشكل هذا القطاع نسبة ٦.٥٪ تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي كما يشكل ٢٠٪ تقريبا من مجموع القوى العاملة في البلاد ولكن يلاحظ أن هذه النسبة آخذة في الانخفاض بسبب الهجرة من الريف ووسط البلاد إلى المدن الساحلية، وأهم منتجات هذا القطاع الحبوب (القمح والشعير) والخضروات والفواكه والزيتون والعسل، غير أن هذه المنتجات لا تكفي الاستهلاك المحلي وتستورد كميات لا بأس بها منها، وبالرغم من ذلك فقد نشطت حركة تصدير المنتجات الزراعية في أواخر الثمانينيات خاصة الخضروات والفواكه وذلك بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة آنذاك، ولكن تبقى كمية الصادرات وعوائدها قليلة جدا وتعتمد اعتمادا كليا على مبادرات فردية (غير مؤسسية) وتتوقف على مدى وفرة المحصولات الزراعية موسميا ولذلك لا تتوفر معلومات كافية عن الصادرات المهمة. أما أهم الصادرات الزراعية فهي البطاطس والحمضيات والفول السوداني والكمأ والتين الشوكي والجلود الخام والصوف والدواجن المجمدة والعسل وسمك التونه والأسماك الطازجة. وتستورد الجماهيرية الحبوب والسكر والبقوليات ومعجون الطماطم والأرز والزيوت النباتية والاغنام والماعز واللحوم بكميات كبيرة وتقوم بدعم اسعارها لتتناسب مع دخل المواطنين.

٢٠١٠٢٠٢ الانفاق على الناتج المحلي :

وفقا لاحصائيات سنة ١٩٩١ بلغ الانفاق على الاستهلاك الخاص ٢١١٣٢.٦ مليون دولار امريكي أما الاستهلاك العام فقد بلغ ٤٩٥٧.٢ مليون دولار امريكي أي ما جملتة ٢٦٠٨٩.٩ مليون دولار أمريكي كان نصيب الاستثمار منها ٦٠٢٠.٦ مليون دولار أمريكي وصادرات السلع والخدمات ٧٨٤٣.٢ مليون دولار أمريكي أما واردات السلع والخدمات فقد كان نصيبها ٨٢٢٦.٣ مليون دولار وعليه فقد كانت فجوة الموارد ما يعادل ٣٩٢.٧ مليون دولار أمريكي سلبا. واذا ما قارنا هذا الانفاق بمثله في السنة التالية أى سنة ٩٢ نجد أن هذه الفجوة قد ضاقت لتصل إلى ١٦.٧ مليون دولار أمريكي سلبا، فقد بلغ الانفاق على الاستهلاك الخاص ٢١٥٢٧.٧ مليون دولار في حين وصل الانفاق العام ٥١٨٤.٣ مليون دولار أمريكي بما جملته ٢٦٧١٢.٠ مليون دولار أنفق منها ٦٢٣٧.٦ مليون دولار على الاستثمار و ٧٨٤٧.٨ مليون دولار على صادرات السلع والخدمات و ٧٨٦٤.٥ مليون دولار أمريكي على واردات السلع والخدمات.

٢٠٢٠٢ البنى التحتية :

الطرق :

تتمتع الجماهيرية بشبكة كبيرة وحديثة من الطرق المعبدة وقد بدأ الاهتمام منذ الاستقلال بتنفيذ الطرق نظرا لاهميتها في الاتصال ونقل الركاب والبضائع في دولة تتمتع بمساحات شاسعة وتوزيع سكاني قليل الكثافة وتتباعد بينه المسافات، وأهم الطرق، الطريق الساحلى الذي يمتد من أقصى شرق البلاد إلى أقصى غربها بمسافة تقدر بـ ١٨٢٢ كم، وطريق فزان الذي يمتد من الساحل إلى مدينة سبها بمسافة ٦٥٢ كم. وهناك شبكة طرق برية في المناطق الجبلية وبالتحديد في منطقتى الجبل الغربي والجبل الاخضر بالاضافة إلى طرق تربط المدن الساحلية بالمدن الداخلية، ويبلغ طول شبكة الطرق الحديثة حاليا في الجماهيرية مسافة ٢٥ ألف كم تقريبا.

الموانئ :

يوجد في الجماهيرية العديد من الموانى البحرية التي توفر الخدمات للنقل التجاري البحري وأهم هذه الموانى طرابلس وبنغازي ومصراته وطبرق والخمس وزوارة وبالاضافة إلى هذه الموانى الحديثة توجد في الجماهيرية كذلك العديد من موانى تصدير النفط والغاز أهمها موانى البريقة والسدرة ورأس لانوف وطبرق والزويتينه ومرسى الحريقة والزاوية. وتدار الموانى البحرية التجارية من قبل المؤسسة العامة للموانى والمنائر التابعة لامانة المواصلات أما الموانى النفطية فتدار من قبل المؤسسة الوطنية للنفط التابعة لامانة الطاقة.

٠٣ المالية العامة :

إن نظرة سريعة على الايرادات العامة خلال السنوات من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تبين لنا أن تلك الايرادات في تصاعد مستمر وكذلك المصروفات وان الميزانية تشهد عجزا لسنوات كما هو موضح بالجدول التالي :-

تطور الايرادات والمصروفات ١٩٨٦-١٩٩٢

السنة	الايرادات	المصروفات	الفائض أو العجز
١٩٨٦	٦٣٣٠	١١١٥٦	- ٤٨٢٦
١٩٨٧	٧٥٤٥	١٠٧٥٤	- ٣٢٠٩
١٩٨٨	٨٤٥٤	١٠٦٨١	- ٢٢٢٧
١٩٨٩	٧٨٢٨	٩٤٤٠	- ١٦١٢
١٩٩٠	١٠٧٦٠	٨٧٥٣	- ٨٨٦
١٩٩١	٩٣١٦	١١٦٣٩	- ٢٣٢٤
١٩٩٢	٧٨٤٠	٩٨٣٣	- ١٩٩٣

١٠٣ القطاع النقدي :

يشرف مصرف ليبيا المركزي على قطاع المصارف والسياسة النقدية، وتوجد بالجماهيرية خمسة مصارف تجارية مملوكة للدولة بلغت نسبة كثافتها ٠.٥١ لكل عشرة الاف نسمة، ولهذه المصارف ٢٤٩ فرعا منتشرة في كافة ارجاء البلاد وقدر مجموع رأسمالها واحتياطياتها بمبلغ ١.٥٧٧.٢٠ مليون دولار أمريكي سنة ١٩٩٢، وهناك اربعة مصارف متخصصة هي :- المصرف الزراعي، ومصرف التنمية، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، والمصرف العربي الليبي الخارجي. وبالرغم من التحرير الاقتصادي الذي تشهده البلاد منذ سنة ١٩٨٨ الا أن الجماهيرية تبقي علىالرقابة على النقد الاجنبي التي تشرف عليها ادارة الرقابة على النقد بمصرف ليبيا المركزي بشكل حازم خاصة منذ توقيع العقوبات الاقتصادية على الجماهيرية في أبريل ١٩٩٢.

ومن مستجدات القطاع المصرفي والمالي صدور قرار اللجنة الشعبية العام رقم ٦١١ لسنة ١٩٩٤ بتأسيس شركة الصرافة والخدمات المالية بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٤ برأس مال قدره سبعة ملايين دينار تكتتب فيه وتدفع قيمته بالتساوي المصارف التجارية العاملة في الجماهيرية مع جواز مساهمة المواطنين الليبيين في رأس مال هذه الشركة، وحدد القرار أغراضها في القيام بالآتي :-

- بيع وشراء العملات الأجنبية.
- اصدار الصكوك المحلية والأجنبية.
- اصدار بطاقات الائتمان المحلية والأجنبية.
- شراء وبيع السندات والأسهم والأوراق المالية الأخرى.

وقد بدأت هذه الشركة مزاولة أعمالها اعتبارا من ١٥/ ١١/ ١٩٩٤.

١٠٤ التجارة الخارجية :

تقوم التجارة الخارجية للجماهيرية أساسا على تصدير النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي واستيراد السلع الغذائية الرئيسية والآلات والمعدات، ولم تسجل للجماهيرية صادرات زراعية خلال الفترة من ٨٠-١٩٩١ الا كميات قليلة من الخضروات والفواكه قام بتصديرها بعض التجار الليبيين بمبادرات فردية منهم إلى دول منطقة البحر المتوسط بشكل خاص، وقد تراوحت قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة من ٨٠-١٩٩١ ما بين ١٤٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠ و ١٢١٩ مليون خلال سنة ١٩٩١ وكان متوسط نصيب الفرد من صافي تلك الواردات ١٢١٨ دولار أمريكي في سنة ١٩٩١ ويبين الجدول التالي واردات الجماهيرية من المواد الزراعية واللحوم خلال تلك الفترة :-

السلعة	الكمية (ألف طن)	القيمة (ألف دولار امريكي)
الحبوب	٢٠٦٣	٣١٠٥٠٠
القمح	١٢٤٦	١٧٩٠٠٠
السكر	٢٢٥	٦٤٠٠٠

السلعة	الكمية (ألف طن)	القيمة (ألف دولار امريكي)
الزيوت	٨٢	٩٢٧٠٠
الشاي	٢٠	٥٠٠٠٠
البقوليات	٨	٦٠٠٠
الحيوانات (الأغنام والماعز)	١٠٠٠	٨٠٠٠٠
اللحوم	٣	٤٧٥٠

واذا ما اخذنا واردات سنة ١٩٩٠ كمؤشر عام للواردات الليبية يمكن استخلاص أن مكونات الواردات الليبية هي واردات الطعام ١٦٪ من اجمالي الواردات، والمعدات وآليات النقل ٣٧٪، والسلع المصنعة الاخرى ٤٣٪، وسلع أولية ٣٪ من اجمالي الواردات.

أما بالنسبة للصادرات فكما سبق القول فانها تعتمد أساسا على صادرات الوقود التي تشكل ١٠٠٪ فقد بلغت قيمة أجمالي الصادرات سنة ١٩٩٠ مبلغا وقدرة ١٤٢٨٥ مليون دولار أمريكي كانت كلها تقريبا من عائدات صادرات النفط والغاز. اما الكميات المنتجة من النفط الخام فقد بلغت خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١ مايلي :-

انتاج النفط والغاز

السنة	الكيمة
١٩٧٠	٣ر٣٠٠ر٠٠٠
١٩٧٧	٢ر٦٣٠ر٠٠٠
١٩٨٠	١ر٨٢٧ر٠٠٠
١٩٨٦	١ر٣٤٠ر٠٠٠
١٩٨٧	٠ر٩٣٧ر٠٠٠
١٩٨٨	١ر٣٠٠ر٠٠٠
١٩٨٩	١ر١٠١ر٠٠٠
١٩٩٠	١ر٣٧٢ر٠٠٠
١٩٩١	١ر٤٨٣ر٠٠٠

ويلاحظ ان انخفاض انتاج النفط عبر هذه السنوات يعود لسياسة ترشيد الانتاج، والالتزام بسقف منظمة الاوبك. وبلغ انتاج الغاز الطبيعي عام ١٩٩٠- ١٦٢٠٠ مليون متر مكعب.

وترتبط التجارة الخارجية الليبية فيما يتعلق بالصادرات بشركاء تجاريين تقليديين هم المانيا وايطاليا

واسبانيا وفرنسا وبريطانيا الذين تذهب اليهم معظم صادرات النفط الليبي ويوضح الجدول التالي حجم الصادرات لهؤلاء الشركاء سنة ١٩٩٢ :-

الدولة	نسبة الصادرات النفطية اليها
ايطاليا	٢ر٣٨٪
المانيا	١٦٪
اسبانيا	١ر١٥٪
فرنسا و بريطانيا	٥ر٦ ٪
تركيا	٤ ٪
اليونان	٥ر٣ ٪

اما وارداتها من الدول المصدرة لنفس السنة فقد كانت بالنسب التالية :-

الدولة	**نسبة االواردات**
ايطاليا	٣٢٪
المانيا	٧ر١٠٪
اسبانيا	٥ ٪
فرنسا	٥ر٥ ٪
تركيا	٨ر٤ ٪
تونس	٥ر٤ ٪
دول اوروبا الشرقية	١١٪

١٠٤ اتجاهات وتنظيم التجارة الخارجية :

منذ سنة ١٩٨٨ يلاحظ أن التجارة الخارجية الليبية تتجه اتجاهين أساسيين :-

الاتجاه الاول ويتمثل في الروابط التجارية القائمة بين الدولة ومؤسساتها من جهة والدول الاخرى المصدرة والمستوردة من جهة أخرى، ويتميز هذا الاتجاه بالثبات والخضوع لاجراءات واعراف التجارة الدولية التقليدية فيتم التبادل التجاري عن طريق المصارف ويخضع لسياسات ثابتة واستراتجيات محددة، أما الاتجاه الثاني فهو ذلك الذي يتم فيه التبادل التجاري بين القطاع الخاص وغيره من المستوردين والمصدرين في الدول الآخرى وهذا الاتجاه لا يخضع من الناحية الواقعية لاي سياسات أو اجراءات رسمية وانما يعتمد على فتح الباب أمام المصدرين والمستوردين من القطاع الخاص للتصدير والاستيراد دون الاعتماد على الدولة في توفير النقد الاجنبي أو في فتح الاعتمادات

المستندية وانما يتم التعامل بين اطرافه إما نقدا أو بتحويلات خارجية تمولها حسابات التجار الليبيين في الخارج أو بالمقايضة. وبالنظر إلى صعوبة تدبير العملات الحرة بالاسعار الرسمية فربما أدى هذا الاتجاه إلى نمو سوق موازية لصرف العملات الاجنبية وبالتالي ربما ادى إلى ارتفاع الاسعار وزيادة نسبة التضخم ومن الجدير بالذكر أن سنة ١٩٩٢ شهدت صدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن اعفاء البضائع ذات المنشأ العربي من قيود الاستيراد المنصوص عليها في القوانين السارية بشرط مطابقتها للمواصفات القياسية الليبية. والبيان المرفق يوضح الميزان التجاري للجماهيرية للفترة ١٩٨٠-١٩٩١:-

السنة	الصادرات والمعاد تصديره (بالمليون دينار ليبي)	الواردات (بالمليون دينار ليبي)	الميزان التجاري (بالمليون دينار ليبي)
١٩٨٠	٦٤٨٩ر٢	٢٠٠٦ر٢	+٤٤٨٣ر٠
١٩٨١	٤٦١١ر٢	٢٤٨١ر٤	+٢١٢٩ر٨
١٩٨٢	٣٩٠٨ر٨	٢١٢٤ر٣	+١٧٨٤ر٥
١٩٨٣	٣٦١٦ر٥	١٧٨٤ر٨	+١٨٣١ر٧
١٩٨٤	٣٣٠٠ر٤	١٨٤١ر٧	+١٤٥٨ر٧
١٩٨٥	٣٦٤٥ر٦	١٢٤١ر٤	+٢٤٣١ر٢
١٩٨٦	٢٤٣١ر٥	١٣١٥ر٧	+١١١٥ر٨
١٩٨٧	٢٣٧٢ر٤	١٢٧٨ر١	+١٠٩٤ر٣
١٩٨٨	١٩٠٦ر٧	١٦٨٥ر٤	+ ٢٢١ر٣
١٩٨٩	٢٤٠٧ر٤	١٤٧٥ر٠	+ ٩٣٢ر٤
١٩٩٠	٣٧٤٤ر٩	١٥١٠ر٠	+٢٢٣٤ر٠
١٩٩١	٣١٥٣ر٧	١٥٠٥ر٤	+١٦٤٨ر٣

٠٥ الاستثمار :

تقليديا لا تعتبر الجماهيرية من الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي اللهم الا فيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية في قطاع النفط، وذلك بالرغم من وجود قانون خاص بالاستثمار فيها منذ ١٩٥٨، وبالنظر إلى توفر الموارد القابلة للاستثمار والتي تعتمد على عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي فيبدو ان الجماهيرية لم تشعر في السابق بالحاجة إلى تشجيع الاستثمار الاجنبي اليها، الا أن هذا الوضع تغير في الوقت الراهن بعد تبني سياسات اقتصادية جديدة وبعد التذبذبات الحادة لاسعار النفط العالمية اذ ان هناك شعور عام بأهمية جذب الاستثمارات الاجنبية الأمر الذي أدى إلى تشكيل لجنة خاصة لاعداد قانون جديد للاستثمارات الاجنبية.

أما فيما يتعلق بالاستثمار في قطاع النفط فان له أحكاما خاصة في قانون النفط الليبي الذي بدأ العمل به منذ أوائل الخمسينيات.وتشرف على هذا الاستثمار امانة الطاقة والمؤسسة الوطنية في النفط، علما بأن الاستثمار في قطاع النفط الليبي يعتمد على مشاركة الجانب الليبي في الاعمال.وما قد يستكشف من نفط أو غاز طبيعي وذلك وفقا لنوع جديد من الاتفاقيات تسمى اتفاقيات الاستكشاف ومقاسمة الانتاج.

١٠٥ الاطار القانوني الجديد :

واذا ما عرجنا على التشريعات الناظمة للاستثمار في الجماهيرية نجد أن أول قانون للاستثمار في الجماهيرية كان قد صدر بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٥٨ وهو قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الذي الغى بالقانون الساري المفعول في الوقت الحاضر وهو المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الذي ينص على انشاء لجنة بأمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة تسمى "لجنة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية" تختص بدراسة طلبات الاستثمار الأجنبي والتوصية بقبولها أو رفضها أو قبولها معلقة على شروط معينة، ويمنح القانون هذه اللجنة سلطة اقتراح الاجراءات والوسائل الكفيلة بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية. كما يقرر منح العديد من الاعفاءات للمشروعات التي تستثمر رؤوس أموال أجنبية، بناءً على توصية اللجنة المذكورة آنفاً، وتتلخص تلك الاعفاءات في الاعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الأولية والآلات والأدوات والمعدات وقطع الغيار التي يستخدمها المشروع الاستثماري وذلك لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ولمرة واحدة فقط، والاعفاء من ضرائب الدخل لذات المدة بالاضافة إلى توفير التسهيلات الادارية الأخرى التي يحتاجها المشروع. كما يكفل القانون للمستثمر الأجنبي الحق في اعادة رأسماله والارباح الناتجة عنه بالاضافة إلى حق موظفيه الاجانب في تحويل مرتباتهم إلى الخارج.

وفي اطار التوجه الجديد نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٩٣ قرارها رقم ٥٤١ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل لجنة لدراسة مجالات الاستثمار في الجماهيرية العظمى توطئة لاصدار قانون جديد خاص بالاستثمارات الأجنبية، وناط القرار باللجنة تولي المهام الآتية :-

- تحديد المجالات التي يؤذن فيها بالاستثمار الأجنبي.
- اقتراح الأولويات والميزات التي تمنح لرؤوس الأموال الأجنبية وقواعد منحها.
- أسس وقواعد اشتراك المستثمر الأجنبي في ادارة المشروعات التي ينشئها أو يساهم فيها في الداخل وكيفية المشاركة مع الشركاء المحليين في مجالات الاستثمار المختلفة.
- تسهيل وتبسيط الاجراءات القانونية والادارية والمالية اللازمة لدخول واستثمار وتحويل عوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة.
- شروط الاستثمار وضماناته بما في ذلك حق المستثمر في تحويل أرباحه وعائد نشاطاته.
- كيفية دفع رؤوس الأموال الأجنبية في مجال تشجيع الصادرات.

وقد أعدت تلك اللجنة مشروعا أوليا، ساهمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التعليق عليه وابداء الرأى فيه، ولا زال هذا القانون في طور الاعداد حاليا توطئة لاصداره وكان من المتوقع أن يصدر ويبدأ العمل به خلال الربع الآخير من سنة ١٩٩٤م.

تشريعات الاستثمار :

يخضع الاستثمار في ليبيا للمرسوم الملكي بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٦ في شأن استثمار رؤوس الاموال الاجنبية، الذي تشرف على تطبيقة لجنة استثمار رؤوس الاموال الاجنبية التابعة لامانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد.

ويشمل المال المستثمر رؤوس الاموال الاجنبية التي تخصص للمشروعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية ويدخل في ذلك الاموال النقدية والآلات والمعدات والاجهزة وقطع الغيار والمواد الاولية وغيرها من التوريدات اللازمة للمشاريع الاستثمارية والحقوق المعنوية وأرباح رؤوس الاموال التي يعاد استثمارها، ويسرى التشريع الليبي على كافة مجالات الاستثمار الا الاستثمارات البترولية.

ويشترط في المشروع الاستثماري الا يقل رأسماله المدفوع عن مائتى الف دينار والا تقل مساهمة رأس المال الاجنبي فيه عن ٥١٪.

اما فيما يتعلق بالمزايا التي تتمتع بها المشاريع الاستثمارية فيمكن تلخيصها فيما يلي :-

- الاعفاء من الرسوم الجمركية المستحقة على الواردات المستخدمة في المشروع لمدة لا تزيد عن خمس سنوات وفي الحدود التي تقررها اللجنة الشعبية العامة بناء على توصية لجنة استثمار رؤوس الاموال الاجنبية.
- الاعفاء من ضريبة الدخل عن نشاط المشروع لذات المدة.
- الحق في اعادة تصدير رأس المال وارباحة الى الخارج.
- حق المستخدمين الاجانب في المشروع في تحويل مرتباتهم الى الخارج وفقا للنظم السارية.

اما فيما يخص تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار فلا توجد نصوص خاصة بها في التشريع الليبي.

(١٨)
تقرير مناخ الإستثمار في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٤

بيانات أساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	١.٠٠٢.٠٠٠ كم٢
العاصمة	القاهرة
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الأخرى المتداولة	الانجليزية
العملة	الجنيه (دولار أمريكي = ٣.٣٩٧ في ٣١ /١٢/ ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان بالمليون نسمة	٥٧.٦٠
معدل النمو السكاني ٪	٢.٠٧
الكثافة السكانية (شخص / كلم٢)	٥٧
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بليون جنيه)	١٧١.٥
معدل النمو الناتج المحلي ٪	١.٥
تكوين الناتج المحلي ٪	١٧
قطاع الزراعة	١٧
قطاع الصناعة والتعدين	١٧
قطاع النفط والكهرباء	١٢
قطاع الخدمات	٥٤
الصادرات فوب (بليون دولار)	٣.٤٠
الواردات سيف (بليون دولار)	١٠.٧٠
الديون الخارجية	٤٠.٨٠

نظرة عامة :

شهد الاقتصاد المصري تطورا هاما في مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث ظل نمو الناتج المحلي الاجمالي موجبا طيلة الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٣ ، محققا نموا حقيقيا قدره ٢٪ كمتوسط للفترة المذكورة.

كما شهد الاقتصاد المصري رسم سياسات مالية ونقدية هامة ، تهدف الى خفض عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم الذي انخفض من ٢٤٪ سنة ١٩٨٦ الى ١٠٪ سنة ١٩٩٣ ، وكذلك لتحسين لانتاج والانتاجية ، كما عملت الدولة على توجيه الجزء الأكبر من الائتمان المحلي الى المجالات الاستثمارية المنتجة بقصد دفع عجلة النمو الاقتصادي .

وفيما يتعلق بسياسة سعر الصرف فقد أقر مجلس الشعب المصري في ابريل عام ١٩٩٤ تحرير التعامل بالنقد الأجنبي ، بحيث يسمح بتحويله من والى البلاد دون أية قيود سوى أن تتم التحويلات عن طريق البنوك .

كما اتخذت تدابير هامة في مجال تحرير التجارة الخارجية ، حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية الى ٦٠٪ بدلا من ٧٠٪ بنهاية عام ١٩٩٤ ، مع تخفيض بقية الرسوم فئة ٦٠ – ٣٠٪ بنسبة ١٠٪ على أن تخفض مرة أخرى بنهاية عام ١٩٩٥ الى ٥٠٪ كحد أقصى .

هذا الى جانب تحقيق تطور هام على مستوى الخصخصة ، ويقدر اجمالي قيمة المشروعات التي تم بيعها بنحو ٦.٧ مليار جنيه مصري وقيمة المشروعات المعدة نهائيا للطرح لغرض البيع نحو ١٠.١ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر لعام ١٩٩٤ وهو ما يشكل ٢٠٪ من قيمة القطاع العام .

١٠ التطور العام لأداء الاقتصاد الكلي:

١٠١ النمو الاقتصادي:

بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل ٥.١٪ في سنة ٨٧–١٩٨٨، ثم تراجع ليسجل أدنى مستوى له في سنة ٩١/ ١٩٩٢ وهو ٩.١ ٪، ثم تحسن في سنة ١٩٩٢ /١٩٩٣ ليصل الى ٢.٥٪.

٢٠١ نمط النمو القطاعي :

شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية تطورا هاما خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٢، حيث بلغ نصيب قطاع الخدمات ١٨٥١١ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل ١٣٠٦ مليون دولار سنة ١٩٨٠، وارتفع نصيب قطاع الصناعة من ٨٤٢٩ مليون دولار سنة ١٩٨٠ الى ١٠٦٠٦ مليون دولار سنة ١٩٩٢، كما بلغ نصيب قطاع الزراعة ٦٤٤٢ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل ٤١٧٨ مليون دولار سنة ١٩٨٠.

ويرجع هذا التحسن أساسا الى نجاح السياسات التي قامت بها الحكومة المصرية في المجالات الانتاجية والاستثمارية والتصديرية.

٠٢ السياسات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي :

١٠٢ السياسات الاقتصادية:

١٠١٠٢ السياسة المالية:

شهد عجز الميزانية العامة (الفرق بين ايرادات الحكومة ومصروفاتها) تطورا هاما خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٢، حيث بلغ ٢٧٦٢ مليون دولار سنة ١٩٩٢ (٧.٧ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي) مقابل ٤٦٦٩.٦ مليون دولار سنة ١٩٨٠ (٢٠.٤ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي) ويرجع هذا التطور الايجابي الى الخطوات المتخذة من طرف الحكومة والمتمثلة في خفض الدعم لبعض السلع (مثل البترول والكهرباء ...) وتقليل معدلات الزيادة في الأجور ورفع الضرائب واستحداث ضريبة المبيعات بدلا من الضريبة على الاستهلاك.

وتشير الاحصاءات الى أن عجز الموازنة انخفض سنة ١٩٩٣/ ١٩٩٤ الى نحو ٢.٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وشملت الموازنة الجديدة للسنة المالية ١٩٩٤/ ١٩٩٥ زيادة في الانفاق بمعدل ٨٪ وزيادة في الموارد بمعدل ١٠٪ ، ولذلك فان الايرادات الكلية تبلغ ٦١.٨ مليار جنيه مقابل ٥٦.٣ مليار جنيه لميزانية ٩٣/ ١٩٩٤ أي بنسبة زيادة قدرها ٩.٧٪ . كما خصصت الموازنة نحو ٣٥ مليار جنيه لتوفير الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية منها ٧ مليار جنيه لاستثمار أجهزة الخدمات و ٥.٨ مليار جنيه لاستثمار الهيئات الاقتصادية وما في حكمها و٢٢.٢ مليار جنيه للاستثمار المخصصة لوحدات قطاع الأعمال العام والخاص.

٢٠١٠٢ السياسة النقدية :

اتبعت الحكومة المصرية سياسة نقدية غير توسعية، حيث انخفض معدل التضخم من ٢٤ ٪ سنة ١٩٨٦ الى ٥.٧ ٪ سنة ١٩٩٢، ويأتي هذا التحسن نتيجة للسياسات المتخذة لزيادة الانتاج وتحسين الانتاجية، الى جانب توجيه الجزء الأكبر من الموارد المالية الى مجالات استثمارية منتجة والعمل على تنمية الصناعات الموجهة للتصدير.

شهدت الكتلة النقدية نموا مضطردا خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٢، حيث بلغ مجموع الكتلة النقدية ٣٥٣٨٨ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل ١٤٣٩٤ مليون دولار سنة ١٩٨٠، لكن ارتفاع أسعار الفوائد على الودائع قلل من السيولة المتداولة وتوجيهها الى المصارف التجارية بهدف استثمارها في مجالات منتجة .

كما واكب هذا التطور في نمط الكتلة النقدية تطورا موازيا في توزيع الموارد النقدية خلال نفس الفترة المذكورة، حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي من ٣٠١٩ مليون دولار سنة ١٩٨٠ الى ٩٣٢٢ مليون دولار سنة ١٩٩٢ أي أنه تضاعف ثلاث مرات، في حين كانت نسبة الزيادة في الائتمان المحلي الموجه للقطاع العام ضئيلة بالمقارنة مع الزيادة الحاصلة في الائتمان الموجه للقطاع الخاص، حيث بلغ نصيب القطاع العام ١٥٧٥٦ مليون دولار عام ١٩٩٢ مقابل ١١٤٥٥ مليون دولار

سنة ١٩٨٠، وهذا ما يجسد تحقيق الأهداف المطلوبة في هذا المجال والمتعلقة بالتحكم في الائتمان المحلي بشكل يخدم القطاع الخاص مع مراعاة متطلبات القطاع العام وتوجيه الجزء الأكبر من الائتمان المحلي الى الانفاق الاستثماري بهدف زيادة الانتاج وخلق فرص عمل جديدة.

٣٠١٠٢ ميزان المدفوعات و المديونية الخارجية:

١٠٣٠١٠٢ ميزان المدفوعات:

ظل الميزان التجاري للسلع والخدمات سالبا طيلة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ رغم تضاعف دخل الخدمات ثلاث مرات سنة ١٩٩٢ مقارنة مع سنة ١٩٨٠، حيث بلغت ٧١٧٨ مليون دولار سنة ١٩٩١ مقابل ٢٦٦٣ مليون دولار سنة ١٩٨٠.

كما شهدت المعاملات الجارية تحسنا ملحوظا خلال الفترة المذكورة، حيث سجل الميزان الجاري فائضا قدره ٢٦٠٥ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل عجز قدره ٤٣٦ مليون دولار سنة ١٩٨٠.

ويرجع ذلك أساسا الى التحول الكبير الذي شهدته التحويلات الخاصة الجارية.

وعلى العموم فان المعاملات الكلية ظلت لصالح جمهورية مصر العربية، حيث ظل الميزان الكلي موجبا طيلة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢(فيما عدا سنة ١٩٨٩)، وذلك راجع بالدرجة الأولى الى التحسن الملحوظ في حساب رأس المال، لذلك سجل الميزان الكلي فائضا قدره ٤٨٠١ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل ٦٩٨ مليون دولار سنة ١٩٨٠.

٢٠٣٠١٠٢ المديونية الخارجية:

بلغ إجمالي الديون الخارجية في نهاية ١٩٩٣ نحو ٣٨.٣ مليار جنيه وقد كان من المنتظر طبقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي إلغاء الشريحة الثالثة والأخيرة من الديون حسب اتفاقية نادي باريس وقدرها ٤ بليون دولار في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٤ الا ان عدم الاتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي حول تخفيض قيمة الجنيه المصري ادى الى تأجيل ذلك رغم قناعة البنك الدولي بخطة الاصلاح الاقتصادي في مصر ومعدلات تطبيقها.

وقد اعلنت وزارة التعاون الدولي بان اعادة دفع الديون الخارجية سينتهي عام ٢٠٢٦ بافتراض تثبيت جميع الاوضاع الاقتصادية وحجم الدين على ماهو عليه حاليا ويبلغ عبء خدمة الدين في مصر ١٢٪ من موارد مصر من النقد الأجنبي وهو معدل مقبول دوليا ولن تحتاج الدولة الى اعادة جدولة الديون الخارجية مرة أخرى. هذا وقد اعلنت الكويت اسقاط ديونها على مصر البالغة ٢.٥ مليار دولار أمريكي.

٤٠١٠٢ سياسة العمالة، الاجور والاسعار:

قدر القوى العاملة في مصر بنحو ١٦ مليون فرد، وتمثل البطالة عنق الزجاجة في برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري بما تشكله من تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي والامني. وتقدر الحكومة

المصرية حجم البطالة بنحو ١.٥ مليون شخص في نهاية عام ١٩٩٣.وتشير تقارير البنك الدولي الى ان هذا العدد قد وصل الى ٢.٨ مليون شخص في أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٤ بما يمثل نمو ١٧.٥٪ من حجم قوة العمل في مصر. وتشير التقارير الى انه يضاف الى هذا العدد سنويا نحو نصف مليون شخص. وترتبط هذه البطالة بالاعداد الكبيرة من الداخلين سنويا لسوق العمل دون تخطيط سليم لحاجة البلاد لكل نوعية.

وفي اطار مواجهة مشكلة البطالة فقد تم انشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ١٩٩١ بموارد قدرها ٦١٣ مليون دولار تم تمويلها بواسطة البنك الدولي والمجموعة الاوروبية وبرنامج الامم المتحدة للانماء ومنح من جهات عديدة أخرى. يهدف الصندوق الى ايجاد فرص عمل عن طريق تشجيع وتمويل الصناعات الصغيرة ذات العمالة الكثيفة. ومن المتوقع أن تستوعب هذه المشروعات نحو ٩ . مليون عاطل بنهاية عام ١٩٩٦.

وبذلك يبلغ اجمالي القوى العاملة المتوقعة بحلول عام ٩٦/ ١٩٩٧ نحو ١٦.٣٥٠ مليون عامل.

كما يجري انشاء ١٨ منطقة صناعية جديدة، الجانب الاكبر منها في الصعيد، ستقيم الدولة البنية الاساسية لها وتترك الفرصة للمستثمرين لبدء الانتاج قبل ان تبدأ في تحصيل مبالغ رمزية، كما ستقام تسعة تجمعات صناعية جديدة في المدن القائمة في الوقت الذي يخطط فيه لرفع عدد الاسر المنتجة الى نحو مليون أسرة.

وفي نفس الوقت تحسبا لتحول العمالة الزائدة في شركات قطاع الاعمال الى سوق البطالة، فانه يجري اعداد خطة عملية وعلمية تستهدف توجيه واعداد هذه العمالة لممارسة أعمال ووظائف يعاني المجتمع من نقص فيها.

ولاستيعاب مشكلة البطالة في مصر فان تقرير البنك الدولي يقدر انه سيكون من الضروري خلق ٣.٦ مليون وظيفة او فرصة عمل على الاقل حتى عام ٢٠٠٠ مع تثبيت سائر المتغيرات الاخرى.

ومع تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد طبقا لخطة الاصلاح الاقتصادي فان عبء ايجاد هذه الفرص يقع على عاتق القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالاجور حرصت الحكومة في السنوات الاخيرة على تعديل الرواتب والاجور بمعدلات سنوية مرتفعة ولكنها أقل من معدلات التضخم. يحصل العاملون بالقطاع الخاص على مستوى مرتبات أعلى من القطاع العام الحكومي. وتعتبر العمالة الرخيصة في مصرمن عوامل جذب الاستثمار.

وفيما يخص سياسة الاسعار، فقد أدت الاصلاحات الاقتصادية الى استقرار اسعار الصرف، وقيود التمويل والائتمان، وانكماش الطلب، مما ادى الى انخفاض معدل التضخم الى ١٢٪ في يونيو/ حزيران ١٩٩٢ بعد أن وصل ٢٦٪ عام ١٩٩١.

وللمحافظة على اسعار بعض السلع الاساسية لتظل في متناول الطبقات محدودة الدخل، فقد تحملت الحكومة منذ الستينات تكلفة دعم هذه الاسعار، وقدرت قيمة الدعم بنحو بليون دولار أمريكي عام ٨١/ ٨٢ وكان ذلك يشمل الطاقة والنقل والخدمات العامة والقطاع العام. وفيما يتعلق بدعم بعض

السلع السياسية للمحافظة على مستوى مقبول من الاسعار، قدرت التكلفة الحقيقية للدعم سنة ١٩٩١ بنحو ١٠ بليون دولار سنويا منها ٢ بليون دولار للكهرباء. واعتبارا من ذلك العام بدأ رفع الاسعار بصورة ملحوظة لعديد من السلع والخدمات في اتجاه الوصول الى رفع الدعم تماما. رصدت ميزانية ٩٣/ ١٩٩٤ نحو ٣.٦٤ بليون جنيه مصري للدعم بخفض قدره ٦.٢٪ عن قيمة الدعم في العام السابق.

٥٠١٠٢ برامج الخصخصة :

تواصل الدولة تسريع عملية تخصيص القطاع العام في إطار مقابلة متطلبات صندوق النقد الدولي آخذة في الاعتبار عدم الاضرار بالعملية ككل وذلك في حالة طرح مشروعات للخصخصة أكثر من الطاقة الاستيعابية للسوق . وكان من المقرر حسب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي اعداد مشروعات للبيع بقيمة نحو ٤ر٥ مليار جنيه وتنفيذ البيع الفعلي لما قيمته ٣ر٢ مليار جنيه قبل يونيو ١٩٩٤ . وقد نجحت مصر في تجاوز هذا الهدف بتحقيق مبيعات فعلية لما قيمته ٣ر٥ مليار جنيه من المشروعات وتجهيز مشروعات أخرى للبيع بما قيمته نحو٤ر٥ مليار جنيه مصري خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام . هذا ويقدر اجمالي قيمة المشروعات التي تم بيعها بنحو ٦ر٧ مليار جنيه مصري وقيمة المشروعات المعدة نهائيا للطرح للبيع نحو ١ر١٠ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ١٩٩٤ ، ويشكل ذلك نحو ٢٠٪ من قيمة القطاع العام .

هذا وقد أعلن وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الادارية أنه سيتم خلال عام ١٩٩٥ بيع أصول وأسهم بشركات قطاع الأعمال تبلغ قيمتها نحو ١٠ مليار جنيه، وبذلك تكون مصر قد أسرعت في تنفيذ برنامج الخصخصة بالمقارنة بمعدل التنفيذ في دول أخرى مثل الأرجنتين والمكسيك والبرازيل.

كما تخطط الدولة إلى تحويل نحو ١٠٠ شركة متعثرة إلى شركات رابحة خلال عام ١٩٩٥ وذلك بضخ استثمارات جديدة مع برنامج اصلاحي يتكلف نحو ٦ مليار جنيه سيتم تدبيرها من عائد بيع أسهم الشركات الناجحة والسندات التي ستصدر بضمان الشركات القابضة . ووضعت الحكومة خطة محكمة ومدروسة لبيع حصص بنوك القطاع العام في البنوك المشتركة وفقا لقدرة السوق الاستيعابية. كما تقرر طرح أسهم الحكومة في ٨٠ فندقا للبيع بمعدل ١٠٪ تزداد تدريجيا كي يمكن استيعابها في سوق الأوراق المالية .

وقد أشادت مصادر دولية ببرنامج التخصيص الذي يجرى تطبيقه حاليا وقالت أنها لاتتوقع معدل أسرع في الانجاز وأن عدم وجود نظام مالي متطور ومؤسسات استثمارية ومحافظ مالية ضخمة في مصر يحول دون تنفيذ برنامج التخصيص بمعدلات أسرع .

٢٠٢ التوازن الاقتصادي :

شهد الاقتصاد المصري تحسنا كبيرا نحو التوازن بين الموارد الاقتصادية المتاحة (الناتج والدخل الحقيقيين) واجمالي الانفاق، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ٤٠٠٢٢ مليون دولار سنة ١٩٩٢ بينما لم يتعد اجمالي الانفاق ٣٩٦٤٨ مليون دولار لنفس السنة، وهذا ما يدل على تحسن

في مستوى الانتاج والانتاجية نتيجة لتوجيه الموارد المتاحة الى مجالات استثمارية منتجة قادرة على خلق قيمة مضافة من شأنها تحريك عجلة النمو الاقتصادي في البلاد.

وجاء هذا التحسن في التوازن الاقتصادي نتيجة لتقلص عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة، حيث انخفض من ١٤ ٪ سنة ١٩٨٠ الى ١١.٨ ٪ سنة ١٩٩٢.

٠٣ الاستثمارات وسوق الأوراق المالية :

١٠٣ الاستثمارات:

نتيجة لجهود الدولة في تشجيع الاستثمار وازالة المعوقات الاقتصادية والادارية فقد بلغت المشروعات الاستثمارية الجديدة ٢٤١٨ مشرعا حتى نهاية العام المالي ٩٣/ ١٩٩٤ بتكلفة استثمارية قدرها نحو ٤٣.٩ مليار جنيه بمعدل نمو استثماري سنوي قدره ٢١٪ مقارنة بمعدل نمو قدره ١٤٪ خلال العام المالي السابق. وقد بلغت نسبة المساهمات المصرية في رؤوس أموال تلك المشروعات الاستثمارية ٥٩٪ فيما بلغت مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية ٢١٪ ورؤوس الاموال العربية ٢٠٪. وقد ساهمت المشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة في توفير أكثر من ٣٣٠ ألف فرصة عمل. وقد احتلت المشروعات الصناعية المرتبة الاولى في المشروعات الاستثمارية حيث بلغ عددها نحو ٩٩٣ مشروعا بتكلفة استثمارية قدرها نحو ١٨ مليار جنيه تليها المشروعات الخدمية وعددها ٤٠٧ مشروعا بتكلفة استثمارية قدرها نحو ١٢ مليار جنيه ثم المشرعات التمويلية البالغ عددها ١٧٣ مشروعا وفي المرتبة الاخيرة المشروعات الزراعية والحيوانية حيث بلغ عددها ١٣٢ مشروعا.

وتجدر الاشارة الى انه توجد بمصر حاليا خمس مناطق حرة، في الاسكندرية وبورسعيد والسويس ومدينة نصر ومنطقة الاسماعلية، والمشروعات المقامة داخل هذه المناطق لاتخضع لضرائب او أي قيود. وتبحث الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طرح مشروع اقامة "المنطقة الصناعية الحرة المتعددة الانشطة" ببورسعيد في مناقصة عالمية بحيث يحق للمستثمرين الانتفاع بالمنطقة لمدة ٦٠ عاما بعد اقامتهم المشروع وبعدها يؤول حق تأجير المنطقة الى الهيئة.

وفي اطار التوسع في انشاء المناطق الصناعية لخلق فرص عمل جديدة قررت الحكومة اقامة ست مناطق صناعية جديدة من بينها ٣ مناطق بمحافظة قنا بصعيد مصر ومنطقتين بمحافظة الدقهلية والسادسة في بور سعيد.

وفي اطار تيسير الاجراءات الادارية تشجيعا للاستثمار فقد اعلنت مصلحة الشركات عن تيسيرات جديدة في تأسيس الشركات بحيث تتطلب اجرائين فقط بدلا من (١١) إجراء واختصرت المستندات المطلوبة لمستند واحد فقط بدلا من (١٥) مستندا، ولا توجد أي قيود على نوع النشاط الاستثماري.

وقد شهد النصف الاول من العام انشاء ١٤٧ شركة مساهمة برأس مال قدرة ١٩٦.٥ مليون جنيه بزيادة ٢٦ شركة عن نفس الفترة من العام الماضي، بالاضافة الى ١٩٩ شركة ذات مسئولية محدودة برأس مال قدره ٢٤ مليون جنيه.

ورغبة من الحكومة في تيسير الاجراءات الخاصة لتنفيذ الاستثمارات الجديدة فان لجنة من الخبراء

تراجع جميع القوانين المنظمة للاستثمار في مصر وهى قانون الاستثمار، وقانون انشاء الشركات وقانون قطاع الاعمال العام وقانون السياحة وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة لدمجها في قانون موحد للاستثمار ينتظر ان يصدر خلال العام القادم ١٩٩٥.

٢٠٣ سوق الأوراق المالية :

بلغ رأس المال السوقي في البورصة في اكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٤ نحو ١٥.٠٠٧ مليار جنيه مقابل ١٢ر٨ مليار جنيه عام ١٩٩٣ ونحو ١ر٥ مليار عام ١٩٨٣ . كما بلغ عدد العمليات في نفس الشهر ٤٢٣٦٤ عملية مقابل ١١٩٣٤ عملية عام ١٩٩٣. وقدر حجم التعامل خلال عام ١٩٩٤ بنحو ٢.٦ مليار جنيه مقابل ٥٦٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣. بلغ عدد شركات السمسرة العاملة حاليا ٢٥ شركة سيزيد عددها إلى ١٠٠ شركة بعد تنفيذ طلبات الترخيص التي تمت الموافقة عليها .

وبلغ اجمالي الاستثمارات الخاصة بصناديق الاستثمار التي تقدمت بطلبات ترخيص نحو ٣ مليارجنيه ، وقد توقفت الموافقة على انشائها لحين توفر أوراق مالية كافية في البورصة تجنبا للمضاربات الضارة التي تؤدي إلى رفع الأسعار دون أسباب اقتصادية حقيقية . ومما يذكر أن هناك ٤ صناديق تمارس العمل فعلا وهي صندوق البنك الأهلي المصري والبنك المصري الأمريكي وبنك الأسكندرية وبنك مصر وهي التي بدأت النشاط قبل قرار هيئة سوق المال بحظر الترخيص لصناديق جديدة .

٠٤ هيكل الانتاج والتجارة الخارجية :

١٠٤ هيكل الانتاج :

١٠١٠٤ القطاع الزراعي :

حققت برامج الاصلاح في القطاع الزراعي التي بدأت منذ عام ٨٦/ ١٩٨٧ والتي توجهت نحو تحرير الاسعار والانتاج والتسويق للعديد من المحاصيل، تقدما جيدا فيما يتعلق بزيادة انتاج العديد من المحاصيل. الا ان محدودية الارض الصالحة للزراعة مع المعدل الحالي للنمو السكاني جعل البلاد تعاني من عجز في الانتاج الزراعي يعادل ٥٠٪ من احتياجاتها، مما يكلفها سنويا نحو ٣.٦ بليون دولار لتغطية هذا العجز بالاستيراد.

وتحقق مصر اكتفاءا ذاتيا في انتاج الفاكهة والخضر والارز وكثير من المحاصيل. في حين أنها تنتج فقط ٥٠٪ من احتياجاتها من القمح و٧٧٪ من الذرة و٧٠٪ من السكر و١٣٪ من الزيوت النباتية و٨٠٪ من البقول و٩٨٪ من الدواجن و٧٨٪ من اللحم البقري.

وفي اطار جهود الدولة لتقليل الفجوة الغذائية تم تشكيل حملة قومية للنهوض بإنتاج القمح تستهدف زيادة الانتاج إلى ٦ مليون طن خلال الموسم الزراعي ٩٤/ ١٩٩٥ لتوفير ٦٠٪ من حجم الاستهلاك الحالي، منها ٢ مليون فدان في الأراضي الزراعية بوادي النيل ونصف مليون فدان بالأراضي المستصلحة والقابلة للزراعة بالمحافظات الصحراوية التي تتوفر لها المياه الجوفية ومياه الأمطار .

وقد حققت مصر محصولا قياسيا من القمح خلال عام ١٩٩٣ يقدر بنحو ٤٫٨ مليون طن في مقابل ١٫٩ مليون طن عام ١٩٨٦.

وتعتمد مصر على مياه النيل في الري لزراعة نحو ٧.٢ مليون فدان، فقط ٢٪ منها تتمتع بنظم ري حديثة. وتقدر مصادر وزارة الزراعة الوفر الممكن تحقيقه في مياه الري بتطبيق نظم الري الحديثة بنحو ٢ بليون متر مكعب سنويا. ويشكل نقص المياه المتوفرة من النيل هاجسا للزراعة المصرية حيث ينتظر أن تصل الاحتياجات السنوية الى نحو ٧٠ بليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠.

وتخطط الحكومة لتدبير هذه الزيادة باعادة استخدام مياه الصرف الصحي، كذلك تطوير استخدام المياه الجوفية والتي تقدر بنحو ٤ بليون متر مكعب سنويا.

وأصبح للمزارع خلال السنوات الاخيرة الحرية الكاملة في الزراعة والتسويق فيما عدا زراعة قصب السكر والقطن، واعتبارا من ١٩٩٣ تخلت الحكومة عن تحديد مساحات القطن واعتبارا من عام ١٩٩٤ أصبح للقطاع الخاص الحق في شراء القطن مباشرة من المزارعين، وأدى ارتفاع اسعار القطن خلال السنوات الاخيرة الى تلافي كارثة تدهور المحصول ونقص المساحات المزروعة حيث ضمنت الحكومة معدل اسعار للمزارعين يصل الى ٦٠٪ من الاسعار العالمية في عام ١٩٩١ و٦٦٪ في عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ مع تحرير تجارة القطن تماما في عام ١٩٩٤. وقد حققت هذه السياسة زيادة في الانتاج الزراعي عام ١٩٩٢ بنحو ٥٪ ترجع أساسا لزيادة مساحات الارز والقمح وتحسن معدلات الانتاج.

صاحب الانخفاض في الانتاج الحيواني ازدهار في صناعة انتاج الدواجن عكست الاثر المتوقع لارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بمعدل ٢٥٪ عام ١٩٩٢. وزادت طاقة الانتاج من الدواجن من ٣٥٪ في سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ الى ٦٥٪ في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣.

ويقدر الانتاج السمكي في جمهورية مصر العربية بنحو ٣٦٨ ألف طن سنويا منها نحو ١٧٪ من أعالي البحار. تصدر مصر سنويا نحو ٢٩٠٠ طن من الاصناف الممتازة وتستورد ١٢٠.٠٠٠ طن من الاصناف العادية. تهدف الحكومة الى زيادة الانتاج السمكي الى نحو ٧٠٠.٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٠ وذلك بتشجيع تنمية الثروة السمكية في الموارد المائية.

٢٠١٠٤ قطاع الصناعة :

شهد قطاع الصناعة تطورا هاما في التسعينات، وفي عام ٩١/ ١٩٩٢ شارك القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي بنسبة ١٨٪ وحقق نموا سنويا حقيقيا بمعدل ٤.٩٪ .

ومع سياسة الاصلاح الاقتصادي، حدثت تغيرات كبيرة في القطاع العام الذي كان يسيطر على ٥٠٪ من الانتاج الصناعي و٩٠٪ من الصادرات الصناعية و٧٥٪ من العمالة في القطاع الصناعي ويستحوذ على ٧٣٪ من الاستثمارات الصناعية. ارتفع نصيب القطاع الخاص في القطاع الصناعي من ١٥٪ عام ١٩٧٠ الى ٥٠٪ عام ١٩٩٣، وبلغ اجمالي مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي نحو ١.٦ بليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ مقارنة بنحو ١.٣ بليون جنيه عام ٨٨/ ١٩٨٩ و٩٠٠ مليون جنيه عام ٨٧/ ١٩٨٩.

حقق النشاط الصناعي خلال عام ١٩٩٤ زيادة بمعدلات نمو جيدة ، حيث تم خلال العشرة شهور الأولى من العام الموافقة على اقامة ٧٣٨ مشروعا صناعيا جديدا للقطاع الخاص تصل تكاليفها الاستثمارية إلى نحو ٣ر٥ مليار جنيه وقيمة انتاجها السنوي نحو ٦ر٣ مليار جنيه ، وتوفر هذه المشروعات نحو ٤٣٧٤٥ فرصة عمل . وتعتبر هذه الارقام طفرة كبيرة مقارنة بالنشاط الصناعي خلال عام ١٩٩٣ والذي بلغ اجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية لمشروعاته نحو ١ر٩ مليار جنيه وقيمة انتاجها السنوي نحو ٤ر١ مليار جنيه.

ومن المنتظر أن تزداد هذه المساهمة خلال سنوات الخطة الخمسية الحالية ٩٢/ ١٩٩٧ حيث تطرح مشاركة القطاع الخاص في ملكية كثير من الصناعات التي كانت حكرا للقطاع العام. وقد أدى القرار الصادر في عام ١٩٩١ بالسماح للقطاع الخاص بانتاج سيارات الركوب الى اعادة تنشيط انتاج العديد من السيارات الاوروبية واليابانية والامريكية محليا وصاحب ذلك نقص حاد في انتاج القطاع العام من السيارات عام ٩١/ ١٩٩٢.

وفي إطار المشروعات الصناعية الضخمة تقرر تنفيذ مشروع فوسفات " أبو طرطور " في محافظة الوادي الجديد (جنوب غرب مصر) حيث كشفت الدراسات عن وجود احتياطيات تبلغ قرابة ٧٠٠٠ مليون طن . يهدف المشروع إلى انتاج ٦٠٠ ألف طن بنهاية عام ١٩٩٥ كمرحلة أولى ترتفع إلى ٢ر٢ مليون طن بنهاية عام ١٩٩٧ ، وقد رصدت الحكومة ٣ مليار جنيه على مدار خطتين خمسيتين لتوفير كافة الخدمات الملحقة بالمشروع من مساكن وطرق ومعامل وتجهيزات ادارية وفنية . يوفر المشروع ٣٢٠٠ فرصة عمل في الجانب الصناعي فقط بخلاف عمالة الخدمات والبنية الأساسية والزراعة وغيره من الملحقات . وقد تضمن الاعداد للمشروع انشاء خطوط سكك حديدية جديدة بطول ٦٥٠ كم وميناء بمدينة سفاجا على البحر الأحمر ومد خطوط طرق برية تربط شرق مصر بغربها وانشاء خط كهرباء ضغط عالي يربط الوادي الجديد بالشبكة الكهربائية الموحدة في مصر وبطول ٢٨٧ كم إلى جانب اقامة مزرعة على مساحة ٢٠٠٠ فدان لتحقيق اكتفاء ذاتي للعاملين.

وفي نفس الاتجاه تجري حاليا الدراسات النهائية لاقامة مشروع ضخم جديد في شمال خليج السويس لانتاج مليون طن صلب سنويا بتكاليف استثمارية تصل إلى حوالي ٥ر١ مليار دولار. يبلغ اجمالي الانتاج الحالي من الصلب في مصر نحو ٣ مليون طن والاحتياجات المحلية في حدود ٤ مليون طن. وتشير الدراسات أنه بحلول عام ٢٠٠٥ ستصل الاحتياجات المحلية إلى نحو ٦ مليون طن بينما امكانيات الزيادة والتوسع في انتاج المشروعات الحالية تتراوح بين ٥٠٠ و٧٠٠ ألف طن وبالتالي ستكون هناك فجوة متزايدة بين الانتاج والاستهلاك مما يؤكد ضرورة مثل هذا المشروع .

وفي إطار الصناعات الغذائية يجرى الاعداد لانشاء مصنع جديد لانتاج السكر من البنجر بتكلفة ٨٠ مليون دولار يتم تمويلها ذاتيا من الأرباح المرحلة للشركة صاحبة المشروع وينتظر أن يصل إنتاج المصنع الجديد إلى ١٣٠ ألف طن سنويا .ومن المعلوم أن مصر تستورد حاليا نحو ٣٥٠ ألف طن من السكر لتغطية العجز في الانتاج المحلي .

٣٠١٠٤ قطاع الطاقة والكهرباء:

فيما يخص قطاع النفط فقد أنتجت مصر ٢٢.٦٨٥ مليون طن من النفط في النصف الأول من هذا العام بزيادة ١٪ عن إنتاج الفترة المماثلة من العام الماضي. وتتوقع الهيئة المصرية العامة للبترول ان يظل إنتاج مصر مستقرا عند ٩٠٠ ألف برميل يوميا في المستقبل المنظور. وبلغت إيرادات مصر من صادرات النفط الخام ومنتجاته ١.١٥٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام ويقدر حجم الاحتياطي من النفط والغاز بنحو ٧.٧ بليون برميل بزيادة قدرها ١.٧ بليون برميل عن حجم الاحتياطي لعام ١٩٩٠. هذا وقد تم توقيع أول اتفاقية بترولية مع القطاع الخاص المصري للتنقيب عن البترول بخليج السويس.

وتعتمد السياسة المصرية للغاز الطبيعي على محاور عدة تشمل تهيئة السوق المحلي لاستخدام الغاز الطبيعي والتوسع فيه وإنشاء البنية التحتية لنقل الغاز من مناطق الإنتاج والمعالجة الى مناطق الاستهلاك، وتشجيع الاستثمار في اكتشاف وتنمية احتياطات الغاز الطبيعي. وفي هذا الإطار تم بالفعل إحلال الغاز محل الوقود المستخدم في العديد من الصناعات وفي محطات الكهرباء والاستهلاك المنزلي، حتى تزايد استهلاك الغاز الطبيعي في مصر من ٨٥ بليون قدم مكعب عام ٨٠/ ٨١ الى ٤٢٠ بليون قدم مكعب عام ٩٣/ ٩٤، ونتيجة لذلك تزايدت نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في المنتجات النفطية المستهلكة محليا من ١٤٪ عام ٨٠/ ٨١ الى ما يزيد عن ٣٥٪ عام ٩٣/ ٩٤.

وتشير المعلومات المتوافرة الى ان الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعى تقدر بنحو ٢١ تريلون قدم مكعب. وتهدف الخطة المستقبلية لصناعة الغاز الطبيعي بمصر اكتشاف احتياطات غازية إضافية لاتقل عن ٦ تريلون قدم مكعب لتأمين احتياطات السوق المحلية من الغاز على المدى الطويل مع تحقيق فائض يمكن تصديره الى المناطق المجاورة.

كما تمت الموافقة على إنشاء شركة يساهم فيها القطاع الخاص لإقامة محطات لتموين السيارات بالغاز الطبيعي فضلا عن إقامة شركات تتولى تحويل السيارات من الوقود العادي الى الغاز الطبيعي لتعميم التجربة التي بدأتها وزارة النفط منذ عامين.

وفيما يخص انتاج الكهرباء فقد تم اضافة نحو ٧٨٠٠ ميجاوات الى الطاقة الانتاجية للبلاد بحيث أصبحت الان نحو ١٢٥٠٧ ميجاوات. وتهدف خطة التنمية الى إضافة ٣٥٠٠ ميجاوات اخرى حتى عام ٢٠٠٠ بتكلفة اجمالية قدرها مليارا دولار. كما يجري تنفيذ خطة الربط الكهربائي بين جمهورية مصر العربية وكل من الاردن وسوريا والعراق وتركيا بحلول عام ٢٠٠٠ وبتكلفة ٣٨٤ مليون دولار منها ١٢٠ مليون دولار يتحملها الجانب المصري)تمهيدا للربط بالشبكة الكهربائية الاوروبية الموحدة. كما أن هناك خطا آخر للربط الكهربائي بين مصر وليبيا وتونس ومن ثم ربطها بالشبكة الايطالية. وهناك خطة أخرى للربط الكهربائي بين كل من مصر وزائير بما يتيح لمصر الاستفادة من الطاقة الكهربائية الزائدة والمتولدة من سد انجا بزائير سواء بالنسبة للدول الافريقية التي ستمر بها خطوط الربط او الدول الاوروبية.

ويبلغ الاستهلاك السنوي من الكهرباء نحو ٤١ بليون كيلو وات/ ساعة تستهلك الصناعة ٤٦٪ منها، ومع سياسة الاصلاح الاقتصادي وتوجه أسعار الكهرباء للارتفاع اتجاها للوصول الى الاسعار

العالمية، فقد انخفض معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك المحلي من ١٢-١٥٪ في الثمانينات الى نحو ٥٪ وينتظر أن يستمر هذا المعدل حتى عام ٢٠٠٥.

٤٠١٠٤ قطاع السياحة :

اعتبارا من عام ١٩٨٨ بدأت السياحة تحتل مكانها المرموق كمصدر رئيسي للدخل القومي واحتلت المكانة الاولى قبل عائدات النفط من النقد الاجنبي. وترجع النهضة السياحية، الى الاتجاه الى ترويج وتسويق امكانيات مصر السياحية غير التقليدية مثل الشواطئ الرملية والبحر والشمس الدافئة، بالاضافة الى سياحة المؤتمرات ومنح التسهيلات لرحلات الطائرات المستأجرة. وقد أدت الحوافز الممنوحة للاستثمار السياحي الى توسع في انشاء المرافق السياحية، ليس فقط في المناطق التقليدية حول نهر النيل، ولكن أيضا في منطقة سيناء وسواحل البحر الاحمر وواحات الصحراء الغربية.

وأرتفع عدد الغرف في الفنادق الى ٥٩ ألف غرفة عام ١٩٩٣ مع وجود ٢٠ ألف غرفة أخرى تحت الانشاء مقارنة ٢٤ ألف غرفة عام ١٩٨٥. وبدأت ظاهرة توافد السياح طوال العام، وأعتبرت أشهر الصيف من المواسم المزدحمة لاقبال السياحة العربية. في عام ١٩٨٩ حققت السياحة دخلا قدره ٢.٥ بليون دولار مقارنة بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥. الا ان أحداث الخليج أثرت على الدخل السياحي عام ٩٠/ ١٩٩١ فانخفض الى ١.٥ بليون دولار، سرعان ما تحسن عام ٩١/ ١٩٩٢ الى ٣ بليون دولار قبل ان يتأثر مرة أخرى بألاحداث الامنية .

وتواصل مصر جهودها لتلافي الآثار السلبية التي انعكست على الدخل السياحي نتيجة لأعمال العنف والارهاب خلال الفترة السابقة ، وقد أسفرت الجهود عن تحقق بعض النتائج الايجابية، حيث بدأ عدد السياح في الازدياد اعتبارا من شهر يوليو / تموز ١٩٩٤ واستمرت الزيادة حيث بلغ اجمالي عدد السياح من بداية العام حتى نهاية شهر نوفمبر/ تشرين ثاني نحو ٢ر٣٨١ مليون سائح بزيادة بلغت ٤٦ ألف سائح عن نفس الفترة من العام الماضي . وتحقق دخل سياحي قدره ١ر٢١٣ مليار دولار وهو مايقارب دخل نفس الفترة من العام الماضي.

وتستند تنمية التوظيفات السياحية في مصر إلى ثلاثة محاور هي : التنمية السياحية " المتكاملة " والتنمية السياحية " المحدودة " وشراء أسهم في الشركات العاملة في القطاع السياحي . وتروج مصر حاليا لأربع مناطق سياحية أساسية لاستقبال المستثمرين العرب والأجانب في كل من خليج العقبة والبحر الأحمر ومنطقة بحيرة قارون وواحة سيوه ، وينتظر أن يتجاوز اجمالي الاستثمار المتوقع لهذه المناطق ٥ر٩ مليار جنيه مصري .

فالبنسبة للتنمية السياحية المتكاملة تتراوح المساحات المطروحة للتنمية والاستثمار في المناطق السياحية والساحلية المتميزة بين مليون و١٢ مليون متر مربع للشركات المساهمة وبالنسبة إلى التنمية السياحية المحدودة فإن المواقع المتاحة للمشاريع تتراوح بين ٥٠ ألف و٥٠٠ ألف متر مربع ويمكن للمستثمر شراء أسهم أو حصص في الشركات السياحية القائمة وذلك في إطار برنامج التخصيص.

كما تخطط مصر لتنفيذ مشروع سياحي ضخم بمنطقة خليج العقبة " منطقة الريفيرا " بمساحة تقدر بنحو ١٦٠٠ فدان تطل مباشرة على الخليج وتقدر الطاقة الاستيعابية للموقع بنحو ٣٤٥٠٠ سريرا .

وتقدر التكاليف الاستثمارية اللازمة لتطوير الموقع ككل بنحو مليار جنيه مصري تنفذ على فترة سبع إلى تسع سنوات ، ويقدر معدل العائد على الاستثمار في هذا المشروع بنحو ٢٢٪ .

وهناك مشروع آخر في نفس المنطقة لانشاء فندق فئة أربع نجوم يحتوي على ٢٦٠٠ غرفة بالاضافة إلى ٧٥٠ فيلا ومركز خدمات ترفيهية وتجارية وقرى سياحية تضم ألف غرفة وملاعب جولف . تبلغ التكاليف التقديرية للمرحلة الأولى لهذا المشروع نحو ٧٣٥ مليون جنيه منها نحو ٣٠٠ مليون جنيه تكلفة البنية التحتية.

وفي منطقة البحر الأحمر حددت مواقع مقترحة للتنمية منها مركز سهل حشيش ومساحته ٦كم٢ بطاقة استيعابية تبلغ سبعة آلاف سرير ، و٥٠ فيلا ومارينا ومطعم كمرحلة أولى.

وفي جنوب سيناء في منطقة شرم الشيخ تم تقسيم ١٥٠٠ فدان على ٩ مناطق بخليج نصراني لطرحها للبيع للمستثمرين لتنميتها سياحيا وتوصيل كافة المرافق من مياه وكهرباء وصرف صحي إلى هذه المناطق من خلال المستثمرين.

٥٠١٠٤ قطاع النقل والمواصلات:

تراجعت عائدات قناة السويس خلال العشرة أشهر الأولى من هذا العام الى ١.٥٦ بليون دولار بانخفاض نسبته ٤.٣٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي ويعزي ذلك الى الركود العالمي وتغييرات في أنماط التجارة العالمية. وقد بلغ دخل قناة السويس ٢ بليون دولار خلال عام ١٩٩٣

توجد شبكة جيدة من الطرق الرئيسية تصل القاهرة بكل من الاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وباقي مدن الدلتا كذلك مدن الصعيد وحتى أسوان. وقد زادت الطرق المرصوفة من ٨٣٦٥ كم عام ١٩٨١ الى ١٨٧٦٨ كم عام ٩٤/ ١٩٩٥. كما تم انشاء العديد من الانفاق والجسور العلوية لتيسير حركة المرور.

وتعمل قناة السويس حاليا بطاقة تشغيلية قدرها ٥٠٪ من طاقتها الفعلية بمتوسط عبور ٧٥ سفينة يوميا، وتواجه منافسة شديدة من خط أنابيب سوميد ومن الطريق البحري حول رأس الرجاء الصالح. وتمثل عائدات عبور ناقلات النفط ٣٠٪ من دخل قناة السويس.

تبلغ شبكة السكك الحديدية في مصر نحو ٤٣٠٠كم بدأت العمل منذ عام ١٨٦٩. بدأ برنامج تحديث خطوط السكك الحديدية في عام ١٩٨٢ ولمدة عشرة أعوام بتكلفة بلغت ٣.٤٨ بليون جنيه. كما تخطط الحكومة لزيادة حصة نقل البضائع بواسطة السكك الحديدية بمعدل ٥٠٪.

وداخل مدينة القاهرة تم تشغيل مترو الانفاق عام ١٩٨٧ بين ميدان رمسيس والسيدة زينب (٤.٥كم) ليكتمل خط النقل السطحي من المرج (شرق القاهرة) الى مدينة حلوان (جنوب القاهرة) بطول قدره ٤٢كم. ويجري العمل حاليا في المرحلة الثانية لمترو الانفاق ليصل ميدان التحرير بمنطقة شبرا الخيمة ومنطقة الجيزة بتكلفة قدرها ١.٥ بليون دولار وينتظر أن ينتهي العمل في هذه المرحلة في عام ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بالموانئ تعتبر الاسكندرية الميناء الرئيسي لجمهورية مصر العربية ومن أكبر موانئ البحر الابيض المتوسط من جهة المساحة المائية وتستقبل بضائع سنوية تقدر بنحو ١٨ مليون طن.

يلي الاسكندرية في الأهمية مينائي بورسعيد والسويس. كما تم في منتصف الثمانينات انشاء ميناء جديد بمدينة دمياط لتسهيل تدفق البضائع من والى جمهورية مصر العربية.

وفيما يخص حركة الطيران فانه يوجد في جمهورية مصر العربية خمسة عشر مطارا أهمها مطارات القاهرة والاقصر وأسوان وأبوسمبل والغردقة ورأس نصراني (شرم الشيخ) والاسكندرية وبقية المطارات هي بورسعيد، الوادي الجديد، العريش، الجورة، رأس النقب، سانت كاترين، مرسى مطروح، ومطار الطور بسيناء. بلغ اجمالي حركة الطائرات بالمطارات المصرية خلال عام ٩٢/ ١٩٩٣ نحو ٧٣٨٢٦ بزيادة بنسبة ٢٢.٢٪ من حركة الطائرات خلال عام ٨٧/ ١٩٨٨ والبالغة ٥٦٤٧٢، ويمثل هذا الرقم عدد الطائرات القادمة.

وبالنسبة لحركة الركاب فقد استقبلت المطارات المصرية ١١.١ مليون راكب عام ٩٢/ ١٩٩٣ بزيادة قدرها ١٣.٢٪ عن عدد الركاب الواصلين عام ٨٧/ ١٩٨٨.

وخصصت الخطة الخمسية الثانية ٨٧/ ١٩٩٢ مبلغ ٤.٥ بليون جنيه لتحسين خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، وزاد الضخ اليومي الى ١٢.٤ مليون متر مكعب من مياه الشرب.وفي عام ٨٨/ ١٩٨٩ أصبح ٨٩ ٪ من السكان يتمتعون بمياه شرب آمنة. وخصصت الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/ ١٩٩٧ مبلغ ١٠.١ بليون جنيه، منها ٣.٦ بليون جنيه لمشروعات مياه الشرب. ويمثل مشروع الصرف الصحي للقاهرة الكبرى أهم مشروعات المرافق العامة في العشرة سنوات الأخيرة بتكلفة قدرها ٦ بليون جنيه مصري.

٢٠٤ التجارة الخارجية:

ارتفع العجز في الميزان التجاري بنحو ١.٧ مليار جنيه أي بنسبة ٢٤.٣٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٩٤ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل الى ٨.٧٦ مليار جنيه مصري.

وقد بلغ حجم التجارة الخارجية لمصر خلال النصف الاول من العام نحو ١٧.٧٨٤ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ١٦.٦٩٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وارتفعت الواردات الى ١٣.٢٧ مليار جنيه من ١١.٨٧ مليار بزيارة نسبتها ١١.٧٪ وانخفضت الصادرات الى ٤.٥١٣ جنيه من ٤.٨٢٨ مليار جنيه بنسبة ٦.٥٪.

وبهدف تحسين وضع الميزان التجاري، اعلنت الحكومة المصرية عن عزمها اتباع استراتيجية طموحة لتنمية الصادرات، للارتفاع بها الى ١٠ مليار دولار سنويا وذلك بخلق المناخ المناسب لزيادة الانتاج من أجل التصدير وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة في الإنتاج وتخفيض الرسوم على الصادرات وتطوير أنظمة مالية جديدة لتمويل الصادرات والتوسع في ضمان ائتمان الصادرات المصرية تدعيما لقدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية. ولتنفيذ ذلك تم تشكيل اللجنة العليا لتنمية الصادرات برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط وعضوية ٨ وزراء و ١٦ ممثلا عن المصدرين و٤ اعضاء يمثلون الجهات التي لها علاقة مباشرة بالتصدير.

١٠٢٠٤ إتجاه التجارة الخارجية:

تحظى السوق الاوروبية بالمرتبة الاولى استيرادا وتصديرا حيث تمثل ٤٠٪ من واردات مصر الخارجية و٤١٪ من اجمالي حصيلة الصادرات المصرية وتحتل ايطاليا المرتبة الاولى بين الدول الاوروبية بالنسبة للصادرات المصرية تليها فرنسا ثم اسبانيا فهولندا والمانيا وتاتي بعد ذلك انجلترا والبرتغال واليونان وبلجيكا ثم الدانمارك ثم ايرلندا.

وتعتبر السوق الاسيوية الثانية من حيث استيعابها للصادرات المصرية حيث تمثل نحو ١٦٪ من اجمالي الواردات المصرية ونحو ١٤.٥٪ من اجمالي الصادرات وتحتل سنغافورة المرتبة الاولى بين هذه الدول استيعابا للصادرات المصرية تليها اليابان ثم كوريا الجنوبية فالهند ثم سيريلانكا.

وتاتي السوق العربية في المرتبة الثالثة حيث تمثل ٣.٦٪ من اجمالي الواردات و١٢٪ من اجمالي الصادرات المصرية. وتاتي السعودية في المرتبة الاولى بين هذه الدول استيعابا للصادرات المصرية تليها ليبيا فالكويت فسوريا ثم الاردن فالسودان ولبنان والامارات العربية ودول المغرب العربي.

وتحتل المرتبة الرابعة في الاهمية النسبية للصادرات المصرية سوق شرق اوروبا حيث تمثل ٧.٥٪ من اجمالي الواردات و ١١٪ من اجمالي الصادرات المصرية.

ويعتبر اتحاد دول الكومنولث من أهم دول هذه السوق تليه رومانيا ثم بلغاريا. وتأتي سوق أمريكا الشمالية في المرتبة الخامسة من حيث الاهمية للصادرات المصرية وتمثل ١٧٪ من اجمالي الواردات و ٧.٧٪ من اجمالي الصادرات المصرية وتستوعب الولايات المتحدة مايزيد عن ٩٧٪ من هذه الصادرات وكذا نسبة ضئيلة للغاية لاتتجاوز ٣٪.

وتاتي مجموعة الدول الافريقية في المرتبة الاخيرة مع دول أمريكا اللاتينية واستراليا بالنسبة للصادرات المصرية. ولا تتجاوز تجارة مصر الخارجية مع افريقيا ١٪ من اجمالي هذه التجارة.

١٠٥ أهم الاحداث السياسية والاجتماعية سنة ١٩٩٤

- أصابت بعض القرى في صعيد مصر كارثة السيول التي دمرت معظم منازلها تدميرا كاملا مما تطلب نقل هذه القرى الى مواقع جديدة بعيدا عن مجرى السيول تفاديا لتكرار الكارثة في المستقبل. وقدرت تكاليف اعادة البناء بنحو نصف مليار جنيه تتحمل الدولة العبء الاكبر منه، كما ساهمت تبرعات الدول الشقيقة ومساهمة رجال الاعمال المصريين في اعباء اعادة البناء.
- أبدت مصر رغبتها في الانضمام الى اتحاد المغرب العربي، وشاركت للمرة الاولى في اجتماع وزاري لاتحاد المغرب العربي، وسيتم بحث طلب الانضمام في اجتماع القمة المغاربية التالي في ليبيا.
- انعقد بمصر المؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية والذي نظمته الامم المتحدة في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤ .
- تراوحت أزمة العلاقات المصرية السودانية بين بوادر الانفراج والعودة الى التوتر خلال العام مع استمرارية جهود الوساطة العربية لرأب الصدع بين القطرين الشقيقين.

- انسحبت مصر رسميا في فبراير/ شباط من مجلس التعاون العربي الذي كان قد انشئ عام ١٩٨٩، ويضم كل من مصر والعراق والاردن واليمن.
- في محاولة لتجميع القوى الوطنية المصرية لمواجهة تحديات القرن المقبل في اطار التعددية والديمقراطية، دعا بت اللجنة ممثلين عن كل القوى الحزبية المصرية بالاضافة الى عدد من المفكرين ورجال الاعمال.
- استمرت جهود الحكومة في تعزيز اتفاقيات السلام في المنطقة.
- تواصل الدولة جهودها في القضاء على أعمال الارهاب التي تقوم بها الجماعات المخربة، وقد نجحت في مقاومتها واحتوائها واجهاض العديد من العمليات قبل تنفيذها.

تشريعات الاستثمار :

ينظم الاستثمار في مصر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وتشرف على تنفيذه الهيئة العامة للاستثمار، ويشمل المال المستثمر النقد الاجنبي الحر المحول عن طريق البنوك المسجلة المستخدم في الاستثمار، والنقد المصري المستخدم لتسوية التزامات مستحقة بنقد اجنبي حر وذلك بموافقة الجهات المختصة ومتى ما استخدم في انشاء مشروع استثماري او توسعته، والآلات والمعدات والمواد والمستلزمات ووسائل النقل التي تستورد لاقامة المشاريع او التوسع فيها، والحقوق المعنويه للمقيمين في الخارج والمستخدمة في تلك المشاريع، وارباحها القابلة للتحويل للخارج التي تستخدم لاستكمال المشاريع او زيادة رأسمالها او التي تستثمر في مشاريع اخرى، وكذلك النقد المحلي المدفوع من شخص طبيعي او اعتباري مصري اغلبية ملكية رأسماله لمصريين، والحقوق المعنوية والاصول المحلية المستخدمة في انشاء المشاريع الاستثمارية او توسعتها، وكذلك ارباح النقد المحلي والاصول والحقوق المعنوية المحلية متى ما استكمل او زيد بها رأس مال مشروع ما او استثمرت في مشروع اخر.

ويشترط المشرع المصري ان توافق الهيئة العامة للاستثمار على المشاريع الاستثمارية، ويعتبر المشروع من مشروعات القطاع الخاص، فلا تسرى عليه التشريعات الخاصة بالقطاع العام او العاملين فيه، ويخص المشرع الاستثمار في مجال استصلاح واستزراع الاراضي البور والصحراوية بحكم خاص يقضى بان تزاول المشاريع الاستثمارية نشاطاتها بطريق ايجار الاراضي طويل الاجل الذي لا تزيد مدته عن خمسين عاما قابلة للتمديد، الا انه يجيز الاستثمار بطريق التمليك للمشروعات التي تكون في شكل شركة المساهمة بعد موافقة مجلس الوزراء.

وتختص الهيئة العامة للاستثمار بالنظر في طلبات الاستثمار واصدار الموافقات عليها، كما تختص بمراجعة عقود تأسيس وانظمة المشروعات الاستثمارية واعتمادها.

ويمكن تلخيص المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في مصر فيما يلي :-

- الاعفاء من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الاموال.
- اعفاء الارباح الموزعة من الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة ومن الضريبة العامة على الدخل بشرط الا يترتب على ذلك خضوع الدخل لضريبة مماثلة في دولة المستثمر الاجنبي او الدول

التي يحول اليها ذلك الدخل.

ويكون الاعفاء في هاتين الفقرتين لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد لاعتبارات خاصة متعلقة بالمصلحة العامة، اما الاستثمارات التي تنجز داخل المناطق الصناعية والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية،ومشروعات استصلاح الاراضي والتعميروانشاء المدن والمناطق الصناعية والمجتمعات العمرانية الجديدة فيتم اعفاؤها لمدة عشر سنوات قابلة للتمديد كما يجوز زيادة مدة الاعفاء بالنسبة لجميع المشاريع سنتين اضافيتين اذا ما تجاوزت نسبة المكون المحلي في الالآت والمعدات والتجهيزات ٦٠٪.

- الاعفاء من ضريبة الدمغة النسبية لنفس المدد المذكورة في الفقرة السابقة بالنسبة لرؤوس أموال المشروعات الاستثمارية.
- اعفاء مشروعات الاسكان المتوسط والاقتصادي التي تؤجر وحداتها خالية لاغراض السكن من جميع الضرائب المذكورة آنفا لمدة خمسة عشر سنة قابلة للتمديد لخمس سنوات اضافية، ويسرىهذا الاعفاء على الارباح التي توزعها تلك المشاريع.
- الاعفاء من ضريبة الايلولة على انصبة الورثة بنسبة ٢٥٪ من نصيب الوارث او المستحق في رأس المال المستثمر.
- اعفاء عقود تأسيس المشاريع الاستثمارية والعقود المرتبطة بتنفيذها من رسوم الدفغة والتوثيق والشهر.
- اعفاء توسعات المشاريع من الضرائب على الارباح وضريبة شركات الاموال وضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبة العامة على الدخل وذلك لمدة خمس سنوات، ولمدة ثلاث سنوات بالنسبة لزيادة رأس المال المستخدم في تصويب الهيكل التمويلي للمشروعات القائمة.
- بعد انقضاء المدد المنوه عنها فيما سبق تعفى الارباح الموزعة بنسبة ١٠٪ من القيمة الاصلية لحصة المستثمر، وذلك من الضريبة العامة على الدخل. ويكون الاعفاء بنسبة ٢٠٪ من القيمة الاسمية لحصة المستثمر في شركة المساهمة ذات الاسهم المطروحة للاكتتاب العام والمكتتب فيها بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأس المال.
- اعفاء مشاريع المناطق الحرة وارباحها من قوانين الضرائب والرسوم، الا انها تخضع لرسم سنوي مقدارة ١٪ من قيمة السلع التي تدخل اليها او تخرج منها، ولا تخضع لهذا الرسم تجارة الترانزيت محددة الوجهة. أما المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسي ادخال أو اخراج سلع فانها تخضع لذات الرسم على اجمالي الايرادات التي تحققها.
- الحق في تحويل رأس المال المستثمر وارباحه واعادة تصديرهما.
- حق العاملين في المشروع من غير المصريين والقادمين من الخارج في تحويل ما لا يزيد عن ٥٠٪ من اجورهم ومكافآتهم الى الخارج واعفاء تلك الاجور والمكافات من الضريبة العامة على الدخل متى ما تجاوزت مدة عملهم في مصر سنة متصلة.

اما فيما يتعلق بالضمانات التي يوفرها المشرع المصري للاستثمار فيمكن ايجازها فيما يلي:-

-عدم المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر عن طريق التأميم والمصادرة والتجميد وفرض الحراسة وما في حكمها الا انه يجوز نزع الملكية مقابل تعويض عادل وفقا للقيمة السوقية.

- عدم خضوع منتجات المشروع للتسعير الجبري وتحديد الارباح.

- حق التصرف في المال المستثمر بنقد اجنبي حر أو مصري بشرط اخطار الهيئة العامة للاستثمار.

- عدم جواز الغاء تراخيص الانتفاع بعقارات المشروع الا بعد اخذ رأى الهيئة.

- عدم خضوع مباني المشاريع الاسكانية لنظام تحديد القيمة الايجارية الساري المفعول.

وبالمقابل يلتزم المستثمر بتقديم بيان معتمد بحساباته كما يلتزم بالتأمين على المباني والآلات والمعدات في المناطق الحرة ضد جميع الحوادث خلال المدة التي يحددها مجلس ادارة المنطقة الحرة، ومن جهة اخرى يوجب المشرع ان تكون عقود عمل المصريين والعرب في المشروع محررا باللغة العربية وان تودع لدى المنطقة الحرة ومكتب العمل بالمنطقة وان يبين فيها نوع العمل ومدته واجره.

اما فيما يتعلق بطرق تسوية المنازعات المرتبطة بالاستثمار فيجيز المشرع المصري الاتفاق بشأنها مع المستثمر بما في ذلك الاتفاق على التحكيم امام المركز الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة، كل هذا بالاضافة الى حق المستثمر في اللجوء الى القضاء المحلي.

(١٩)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية لعام ١٩٩٤

بيانات أساسية ومؤشرات عامة:

المساحة	٧١٠٨٥٠ كلم٢
العاصمة	الرباط
اللغة الرسمية	العربية
اللغة المتداولة	الفرنسية
العملة	الدرهم (دولار أمريكي = ٩.٤٧٧ درهم ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	٢٦,٥٨
معدل النمو السكاني	٢٪
الكثافة السكانية (شخص/ كلم٢)	٣٧.٤
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (بليون درهم)	٢٤٧.٧٠
معدل نمو الناتج الحقيقي ٪	٨.٠
معدل التضخم ٪	٧.٠
الصادرات (مليون دولار)	٤٢٢٥
الواردات (مليون دولار)	٧٠٣٠

نظرة عامة :

اعتمد المغرب منذ بداية الثمانينات سياسة تقويم هيكلي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني وتحديث البنى الانتاجية ، وتعزيز قدراته على استيعاب الاستثمارات . وبعد مرور عقد من الزمان أخذت ملامح النجاح تتجلى بوضوح منذ بداية التسعينات وأسفر ذلك عن اعادة موازنة الحسابين الداخلي والخارجي للبلاد وتقليص معدل التضخم الذي بلغ ٤,٥٪ خلال العام ١٩٩٣، فضلا عن الادارة الجيدة للديون مما جعل أداء الاقتصاد المغربي يتسم خلال السنوات الأخيرة بالنمو المتوازن الذي اقترن بالاستقرار المضطرد والتحسن في ميزان المدفوعات.

وفي إطار هذه السياسة اتخذت تدابير عدة من بينها تخفيض الرسوم الجمركية التي لا يتجاوز أقصاها في الوقت الحاضر ٣٥٪ بعد أن كان ٤٠٠٪ ، ثم تحرير نظام الصرف وجعل الدرهم المغربي قابلا للتحويل عملا بأحكام المادة الثانية من اتفاقية صندوق النقد الدولي ، ثم اصلاح وتبسيط النظام الضريبي الذي أصبح يرتكز على ثلاثة أنواع من الضرائب وهي الضريبة على القيمة المضافة ،

والضريبة على الشركات ، والضريبة العامة على الدخل .

ومن التدابير الهامة التي تجدر الإشارة إليها انطلاق عملية الخصخصة التي ستمكن من نقل ملكية ١١٢ مؤسسة عامة إلى القطاع الخاص، أضف إلى ذلك تحرير النظام المالي والمصرفي ، واعادة تنظيم بورصة القيم لتنشيطها بحيث تؤدي دورها المنشود في التمويل .

وعلى صعيد الاستثمارات اتبعت الحكومة سياسة للاصلاح الاقتصادي تهدف إلى تخلي الدولة تدريجيا عن الاستثمار العام لصالح القطاع الخاص وذلك بتشجيعه وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية بما فيها قطاع السياحة ، كما تهدف هذه السياسة إلى توفير الشروط الملائمة لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية بعد أن أصبح المستثمر الأجنبي يحظى بنفس المعاملة والامتيازات المخولة للمستثمر الوطني .

إن سياسة تشجيع الاستثمارات في المغرب تعتبر من أسس الاستراتيجية الاقتصادية المغربية ولذلك أصدرت الدولة جملة من القوانين والأنظمة منذ الستينات توفر للمستثمر الضمانات اللازمة لحماية استثماره وتمنحه الامتيازات بما يضمن له أسباب النجاح لمشروعاته . ومن هذه الامتيازات والتسهيلات ما يضمن له اعفاءات جمركية وجبائية وضمان تمويل الأرباح ورؤوس الأموال عند الاقتضاء بالاضافة إلى مساعدات غير مباشرة تتمثل في تسليم الأراضي الصناعية المجهزة بأسعار مناسبة وغير ذلك من المساعدات .

ويمكن القول في ضوء ما تقدم أن المملكة المغربية تسعى جادة إلى تحسين مناخ الاستثمار وهي في سبيل ذلك تعمل على اتباع سياسة تستهدف الاستقرار المالي والنقدي في البلاد وتقوية الثقة في الاقتصاد الوطني باحترام الالتزامات المالية للمغرب والعمل على تقوية قابلية تحويل الدرهم .

وإلى جانب ذلك فإن الدولة تسعى نحو تحسين وتطوير القوى البشرية بحيث تستجيب لمتطلبات العمل ، وتشجيع المنتج المغربي لتحسين نوعيته وادماجه الشامل في الأسواق ، وتقوية الأسواق المالية ، والاهتمام بالبحث العلمي كمدخل للاندماج في سوق التكنولوجيا الدولية .

٠١ التطور العام لأداء الاقتصاد الكلي:

١٠١ النمو الاقتصادي:

شهد الناتج المحلي الاجمالي تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة فيما عدا عام ١٩٩٢حيث سجل انخفاضا قدره ٢.٩٪ عن العام السابق، نجم بالدرجة الاولى عن حالة الجفاف الذي اثر على نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي ، حيث بلغ معدل النمو لهذا القطاع ٣.٦٪.

٢٠١ نمط النمو القطاعي :

شهد الاقتصاد المغربي تغيرا ملحوظا في هيكل الانتاج خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٢، حيث انخفض نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٩٪ عام ١٩٨٠ الى ١٤٪ عام ١٩٩٢، في حين ارتفع نصيب قطاع الصناعة من ٣١٪ الى ٣٣٪ خلال نفس الفترة ، كما ارتفعت نسبة الناتج المحلي

الاجمالي لقطاع الخدمات من ٥٠ ٪ الى ٥٣٪.

وقد انعكس هذا التطور في هيكل الانتاج أيضا على هيكل التجارة الخارجية، حيث كان من أثر انخفاض معدل النمو الزراعي أن انخفضت الصادرات الزراعية في حين ارتفعت الواردات منها خاصة من السلع الغذائية.

أما الصادرات الصناعية ، فعلى الرغم من نمو ناتجها المحلي فقد انخفضت نظرا لتراجع الصادرات الى دول الاتحاد الأوربي .

وقد واكب انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من السلع زيادة في حصيلة الصادرات الخدمية، خاصة من السياحة والتي ارتفعت ثلاثة أضعاف خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢.

٢. السياسات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي:

١٠٢ السياسات الإقتصادية:

١٠١٠٢ السياسة المالية:

شهد عجز الموازنة العامة للدولة انخفاضا ملحوظا، حيث انخفض من ٩ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الى ٢.٢٪ في عام ١٩٩٢.

وقد نجم هذا التحسن أساسا نتيجة للزيادة في الايرادات الجارية والتي ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٠٪ الى ٢٦٪ خلال نفس الفترة، في حين استقرت نسبة المصروفات الجارية عند ٢١٪ تقريبا.

وبهدف تقليل الأعباء المالية وزيادة الإيرادات قامت الحكومة (حتى نهاية شهر مايو ١٩٩٤) بنقل ملكية (١٢) مؤسسة عامة الى القطاع الخاص منها (٣) مؤسسات صناعية بثمن اجمالي مؤدى يقدر بحوالي ٣٠٠ مليون درهم كما تمت خصخصة ستة مؤسسات فندقية بثمن اجمالي مؤدى يقدر بحوالي ١٨٥ مليون درهم.

ولازالت هناك (١١) مؤسسة قيد الدراسة تمهيدا لعرضها للخصخصة وتشمل معامل السكر في بني ملال وتاولة بالاضافة الى ست مؤسسات فندقية ومصنع لانتاج الأسمدة و ٥١٪ من رأسمال الشركة الوطنية للاستثمار. وتضم القائمة مجموعة أخرى من المؤسسات تتوزع على القطاع المالي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي يجرى معالجتها وعرضها للبيع في اطار عملية الخصخصة.

٢٠١٠٢ السياسة النقديّة:

اتبعت الحكومة المغربية سياسة نقدية غير توسعية مما أدى الى هبوط المعدل السنوي للتضخم الى ٤.٥٪ في عام ١٩٩٣.

وقد أدى تحريك أسعار الفائدة لكل من الايداع والاقراض نحو الصعود بعد أن ظلّت ثابتة لفترة طويلة الى زيادة الودائع الادّخاريّة والودائع لأجل وتوجيهها للاستثمار، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الودائع الجارية.

وقد واكب هذا التطور في نمط نمو اسعار الفائدة والكتلة النقدية تطور مواز في توزيع الموارد النقدية ، حيث انخفض نصيب الائتمان المحلي الممنوح من الجهاز المصرفي للقطاع العام بينما ارتفعت هذه النسبة للقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالعملة الوطنية أعلنت الحكومةالمغربية رسميا في ٢٢ يناير سنة ١٩٩٣ أن الدرهم المغربي قد أصبح عملة قابلة للتحويل طبقا للشروط المنصوص عليها في الفصل الثامن من نظام اتفاقية صندوق النقد الدولي.

وتنتهي بذلك كافة القيود المرتبطة بعمليات تحويل رؤوس الأموال والودائع بالعملة الصعبة أو بالدرهم ، فضلا عن أهمية ذلك في عمليات الاستيراد والتصدير ، وتلقي المساعدات التقنية الخارجية وسداد مصاريفها بدون قيود.

٣٠١٠٢ ميزان المدفوعات:

ظل الميزان التجاري سالبا طيلة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢، فيما تحسن العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال الفترة ذاتها ، ويرجع ذلك أساسا الى تحقيق فائض كبير في صافي تحويلات العاملين بالخارج التي تضاعفت مرتين خلال الفترة حيث بلغت ١ر٢ بليون دولار عام ١٩٩٢ مقابل بليون دولار تقريبا في عام ١٩٨٠.

ويلاحظ أن ثمة تدفق كبير نسبيا من الخارج في صورة استثمارات مباشرة طيلة الفترة المشار اليها حيث بلغت عام ١٩٩٢ حوالي ٦ر٤٢٣ مليون دولار مقابل ٤ر٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٠ وهو ما أدى الى تحسن في الاتجاه العام لميزان المدفوعات في صالح المغرب حيث حقق ميزان المدفوعات فائضا كليا بلغ ٧ر٩٢٥ مليون دولار مقابل عجز قدره ٥ر٢٤٨ مليون دولار عام ١٩٨٠.

٤٠١٠٢ سياسة العمالة والأجور:

تعتبر البطالة من المشكلات الكبيرة التي تسعى الحكومة المغربية سعيا حثيثا لكسر حدتها . وفي عام ١٩٩١ قدرت قوة العمل في المجتمع الحضري بحوالي ٤ مليون عامل منهم حوالي ٧٠٠ ألف ٥ر١٧٪) عاطل ، بل ان المشكلة في قطاع الشباب (١٥ - ٢٥ سنة) تزداد حدة حيث تصل نسبة البطالة الى حوالي ٣٠٪ وتبذل الدولة جهودا كبيرة لتشجيع الاستثمار الخاص وخلق فرص عمل جديدة لحل هذه المشكلة خاصة بعد انحسار سوق العمل في أوروبا. وتقدر العمالة المهاجرة من المغرب بحوالي ١ر٧ مليون عامل (١٩٩٢) يعمل ٧٩٪ منها في دول مجموعة الاتحاد الأوروبي .

وفي أوائل عام ١٩٩١ تم تأسيس "المجلس الوطني للشباب والمستقبل" لحل مشكلة الشباب وخلق ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة وقد حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية على المستوى الحكومي والتعاوني والخاص .

وفي شأن الأجور تجدر الاشارة الى أن زيادة الأجور لم تتواءم مع نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار الا بشكل جزئي، واعتبارا من أول مايو ١٩٩٢ تم رفع الحد الأدنى للأجور في كل من

القطاعين الزراعي والصناعي بنسبة ١٠٪ .

ومنذ سبتمبر ١٩٨٣ تم الغاء التسعير واستثنيت من ذلك بعض السلع الأساسية الغذائية والدوائية ، وتشير الأرقام الرسمية الى أن معدل التضخم للمستهلك هبط الى ٣ر٢٪ في نهاية العقد الماضي مقابل ٣ر١٢٪ في منتصف العقد. ومع ذلك فقد ظهرت الضغوط التضخمية مرة أخرى في عام ١٩٩١ على أثر عودة النشاط الاقتصادي ثم عادت فتراجعت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بسبب الانكماش الذي صاحب حالة الجفاف وما أدى اليه ذلك من انخفاض في جانب الطلب.

٢٠٢ التوازن الاقتصادي :

شهدت السّنوات الأخيرة تحسّنا كبيرا نحو التوازن الاقتصادي بين الموارد الاقتصادية الاجماليّة المتاحة واجمالي الانفاق، نتيجة تبني المغرب برنامجا للاصلاح الاقتصادي يهدف الى تحقيق معدلات نمو متزايدة مع الاسراع في عملية الخصخصة وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة.

وقد جاء هذا التحسن الملحوظ في التوازن الاقتصادي نتيجة تقلص فجوة الموارد، حيث انخفض عجز الميزان التجاري من ١٠.٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الى ٦.٣٨٪ في عام ١٩٩٢.

٠٣ الاستثمارات وسوق الأوراق المالية:

١٠٣ الاستثمارات الاجنبية:

بلغت الاستثمارات الاجنبية عام ١٩٩٣ حوالي ٥٨٢ مليون دولار ، بنسبة زيادة قدرها ١٥.٧٪ عن سنة ١٩٩٢ ، ١٥٦.٦٪ عن سنة ١٩٩٠ مما يدل على تضاعفها مرتين ونصف خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٣.

وتشجيعا للاستثمارات الاجنبية فإن الحكومة المغربية قامت بتأسيس صندوق للاستثمارات الخارجية في ١٩٩٤/٤/٢٧، اطلق عليه " صندوق أورو اطلس لتنمية رأس المال " بهدف تمويل المشروعات المشتركة برؤوس أموال فرنسية والمانية ومغربية، برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار، وسوف تكون المنطقة الحرة في طنجة مقرا لهذا الصندوق للاستفادة من المزايا الممنوحة هناك.

كما اسست مجموعة اونا المغربية بالاشتراك مع البنك السعودي الامريكي " Samba "وشركة السمسرة الامريكية صندوق استثمار مغربي جديد بإسم Morocco Fund ، برأس مال قدره ٦٠ مليون دولار، بهدف استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية لتدعيم السوق المالية.

١٠١٠٣ توزيع الاستثمارات الاجنبية حسب القطاعات:

يحتل قطاع الصناعة الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات الاجنبية مقارنة ببقية القطاعات، فهو يستحوذ على اكثر من ربع الاستثمارات الاجنبية (٢٥.٨٪) كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٣.

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البنوك ، حيث يشكل ١٥.٢٪ من الاستثمارات الاجنبية كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ ، الا انه شهد تطورا ملحوظا سنة ١٩٩٣ حيث بلغت نسبته ٢٤.٢٪ مقابل ٨٪

سنة ١٩٩٠ ،ويدل ذلك على زيادة الاستثمارات في قطاع البنوك كنتيجة للسياسات التي انتهجتها السلطات النقدية في هذا المجال.

ويحتل قطاع العقارات المرتبة الثالثة ، حيث يشكل ١٣.٣١٪ من الاستثمارات الاجنبية كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ ، الا انه شهد تراجعا ملحوظا من حيث الأهمية النسبية طيلة الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ ، حيث بلغت نسبته من الاستثمارات الاجنبية ٧٪ كمتوسط، مقابل ٢٢.٥٪ عام ١٩٩٠، ويرجع ذلك لتوجيه الاستثمارات الى الأنشطة المنتجة كبديل للاستثمار العقاري.

امابالنسبة لقطاعى الشركات القابضة والتجارة ، فقد شهدا تطورا مهما،حيث وصلت نسبة الاستثمار في قطاع الشركات القابضة الى اعلى معدل له عام ١٩٩١ وهو ١٤.٨٪، الا انها تراجعت بعد ذلك باكثر من النصف خلال السنتين الاخيرتين. أما بالنسبة لقطاع التجارة فقد شهد تحسنا خلال جميع السنوات ماعدا عام ١٩٩٣، حيث وصلت نسبته الى ٠.٥٪.

وعلى العموم فان الاستثمارات الاجنبية شهدت تطورا مهما سواء من حيث الاهمية النسبية او الزيادة طيلة الفترة المذكورة..

٢٠١٠٣ توزيع الاستثمارات الاجنبية حسب الدول:

تحتل الجمهورية الفرنسية الصدارة مقارنة ببقية الدول الاخرى ، حيث شكلت الاستثمارات الواردة منها حوالى ٣٠.٧٥٪ من مجموع الاستثمارات الاجنبية سنة ١٩٩٠ و٢٥.٥٢٪ كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣.

وتأتي اسبانيا في المرتبة الثانية ، حيث تشكل استثماراتها ١٢.٣٨٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية كمتوسط خلال الفترة المذكورة ، كما بلغت أقصى حد لها سنة ١٩٩٢ ، حيث وصلت نسبتها ١٨.٨٤٪ من الاستثمارات الاجنبية.

وتأتي سويسرا في المرتبة الثالثة ، حيث وصل متوسط نسبة استثماراتها الى ١٠.٢٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ ، وقد كانت سنة ١٩٩٣ تمثل اقصى نسبة لها حيث وصلت الى ١٩.٣٩٪.

وتأتي بعد ذلك كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية وتشكل نسبا متقاربة. انطلاقا مما سبق يتضح ان الاستثمارات الاجنبية في المملكة المغربية تتأثر بشكل كبير بالتدفقات الواردة من الدول الاوربية ، ويرجع ذلك اساسا إلى الموقع الجغرافي للمغرب بالنسبة لهذه الدول ، كما ان استثمارات هذه الدول الاوربية تشهد تزايدا عبر الفترة المذكورة بسبب الانتعاش الاقتصادى الذى تشهده البلاد ، وكذلك بسبب الثقة التي يتمتع بها الاقتصاد المغربى ، فضلا عن توفر الاستقرار السياسي.

٢٠٣ حوافز الاستثمار:

يقدم المغرب حوافز مالية متفاوتة يتمتع بها المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، محددا بقوانين الاستثمار المتعلقة بالقطاعات السبعة التالية :-

الصناعة، السياحة، التعدين، الصيد البحري، الصناعات التقليدية، الاستثمارات العقارية، التصدير.

وتختلف المزايا التي يتمتع بها المستثمرون من حيث الأهمية التي يمثلها المشروع للاقتصاد الوطني وكذلك من حيث موقعه الجغرافي ، وهي مزايا جبائية أو جمركية .

المزايا الجبائية :

تهدف الى منح المستثمر اعفاءات كلية أو جزئية لفترات زمنية محددة وفيما يلي أهمها :-

- الضريبة على الشركات:

الاعفاء الكلي للمشروع على مدى السنوات الخمس الأولى، وتخفيض ٥٠٪ للسنوات الخمس التالية باستثناء الاستثمارات المنفذة في الدار البيضاء) .

- الضريبة على القيمة المضافة:

اعفاء يتعلق بمجموعة سلع التجهيز المستوردة أو المصنوعة محليا والتي تشكل جزءا من برنامج الاستثمار .

- الضريبة المهنية:

* اعفاء خمس سنوات للاستثمارات الصناعية ، المعدنية ، البحرية، والصناعات التقليدية .
* اعفاء لمدة خمسة عشر سنة للاستثمارات العقارية .

- الضريبة المدنية :

اعفاء لمدة خمسة عشر سنة .

المزايا الجمركية :

وهذه تتعلق بشكل عام بالاعفاءات من الرسوم الجمركية الواجبة السداد لدى استيراد السلع والآلات والمعدات اللازمة للمشروع .

وطبقا للرسالة الملكية الموجهة الى الوزير الأول في يونيو/حزيران ١٩٨٩، بهدف تسهيل الاجراءات الادارية فان مدة أقصاها شهرين قد حددت لمنح التراخيص المتلعقة بملفات الاستثمار، واذا تم تجاوز هذه المدة بدون رد فان ذلك يعني الموافقة على منح الترخيص.

وبأمر من العاهل المغربي تم انشاء لجنة جديدة تحمل اسم "**لجنة تحريك ومتابعة الاستثمارات**"، بغية توفير مناخ أفضل للاستثمارات والبت في شكاوي المستثمرين بشكل يخدم التطور الاقتصادي

للبلاد وتتألف من مديري أهم وحدات الجهاز المصرفي بالمغرب ، وفي اطار هذه اللجنة تضطلع البنوك بدور مزدوج حيث يتولى كل بنك بصورة فردية متابعة ومعالجة ملفات المشروعات الاستثمارية المعروضة عليه ، وكذا حث المستثمر على اختيار المجالات التي يمكن أن تكون التوظيفات المالية فيها مربحة . كما يقوم كل بنك بصورة فردية بتسهيل مهام المستثمر وتبسيط مساعيه لدى السلطة المركزية أو المحلية . وعلى صعيد لجنة تحريك ومتابعة الاستثمار يشارك البنك بأسلوب جماعي في بحث الحالات التي يعجز فيها البنك عن معالجتها ويتم البحث جماعيا في سبل تجاوز الصعوبات. وعلى ذلك فدور اللجنة هو خلق ديناميكية جديدة لمساعدة المستثمر والعمل على احاطة السلطات المعنية بالمصاعب الهيكلية أو المشاكل التي تواجه الاستثمار لمعالجتها.

وتعقد اللجنة اجتماعات دورية لمعاينة ومتابعة حالة المشروعات الاستثمارية ويمكن للبنوك غير الممثلة في اللجنة أن تعرض على اللجنة الحالات التي وجدت صعوبات في معالجتها .

٣٠٣ سوق الأوراق المالية :

تعتبر بورصة الدار البيضاء ثاني أكبر سوق مالي في أفريقيا بعد بورصة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا ، ويرجع هذا التفوق أساسا الى الاصلاح الذي شهدته هذه السوق منذ سبتمبر (ايلول) ١٩٩٣ على النمط الفرنسي بهدف تحويلها الى شركة محدودة يملك أسهمها سماسرة الأسهم وتحسين نوعية وكمية المعلومات حول الشركات المدرجة فيها ، هذا فضلا عن الانعكاسات الايجابية لوجود مستثمرين أمريكيين وأوروبيين في السوق وبرنامج الحكومة للخصخصة.

دفع هذا الاصلاح البورصة الى تأمين صناديق استثمارية أكبرها "**صندوق المغرب**" والذي تبلغ محفظته الاستثمارية نحو ٦٠ مليون دولار وتملكه مجموعة مكونة من مجموعة "أونا" وهي أكبر مجموعة استثمارية في المغرب ومؤسسة سالمون براذرز الأمريكية، كما تشمل أيضا "صندوق انترفينا" وقيمته ١٥ مليون دولار المملوك من طرف ثلاثة مصارف مغربية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ومصرف اسبانيا وتشمل الصناديق الأخرى واحدا قيمته ٣٠ مليون دولار أسسته مؤسسة "**فراملنجتون**" التابعة لبنك الائتمان التجاري الفرنسي ومؤسسة التمويل الدولية وآخر هو صندوق استثمار أفريقيا التابع لمؤسسة "**مورجان ستانلي**" الأمريكية .

ان هذا الاقبال الكبير لدخول المستثمرين الأجانب في البورصة خلق ديناميكية في السوق المحلية لم يسبق لها مثيل في الماضي ، حيث بلغ نصيب صناديق الاستثمار الأجنبية أكثر من ٧٠٪ من نشاط البورصة .

ومن المتوقع أن تسجل سوق الأسهم في المغرب هذه السنة (١٩٩٤) رقما قياسيا كبيرا من حيث حجم التعامل يبلغ مليار دولار وهو ما يشكل الضعف تقريبا مقارنة بالسنة الماضية حيث لم يتعدى ٥٥٨ مليون دولار .

وتظهر احصاءات رسمية أن حجم التعامل في البورصة خلال التسعة أشهر الأولى من عام (١٩٩٤) زاد الى أكثر من المثلين ، حيث وصل ٦٦٤ مليون دولار بعد أن كان لايتعدى ٢٦٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي .

١٠٤ هيكل الانتاج والتجارة الخارجية :

١٠٤ هيكل الانتاج :

١٠١٠٤ الانتاج الزراعي :

بلغت المساحة المزروعة في العام ١٩٩١/ ١٩٩٢ حوالي ٤ر٩ مليون هكتار منها ٢ر٢ مليون هكتار شعير، ٢ر٢ مليون هكتار قمح، نصف مليون هكتار ذرة. ويتوقف مستوى انتاج القمح بصفة أساسية على الأمطار (الفترة من نوفمبر الى مارس) .

وقد تأثرت الزراعة بحالة الجفاف التي سادت البلاد حيث هبط الانتاج الزراعي بنسبة ١٠٪ في عام ١٩٩٢ . ونتيجة لذلك هبط انتاج سكر البنجر بحوالي ٩٪ ليصل الى ٤٥٣ ألف طن وهو ما يغطي ٥٧٪ من الاستهلاك المحلي مقابل ٦٤٪ في عام ١٩٩١ وارتفعت الواردات بنسبة ٤٥٪ لتصل الى ٤٠٦ ألف طن وهكذا أيضا انتاج الموالح الذي هبط بنسبة ٢٦٪ ليصل الى ١ر٠٩ مليون طن في عام ١٩٩٢ بينما احتفظ انتاج الخضروات التي يتم تصديرها الى الأسواق الأوروبية بمستواه، وهبطت المبعيات من البطاطس بنسبة ١٦٪ لتصل الى ١٠٦ ألف طن مع زيادة في صادرات الطماطم بنسبة ١٧٪ لتصل الى ١٥٢ ألف طن .

ومن المتوقع أن يصل انتاج الحبوب في عام ١٩٩٤ الى أكثر من ٨ر٥ مليون طن بعد عامين من الجفاف،وخصصت الدولة ١٧ر٩ مليون دولار لدعم المزارعين ، كما تعتزم اصدار ضمانات بقيمة ٢ر١ مليار درهم (٢٢٠ مليون دولار) للوكالات الرسمية القائمة على شراء الحبوب وتخزينها .

وفي شأن الموالح والخضروات تستأثر المجموعة الأوروبية بحوالي ٩٠٪ من صادرات المغرب ومن المتوقع أن تتراجع صادرات الحمضيات الى دول المجموعة بنسبة ٣٠٪ من جراء تطبيق اتفاقية الجات ويسعى المغرب الى زيادة صادراته من الحمضيات الى الأسواق الخليجية التي لاتمثل أكثر من ٥٪ من اجمالي صادرات المملكة في الوقت الحاضر .

ويعمل في المغرب نحو ٤٠٪ من القوى العاملة في الزراعة التي تمثل أكثر من ربع الصادرات، وتحتل أربعة محاصيل حوالي٨٠٪ من مساحة الأرض المزروعة وهي تشمل القمح والشعير والبقول والبنجر . وبصفة عامة فان المزارع الحديثة المتسعة تبلغ مساحتها في المتوسط حوالي مليون هكتار ، وهذه تتواجد بصفة أساسية في سهل "الغرب" وفي المنطقة حول فاس ومكناس وسهل دوكالا حول الدار البيضاء ومناطق بني ميلال وبرقان. وتنتج هذه المزارع ٨٠٪ من الصادرات الزراعية. أما عن مزارع الفلاحين وخاصة في المناطق التي تعتمد على الأمطار فهي أقل حظا على الرغم من المساعدات التي قدمتها الحكومة في الأعوام الأخيرة. وتعتمد الزراعة في هذهالمناطق على الوسائل التقليدية ولاتغل أكثر من نصف المحاصيل التي تغلها المزارع الحديثة، وتشجع الحكومة الفلاحين في هذه المزارع على استخدام المخصبات .

هذا وقد شهد العام توقيع عدد من الاتفاقات الهامة في مجال تحسين الري وتوفير التمويل لاقراض الفلاحين حيث تم ابرام اتفاق بمبلغ ١ر٤ مليون دولار مع المنظمة العالمية للزراعة والأغذية في اطار وضع المشروع الثاني لتحسين الري الكبير، واتفاق آخر مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لضمان قرض بمبلغ ١٩ر٥ مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع ري الحوز الأوسط

وتساوت السفلى، واتفاقية اخرى لضمان قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار امريكي تم منحه للصندوق الوطني للقرض الفلاحي .

٢٠١٠٤ الصيد البحري :

ازدهرت صناعة صيد الأسماك في المغرب منذ وقت طويل نسبيا يعود الى الثلاثينات من هذا القرن. ويمثل السردين ثلاثة أرباع المحصول السمكي الذي يتم تعليبه للتصدير، هذا الى جانب سمك التونا الذي يتم صيده في أعالي البحار. وقد بلغ حجم الاستثمار في هذا القطاع حوالي ١ر٦ بليون درهم مغربي في عام ١٩٩٠ مقابل ٧٥ مليون درهم، ٥٥٢ مليون درهم في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨ على التوالي، كما بلغ حجم الصادرات حوالي ٤ر٩ بليون درهم مغربي في عام ١٩٩٢ وهو ما يعادل ١٤٪ من حجم الصادرات المغربية الكلية. وقررت الحكومة المغربية مؤخرا منح (٤٠٩) رخصة جديدة للصيد منها ٣٥٠ رخصة مخصصة للسفن العاملة في صيد الرخويات ، ومن المنتظر أن تفرض الدولة تدابير حمائية صارمة تقضي بتوقيف السفن التي لاتحترم المعايير المعمول بها واعادة ملاءمة توقيت فترة الراحة البيولوجية بهدف حماية الثروة السمكية وبالأخص الرخويات.

كذلك وسعت الحكومة من مجال الاقراض المالي لشركات الصيد وسمحت لها بالاقتراض من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بفوائد رمزية لتفادي الاوضاع الصعبة التي تمر بها الشركات المدينة ومن المتوقع بخروج الشركات من أزمتها أن ترتفع نسبة مساهمة قطاع الصيد البحري من مجموع الصادرات المغربية الى أكثر من نسبة ١٥٪ التي تحققت عام ١٩٩٣.

ويبلغ عدد الشركات المستثمرة في قطاع الصيد (١٠٥) شركات عاملة في أعالي البحار منها (٥٨) شركة مغربية و (٤٧) شركة يساهم فيها الأجانب اذ يساهم الأسبان في (٢٢) شركة واليابانيون في ١٦) ، وتساهم كل من جنوب أفريقيا وتونس والامارات العربية المتحدة وبريطانيا وايطاليا والسعودية في (٩) شركات. وتضمن الاتفاقية الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي وجود (٦٠٠) سفينة صيد على السواحل بطول ٣٦٠٠ كيلومتر للفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦ مقابل عائدات تبلغ ٦٠٠ مليون دولار، كما يقضي الاتفاق المغربي الياباني بمنح رخص الصيد لثلاثين سفينة تصطاد سمك التونة لمدة ثلاثة أشهر في السنة مقابل عائدات تبلغ ٦ مليون دولار، أما الاتفاق مع روسيا فيقضي بمنح رخص لحوالي (٤٠) سفينة روسية في المياه الاقليمية مقابل دفع نسبة ٥ر١٧٪ من قيمة الانتاج الروسي الى المغرب.

٣٠١٠٤ قطاع الصناعة :

تولي الحكومة المغربية قطاع الصناعة اهتمامها البالغ باعتباره مصدرا للنمو الاقتصادي في البلاد ومصدرا لخلق فرص عمل جديدة. ومنذ بدء صدور قانون الاستثمار الجديد في عام ١٩٨٢ - المعدل في يناير ١٩٨٨ - ارتفع حجم الاستثمار نسبيا في القطاع الصناعي على الرغم من فترة الانكماش التي شهدتها البلاد في أوائل الثمانينات وما تلى ذلك من اتباع سياسات حكومية تقشفية واعادة جدولة الديون في نهاية عام ١٩٨٣ . وتعمل الحكومة المغربية في الوقت الحاضر نحو تشجيع القطاع

الخاص الوطني وتشجيع المشاركة الأجنبية لانشاء مشروعات صناعية جديدة الى جانب خصخصة كافة الصناعات الاستراتيجية. ومن المتوقع أن تؤدي سياسة التحرر الاقتصادي والاصلاحات المالية الجارية والقضاء على الروتين مع تسارع برنامج الخصخصة الى نتائج ايجابية في القطاع الصناعي في الأمد المتوسط .

هذا وقد بلغ حجم الانتاج الصناعي في عام ١٩٩٢ حوالي ١١٥ بليون درهم مغربي مقابل ٥ر١٠٩ بليون درهم في عام ١٩٩١ ، وتقدر القيمة المضافة عام ١٩٩٢ بحوالي ٣٦ بليون درهم مقابل ٦ر٣٣ بليون درهم عام ١٩٩١ ، كما بلغت الصادرات الصناعية ٧ر٢٨ بليون درهم في عام ١٩٩٢ مقابل ٨ر٢٧ بليون درهم في عام ١٩٩١ .

وبالنسبة للتصنيع الزراعي يتركز النشاط في هذا القطاع على انتاج السكر والطحين وحفظ الأسماك وتعليب الفاكهة والخضروات، وهو قطاع يستأثر باستثمارات كبيرة وله تاريخ طويل في تهيئة فرص التشغيل .

وتقدر العمالة في عام ١٩٩٣ بحوالي ٤٣٧٣١٦ عاملا بزيادة قدرها ١١ ألف عامل عن عام ١٩٩٢.

وقد استأثر هذا القطاع بأكثر من ربع الاستثمارات الأجنبية كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، وشهدت هذه الاستثمارات تزايدا مستمرا سنويا خلال نفس الفترة حيث تضاعفت نسبة الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي بحوالي مرتين ونصف عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٠ . وتشجيعا للاستثمار في القطاع الصناعي اتخذ المغرب قرارا بشأن تخفيض سعر الأراضي حيث عرض ٢٩٦٥ فدانا للاستثمار الصناعي بسعر يتراوح بين ٢٥٠ - ٣٠٠ درهم (٢٨ - ٣٣ دولارا) للمتر المربع وهو ما يعادل ١٠٪ فقط من أسعار الأراضي في المناطق الصناعية القائمة بالفعل في الدار البيضاء .

هذا ويتركز ثلث القطاع الصناعي في صناعات الفوسفات وثلث آخر في الصناعات الزراعية- الغذائية، بينما يتوزع الثلث الأخير بين صناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية والأسمدة والصناعات التعدينية وصناعات التشييد .

وتشير الأرقام المتاحة الى أن الاستثمارات الخارجية في قطاع الصناعة بلغت خلال الفترة يناير/ يوليو ١٩٩٤ حوالي ٨٩٨ مليون درهم وهو ما يعادل ١٤٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية المصادق عليها خلال هذه الفترة وبزيادة قدرها ٢٠٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي ، بينما سجل مجموع الاستثمارات الصناعية المصادق عليها ارتفاعا قدره ٤٢٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٣ . ويعزى هذا الارتفاع أساسا الى انتعاش الاستثمارات الخاصة في قطاع الصناعات الفلاحية وقطاع النسيج .

وبلغت الاستثمارات العربية خلال الفترة المشار اليها حوالي ١٧٢ مليون درهم وهو ما يعادل ١٩٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية الصناعية ، ونسبة ٧ر٢٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية المصادق عليها خلال هذه الفترة. وتستأثر الجزائر بحوالي ١٥٧ مليون درهم من مجموع الاستثمارات العربية تم توظيفها في قطاع الصناعات الكيماوية كما تستأثر سوريا بحوالي ١٥ مليون درهم استثمرت في قطاع الصناعات الكيماوية والنسيج .

٤٠١٠٤ قطاع السياحة :

يعتبر قطاع السياحة في المغرب من القطاعات الرائدة حيث تبلغ ايراداته أكثر من بليون دولار سنويا. وقد استعاد هذا القطاع نموه في عام ١٩٩٢ بعد أن شهد انتكاسة أثر أحداث الخليج خلال عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ وقد زاد عدد السياح بنسبة ٤٪ وزادت الايرادات بحوالي ٣٣٪ حيث بلغت ١١ر٧ بليون درهم مغربي .

ويتمتع الاستثمار في هذا القطاع بمزايا وحوافز تم اصدارها في عام ١٩٨٣ تتضمن منح اعفاءات جمركية على استيراد السلع الرأسمالية ومنح قروض حكومية بدون فوائد الى جانب اعفاءات ضريبية على الدخل تمتد عشر سنوات في بعض الحالات.وقد وصل عدد الأسرة الى ٩٦٧٢٢ سريرا في ٥١١ فندقا وقرى سياحية عام ١٩٩٠ ، وتهدف وزارة السياحة الى زيادة عدد السياح الى ٥ مليون سائح بحلول عام ١٩٩٥.

٢٠٤ التجارة الخارجية :

تميزت التجارة الخارجية المغربية في السنوات الأخيرة بالثبات والاستقرار وتشكل دول أوروبا الغربية أكثر الأسواق حيوية وأهمية بالنسبة للمغرب، حيث تستقبل أكثر من ٦٠٪ من صادرات المغرب السلعية.

ويشكل التبادل التجاري مع دول المغرب العربي نسبة ضئيلة من حجم التجارة الخارجية المغربية والأمل في زيادتها بقيام الاتحاد المغاربي.

وبصفة عامة فان ايرادات المغرب من العملات الصعبة متوازية مع مدفوعاتها وهو ما يجنبها تقلبات سعر الصرف الا أن ميزان المدفوعات يبقى معرضا للصدمات الخارجية ، كما حدث أثناء حرب الخليج الثانية عندما تأثرت سلبا واردات الدولة من النفط وايراداتها من السياحة ، كما أن للجفاف تأثيره على الميزان التجاري بما يحدثه من آثار على الواردات الزراعية وصادراتها منهاكما حدث في عام ١٩٩٢.

التبادل السلعي لعام ١٩٩٣ :

باستقراء قوائم السلع المتبادلة بين المغرب والعالم الخارجي يتضح أن الجزء الأكبر من صادرات المغرب يتمثل في عدد من السلع الصناعية الهامة تشمل الأسمدة الطبيعية والكيماوية ، الصناعات النسيجية ، الملابس الجاهزة ، حامض الفوسفوريك ، الأسماك المعلبة ، العصائر وزيوت التشحيم ، والأحذية والصناعات الجلدية الى جانب الأسماك الطازجة والخضروات والأدوية ...

أما عن الواردات فقد شملت القمح ، والنفط، والمواد الكيماوية والخشب، والورق والزيوت النباتية والسيارات، والأدوية ، والتبغ .

ولاشك أن النظر في قوائم السلع المصدرة والمستوردة يعطي مؤشرا لامكانية تنمية التجارة العربية البينية اذا ما تمت تغطية بعض احتياجات الدول العربية الأخرى من الصادرات المغربية، وبالمقابل

تغطية بعض واردات المغرب من الدول العربية المنتجة لمثل هذه السلع .

وتشير الأرقام الى أن المغرب يتلقى حوالي ١٣ر٤٪ من وارداته من الدول العربية التي يمثل النفط الجزء الأكبر منها ، مقابل تصدير ما يعادل ٨ر٥٪ من صادراته الى الدول العربية .

كما تشير الاحصاءات المتوافرة الى أن تجارة المغرب ترتبط الى حد كبير بدول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة صادرات المغرب الىهذه الدول ٧١٪ من مجموع صادراته مقابل ٤٨٪ تقريبا من مجموع وارداته . وتستأثر فرنسا بالنصيب الأكبر من الصادرات والواردات المغربية حيث بلغت الصادرات ٣٣٪ والواردات ٢٣٪.

٥ ٠ التوقعات الاقتصادية في المدى المتوسط :

يشير مستوى الأداء الاقتصادي في الماضي القريب الى أن ثمة احتمالات نمو مرضية في المدى المتوسط بمعدلات تضخم منخفضة وتحسن تدريجي في مؤشرات المديونية وتحسن في التوازنات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الكلي. ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مدعوما بطفرة في الانتاج الزراعي (مقارب لمعدل العشر سنوات الماضية) خلال عام ١٩٩٤ . ولذلك فمن المتوقع أن تستقر معدلات النمو والتضخم عند مستويات الأعوام الحالية، وأن يقوم القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بدفع نمو الناتج المحلي من ٤٪ الى ٥٪ سنويا . كما أنه من المتوقع أن تكون هنالك تقلبات في النمو من عام لآخر تبعا لموسمية الأمطار والتقلبات في الانتاج الزراعي .

و خلال الفترة المتبقية من العام الحالي ، من المتوقع أن يشهد اجمالي تكوين رأس المال الثابت زيادة طفيفة كنسبة مئوية من الناتج المحلي مواصلا بذلك التحسن الذي سجله في السنوات الأخيرة. ومن المنتظر أن ينمو الاستثمار الأجنبي المباشر- في ظل أكثر الافتراضات محافظة - بمعدلات متوسطة خلال الفترة المتبقية من التسعينات في حدود ٢٪ - ٣٪ من الناتج المحلي .

أما بالنسبة للموازنة والحساب الجاري فانه من المتوقع حدوث التوازن فيهما خلال النصف الثاني من هذا العقد مما يسمح للقطاع الخاص بمزيد من فرص الحصول على امكانيات النمو والتوسع. وأخيرا وبافتراض النمو المتوقع في القوى العاملة في حدود ٣٪ - ٣ر٣٪ سنويا فان مرونة استيعاب العمالة بالنسبة للناتج المحلي والبالغة ٧ر٠٪ تشير الى أن معدل نمو قدره ٤٪ - ٥٪ في الناتج المحلي كفيل بمنع أية زيادة في البطالة في المدى المتوسط .

ومن الاحتمالات المتوقعة أيضا الصدمات الخارجية المتمثلة في انخفاض أسعار الفوسفات أو زيادة أسعار النفط أو انخفاض عائدات السياحة والمصادر الأخرى من العملات الصعبة. ان الاحتياطيات الحالية كافية لامتصاص حتى الصدمات الكبيرة لفترة محدودة نسبيا ، الا أن توالي واستمرار العوامل الخارجية ذات التأثير الضار قد يخلق صعوبات كبيرة .

لقد تعرضت المصادر البيئية والمائية الى الاستنزاف خلال السنوات الماضية. ومن المظاهر البيئية المقلقة التصحر وتآكل التربة وانحسارها والآثار الضارة للنفايات الصناعية والتلوث. أما أخطر هذه المشاكل البيئية فتتمثل في نقص المياه المرتقب حيث تشير تقديرات أنماط العرض والطلب على المياه الى بروز عجز حقيقي خلال العقدين القادمين .

تشريعات الاستثمار :

تتميز المملكة المغربية بخضوع الاستثمار فيها الى اكثر من تشريع وفقا للقطاع الاقتصادي الذي يتم الاستثمار فيه، وبالرجوع الى التشريعات السارية على الاستثمار فيها نجد أن اهمها هو ما يلي :-

- ظهير شريف رقم ٤٢٦- ٦١ -١ باحداث منطقة حرة بميناء طنجة.
- قانون رقم ٨٢ - ٢٠ يتعلق باتخاذ تدابير لتشجيع الاستثمارات السياحية.
- ظهير شريف رقم ٨٤ - ١ متعلق باتخاذ تدابير للتشجيع على الاستثمارات المنجمية.
- ظهير شريف رقم ٨٥ - ١٥ يتعلق باتخاذ تدابير للتشجيع على الاستثمارات العقارية.
- قانون رقم ٨٢ - ١٧ يتعلق بالاستثمارات الصناعية.
- قانون رقم ٨٢ - ٢١ يتعلق بالاستثمارات البحرية.
- قرار رقم ٨٥ - ٧٩٠ بتحديد قائمة المعدات والادوات والسلع التجهيزية التي لا تستفيد من رسم الاستيراد.

وتتولى الاشراف على الاستثمارات في المغرب الوزارات المختصة بالقطاع الذي يتم الاستثمار فيه، بالاضافة الى لجنة الاتفاقيات التابعة لرئيس مجلس الوزراء والتي تختص بدراسة ملفات الاستثمارات السياحية واصدار توصياتها بشأنها للوزارة المسئولة عن هذا القطاع.

ولا تحدد التشريعات المغربية عناصر رأس المال المستثمر ولكنها تتوسع في تحديد مجالات الاستثمار ففي المنطقة الحرة بميناء طنجة يجوز القيام باي نشاط باستثناء البيع بالقطاعي، وفي شأن النشاطات الاخرى المتعلقة بالبضائع المنتجة في المنطقة فيضع شروط ممارستها رئيس الحكومة او من يفوضه. وفي اطار الاستثمارات السياحية فيجيز المشرع مزاولة نشاطات الايواء والتنشيط السياحي بما في ذلك النقل السياحي والتوسع في هذه النشاطات، وتشمل الاستثمارات المنجمية اعمال التنقيب عن المواد المنجمية واستغلالها او التوسع فيها، وفي اطار الاستثمارات العقارية يجوز مباشرة أعمال تجزئة الاراضي او بناء العقارات المعدة للسكن او للاغراض التجارية والمهنية والادارية لاغراض البيع او الايجار، اما الاستثمارات الصناعية فتتضمن المقاولات الصناعية والخدمات المرتبطة بها، في حين تشمل الاستثمارات البحرية مقاولات الصيد البحري من تجهيز لسفن الصيد وتربية للاحياء المائية، ومقاولات تجهيز السفن التجارية وسفن خدمة الموانئ.

وفيما يتعلق بانشاء المشاريع الاستثمارية فيشترط المشرع المغربي بالنسبة للمشاريع السياحية بان تقدم برامج تلك المشاريع للوزارة المكلفة بالسياحة وان ترفق بها الوثائق المتعلقة بالمستثمر والمشروع، ويقوم الوزير المختص بالفصل في تلك الطلبات،واذا رغب المستثمر في ابرام اتفاق بشأن استثماره مع الحكومة فيجب عليه التقدم بطلب متضمنا البرنامج الاستثماري الذي يعتزم تنفيذه وقوائم بالمعدات والادوات والسلع والتجهيزات المتعلقه به، وفي حالة موافقة الوزير المختص يقوم بتحويل الطلب الى لجنة الاتفاقيات التابعة لرئيس مجلس الوزراء مشفوعا بتوصياته. اما بالنسبة للاستثمار في المنطقة الحرة فان امتيازه لا يمنح الا بالمصادقة عليه بمرسوم. وفي شأن المشاريع الاستثمارية في باقي القطاعات الاقتصادية فلا توجد نصوص خاصة بتأسيسها أو الترخيص لها، وعليه فهى تخضع

للقواعد العامة في تأسيس والترخيص للنشاطات الاقتصادية طبقا للتشريعات السارية.

واذا ما نظرانا الى المزايا التي تتمتع بها الاستثمارات في المنطقة الحرة بميناء طنجة نجد ما يلي :-

- اعفاء البضائع من رسوم المرور والبقاء في المنطقة ومن الرسوم المرفئية.
- اعفاء جميع العمليات وارباحها من كل الضرائب التي تستحق عليها عادة.

اما المزايا التي تتمتع بها الاستثمارات السياحية فيمكن ايجازها فيما يلي :-

- الاعفاء من رسوم الاستيراد على معداتها والآتها وسلعها وتجهيزاتها الجديدة ووسائل النقل الخاصة بها الا اذا كانت مصنعة او يمكن تصنيعها في المغرب، كما تعفى من الرسوم المنتجات المستوردة والتي تدخل فيما يصنع بالمغرب من المعدات والسلع والتجهيزات ووسائل النقل بالاضافة الى اعفائها من الضريبة على المنتجات.
- تتمتع بالاعفاءات المذكورة اعلاه الزيادات التي تطرأ على رأسمال المشروع الاستثماري السياحي.
- اعفاء عقود عقارات المشروع من رسوم التسجيل.
- الاعفاء من الضريبة المهنية (الباتنتا) لمدة عشر سنوات باستثناء مشاريع النقل السياحي التي تتمتع بهذا الاعفاء لمدة سبع سنوات فقط وتتمتع بهذا الاعفاء كذلك التوسعات التي تطرأ على الاستثمار وذلك للمده المتبقية من المدد المشار اليها فيما سبق.

كما تتمتع الاستثمارات في القطاع المنجمي بالمزايا التالية :-

- الاعفاء من رسم الاستيراد والرسم الخاص والرسم على المنتجات بالنسبة لمعداتها وادواتها وسلع تجهيزها المعتمدة الا اذا كانت مثيلاتها تصنع في المغرب او يمكن تصنيعها فيه، مع ثبوت الحق في الاسترجاع عند الاستغلال اذا ما دفعت تلك الرسوم لسبب او لاخر، ويسرى الاعفاء سواء بمناسبة انشاء المشروع او التوسع فيه.
- الاستفادة من نظام الاستيراد المؤقت مع الاعفاء من الاتاوة المستحقة كل ٣ أشهر للتجهيزات اللازمة للبرنامج الاستثماري، وبحد اقصى مدته ١٨ شهرا.
- تحديد رسم تسجيل نسبي مخفض على المساهمة في انشاء المشاريع الاستثمارية او زيادة رأسمالها.
- الاعفاء من رسم الدمغة النسبي عند تأسيس او زيادة رأس مال المشاريع الاستثمارية.
- الاعفاء من رسم التسجيل عند تملك الاراضي الخاصة بالمشروع.
- الاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية لمدة عشر سنوات في بعض المناطق المحدده وتخفض الضريبة بنسبة ٥٠٪ عند ممارسة النشاط في مناطق أخرى محددة كذلك في القانون، وتستفيد من الاعفاء والتخفيض اية توسعة تتم في تلك المشاريع.
- الاعفاء من ضريبة الارباح لمدة عشر سنوات والضريبة المهنية لمدة خمس سنوات بالنسبة للمشاريع الجديدة بشكل عام.

اما المزايا التي تتمتع بها الاستثمارات العقارية فيمكن تلخيصها فيما يلي :-

- اعفاء المباني الجديدة والزيادات الجديدة في المباني القائمة من الضريبة الحضرية لمدة ١٥ سنة من تاريخ تسلم رخصة المباني.
- الاعفاء من الضريبة المهنية لمدة ١٥ سنة من تاريخ بدء النشاط.
- السماح بتكوين مدخرات لغرض توفير السكن لمستخدمي المستثمر، وتخصم هذه المدخرات من وعاء الضريبة على الارباح المهنية بشرط الا تزيد عن ٣٪ من الربح الخاضع للضريبة وانتستعمل تلك المدخرات في اغراضها خلال خمس سنوات.
- الاعفاء من الضريبة على الارباح العقارية بالنسبة لقطع الاراضي والمحلات وفق شروط محددة.
- تخفيض رسوم التسجيل المتعلقة بتملك او بيع الارضي أو استرجاع ما دفع منها في اوضاع محددة وبشروط معينة.
- تخفيض رسم تسجيل عقود تأسيس المشاريع الاستثمارية.

اما بالنسبة للمزايا التي تتمتع بها الاستثمارات الصناعية فتتلخص فيما يلي :-

- الاعفاء من رسم الاستيراد على المعدات والادوات والسلع التجهيزية المستوردة للمشروع، وتختلف مدة الاعفاء والمستفيدون منها حسب حجم المشروع وموقعة....
- الحق في استرجاع مبلغ الضريبة الخاصة ورسم الاستيراد سنويا ولمدة ٧ سنوات بالنسبة للمشاريع التي تصدر كل او بعض انتاجها.
- الحق في التمتع بمزايا اضافية بموجب اتفاقية تبرم مع الحكومة وذلك بالنسبة للاستثمارات التي تزيد قيمتها عن ٥٠ مليون درهم مغربي والتي تمارس نشاطها في مناطق محددة في القانون.
- اعفاء واردات المشروع من المعدات والادوات والسلع او ما يقتني منها محليا من ضريبة المنتجات، مع ثبوت الحق في استرجاع ما قد يكون ادي منها، وتتمتع بهذا الاعفاء كذلك البضائع والمنتجات المستوردة التي تدخل فيما يصنع منها محليا.
- تخفيض رسم التسجيل النسبي على حصة المشاركة في المشاريع عند التأسيس او الزيادة في رأس المال.كما تعفى المشاريع من رسم التنبر النسبي المفروض على اسهمها.
- الاعفاء من رسم التسجيل النسبي عن الاراضي التي يتم تملكها للمشروع بشروط محددة.
- اعفاء المشاريع الجديدة في مناطق معينه من الضريبة على الارباح المهنية لمدة عشر سنوات، ويكون الاعفاء بنسبة ٥٠٪ لذات المدة للمشاريع التي تقام في مناطق اخرى محددة كذلك.
- اعفاء مقاولات الخدمات المرتبطة بالصناعة من الضريبة على الارباح المهنية لمدة عشر سنوات.
- اعفاء المقاولات الجديدة والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقام في مناطق معينة من الضريبة المهنية لمدة خمس سنوات.
- الاعفاء من رسم الاستيراد وضريبة المنتجات على المعدات والادوات والسلع التجهيزية للمشاريع التي تقتصد في استهلاك الماء والطاقة او التي تستعمل طاقة وطنية وتحافظ على البيئة.
- تقرير مكافأة للمشاريع التي تستعمل تجهيزات تحقق اقتصادا في الطاقة او الماء او تساعد على

حماية البيئة.

وفيما يتعلق بالمزايا التي تتمتع بها الاستمارات البحرية فيمكن ايجازها في الآتي :-

- اعفاء بعض المشاريع المصنفة والتوسعات التي تطرأ عليها من مجموع الضريبة المفروضة على الارباح المهنية لمدة عشر سنوات.
- تخفيض رسوم التسجيل النسبية على حصص المشاركة في هذه الاستثمارات.
- الاعفاء من رسم التنبر النسبي المفروض على الاسهم عند التأسيس او زيادة رأس المال.
- اعفاء بعض المقاولات الجديدة المصنفة وتوسعاتها من الضريبة المهنية لمدة خمس سنوات.
- الاعفاء من رسم الاستيراد وضريبة المنتجات بالنسبة للسفن والسلع التجهيزية والادوات والمعدات التي تستوردها المشاريع الاستثمارية.

وبشكل عام فان التشريعات المغربية السارية تضمن للمستثمر الاجنبي في اي قطاع من القطاعات الاقتصادية المتاحة، الحق في تحويل ارباح رأسماله الى الخارج وعدا عن ذلك فلا توجد في تشريعات الاستثمار المغربية نصوصا خاصة بالضمانات التقليدية للاستثمار، كما تتمتع المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة بالحق في استرداد جزء من الفوائد المستحقة على القروض التي يمنحها البنك الوطني للانماء الاقتصادي وشركة القرض العقاري والفندقي وذلك وفقا لشروط معينة، بالاضافة إلى استفادة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع من القروض التي تمنحها الشركة الاخيرة على ان تحدد شروط منح تلك القروض في اتفاقية تبرم بين الدولة والشركة. اما في قطاع المناجم فتستفيد المشاريع الاستثمارية من فوائد بنكية مخفضة، مع تخصيص بعض الاراضي للمشاريع بشكل عام وبشروط ميسرة.

وبالمقابل تقع على عاتق المستثمر العديد من الواجبات منها انجاز برنامجة الاستثماري خلال مدد معينة متفق عليها وتقديم التقارير الدورية بشأنها.

اما فيما يتعلق بطرق تسوية المنازعات التي تنشأ عن الاستثمار في المغرب فقد افرد المشرع نصوصا خاصة بالاستثمارات الصناعية والبحرية فقط، فاحال المنازعات التي تنشأ عن الاستثمار في هذين القطاعين الى الاتفاقيات التي يبرمها المستثمر مع الدولة او الى غيرها من الاتفاقيات الدولية الملزمة في المغرب.

(٢٠)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٤

بيانات أساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	١٠٣٠٧٠٠ كلم٢
العاصمة	نواكشوط
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الأجنبية المتداولة	الفرنسية
العملة	الاوقية (١ دولار امريكي = ٢٩ر١٢٣ اوقية في١٩٩٤/١٢/٣١)

البيان	١٩٩٣	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	١ر٢	غ.م
معدل النمو السكاني	٩ر٢	غ.م
الكثافة السكانية	٢	غ.م
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	١١٩١	غ.م
معدل نمو الناتج المحلي ٪	غ.م	غ.م
الصادرات فوب	غ.م	غ.م
الواردات سيف	غ.م	غ.م
الديون الخارجية	غ.م	غ.م

نظرة عامة :

شهد الاقتصاد الموريتاني منذ منتصف الثمانينات تحولا كبيرا في مختلف القطاعات الاقتصادية مما أدى الى بلوغ نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الى ٢.٨٪ كمتوسط خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٣، بعد ما كان سالبا سنة ١٩٨٤ . ويرجع هذا التحول في النشاط الاقتصادي الى الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الموريتانية في مختلف المجالات من خلال تطبيق برامج للاصلاح الاقتصادي المتمثلة في برنامج التقويم الاقتصادي والاجتماعي (PREF) ١٩٨٥-١٩٨٨، برنامج الدعم والدفع (PCR) ١٩٨٩-١٩٩١ ، حيث تمت اصلاحات في القطاع المالي تهدف الى تقليل النفقات وتوجيه الجزء الأكبر منها الى الانفاق الرأسمالي لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتغيير في تركيبة تحصيل الايرادات ، لتقليل الايرادات المتأتية من الرسوم الجمركية لإزالة العوائق أمام تحرير التجارة الخارجية وكذلك للوصول الى سوق المنافسة الدولية للصناعات المحلية .

وعلى مستوى القطاع النقدي استطاعت موريتانيا ان تسيطر على معدلات التضخم العالية وعلى الرغم من تخفيض العملة الوطنية (الاوقيه) بمعدل ٢٨٪ مقابل الدولار في عام ١٩٩٢، وعلى الرغم من الاعتماد الكبير على الواردات فان الزيادة في الاسعار بلغت ٦.٢٪ في عام ١٩٩٢ و ١٠.٧٪ في عام ١٩٩٣.

كما اتخذت اجراءات هامة ، تتعلق باعادة هيكلة النظام المصرفي وتصفية البنوك التي لم تعد قادرة على مواصلة نشاطها مثل بنك اتحاد بنوك التنمية، فضلا عن التدابير التي اتخذت على مستوى أسعار الايداع بهدف امتصاص السيولة المتداولة وتحويلها داخل المصارف لتوجيهها الى مجالات استثمارية منتجة، هذا الى جانب توجيه الجزء الأكبر من الائتمان المحلي الى القطاع الخاص بغية زيادة نصيب الاستثمارات الخاصة، وتوجيه النصيب الأكبر من الائتمان المحلي للقطاع العام الى مجالات استثمارية أو مشجعة للاستثمار .

وفيما يتعلق بمجال الاستثمارات كذلك فان الدولة وضعت قانونا جديدا للاستثمار سنة ١٩٨٩ يهدف الى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ، حيث يوفر حوافز كبيرة في المجالات الاقتصادية المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية، هذا الى جانب توجيه الاستثمارات العامة الى مجالات منتجة أو تشجيع الاستثمار الخاص على مزاولة عمله خاصة في المناطق الداخلية البعيدة من العاصمة والتي تتمتع بتشجيعات خاصة .

٠١ التطور العام لأداء الاقتصاد الكلي :

١٠١ النمو الاقتصادي :

بفضل وضع اجراءات اصلاحية منذ سنة١٩٨٥، طرأ تحسن ملحوظ على الاقتصاد الوطني، حيث وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الى ٢.٨٪ خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٣. ويلاحظ تراجع معدل النمو بالاسعار الثابتة الي ١.٧٪ سنة ١٩٩٢ بعد ان بلغ ٣.٧٪ سنة ١٩٩١،ويرجع ذلك اساسا الى انخفاض الطلب العالمي على الانتاج المعدني والى ضعف مستوى الامطار، مما انعكس سلبا على القطاع الزراعي ، لكنه ارتفع الى ٦.٢٪ سنة ١٩٩٣، اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية فقد زاد في المتوسط بمعدل ١٠.٥٪ سنويا وهو ما يترجم بتضخم سنوي يقارب ٧.٦٪ خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٣، خاصة سنة ١٩٩٣ التي شهدت انعكاسات تخفيض العملة بشكل واضح.

٢٠١ نمط النمو القطاعي :

شهد الاقتصاد الموريتاني تغيرا كبيرا في هيكل الانتاج خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢، حيث تميز قطاع الزراعة بالتذبذب نظرا لاعتماد الجزء الكبير منه على الامطار الموسمية، وعموما فقد ارتفع نصيبه من الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج من ٢٢٪ سنة ١٩٨٥ الى ٢٧٪ سنة ١٩٩٢، وذلك راجع الى التحسن في الحالة المناخية. اما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد سجل احسن مستوى له سنتي ١٩٨٩/ ١٩٩٠ وذلك راجع بالدرجة الاولى الى النمو الكبير الحاصل في قطاع التعدين، حيث بلغ ٤٣٪ سنة

١٩٨٩ نظرا لانتعاش السوق العالمية للحديد ، لكن القطاع تراجع بعد ذلك خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ لتأثره المباشر بالركود الذي شهده الطلب العالمي على الحديد .

اما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد شهد تحسنا ملحوظا سنة ١٩٩٢، حيث بلغ ٥٤٥ مليون دولار مقابل ٢٩٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠، وذلك راجع الى الجهود المبذولة من طرف الحكومة للنهوض بهذا القطاع، خاصة بعد تجاوز آثار ازمتى الخليج والسينغال.

وقد انعكس هذا التطور في هيكل الانتاج على هيكل التجارة الخارجية ، حيث انخفضت الصادرات من الحديد من ٢٢٤ مليون دولار سنة ١٩٩٠ الى ١٥٩ مليون دولار سنة ١٩٩٢ في حين ارتفعت صادرات الصيد من ٢١٢ مليون دولار الى ٢٤٠ مليون دولار لنفس الفترة، وبصفة عامة فان الصادرات من السلع والخدمات قد تراجعت بـ ٠.٦٪ سنة ١٩٩٢ فيما زادت الواردات من السلع والخدمات بنسبة اكبر اما بالنسبة للخدمات فيلاحظ انها تشكل نسبة ضئيلة من صادرات السلع والخدمات، حيث لايتعدى مجموعها ١١٪ سنة ١٩٩٢ على الرغم من أنها نسبة كبيرة مقارنة ببقية السنوات السابقة الأخيرة نظرا لقلة مردوديتها سواء تعلق الأمر بالسياحة او الشحن .

٠٢ السياسات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي :

٢٠١ السياسات الاقتصادية

١٠١٠٢ السياسة المالية:

نتيجة للاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الموريتانية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحول عجز الميزانية العامة إلى فائض خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢، فبعد أن سجل عجزاً قدره ١٠.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٠ تحول إالى فائض قدره ٢.٢٪ سنة ١٩٩٢.

ويأتي هذا التحسن اساسا نتيجة لتوسيع الوعاء الضريبي من جهة مما ادى الى زيادة الايرادات الجارية، ومن جهة اخرى الى انخفاض الاعانات المخصصة لمؤسسات القطاع العام وتجميد الأجور الحقيقية فضلا عن رفع الدعم عن المواد الاساسية لإزالة التشوهات السعرية .

وبهدف زيادة الإيرادات بنسبة ١.١ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي فرضت الحكومة ضرائب جديدة منها: -

(أ) رائب على مغادرة المسافرين جوا قدرها (٤٠٠٠) اوقيه للفرد.

(ب) زيادة ضريبة الاعمال المفروضة على مزاولة الاعمال التجارية (وهى ضريبة تعتبر مقدمة لفرض نظام ضريبة القيمة المضافة).

(ج) ضريبة نسبتها ١٦٪ على الاتصالات الهاتفية و ١٠٪ على التبغ والسجائر.

(د) زيادة رسوم استهلاك شركة التعدين الحكومية من المنتجات البترولية.

(هـ) الاعلان عن عزم الحكومة المضي قدما في تحصيل الضريبة على الثروة الحيوانية التي فرضت مع بداية عام ١٩٩٤.

ومن ضمن الاجراءات التي اتخذت لزيادة الايرادات الحكومية بيع بعض المؤسسات الحكومية خاصة في مجالى التأمين وتسويق الاسماك. فعلى ضوء الاتفاقية المبرمة بين صندوق النقد الدولي والحكومة الموريتانية والخاصة بالاصلاحات الهيكلية فإنه من المقرر ان تقوم الدولة بحلول منتصف عام ١٩٩٤ ببيع ٦٥ ٪ من حصتها في وكالة تسويق السمك (SMCP) ، كما تم التوصل الى اتفاق لبيع حصة الحكومة في الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (NASR) إلا أن بعض المشاكل حالت دون اتمام صفقات البيع ومن المؤمل ان تتم في نهاية العام. هذا وقد تم طرح ٦٦٪ من اسهم (NASR) للمستثمرين الاجانب و ١٥٪ من اسهم (SMCP) للمستثمرين المحليين للبيع في نوفمبر ١٩٩٤.

٢٠١٠٢ السياسة النقدية :

اتبعت الحكومة الموريتانية منذ منتصف الثمانيات سياسة نقدية غير توسعية من خلال اصلاح النظام المصرفي، هدفها الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة من اجل تشجيع تعبئة الموارد المحلية نحو قطاعات الزراعة، الصيد والمؤسسات المتوسطة والصغرى، ورغم ذلك كله فان الكتلة النقدية شهدت نموا كبيرا يقدر بـ ٤١.٦٪ سنة ١٩٩٢ مقارنة بسنة ١٩٨٩.

كما ظلت اسعار فائدة الايداع والاقراض تتحرك في مجالات ضيقة طيلة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢، غير ان السلطات النقدية قامت برفع فائدة حسابات التوفير من ٨٪ الى ٩٪ وترك سعر فائدة الايداع لسنة فما فوق لعوامل العرض والطلب وذلك بهدف الاسهام في تحقيق التوازن النقدي مع الدخل.

ان هذا التطور في نمط الكتلة النقدية قد واكبه تطور مواز في توزيع الموارد النقدية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص من ٢١٩ مليون دولار سنة ١٩٨٠ الى ٤٦٦ مليون دولار سنة ١٩٩٢ فيما ظلت مطلوبات الحكومة المركزية شبه ثابتة خاصة خلال الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٢.

وكان لهذه السياسة النقدية اثر ايجابي على عمليات الاستثمار، خاصه بعد توجيه الجزء الكبير من الائتمان المحلي الى القطاع الخاص مقابل ثبات الموجه منه الى القطاع الحكومي ، بالاضافة الى توجيه ما تم تخصيصه لهذا الأخير لمجالات استثمارية أو مشجعة على الاستثمار ، فضلا عن انعكاسات زيادة رفع أسعار الايداع.

وبلغ معدل التضخم حتى منتصف عام ١٩٩٤ حوالى ٣.٢٪ وهو المعدل الذي استهدفته الحكومة، الا ان هذا المعدل بدا بعيد المنال بعد ذلك اذ ارتفع المعدل الشهري خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٤ الى ٦.٧٪. ويعزى السبب الى التوقعات التي سادت خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤ بفرض ضرائب على مواد البناء خاصة الاسمنت بحيث ارتفعت الاسعار بحوالي ١٤٪ وعليه من المتوقع ان يصل معدل التضخم خلال عام ١٩٩٤ الى ٤٪.

وسجلت حركة مبيعات سندات الخزينة الحكومية في يوليو ١٩٩٤ اضافة جديدة في خلق اقتصاد السوق

- ومن المؤمل ان تؤدى هذه الخطوة الى امتصاص السيولة الزائدة في الجهاز المصرفي والى خلق نظام مؤسسي لاسعار الفائدة. وقد فاقت مبيعات سندات الخزينة البالغة ٣٧٠ مليون اوقيه (٣ مليون دولار) ما كان مخططا لها (٣٠٠ مليون اوقية) بسعر فائدة قدرها ٧.٩٪. وقد تعهدت

الحكومة بمراجعة سياساتها تجاه اسعار الفائدة من وقت لآخر لضمان وجود اسعار فائدة حقيقية.

كما وعدت الحكومة بتطبيق نظام سعر الصرف الموحد قبل نهاية عام ١٩٩٤. ويتم تحديد سعر الصرف الرسمي بواسطة نظام المناقصة، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد حصص الموردين بالعملة الصعبة. وقد ساعد اتخاذ بعض الاجراءات في توفير العملة الصعبة من بينها السماح للبنوك التجارية بفتح حسابات بالعملة الصعبة خارج البلاد عن طريق البنك المركزي، كما سمح للمصدرين بالاحتفاظ بـ ١٠٪ من حصيلة صادراتهم من العملات الاجنبية، وكذلك ٥٪ بالنسبة لمصدرى الخدمات، لتأمين انسياب الواردات. ومن المتوقع زيادة هذه السقوف لتخفيف الضغط على الطلب على العملات الحرة في السوق الموازية.

٣٠١٠٢ ميزان المدفوعات :

أصبح الميزان التجاري للسلع (FOB) موجبا منذ سنة ١٩٨٥، وذلك بفضل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الموريتانية من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال توجيه الجزء الأكبر من الموارد المتاحة الى قطاعات منتجة الى جانب السياسات المتخذة في مجال سعر الصرف من أجل زيادة الصادرات ومحاولة تخفيف الواردات.

أما بالنسبة لميزان المعاملات الجارية فقد ظل سالبا طيلة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ نظرا لقلة صافي التحويلات، حيث أن صافي التحويلات الخاصة ظل لصالح العالم الخارجي باستثناء سنة ١٩٩٢، حيث بلغت ٥٣ مليون دولار نتيجة لزيادة التحويلات الخاصة للعمالة الموريتانية في الخارج كماشهدت التحويلات الرسمية تراجعا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ، حيث لم تتعد ٩٣ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل ١١٨ مليون دولار سنة ١٩٨٠ ، ١٢٠ مليون دولار سنة ١٩٨٩ ويرجع ذلك الى الانعكاسات السلبية لأزمة الخليج التي تسببت في تراجع المساعدات القادمة من الخليج . وشهد الميزان الكلي تحسنا ملحوظا خلال الفترة المذكورة حيث سجل فائضا قدره ٣ مليون دولار سنة ١٩٩٢ مقابل عجز قدره ٣٨ مليون دولار سنة ١٩٨٠ وذلك راجع للتغير الايجابي الحاصل في حساب رأس المال.

٢٠٢ التوازن الاقتصادي :

رغم الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الموريتانية بهدف جعل الاقتصاد الوطني يتجه نحو التوازن، فان فجوة الموارد ظلت في تزايد مستمر خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢، حيث بلغ اجمالي الانفاق المحلي ١٣٤٨ مليون دولار سنة ١٩٩٢بينما لم يتعد ٩١٧ مليون دولار سنة ١٩٨٠ ، في حين وصل الناتج المحلي بالاسعار الثابتة سنة ١٩٩٢ الى ٩٨٩ مليون دولار بينما بلغ سنة ١٩٨٠ ٨١١ مليون دولار ، ولذلك يلاحظ ان اجمالي الانفاق يتزايد بشكل اسرع من تزايد الناتج المحلي بالاسعار الثابتة، خاصة سنة ١٩٩٢ والتي شهدت انحفاضا للعملة وزيادة غير متوقعة في الواردات.

ورغم عدم التمكن من الوصول الى تحقيق التوازن الاقتصادي في السنوات الاخيرة ، فان عجز الميزان التجاري الخارجي قد تقلص بدرجة كبيرة ، حيث انخفض من ٣١.٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٨٠ الى ٩٪ سنة ١٩٩١.

٠٣ الاستثمارات :

١٠٣الاستثمارات العامة :

ان المتتبع لبنية الاستثمارات العامة في موريتانيا يلاحظ أن قطاع التنمية الريفية لايزال يشكل حصة كبيرة من هذه الاستثمارات (٣٢.٦٪ سنة ١٩٨٩ ، ٢٠.٨٪ سنة ١٩٩٢) ، في حين أن حصة الاستثمارات الموجهة للتنمية الصناعية باستثناء الشركة الوطنية للصناعة والمناجم لازالت قليلة (٦٪ سنة ١٩٨٩، ٩.٩٪ سنة ١٩٩٢) ، حيث أن الدولة أفسحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع منذ سنة ١٩٨٥ . وتشكل الاستثمارات الموجهة للشركة الوطنية للصناعة والمناجم نسبة هامة من حجم الاستثمارات نتيجة للاستثمارات الموجهة لمشروع أمهودات (مشروع لاستخراج الحديد في شمال البلاد)، حيث أن هذا المشروع احتل جزء كبيرا من هذه الاستثمارات مما أدى الى زيادة الواردات بشكل كبير سنة ١٩٩٢.

وشهد قطاع الاصلاح الترابي (تخطيط الأراضي بشكل عام) تراجعا ملحوظا ، حيث تراجعت نسبته من ١٧.٨٪ سنة ١٩٨٩ الى ١١.٤٪ سنة ١٩٩٢ فيما شهد حجم الاستثمارات الموجهة للتنمية الاجتماعية زيادة طفيفة حيث ارتفع من ٦.٦٪ سنة ١٩٨٩ الى ٨.١٪ سنة ١٩٩٢ وذلك من أجل التكيف مع الأوضاع الاجتماعية المتأثرة بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠٣ حوافز الاستثمار :

يمنح قانون الاستثمار رقم ٠١٣-٨٩ الصادر بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٨٩ العديد من الحوافز والتشجيعات للمستثمرين في المجالات الاستثمارية التالية :-

- الانتاج الزراعي ، الهندسة الريفية، الزراعات الصناعية بكل مراحلها
- التنمية الحيوانية بما فيها اقامة المنشآت ، الطب البيطري
- مقاولات الصيد، اقامة منشآت تحويل السمك وحفظه ، اصلاح السفن
- أنشطة الانتاج الصناعية والتحويلية والاستخراجية
- أنشطة انتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها ، وأنشطة انتاج المياه واستغلالها
- انجاز المساكن ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي
- الأنشطة السياحية
- المقاولات التجارية المختصة بتصدير الموارد المصنعة بموريتانيا .

ويمكن التعرف على مختلف الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمر من خلال ما يلي:-

١ ٠الحوافز المعنوية :

وتتمثل في خلق جو من العدالة والحرية يمكن المستثمر من الاطمئنان على حاضر ومستقبل نشاطاته الاستثمارية ، حيث تنص المادة الثالثة على أن المقاولة يمكن أن تكون ذات رؤوس أموال موريتانية أو

أجنبية أو ذات أموال مختلطة بشكل تجعل المستثمر الأجنبي يتمتع بنفس الامتيازات والتشجيعات الممنوحة للمستثمر المحلي ومن أهم هذه المحفزات المعنوية التي تعطى لكل مقاولة قائمة في موريتانيا الحرية فيما يلي:-

- استيراد كافة المواد الضرورية لنشاطها وتصدير منتجاتها
- تحديد سياسة انتاجها وتسويق منتوجاتها وتشغيل عمالها وتوجيه تلك السياسة واختيار زبنائها وممونيها .

كما تضمن الجمهورية الاسلامية الموريتانية للمقاولات ما يلي:-

أ - الحصول من البنك المركزي على العملات الصعبة من أجل استيراد المواد الأولية وجميع المبيعات الأخرى الضرورية .

ب - الحصول من البنك المركزي على العملات الصعبة من أجل تسديد القروض المتعاقد عليها في الخارج والتي هي موضوع استثمار في البلاد .

كما يضمن للأشخاص الذين قاموا باستثمار رساميل أجنبية أو مختلطة حرية تحويل العملات الصعبة القابلة للتحويل في الحالات التالية :

- كافأة رأس مال المستثمر على شكل أرباح أسهم كاملة (أرباح الإستثمار)
- رؤوس الأموال الأجنبية في حالة تعطيل النشاط أو التخلي عنه .
- التعويض المدفوع في حالات نزع الملكية أو التأميم أو المصادرة مع الاعفاء من كافة الحقوق والرسوم والضرائب .

٢ ٠ الحوافز المادية :

ان كل مقاولة ذات أولوية تستفيد تلقائيا من التخفيض الجبائي ، كما تستفيد خلال المدة المقابلة للسنوات الأولى للاستغلال من اعفاء كامل من الضرائب المفروضة على الأرباح الصناعية والتجارية المتعلقة بجزء من الأرباح الاجمالية شريطة أن لايزيد الجزء المعفى على ٤٠٪ من مبلغ أرباح الاستغلال الاجمالية ، وأن يعاد استثماره في أجل أقصاه ثلاث سنوات . بالاضافة الى هذه المزايا فان المقاولات ذات الأولوية تستفيد من تخفيض مؤقت للمبلغ السنوي للضريبة المستحقة الأداء على أساس الأرباح الصناعية والتجارية ، حيث تتراوح هذه الاعفاءات بالنسبة للمقاولات الواقعة في العاصمة السياسية نواكشوط) والاقتصادية (نواذيبو) من ٥٠٪ في السنة الأولى الى ٢٠٪ في السنة السادسة مقابل ٩٠٪ في السنة الأولى الى ٤٠٪ في السنة السادسة بالنسبة للمقاولات خارج نواكشوط أو نواذيبو.

٣٠٣ الاطار المؤسسي للاستثمار

تم انشاء اللجنة الوطنية للاستثمار بموجب المرسوم رقم (٤٦-٨٩) الصادر بتاريخ ١٣ مارس ١٩٨٩

الذي حدد صلاحياتها وطرق عملها ، كما وضع تحت اشرافها سكرتاريا خاصة تحت رئاسة وزير التخطيط وبمساعدة وزير الصناعة.

واللجنة مكلفة بشكل أساس بارشاد الحكومة حول تطبيق ترتيبات قانون الاستثمار المعمول به ، كما تعطى رأيا مبررا حول الملفات المقدمة اليها والتي تنقل بواسطة رئيسها للاقرار في مجلس الوزراء ، كما تتفرع عنها لجنة مصغرة تدعى لجنة الاعفاءات الجمركية مكلفة بالتحقق من مطابقة لائحة المواد المستوردة والمستفيدة من تخفيضات الحقوق والرسوم عند الدخول طبقا لترتيبات النصوص المعمول بها.

٠٤ هيكل الانتاج والتجارة الخارجية :

١٠٤ هيكل الانتاج :

١٠١٠٤ القطاع الزراعي :

أعتمد أغلبية السكان على مزاولة الأنشطة الزراعية لتأمين حياتهم ، وتكاد الزراعة الموسمية تسيطر على كامل أنشطة الانتاج الزراعي، باستثناء مشاريع أقيمت لانتاج الأرز على ضفاف نهر السنيغال في ولاية روصو الواقعة جنوب البلاد ، والتي تعتمد فيها زراعة الأرز على وسائل الري الحديثة .

قد تزايد الاهتمام بالزراعة المروية في سنة ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ، حيث شهدت زراعة الأرز تزايدا ملحوظا مقارنة بسنتي ١٩٩١/ ١٩٩٢ ، ١٩٩٢/ ١٩٩٣ (+٧٠٪) .

تتمثل المحاصيل الزراعية الأساسية في الدخن، الذرة، الأرز، حيث تشكل زراعة الدخن ٧٠٪ تقريبا من مجموع انتاج الحبوب الموسمية خلال السنوات الزراعية ١٩٨٨/ ١٩٨٩ ، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ، مما يدل على أهمية الدخن في الانتاج الزراعي .

يأتي الأرز في المرتبة الثانية ، حيث شكل ٢٣٪ من مجموع انتاج الحبوب خلال سنتي ١٩٨٨/ ١٩٨٩،١٩٨٩/ ١٩٩٠، وارتفعت نسبته لتصل ٣٠٪ سنة ١٩٩٢/ ١٩٩٣ أي حوالي ٣٤٠٠ طن .

وبصفة عامة فان مجموع انتاج الحبوب سيشهد زيادة قدرها ٦٠٪ سنة ١٩٩٣/ ١٩٩٤ مقارنة بالسنة الزراعية ١٩٩٢/ ١٩٩٣ .

ويقدر العجز الغذائي قبل الاستيراد بحوالي ٢٨٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٩٤

أما بالنسبة لواحات النخيل فانها توجد في ولاية آدرار ، تقانت، كيفه، لعيون، النعمة، وتقوم الحكومة الموريتانية بمتابعتها والعمل على تحسين انتاجها من خلال مشروع الواحات التابع لوزارة التنمية الريفية والبيئة .

كما توجد ثروة حيوانية كبيرة في موريتانيا من ابل وبقر وغنم ، وتتمركز هذه الثروة في جنوب البلاد وخاصة في ولاية النعمة ، لعيون، كيفه .

٢٠١٠٤ قطاع الصيد

شهد قطاع الصيد تراجعا ملحوظا خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١ ، حيث بلغ انتاجه من السمك ٣٥٣ ألف طن (بقيمة ٢٨٦.٤ مليون دولار) سنة ١٩٨٨ مقابل ٢٧٤.١ ألف طن (ما قيمته ٢٤٢.١ مليون دولار) سنة ١٩٩١، ويرجع ذلك الى مشاكل التسيير (الإدارة) والمراقبة البحرية وشراء السفن وصيانتها ولكنه شهد تحسنا سنة ١٩٩٣ ، حيث بلغ انتاج السمك ٣٢٠.١ ألف طن (بقيمة ٢٣٠ مليون دولار) أي بزيادة قدرها ١٠٪ عن سنة ١٩٩٢ ، ١٧٪ عن سنة ١٩٩١ من حيث الكمية.

كما شهد هذا القطاع انكماشا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤، حيث تراجعت الصادرات السمكية (التي تشكل حوالي ٤٨٪ من اجمالي حصيلة الصادرات الكلية) بمعدل ٨٪ عن الصادرات المستهدفه بالرغم من التحسن الكبير في الاسعار العالمية. ويرجع السبب في هذا التراجع الى قلة النشاط وعدد السفن العاملة في الصيد، ونتيجة لهذه التطورات، فقد طلبت الحكومة المساعدة من الجهات المقرضة لتطوير هذا القطاع، كما انها وضعت خطة عمل جديدة في هذا الصدد. ومن المتوقع ان تدفع هذه الخطوة وكذلك خصخصة الشركة الموريتانية لتسويق السمك (SMCP) الى زيادة دور القطاع الخاص وتشجيع رجال الاعمال المحليين والاجانب نحو مزيد من الاستثمار في هذا القطاع.

وحظى قطاع الصيد التقليدي بمزيد من الاهتمام باعتباره القطاع الاكثر جذبا للعمالة والمورد الرئيسي للسمك للاستهلاك المحلي، فقد استفاد من جملة الحوافز التي وفرتها الدولة له مثل المزيد من التدريب والقروض الممنوحة للسفن والمعدات، كما تم انشاء مشروع لترقية الصيد التقليدي والقرض البحري في موريتانيا والذي تم تمويله من الصندوق الفرنسي للتنمية (C. F. D) ، لمساعدة الصناعات المحلية في هذا المجال لرفع مستوياتها الى المستويات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالاتحاد الاوربي، وقام الاستشاريون والخبراء بتقييم اداء التعاونيات في نواكشوط ونواذيبو تمشيا مع هذا التوجه الجديد.هذا وتمكن تجار السمك من انشاء جسر جوي لنقل المنتجات السمكية جوا من نواذيبو الى مدريد وباريس حيث تم نقل ٢٥ طنا من الاسماك الى مدريد في اغسطس ١٩٩٤ وكذلك ١٥٠ طنا الى باريس في سبتمبر، وتقوم شركة الخطوط الجوية الافريقية - التي تقوم بهذه المهمة - بالتفاوض مع الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) بنقل البضائع الى موريتانيا لتقليل التكلفة الجارية.

٣٠١٠٤ قطاع الصناعة :

تشكل صناعة استخراج الحديد الركن الأساسي للصناعة بموريتانيا ، حيث يوجد منجم استخراج الحديد في ولاية الزويرات في شمال البلاد وتديره الشركة الوطنية للصناعة والمناجم SNIM .

وقد شهد استخراج خام الحديد تطورا ملحوظا سنة ١٩٩٣، حيث بلغ ١٠.٦ مليون طن (ما قيمته ١٦٨ مليون دولار) مقابل ٨.٨ مليون طن (بقيمة ١٦٤ مليون دولار) سنة ١٩٩٢ ، وهو ما يترجم تراجعا كبيرا في سعر خام الحديد يقدر بحوالي ١١٪ .

وسيتنامى استخراج خام الحديد في المستقبل القريب بسبب استئناف العمل في مشروع أمهودات (مشروع لاستخراج الحديد في شمال البلاد) والذي يعتبر مشروعا هاما في هذا المجال ، وتعول الشركة الوطنية للصناعة والمناجم على عائده

كما توجد صناعة استخراج الذهب في شمال البلاد ، وهذا المشروع الصناعي مدار من طرف شركة MORAC وبلغ انتاجه سنة ١٩٩٣ حوالي ١٢٦٦.٢٣٩ كلغم من الذهب بعائد قدره ١٥ مليون دولار تقريبا.

وتوجد صناعات أخرى مثل صناعة المكرونة التي تقوم بها شركة FAMO، وصناعة الصابون، وصناعة الاسمنت الذي تقوم بصناعته الشركة الوطنية للاسمنت و التى تغطي الطلب المحلي ويتم تصدير المتبقي منه الى الدول المجاورة ، كما توجد صناعة المعدات وآلات البناء، هذا الى جانب صناعات أخرى مثل صناعة الزرابى وصناعة الآلات التقليدية ذات الطلب المحلي .

٢٠٤ التجارة الخارجية :

شهد الميزان التجاري للسلع (FOB) تحسنا خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١، غير انه تراجع سنة ١٩٩٢ ليسجل عجزاً قدره ٩.٩ مليون دولار ويرجع ذلك الى تضافر عدة عوامل من بينها:

١- تدني قيمة الصادرات سنة ١٩٩٢ بنسبة ٤.٨٪ مقارنة بسنة ١٩٨٩ وذلك رغم تخفيض قيمة الاوقية، وهذا التدنى راجع الى:-

- الانتعاش البطئ الذي تشهده صادرات كل من صيد الاسماك والصادرات الاخرى، حيث لم تتمكن من تعويض الخسائر التي لحقت بصادرات الحديد .

٢-الزيادة المفاجئة والكبيرة للواردات سنة ١٩٩٢ ، حيث زادات بنسبة ٣٨٪ مقارنة مع ١٩٨٩ وهو ما يعود اساسا الى :-

- تخفيض قيمة العملة في ٤ اكتوبر ١٩٩٢.
- المتأخرات التجارية المتراكمة والواردات على الالتزامات الخارجية للبنوك الوسيطة.
- زيادة الواردات من السلع التجهيزية الموجهة خصيصا لاستقلال مناجم مشروع امهودات مشروع لاستغلال الحديد في شمال البلاد).
- ارتفاع الواردات من المواد الغذائية.

أهم الشركاء التجاريين :

يلاحظ من خلال قوائم التبادل السلعي لموريتانيا مع العالم الخارجي ان اليابان لا تزال من اهم المستوردين على الرغم من استمرار تدهور حصتها من الصادرات الموريتانية، حيث انخفضت بنسبة ١٤.١٪ سنة ١٩٩٢ مقارنة مع سنة ١٩٨٩، كما انخفضت النسبة الموجهة الى فرنسا من ١٧.٧٪ الى ٨.٧٪ مسجلة بذلك انخفاضا قدره ٥٤.٦٪ خلال نفس الفترة.

اما بالنسبة للمصدرين فان فرنسا لا تزال تهيمن على نسبة كبيرة من واردات موريتانيا على الرغم من انخفاضها سنة ١٩٩٢ بنسبة ٥.١٧٪ مقارنة مع سنة ١٩٨٩، وتليها اسبانيا ،المانيا، امريكا والجزائر.

والملاحظة الهامة في هذا المجال هى ان حصة الجزائر من الواردات الموريتانية قد ارتفعت بنسبة ٦٩.٤٪ خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢ ، حيث زادت حصتها من ٣.٨٩٪ سنة ١٩٨٩ الى ٦.٥٩٪ سنة ١٩٩٢، وهو ما يعتبر عاملا مهما لدعم التبادل العربي - العربي.

٠٥ التوقعات الاقتصادية :

تمشيا مع الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة ١٩٨٥ ، وسعيا لاستكمال مسيرة التطور الاقتصادي قامت الحكومة مجددا بوضع الوثيقة الاطارية الخامسة "Document Cadre"للسياسة الاقتصادية والمالية انطلاقا من واقع بنك معلومات شامل ومتسق ويأخذ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف المحلية بعين الاعتبار ، وحددت من خلال هذه الوثيقة آفاق التطور الاقتصادي للفترة ١٩٩٤- ١٩٩٦

ويتوقع خلال هذه الفترة ان يصل المعدل المتوسط لنمو الناتج المحلي الاجمالي الى ٥ر٣٪ وان ينخفض معدل التضخم الى ٥ر٣٪ ، هذا بالاضافة الى تحقيق توازن الحساب الجاري.

وحدد البرنامج كذلك سياسة الحكومة في ميادين المالية العامة والقطاع النقدي والقطاعات الانتاجية كما يلي :-

١ -**المالية العامة** : خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج يعود عجز ميزانية الدولة الى ٤ر٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٩٤ ، على ان يتحقق التوازن سنة ١٩٩٥ هذا مع تعديل النظام الضريبي وذلك عن طريق ادخال الضريبة على القيمة المضافة .

٢-**القطاع النقدي** : خلال هذه الفترة ستتخذ الحكومة سياسة مبنية على تفاعل قوي السوق بدل الادارة المباشرة ، حيث تشهد سنة ١٩٩٤ انشاء سوق لاذونات الخزينة ، وتشجيع تطوير السوق بين المصارف ، وذلك عن طريق مراقبة اكثر احكاما للبنوك واعادة هيكلة النظام المالي من أجل تحسين البنية المالية للبنوك . وفي هذا الاطار تم اعداد برنامج لتقويم القطاع النقدي مبنيا على الاسس التالية :-

أ. اعادة الهيكلة المالية والتنظيمية للبنوك .

ب. تحسين البيئة النقدية والتشريعية .

ج. خلق ادوات جديدة تساهم في تطوير الوساطة المالية خدمة للنشاطات الانتاجية.

د . تدعيم المؤسسات وتطوير الموارد البشرية للقطاع .

٣-**القطاعات الانتاجية** : ايمانا بأن القطاع الخاص يمثل العامل الاساسي في النمو الاقتصادي فإن دراسات سيقام بها لتحديد اطار قانوني وتشريعي ملائم لتنمية هذا القطاع.

لهذا فإن الحكومة ستعمل على تحسين النشاطات الانتاجية من خلال الإعتماد على المبادرة الخاصة في الاستثمار .

ففي مجال الصناعة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستستفيد من اجراءات تشجيعية خاصة في

مجال التصدير وسيشهد قطاع الصيد اعادة هيكلة حددت مفاهيمها الاساسية في وثيقة حول سياسة تنمية هذا القطاع قدمتها الحكومة لشركائها في التنمية .

في مجال القطاع الريفي تضع الحكومة نصب أعينها تطوير الانتاج الزراعي عن طريق تشجيع المبادرات الخاصة، وسيكون للإصلاح العقاري وتطوير القرض الزراعي دور مهم في تحقيق أهداف هذا القطاع.

٦ ٠أهم الأحداث لسنة ١٩٩٤ :

شهدت البلاد خلال هذه السنة مجموعة من الأحداث الهامة من بينها ما يلي :-

- انتخابات بلدية في يناير ، شارك فيها مختلف القوى السياسية ، فالى جانب الحزب الجمهوري الحاكم شارك كل من حزب اتحاد القوى الديمقراطية وحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية وهما الحزبان الكبيران الممثلان بشكل أساسي للمعارضة ، فضلا عن مشاركة الأحزاب الأخرى مثل حزب التحالف الشعبي وحزب التجديد من أجل الديمقراطية والاتحاد.
- اجراء تجديد انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ (فئة أ) خلال شهر ابريل.
- استكمال وضع الشروط الكفيلة بارساء مؤسسة وسيط الجمهورية وذلك بعد اصدار المرسوم رقم ٨٢- ١٩٩٤ الصادر بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٩٤ المتضمن تنظيم وشروط سير هذه المؤسسة كوسيط بين الجهاز الحكومي والشعب بهدف مساعدة المواطنين على حل مشاكلهم الادارية.
- تم قبول البرلمان الموريتاني في الاتحاد البرلماني الدولي.
- انضمام موريتانيا لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية.
- انضمام الدولة الى معاهدة فيينا لحماية طبقة الأوزون.
- مصادقة الدولة على النظم الأساسية لمرصد الوظيفة العمومية الأفريقية.

وعلاوة على الاجتماعات واللقاءات الدورية المنعقدة في البلاد لهذه السنة فان البلاد شهدت لقاءين هما:-

- اللقاء الذي جمع الشركاء في التنمية والجهات المانحة للدولة في العاصمة الاقتصادية نواذيبو.
- اللقاء التحضيري للمؤتمر العالمي حول وضعية المرأة في العالم.

تشريعات الاستثمار :

ينظم الاستثمار في الجمهورية الاسلامية الموريتانية الامر القانوني رقم ٠١٣/ ٨٩، وتشرف على تطبيقه اللجنة الوطنية للاستثمار ووزارة الصناعة والوزارة الفنية المعنيه، ويجيز التشريع الموريتاني الاستثمار في المجالات التالية : الزراعة، وصناعاتها التحويلية، والتنمية الحيوانية، وتخزين المواد العذائية، والغابات، والصيد البحري والصناعة المرتبطة به واستخراج المواد المعدنية وتحويلها، وانتاج الطاقة والمياه، والمواصلات، والاسكان، والصناعة، والسياحة والفندقه، وانشطة الضمان الاجتماعي

المالية، وتصدير المواد المصنعة محليا، والعقار، والاشغال العامة، والخدمات الصحية. اما فيما يتعلق برأس المال المستثمر فيجيز المشرع ان يكون محليا اذا كانت موارده مرصودة في موريتانيا، او مرصودة في الخارج ومملوكة لموريتانيين، ويمكن كذلك ان يكون مملوكا لموريتانيين، او لاجانب او مملوكا ملكية مشتركة بين مواطنين موريتانيين واجانب. ويشمل رأس المال العملات الصعبة او الحصص العينية الجديدة التي تقيم من قبل محاسبين قانونين محليين، كما يشمل اعادة استثمار ارباح رأس المال التي يمكن تحويلها الى الخارج، وما يكتسب من مشاريع قائمة اوالمشاركة فيها عن طريق الشراء بعملات صعبة.

وللاستفاده من مزايا تشريع الاستثمار يجب على المستثمر تقديم ملف خاص باستثماره يتضمن الدراسات المتعلقه بالمشروع ويقدم هذا الملف مع طلب التمتع بالمزايا الى الوزيرالمكلف بالصناعه والوزارة الفنية المعنية، واذا كان المشروع من المقاولات ذات الاولوية فيمنح الاعتماد الخاص به بموجب مرسوم يصدره مجلس الوزراء بعد استشارة اللجنة الوطنية للاستثمارات اما الاعتماد الخاص بنظام اتفاقيات الاقامة فيمنح بواسطة امر قانوني.

ويحدد كل من مرسوم الاعتماد والامر القانوني المشار اليهما اعلاه التزامات ومزايا النشاط الاستثماري وطبيعته وموضوعه وبرنامجة وطرق الرقابة عليه وطرق فض منازعاته.

هذا ويقسم التشريع الموريتاني المشاريع الاستثمارية الى نظامين : نظام الاستثمارات ذات الاولوية ونظام اتفاقيات التأسيس والاقامة، ويعرف هذان النظامان بنظامى الامتياز ويشترط لاستفادة الاستثمار من نظامى الامتياز ان يؤسس نشاطا او يتوسع فيه بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من عدد العمال او ٤٠٪ من اصول رأس المال، او ان يكون له مخطط اصلاحي، كما يجب ان يساهم الاستثمار في انجاز هدف او اكثر من الاهداف ذات الاولوية والمحددة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطه او زيادة تصديرالمنتجات المصنعة محليا او زيادة قيم الموارد الداخلية او انجاز استثمارات اجنبية.

ومن جهة اخرى يضع المشرع الموريتاني على المستثمر العديد من الواجبات لعل أهمها:-

- استعمال المنتجات والخدمات المحلية اذا تساوت مع الاجنبية.
- تشغيل وتأهيل اليد العاملة الوطنية.
- التقيد بالمواصفات والمقاييس المحلية والدولية.
- التقيد بقوانين الامن الصناعي والمهني الدولي.
- مسك الدفاتر المحاسبية وفقا للتشريعات السارية.
- تزويد الجهات المختصة بالمعلومات المتعلقة بالمشروع الاستثماري.
- التقيد بالترتيبات المتعلقة بالتسجيل.

وتتمتع الاستثمارات الاجنبية المختلطة بحق تحويل مكافآت رأس المال المستثمر الى الخارج وذلك بالنسبة لحق المستثمر او الشريك الاجنبي، والحق في تحويل رؤوس الاموال الاجنبية الى الخارج في حالة توقف النشاط او التخلي عنه، وتحويل التعويضات المستحقة في حالات اتخاذ الدولة لاجراء من

الاجراءات الماسة بملكية المستثمر لاستثماره. كما تتمتع الاستثمارات الاجنبية بالمساواه في المعاملة مع الاستثمارات الموريتانية وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود الاتفاقيات التي تبرمها الدولة في هذا المجال. وبشكل عام فان مشاريع الاستثمار في موريتانيا تتمتع بالحقوق التالية:-

- استيراد مايلزم لنشاطها.
- تصدير منتجاتها.
- تحديد سياسة الانتاج والتسويق الخاصة بها.
- اختيار زبائنها ومموليها وتحديد اسعارها.
- اختيار سياسة التشغيل الملائمة لها.
- الحصول على العملات الصعبة من البنك المركزي لاستيراد المواد الاولية والمعاملات الأخرى اللازمة للتشغيل.
- الحصول على العملات الصعبة من البنك المركزي لتسديد القروض الخارجية المتعلقة بالاستثمار.

ومن ناحية أخرى تشترك جميع الاستثمارات في التمتع بالمزايا التالية:-

- تخفيض الرسوم الجبائية.
- الاعفاء من الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية المتعلقة بجزء من الارباح الاجمالية للاستغلال وذلك لمدة الست سنوات الاولى للاستغلال وبما لايزيد عن ٤٠٪ من ارباح الاستغلال الاجمالية المحققة خلال السنة وعلى أن يعاد استثمار الجزء المعفى خلال ٣ سنوات في المشروع الاستثماري ذاته او في مشروع آخر.
- تخفيض مؤقت للمبلغ السنوي للضريبة المستحقة الاداء على اساس الارباح الصناعية والتجارية وذلك وفقا لموقع الاستثمار ومدته.
- تخفيض رسم اداء الخدمات بنسبة ٥٠٪ ولمدة ٦ سنوات على الاعتماد الخاص بالقروض التمويلية للمشروع والتي توفرها مؤسسات موريتانية.
- حماية منتجاتها من آثار اغراق السوق والمنافسة غير المشروعة خلال السنوات الثلاث الاولى للاستغلال وذلك عن طريق فرض رسم اضافي على المنتج المنافس المستورد.
- اهلاك الاصول المتعلقة بسندات الملكية الصناعية واهلاك النفقات الجارية للبحث والابتكار لمدة سنة جبائية.

وعلاوة على هذه المزايا يوفر المشرع الموريتاني المزايا الاضافية التالية:-

- تتمتع المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة بتخفيض الرسوم الجمركية الجبائية والرسوم على رقم الاعمال بنسبة ٥٪ وذلك لمدة ٣ سنوات.
- المشاريع ذات الاولوية والمقامة في الولايات الداخلية تتمتع بمعاملة خاصة فيما يتعلق بالقروض

التمويلية التي تحصل عليها من مؤسسات مالية محلية بالاضافة الى تخصيص اراضي المشاريع مجانا او باسعار تفضيلية.

- المشاريع التي تزيد من حجم الصادرات تتمتع بمعاملة خاصة فيما يتعلق بقروضها التمويلية وبتخفيض بنسبة ٥٠٪ من الرسم على اداء الخدمات وبالحق في فتح حسابات خاصة بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المحلية يتم تمويلها بنسبة ٢٥٪ من رقم الاعمال المحقق على تصدير المنتجات المصنعة محليا.
- مشاريع الاستثمار في تجارة تصدير المنتجات المحلية تتمتع بتخفيض في الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية تصل الى ٨٥٪.
- المشاريع الصناعية ذات المعامل تتمتع بحق استرداد الرسوم الجمركية عند تصدير المنتج النهائي.
- مشاريع اتفاقيات الاقامة تستفيد من نظام جبائي مستقر مدته ٦ سنوات تجمد بمقتضاه نسب وأسس الضريبة، علاوه على المزايا المذكورة اعلاه وغيرها من المزايا الاخرى، التي تقررها الجهات المختصة.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات المتعلقة بتفسير قانون الاستثمار او تطبيقة فانها تتم عن طريق المحاكم المحلية، الا ان المنازعات التي تنشأ بين الدولة والمستثمر الاجنبي فتتم تسويتها عن طريق التحكيم او المصالحة المقررة في الاتفاقيات الملزمة للدولة او في اي اتفاق خاص بين المستثمر والحكومة.

(٢١)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية
لعام ١٩٩٤

١. بيانات أساسية ومؤشرات عامة :

المساحة	٥٥٥٠٠٠كلم٢
العاصمة	صنعاء
اللغة الرسمية	العربية
اللغة الاجنبية المتداولة	الانجليزية
العملة	ريال يمني

(١ دولار امريكي = ٨٤.٥ ريال يمني في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

البيان	١٩٩٤
السكان (مليون نسمة)	١٣.٩٢
معدل النمو السكاني ٪	٣.٩
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (بليون ريال)	١٣٥٧.٨
معدل نمو الناتج المحلي ٪	(١.٤) -
معدل التضخم ٪	١٤٥
الصادرات فوب (مليون دولار)	١٧٥٣
الواردات سيف (مليون دولار)	٢٦٤٦
الدين الخارجي (مليون دولار)	٦٠٠٠

٢. الموقع والمساحة :

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، تحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الجنوب بحر العرب وخليج عدن، ومن الغرب البحر الأحمر، وتطل على مضيق باب المندب وتبلغ مساحتها الاجمالية نحو ٥٥٥٠٠٠ كيلو مترا مربعا.

٣. النظام السياسي :

جمهوري دستوري يقوم على التعددية الحزبية، وبمقتضى التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب اليمني بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٩٤ تغير شكل رئاسة الدولة بالغاء مجلس الرئاسة وانشاء منصبي رئيس ونائب رئيس الدولة، ويكون لرئيس الدولة الحق في تعيين نائبه وقد نصت التعديلات الدستورية كذلك على أن "يتم انتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة عقب التعديل الدستوري مباشرة من قبل مجلس النواب ويكون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من قبل ربع أعضاء المجلس، ويعتبر فائزا بمنصب رئيس الجمهورية من يحوز أغلبية أعضاء المجلس"، كما نصت التعديلات الدستورية أيضا على أن يجري انتخاب الرئيس في الدورات المقبلة من الشعب مباشرة، وتجدر الاشارة الى أن الدستور يحدد فترة الرئاسة بخمس سنوات يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط.

وفي اطار التعديلات الدستورية المذكورة تم انتخاب الرئيس/ على عبدالله صالح رئيسا للدولة من قبل مجلس النواب بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٩٤.

٤. تطورات الأوضاع السياسية خلال العام ١٩٩٤:

اتسمت الأوضاع السياسية في الجمهورية اليمنية خلال العام ١٩٩٤ ومنتصف العام الذي سبقه بطابع استثنائي اذ سيطرت تطورات تلك الأوضاع والأزمة السياسية التي صاحبتها على مجمل مناحي الحياة وكانت لها آثارها وأبعادها العميقة على مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

كان للأزمة السياسية التي عايشتها الجمهورية اليمنية منذ شهر أغسطس/ آب ١٩٩٣ تأثيرها البالغ على الأوضاع الاستثمارية في البلاد وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية الوافدة حيث أدت إلى وقف الإستثمارات الأجنبية وخاصة في مجال الاستثمارات النفطية.

ومع تطور تداعيات الأزمة السياسية ووصول الصراع السياسي الى ذروته باندلاع الحرب بشكل متقطع ومحدود في البداية ثم بشكل عام وشامل تفاقمت حدة الأوضاع الاقتصادية والمالية ولا حاجة للتدليل على الأثر السلبي لذلك على مناخ الاستثمار في البلاد. واذا كانت الجمهورية اليمنية قد تمكنت من تجاوز المحنة التي مرت بها بتثبيت دولة الوحدة وانتهاء الحرب فلا شك أن الأزمة التي مر بها اليمن خلفت آثارا يمكن الحكم عليها من حيث إقتصاديات البلاد ومناخ استثمارها في الأعوام القادمة، ويرصد التقرير الحالي أرقام ما قبل الأزمة وهي الأرقام المتوفرة.

رئيس ونائب رئيس الدولة، ويكون لرئيس الدولة الحق في تعيين نائبه وقد نصت التعديلات الدستورية كذلك على أن "يتم انتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة عقب التعديل الدستوري مباشرة من قبل مجلس النواب ويكون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من قبل ربع أعضاء المجلس، ويعتبر فائزا بمنصب رئيس الجمهورية من يحوز أغلبية أعضاء المجلس"، كما نصت التعديلات الدستورية أيضا على أن يجري انتخاب الرئيس في الدورات المقبلة من الشعب مباشرة، وتجدر الاشارة الى أن الدستور يحدد فترة الرئاسة بخمس سنوات يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط.

وفي اطار التعديلات الدستورية المذكورة تم انتخاب الرئيس/ على عبدالله صالح رئيسا للدولة من قبل مجلس النواب بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٩٤.

٤. تطورات الأوضاع السياسية خلال العام ١٩٩٤:

اتسمت الأوضاع السياسية في الجمهورية اليمنية خلال العام ١٩٩٤ ومنتصف العام الذي سبقه بطابع استثنائي اذ سيطرت تطورات تلك الأوضاع والأزمة السياسية التي صاحبتها على مجمل مناحي الحياة وكانت لها آثارها وأبعادها العميقة على مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

كان للأزمة السياسية التي عايشتها الجمهورية اليمنية منذ شهر أغسطس/ آب ١٩٩٣ تأثيرها البالغ على الأوضاع الاستثمارية في البلاد وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية الوافدة حيث أدت إلى وقف الإستثمارات الأجنبية وخاصة في مجال الاستثمارات النفطية.

ومع تطور تداعيات الأزمة السياسية ووصول الصراع السياسي الى ذروته باندلاع الحرب بشكل متقطع ومحدود في البداية ثم بشكل عام وشامل تفاقمت حدة الأوضاع الاقتصادية والمالية ولا حاجة للتدليل على الأثر السلبي لذلك على مناخ الاستثمار في البلاد. واذا كانت الجمهورية اليمنية قد تمكنت من تجاوز المحنة التي مرت بها بتثبيت دولة الوحدة وانتهاء الحرب فلا شك أن الأزمة التي مر بها اليمن خلفت آثارا يمكن الحكم عليها من حيث إقتصاديات البلاد ومناخ استثمارها في الأعوام القادمة، ويرصد التقرير الحالي أرقام ما قبل الأزمة وهي الأرقام المتوفرة.

٥. السياسة الاقتصادية :

وفقا للتعديلات الدستورية التي أجازها مجلس النواب اليمني في ٢٨/ ٩/ ١٩٩٤ فان السياسة الاقتصادية للدولة تقوم على أساس التخطيط العلمي بما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد وتنمية قدرات وفرص كل من القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وتطويرها في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي اطار الخطة العامة للدولة.

وتعتمد الجمهورية اليمنية سياسة الاقتصاد الحر وتشجيع مبادرات القطاع الخاص، كما تعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية.

تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى برنامج الحكومة اليمنية الذي أعلنه رئيس الوزراء في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ أمام مجلس النواب، ويمكن استخلاص أهم القضايا التي جاء على

ذكرها وتتعلق بالسياسة الإقتصادية فيما يلي:

أ . رفع وطأة المعاناة المعيشية عن المواطنين وعدم السماح بالتلاعب بأسعار السلع الأساسية والعمل على توفيرها وضمان وصول الدعم لمستحقيه.

ب. استمرار التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ورفع دور المشاركة الشعبية في التنمية والبناء والاعمار.

ج. اجراء الاصلاحات الاقتصادية والمالية وتصحيح الاختلالات القائمة في اطار خطة واقعية والعمل على تقليص الدعم والعمل على الحد من التضخم.

د. مراجعة أوضاع المرافق العامة على أسس ادارية واقتصادية سليمة واعادة البناء المؤسسي وتطوير هيكلية الوزارات والانطلاق من قاعدة اللامركزية الادارية والمالية وتطبيق نظام الحكم المحلي.

هـ. السعي للقضاء على الفساد والتسيب الاداري والقضاء التدريجي على البطالة المقنعة التي تستنزف نصيبا وافرا من الميزانية العامة.

وخلال الجلسة التي حاز فيها برنامج الحكومة على ثقة مجلس النواب خلال شهر نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٩٤ طالب المجلس الحكومة بضبط وترشيد الانفاق العام ووضع خطة دقيقة لمكافحة التهريب والحد من سياسة التمويل بالعجز وربط الكتلة النقدية بالنمو الاقتصادي والحد من التوسع في الاصدار النقدي.

أما فيما يتعلق بالتخطيط الإقتصادي فقد شهد كل من شطري البلاد- قبل الوحدة الاندماجية - تنفيذ عدة خطط اقتصادية، وقد تجاوزت الأحداث التي شهدتها البلاد في أعقاب ذلك نتائج تلك الخطط اذ نشأ واقع جديد في دولة الوحدة وشهد ذلك الواقع عددا من المستجدات والتطورات التي كان لها تأثير كبير على المسيرة الاقتصادية للبلاد بحيث أصبح الاستناد الى نتائج تلك الخطط الآن أمرا غير مناسب وذلك على النحو الذي سنفصله لاحقا.

٦. التطور العام للاقتصاد اليمني :

تأثر الاقتصاد اليمني خلال السنوات الأخيرة بعدة عوامل كان من أهمها أربعة عوامل هي اكتشاف النفط عام ١٩٨٧ وبداية استغلاله تجاريا مما كان له أثر ايجابي على مسيرة التطور العام للاقتصاد اليمني، أما العامل الثاني فيتمثل في اعلان الوحدة بين شطري البلاد في ٢٢ / ٥/ ١٩٩٠ وما نتج عن ذلك من محاولة توحيد نظامين اقتصاديين يختلف كل منهما عن الآخر بشكل جذري في سياساته وتوجهاته وفي هيكليته بل وفي مستويات الأداء والأوضاع الاقتصادية، ففي الشطر الشمالي من البلاد كانت سياسة الدولة ذات توجه اقتصادي حر يؤمن باقتصاديات السوق ومن ثم اعطاء الفرصة للقطاع الخاص لكي يؤدي دوره في الحياة الاقتصادية، في حين كان الشطر الجنوبي من البلاد يعتمد سياسة ذات توجه اشتراكي يعتمد التخطيط المركزي وتقوم على ملكية الدولة لوسائل الانتاج وتحديد الأسعار. أن توحيد شطري البلاد في إقتصاد موحد يعتمد الحرية الإقتصادية أمر ليس بالهين وقد جابه مشاكل كثيرة.

العامل الثالث الذي كان له تأثيره على تطور الاقتصاد اليمني خلال السنوات الأخيرة يتمثل في النتائج السلبية لأزمة الخليج ١٩٩٠ على الاقتصاد اليمني والخسائر التي تحملها الاقتصاد جراء انخفاض تحويلات العمالة اليمنية التي كانت تعمل في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وبصفة خاصة في المملكة العربية السعودية حيث عاد للبلاد نحو ٨٠٠ر٠٠٠ يمني ممن كانوا يعملون في تلك المنطقة، وترتب على ذلك حرمان البلاد من تحويلات سنوية تقدر بنحو مليار دولار، كما ترتب على ذلك أيضا ارتفاع نسبة البطالة الى نحو ٢٥٪ بالاضافة الى العبء الكبير الذي شكلته عودة هذا العدد الكبير على الخدمات العامة في البلاد، وبالاضافة الى الآثار الناجمة عن عودة اليمنيين فقد تسببت أزمة الخليج في حرمان الاقتصاد اليمني من المساعدات التي كانت تقدمها دول المنطقة، يضاف الى كل ما سبق وقف تكرير كميات من النفط العراقي والكويتي في مصفاة عدن.

أما العامل الرابع الذي كانت له آثار سلبية كبيرة على مسيرة الاقتصاد اليمني فيتمثل فيما اشرنا اليه بشأن الأزمة السياسية والحرب.

١٠٦. الناتج المحلي الإجمالي :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال السنوات ٩٠- ١٩٩٢ كما يلي:-

(القيمة بالمليون دولار)

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
٧١٨٦ر٢	٨٣٣٤ر١	١٠٢٦٥ر١

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطارالعربية المصدرة للبترول، ص ٣٣٢ .

١٠١٠٦ الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات :

يهيمن قطاع الخدمات على الإقتصاد اليمني ، وتشير الأرقام الخاصة بمساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٢ الى أن القطاعات الخدمية تسهم بنحو الثلثين(٦٤٪) بينما يساهم قطاع الزراعة بنسبة تقارب الخمس (١٩ر٦٪) والقطاع الصناعي بشقيه الإستخراجي والتحويلي بنسبة ١٦ر٤٪.

الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٢) بأسعار السوق حسب القطاعات الإقتصادية

(بالمليون دولار).

القطاع	القيمة	٪
الزراعة والغابات والصيد	٢٠١٠ر٣	١٩ر٦
الصناعات الاستخراجية	٧١٣ر٢	٦ر٩
البناء والتشييد	٥٠٧ر٧	٤ر٩
الصناعات التحويلية	٩٧٧ر٤	٩ر٥
كهرباء وماء وغاز	١٤١ر٠	١ر٣٧
نقل ومواصلات	٧٦٩ر٤	٧ر٥
تجارة ومطاعم وفنادق	١٣١٥ر١	١٢ر٨
خدمات حكومية	٢٥٣٥ر٦	٢٤ر٧
خدمات أخرى	٦٣٧ر٦	٦ر٢
صافي ضرائب غير مباشرة	٦٥٧ر٨	٦ر٤
المجموع	١٠٢٦٥ر١	١٠٠ر٠

المصدر السابق ص٣٣٤ (وتم استخراج النسب المئوية).

٢٠١٠٦ الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق :

يتضح من الجدول التالي أن الاستهلاك الخاص يمثل الوزن الأكبر (٨٦ر٨٪) في انفاق الناتج المحلي الاجمالي، يليه الانفاق على الواردات (٥٢ر٤٪)، وتمثل جملة الاستثمارات المحلية نحو ١٩٪ في انفاق الناتج المحلي الاجمالي.

الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٢ حسب الانفاق بأسعار السوق الجارية

(بالمليون دولار)

البيان	القيمة	٪
الاستهلاك الخاص	٨٩١١ر٢	٨٦ر٨
الاستهلاك العام	٢٨٨٥ر٨	٢٨ر١
اجمالي الاستهلاك	١١٧٩٧ر٠	١١٤ر٩
الاستثمارات (المحلية)	١٩٦٨ر٠	١٩ر٢
صادرات السلع والخدمات	١٨٧٦ر٧	١٨ر٣
واردات السلع والخدمات	٥٣٧٧ر٥	٥٢ر٤
الناتج المحلي الاجمالي	١٠٢٦٥ر١	١٠٠ر٠

المصدر السابق ص٣٣٣ (و قد تم احتساب النسب المئوية).

٢٠٦ قطاعات الاقتصاد الوطني :

١٠٢٠٦ الزراعة والغابات وصيد الأسماك :

كما سبقت الاشارة فان قطاع الزراعة ساهم بنحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٢، ويوفر هذا القطاع فرصا للعمالة لنحو ثلثي قوة العمل، تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو ٦ر١ مليون هكتار لعام ١٩٩٢ تقع غالبيتها العظمى شمال البلاد الا ان الاراضي المزروعة فعلا تقدر بنحو واحد مليون هكتار (٢٥٤ر٠٤٠ر١)، وهناك مساحات اخرى قابلة للاستصلاح الزراعي. ونظرا لعدم توفر أنهار طبيعية في اليمن فانه يمكن القول بأن الزراعة تعتمد كليا على الأمطار سواء هطلت بشكل مباشر أو من تجمعات السيول الموسمية التي تروي نحو ٨٧٪ من اجمالي المساحة المزروعة.

توجد في البلاد كذلك نحو ٧ مليون هكتار مراعي طبيعية تقع كلها تقريبا في شمال البلاد ويعتبر جنوب البلاد فقيرا في ثروته الرعوية بسبب قلة الأمطار ونقص المراعي، أما عن مساحة الغابات في الجمهورية اليمنية فانها تبلغ أقل من نصف مليون هكتار (نحو ٤٠٠ ألف هكتار).

وفيما يتعلق بانتاج المحاصيل فان الحبوب والفواكه والخضراوات تمثل نحو ثلاثة أرباع الناتج الزراعي، وتمثل الحبوب – ومن أهمها محصول الذرة الرفيعة – نحو ربع قيمة الناتج الزراعي وتستخدم كلها للاستهلاك المحلي، ولكنها لا تكفي لسد حاجات السكان، لهذا فان اليمن يعتمد على استيراد نحو ١ر٥ مليون طن/ سنويا من الحبوب وهذا يعادل ضعفي الانتاج المحلي منها.

إن انتاجية الحبوب في اليمن تعتبر منخفضة قياسا بالمتوسطات العالمية (من ٤٠ - ٧٠٪) ولكن انتاجية الفواكه الاستوائية أعلى بكثير من المتوسطات العالمية بسبب الظروف المناخية المواتية مما يعني توفر امكانيات كبيرة للاستثمار والمنافسة في الأسواق الخارجية في هذا المجال، سجلت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا في زراعة الفواكه الاستوائية ولا زالت الامكانيات المتاحة في هذا المجال لم تستغل استغلالا كاملا بعد. ورغم ملاءمة طقس البلاد - وخاصة في المرتفعات التي تقع شمال البلاد - لزراعة البن الذي يمكن أن يكون أحد المحاصيل الزراعية الرئيسية التي توجه نحو التصدير الا أن التوسع في زراعة القات حرم البلاد من هذه الميزة.

يوضح الجدول التالي انتاج أهم المحاصيل

(بالألف طن)

	١٩٨٩	١٩٩٠
الذرة الرفيعة والدخن	٥٧٤	٤٩١
القمح	١٦٣	١٥٣
الذرة الصفراء	٦٨	٦٦
الشعير	٥٩	٥٥
علف الذرة الرفيعة	٤٧١	٣٦٢
الطماطم	١٦٣	١٦٨
البطاطس	١٤٠	١٦٠
العنب	١٣٥	١٤٢
فواكه أخرى	٤٤١	٣٨٨

المصدر: EIU, Country Profile Oman and Yemen ١٩٩٣/١٩٩٤ P. ٥٤

وتهدف السياسات الاقتصادية الرسمية في اليمن الى زيادة معدلات النمو الزراعي حتى لا تستمر هجرة أبناء الريف الى المدن، ورغم الجهود التنموية التي تبذلها الدولة في هذا المجال الا أن الانتاج الزراعي يواجه عدة مشاكل ومحددات من أهمها : ندرة المياه، عدم كفاية الموارد المالية، قصور السياسات الزراعية والاقتصادية خاصة منها ما يتعلق بتطوير انتاج الغذاء.

وخلال الربع الأخير من العام ١٩٩٤ كانت وزارة الزراعة اليمنية تقوم باجراء تقييم للمؤسسات والمشاريع الزراعية والمزارع المملوكة للدولة سواء الرابحة أو الخاسرة، تمهيدا لاعداد برنامج لتخصيصها أو فتح باب المشاركة الجزئية للقطاع الخاص في رأسمالها. وأعلن وزير الزراعة اليمني

ان الخطوة تأتي في اطار خطة شاملة لتطوير القطاع الزراعي، تتضمن برنامجا تفصيليا لتنظيم وتطوير التسويق الزراعي، من خلال اقامة شركات متخصصة في التسويق، الى جانب اشراك القطاع الخاص المحلي وكبار المستثمرين في انشاء مزارع الانتاج النباتي والحيواني، تأسيس شركات زراعية متخصصة والتوسع في انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية الخدمية والانتاجية والتسويقية بالتعاون مع القطاع الخاص.

وبالنسبة للثروة الحيوانية فانها تعتمد على المراعي الطبيعية، ويختلف حجمها العددي من سنة لأخرى تبعا لمواسم الأمطار والجفاف، ومن مشاكل الانتاج الحيواني في اليمن ضعف التغذية وسوء العناية البيطرية وعدم تحسين السلالات. ومن أهم الحيوانات – من حيث العدد – الضأن والماعز ثم البقر فالجمال، وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أعداد الثروة الحيوانية في اليمن عام ١٩٩١ بنحو ٣ر٨ مليون رأس غنم، ٣ر٤ مليون ماعز، ١ر٢ مليون ماشية (أبقار) و ١٨٠ر٠٠٠ جمل.

أما فيما يتعلق بالثروة السمكية فانها تعتبر من أهم موارد البلاد التي لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل، حيث تتمتع البلاد بشواطيء تبلغ نحو ١٦٥٠ كيلومتر تمتد على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، ويوفر قطاع الثروة السمكية امكانيات ضخمة للاستثمار في مجالات صيد وتربية الأسماك وتحديث طرق الصيد وفي مجالات التعليب والتصنيع المختلفة وبصفة خاصة توجيه الفائض نحو التصدير للأسواق الخارجية. وقد بلغ انتاج البلاد عام ١٩٩٠ من المنتجات السمكية نحو ٨٩٠٠٠ طن تم تصدير نحو ٣٠٠٠ طن منها بنسبة ٣ر٣ ٪، وبالمقابل بلغت واردات البلاد من المنتجات السمكية عام ١٩٩٠ نحو ١ر٢ ألف طن.

ومن التطورات التي شهدها قطاع الثروة السمكية خلال العام الاعلان خلال شهر نوفمبر/ تشرين ثاني عن انشاء الشركة اليمنية للأسماك برأسمال أولي مقداره مليار ريال يمني، وهي أول شركة يمنية في مجال الأسماك تطرح أسهمها للاكتتاب العام.

تتمثل أهم الفرص الإستثمارية في القطاع الزراعي في ما يلي :-

١- صيد وتسويق الأسماك.

٢- إنتاج الألبان الطازجة ومشتقاتها

٣- إنتاج الفواكه بأنواعها.

٤- إستصلاح الأراضي البور.

٥- إنتاج الذرة الشامية.

٦- زراعة القطن.

٧- تربية الأغنام والأبقار.

٨- تربية الدواجن بمراحلها المتعددة (بياض، لاحم، أمهات).

٢٠٢٠٦ القطاع الصناعي :

ساهم هذا القطاع بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٢ بنسبة

٤ر١٦٪، كانت مساهمة القطاع الاستخراجي (وعموده الفقري استخراج النفط) بنسبة ٩ر٦٪ بينما كانت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية ٥ر٩٪، وعموما فان القطاع الصناعي في اليمن بشقيه الاستخراجي والتحويلي يعتبر في أوائل مراحل نموه.

١٠٢٠٢٠٦ قطاع الصناعات الاستخراجية :

يأتي استخراج النفط في مقدمة أنشطة الصناعات الاستخراجية، وتوجد في البلاد أنشطة استخراجية أخرى مثل استخراج الملح والجبس والأحجار. لا زالت البلاد في حاجة الى مجهودات واسعة للبحث عن المعادن من خلال التوسع في عمليات المسح والتنقيب، وتحرص الدولة على تشجيع الاستثمار في هذا المجال وخاصة في مجال التوسع في عمليات استكشاف النفط والغاز وفي مجال التنقيب عن الذهب والفضة والرصاص والزنك حيث يعتقد بوجود امكانيات كبيرة لتوفر هذه المعادن، وهناك حوافز متعددة تمنح للشركات الأجنبية التي تعمل في هذا المجال، كما أنشأت الحكومة اليمنية عام ١٩٩٢ مركزا للمعلومات في صنعاء لتزويد الشركات الأجنبية بالمعلومات الجيولوجية اللازمة.

وفيما يتعلق باستخراج النفط فقد نجحت الجهود في اكتشافه بكميات تجارية منذ عام ١٩٨٧، وهناك كثير من الشركات الأجنبية التي تعمل في هذا المجال، ورغم تضرر بعض الشركات خلال الحرب الا أن هناك نحو ١٨ شركة عالمية لا زالت تعمل في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط وتغطي عملياتها نحو ٧٥٪ من مساحة البلاد.

وصل انتاج النفط خلال عام ١٩٩٤ نحو ٣٥٥ ألف برميل/ يوميا وفي تصريح لرئيس الهيئة العامة لاستكشاف وانتاج النفط فمن المتوقع أن يزداد الانتاج عام ١٩٩٥ الى ٣٨٥ ألف برميل/ يوميا، ويتركز انتاج النفط حاليا في حوض مأرب ومنطقة المسيلة ومنطقة شبوه.

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي فان التقديرات تشير الى أن احتياطات اليمن من الغاز المصاحب وغير المصاحب تصل ما بين ١٥٠٠٠ - ١٧٠٠٠ بليون قدم مكعب منها نحو ٨٠٠٠ بليون قدم مكعب في منطقة مأرب، وتضع هذه الاحتياطات الضخمة من الغاز الطبيعي اليمن في المركز السابع بين دول الشرق الأوسط، وتستهدف سياسة الحكومة تعظيم الاستفادة من هذا الغاز أولا في الاستخدامات المحلية بتحويل عدد من محطات الطاقة لتستخدم الغاز المسيل مما سيجعل اليمن مكتفيا ذاتيا في هذا المجال ثم تنتقل الى مرحلة التصدير.

وفي تصريح لأحد المسئولين في احدى شركات النفط العالمية أعلن أن حقول الغاز الطبيعي في منطقة مأرب تكفي للاستهلاك المحلي لسنوات طويلة مشيرا الى أن عملية بناء المشروع الخاص باستخراج واستغلال الغاز في اليمن بما في ذلك انشاء الأنابيب سيستغرق نحو ثلاث سنوات ثم يبدأ بعدها النقل والتسويق الفعلي للغاز الطبيعي. وسيتكلف المشروع الذي تتولى الشركة الأمريكية عملية تمويله وتوفير المعدات اللازمة له خمسة مليارات دولار.

٢٠٢٠٢٠٦ قطاع الصناعات التحويلية :

ويشمل تكرير النفط، الا أن مصفاة عدن - وهي المصفاة الرئيسية الوحيدة في البلاد - أصيبت

بأضرار أثناء الحرب وتوقفت عن العمل الا أنه تم اصلاح المصفاة في الشهور التي أعقبت انتهاء الحرب.

يشمل هذا القطاع عدة صناعات أخرى غالبيتها العظمى صناعات خفيفة أقيمت أساسا لسد حاجة السوق المحلية ولا تمثل صادراتها أكثر من ٢٪ من حصيلة الصادرات على أحسن تقدير. ومن أهم تلك الصناعات ما يلي :-

أ- **الصناعات الغذائية** : ومن أهمها صناعة البسكويت والحلوى - طحن وتعليب الملح - السمن والزيوت النباتية - تعليب الأسماك - المشروبات الغازية والمياه المعدنية - منتجات الألبان - المعكرونة والشعيرية، بالاضافة الى تعليب الطماطم وصناعة السجاير والتبغ.

ب- **صناعة مواد البناء** : ومن أهمها صناعة الأسمنت التي يمتلكها ويديرها القطاع العام، كما توجد صناعة البلاط والموزاييك والسقوف الجاهزة والبيوت الجاهزة والطلاء.

ج- **صناعة حلج القطن الغزل والنسيج** : وتشمل الغزل والنسيج وصناعة الملابس الداخلية والخارجية وحلج القطن.

د- **الصناعات المعدنية** : وتكون في معظمها من الورش التي تتولى عملية تقطيع وتوصيل ولحام المعادن اللازمة لصنع الأبواب والنوافذ والأثاث المعدني والبراميل، كما تشمل صناعة الأدوات المنزلية والحلى الوطنية والسلاح الأبيض.

هـ- **دباغة الجلود وصناعة الأحذية.**

و- **الصناعات الكيماوية** : وتشمل صناعة الصابون والمنظفات وبعض الصناعات البلاستيكية والعطور وغيرها.

ويمكن القول بأن كثيرا من الصناعات التحويلية في البلاد في أوائل عهدها، ويعاني قطاع الصناعات التحويلية من نقص الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة (خصص البنك الدولي ٧٠ مليون دولار لدعم مشروع التدريب المهني باليمن) كما يعاني من انخفاض الانتاجية، وقد أدى تشابه كثير من الصناعات بين شطري البلاد الى ظهور فائض في بعض المنتجات الصناعية عن حاجة السوق المحلية مما نتج عنه تعطيل نحو ٥٠٪ من الطاقات الانتاجية للعديد من المنشآت الصناعية.

أهم المنتجات الصناعية عام ١٩٦٠ :

البسكويت (بالألف طن)	٦٥ر٤
المشروبات الخفيفة (بالمليون لتر)	٦٣ر١
المياه المعدنية (بالمليون لتر)	١١٧ر١
النسيج (بالمليون متر)	١٠ر٦
دباغة الجلود (بالألف وحدة)	١ر٦٩٢
الأسمنت (بالألف طن)	٨٢٨
الاحذية البلاستيك (بالمليون زوج)	٧ر٨
الصابون (بالألف طن)	٣٣ر١

(المصدر ٦٢. EIU, Country Profile, Oman and Yemen, ١٩٩٤/١٩٩٥, P)

يتضح مما سبق أن هناك فرصا واسعة وجيدة للاستثمار في القطاع الصناعي، وفيما يلي بيان بأهم تلك الفرص:-

١- إنتاج أعلاف الدواجن ومركزات الأعلاف.
٢- إنشاء وحدات خدمات الأسماك.
٣- تعليب الأسماك، تجفيفها وتمليحها.
٤- تصنيع التمور.
٥- تجميع الآلات والمعدات.
٦- صناعة المعلبات الغذائية.
٧- إنتاج السماد.
٨- إنتاج خام زيت الطعام.
٩- إنتاج المربات.
١٠- إنتاج النشاء والجلوكوز من البطاطس.
١١- تعبئة مواد غذائية زراعية متنوعة.
١٢- إنتاج نسيج الأقمشة والملايات والستائر والمناشف.
١٣- إنتاج الملابس الجاهزة (رجالي- نسائي- أطفال).
١٤- إنتاج الأحذية الجلدية (رجالي-نسائي-رجال).

١٥- إنتاج الملابس الرياضية.
١٦- إنتاج المظلات الشمسية.
١٧- إنتاج شباك الصيد.
١٨- إنتاج السجاد.
١٩- إنتاج القضبان أو الأسياخ.
٢٠- إنشاء مراكز تجميع الجلود.
٢١- إنتاج معدات التشييد والبناء.
٢٢- إنتاج قوالب الطوب ومكابس وجلايات البلاط.
٢٣- إنتاج الرخام والجرانيت.
٢٤- إنتاج الشحوم والزيوت الصناعية.
٢٥- إنتاج الأدوات الصحية (خلاطات، وحنفيات .. ألخ).
٢٦- إنتاج المباني الحديدية المسبقة الصنع.
٢٧- إنتاج مستلزمات الري بالتنقيط والرش.
٢٨- إنتاج الوصلات الجانبية للنوافذ والأبواب.
٢٩- إنتاج المغالق والأقفال.
٣٠- إنتاج أفلام التصوير بأشعة (اكس).
٣١- إنتاج إطارات النظارات.
٣٢- إنتاج الإطارات.
٣٣- إنتاج أجهزة الوقاية من الحريق.
٣٤- إنتاج بعض قطع غيار السيارات البلاستيكية.
٣٥- صناعة الأسمنت.
٣٦- تجميع المحولات الكهربائية.
٣٧- إنتاج العدسات الطبية.
٣٨- إنتاج الأدوات الطبية.
٣٩- إنتاج خام الأوراق.
٤٠- إنتاج ورق الصحف.
٤١- تجميع الرافعات الشوكية.
٤٢- تجميع عدادات المياه والكهرباء.
٤٣- تجميع الدراجات الهوائية.
٤٤- تجميع الخلاطات والمراوح والمكيفات.
٤٥- إعادة تصنيع الأوراق المستخدمة.
٤٦- تجميع أجهزة التلفونات.

٤٧- إعادة تنقية الزيوت المستخدمة.
٤٨- محطات توليد الكهرباء.
٤٩- صناعة أسلاك الكهرباء.
٥٠- إنتاج الأحذية الرياضية.
٥١- إنتاج إطارات السيارات.
٥٢- ورش الصيانة.
٥٣- الصناعات التعدينية.
٥٤- الصناعات الخشبية.

٣٠٢٠٦ قطاع البناء والتشييد :

ساهم القطاع عام ١٩٩٢ بنحو ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويوفر فرص عمل لنحو ٥ر٥٪ من قوة العمل بالبلاد، وقد شهد هذا القطاع توسعا كبيرا منذ نهايات ١٩٩٠ نتيجة ارتفاع الطلب على المساكن بسبب عودة أعداد كبيرة من العاملين في دول الخليج وخاصة من المملكة العربية السعودية في أعقاب أزمة الخليج، كما كان لتوحيد شطري البلاد في شهر مايو ١٩٩٠ أثره الكبير في اشتداد الطلب على المساكن في الشطر الجنوبي من البلاد نتيجة نزوح أعداد كبيرة من السكان من المناطق النائية الى عدن توقعا لانتعاش الأوضاع الاقتصادية فيها بعد الوحدة. ولم يقتصر أثر العوامل المذكورة على تزايد الطلب على الدور السكنية فقط بل تعداها الى ارتفاع الطلب على المحلات والمراكز التجارية.

وعلى ضوء ما سبق فان قطاع البناء والتشييد يوفر فرصا استثمارية كبيرة وعلى نطاق واسع لتلبية الطلب المتزايد على المساكن والمراكز التجارية.

تجدر الاشارة في هذا المجال الى وضع حجر الأساس لمشروع سكني ضخم في حضرموت بجنوب شرق البلاد لانشاء ضاحية سكنية جديدة وتبلغ تكلفة المشروع نحو نصف مليار ريال يمني، ويضم المشروع ٨٥ فيلا و٢٠ مبنى سكنيا وفندقا ومركزا تجاريا، وهو أول مشروع من نوعه يقوم به القطاع الخاص اليمني في جنوب البلاد منذ أكثر من ٢٠ عام إذ لم يكن النظام الاشتراكي السابق في اليمن الجنوبي يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مشروعات الاسكان بمقتضى قانون صدر ١٩٧٢، ورغم الغاء هذا القانون بعد اندماج شطري البلاد في مايو/ آيار ١٩٩٠ الا أن المستثمرين ترددوا في دخول الاستثمار في هذا القطاع.

٤٠٢٠٦ قطاع السياحة :

تولي الدولة اهتماما لتطوير القطاع السياحي لاستغلال الامكانيات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها البلاد وخاصة الآثار التاريخية والمدن القديمة ذات الطابع المعماري الخاص بالاضافة الى جمال الطبيعة الجبلية للبلاد وما تتمتع به من سواحل طويلة تمتد على البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن وبحر العرب، ولا زالت كلها سواحل بكر غير مستغلة للاستثمار السياحي مما يوفر

فرصا كثيرة ومتنوعة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب لاستغلال الامكانيات الغنية لهذا القطاع وما يرتبط به من أنشطة مثل بناء الفنادق والمنتجات السياحية وانشاء المطاعم وأماكن الترفيه وتنظيم الرحلات واستخدام المياه المعدنية للعلاج وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة. وتعمل الدولة على تشجيع القطاع الخاص للدخول في هذه المجالات الاستثمارية.

ومن التطورات التي شهدها القطاع السياحي خلال العام إعلان الدولة عن خصخصة عدد من المنشآت السياحية والفندقية في عدن وتشمل ستة فنادق وناديين واستراحة سياحية واحدة، وقد تقدم ٢١ مستثمرا بعروضهم لتأجير أو استثمار تلك المنشآت التي طرحتها الهيئة العامة للسياحة، وقد تضمنت شروط المناقصة تقديم المستثمرين لمقترحاتهم بشأن تحديد قيمة الإيجار للفندق أو المنشأة التي يرغب فيها بالعملة المحلية وبالدولار لمدة ٢٠ عاما قابلة للزيادة أو التجديد، وتقديم خطة استثمارية لتجديد وتجهيز الفندق وإعادة تأهيله، والقبول باستيعاب ٧٠٪ من العمالة.

بلغ عدد السواح عام ١٩٩٢ (١٦٤ر٧٢ سائحا) وبلغ إجمالي الليالي السياحية (٨٢٠ر٣٦٠ ليلة) وبلغ إجمالي الدخل من السياحة نحو ٤٧ مليون دولار أمريكي .

٥٠٢٠٦ أوضاع البنية التحتية (الهياكل الأساسية) :

بذلت الدولة ولا زالت جهودا كبيرة من أجل تطوير أوضاع البنية التحتية الا أن الشوط لا زال طويلا من أجل استكمال مشاريع تلك البنية وتحديثها بما يساهم في خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي مجال النقل البري رغم ازدياد الطرق المسفلتة والترابية التي تصل كثيراً من مراكز البلاد الا أن شبكة الطرق الداخلية لا زالت غير كافية ويزيد من صعوبة الوضع في هذا المجال الطبيعة الجبلية للبلاد وارتفاع تكاليف شق الطرق. ومن الناحية الأخرى لا توجد في اليمن شبكة للسكك الحديدية. وفيما يتعلق بالنقل البحري فانه يمثل أهمية كبيرة لاقتصاد البلاد، ومن أهم الموانيء الواقعة على البحر الاحمر ميناء الحديدة، ميناء الصليف، ميناء المخاء وميناء الكثيب، في حين يمثل ميناء عدن الميناء الرئيسي على بحر العرب ويليه في الأهمية ميناء المكلا.وبالنسبة للنقل الجوي فانه يلعب دورا هاما جدا في ربط البلاد بسبب عدم كفاية شبكة الطرق البرية، وأهم المطارات في الجمهورية اليمنية هي :

أ. **المطارات الدولية** : صنعاء، عدن، الريان، الحديدة، تعز.

ب. **المطارات الداخلية** : سيئون، الغيضة، قشن، بيحان، عتق، سقطري، مكيراس، البقع، مأرب.

وفي مجال الاتصالات الهاتفية فقد بلغ عدد خطوط الهاتف في اليمن عام ١٩٩٢ نحو١٣٢ ألف خط. وتتوفرخدمات الهاتف السيار[١] في كل من صنعاء، عدن، تعز، الحديدة والمكلا، كما تتوفر في عموم محافظات الجمهورية خدمات التلكس والبرق والبريد والفاكس.

---

(١) تشمل خدمات الهاتف السيار: هاتف الجيب، الهاتف اليدوي، الهاتف المكتبي، هاتف السيارة.

وقد أدت أحداث الحرب الى الحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية خاصة تلك التي لحقت بالمطارات والموانيء وشبكات الطرق في محافظات عدن وشبوه وأبين، يضاف الى ذلك الدمار الذي لحق بمحطات الكهرباء، وتسعى الحكومة اليمنية في هذا المجال الى سرعة اصلاح ما خربته الحرب وقد ناشدت المنظمات الدولية وحكومات العالم للمساعدة في اصلاح تلك الأضرار، وقد يستغرق الأمر نحو السنتين لانجاز ذلك الاصلاح اذا توفرت المبالغ اللازمة.

٦٠٢٠٦ المالية العامة :

بدأ العمل بالميزانية الموحدة لدولة الوحدة اعتبارا من السنة المالية ١٩٩١، وقد أدت الخلافات السياسية الى عدم اقرار ميزانية ١٩٩٣ حيث استمر العمل بالميزانية المعدلة لعام ١٩٩٢ مع فتح اعتماد اضافي بنحو ١٣ر١١٩ مليون ريال، وقد ذكرت بعض الأنباء أن اجمالي الانفاق الحكومي الفعلي في ميزانية ١٩٩٣ بلغ نحو ٧٤ مليار ريال مقابل عائدات فعلية بلغت نحو ٣٢ مليار ريال، مما يعني أن العجز الفعلي في الميزانية وصل الى ٤٢ مليار ريال وهو ما يزيد كثيرا عن المبالغ التي قدرتها ميزانية ١٩٩٣ (والتي لم يتم اقرارها رسميا) حيث كانت تقدر الانفاق بنحو ٦٥ ملياريال والعائدات بنحو ٤٢ مليار ريال بعجز مقدر يبلغ نحو ٢٣ مليار ريال. وللعام الثاني على التوالي حالت النزاعات السياسية والخلافات دون اقرار الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤.

٧٠٢٠٦ ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية :

يوضح الجدول الآتي تطور وضع ميزان المدفوعات في اليمن خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٢ :-

تطور ميزان المدفوعات ١٩٩٠-١٩٩٢

(بالمليون دولار)

البنود/السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الصادرات السلعية (فوب)	٦٩٤ر٥	١١١٥ر٠	١١٨٨ر٠
الواردات السلعية (فوب)	-١٧٣٧ر١	-١٥٢٥ر٠	-٢٠١٥ر٠
الميزان التجاري	-١٠٤٢ر٦	-٤١٠ر٠	-٨٢٧ر٠
ميزان الخدمات	-٤٥٢ر٣	-٤٩٦ر٠	-٧٨٤ر٠
ميزان السلع والخدمات	-١٤٩٤ر٩	-٩٠٦ر٠	-١٦١١ر٠
صافي التحويلات	١٤٥٨ر٦	٩١٨ر٠	١١١٠ر٠
ميزان الحساب الجاري	-٣٦ر٣	١٢ر٠	-٥٠١ر٠

(بالمليون دولار)

البنود/السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
التدفقات الرأسمالية	٤٠٣ر٨	١٦١ر٠	٣٣٧ر٠
صافي السهو والخطأ	-١٢٠ر٩	-٢ر٠	...
الميزان الكلي	٢٤٦ر٦	١٧١ر٠	-١٦٤ر٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣، مصدر سابق ص٤٦٧ - ص٤٧٠.

يتضح من الجدول السابق أن ميزان السلع والخدمات عانى من عجز مستمر خلال السنوات ٩٠-١٩٩٢ مع تفاوت حجم العجز من سنة الى أخرى، أما ميزان الحساب الجاري فرغم أنه سجل فائضا طفيفا عام ١٩٩١ الا أنه عاد وسجل عجزا كبيرا مقارنا بعجز ١٩٩٠، وبالنسبة لموقف الميزان الكلي فيلاحظ انخفاض الفائض المحقق من ٢٤٦ر٦ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ١٧١ مليون دولار عام ١٩٩١ ثم سجل عجزا بقيمة (١٦٤) مليون دولار عام ١٩٩٢. وقد بلغت نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي عام ١٩٩٢ (-١ر٨٪) كما بلغت نسبة ميزان الحساب الجاري (-٩ر٤٪).

وفيما يتعلق بالدين الخارجي لليمن فقد بلغ ٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ غالبيته العظمى (أكثر من ٨٠٪) ديون طويلة الأجل، وبلغت خدمة الدين في عام ١٩٩١ نحو ١٦١ مليون دولار. ويشير تقرير البنك الدولي الى أن نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ بلغت ٢ر٥٤٪، وتبلغ نسبته الى الصادرات من السلع والخدمات ٨ر٤٢٦٪، في حين بلغت خدمة الدين الى الصادرات ١ر٨٪ عام ١٩٩٣.

ومن الناحية الفعلية فان اليمن يخدم أقل من نصف دينه الخارجي، اذ لا يخدم الديون المستحقة لدول الاتحاد السوفيتي السابق وهي تشكل أكثر من نصف المديونية الخارجية وكانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد اقترضتها (قبل الوحدة) من الاتحاد السوفيتي السابق، وقد تأجلت مساعي جدولة تلك الديون أكثر من مرة، أما فيما يتعلق بالديون المستحقة للدول الأخرى فان اليمن يسعى الى محاولة جدولتها الا أن تلك المساعي لم تسفر عن شيء.

٨٠٢٠٦ التجارة الخارجية :

اجمالي الصادرات والواردات خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٢

(بالمليون دولار)

	اجمالي الصادرات	اجمالي الواردات
١٩٩٠	١٥٣٥	٢٤١٥ر٠
١٩٩١	١٢٠٣ر٦	٢٤٢٥ر١
١٩٩٢ (أولية).	١١٠٤ر٣	٢٦٩٠ر٦

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق ص٤٥٥.

وتشير البيانات التفصيلية المتاحة عن التجارة الخارجية لليمن حتى عام ١٩٩٠ الى أن الواردات الصناعية (من المعدات وآليات النقل والسلع المصنعة والمواد الأولية والأغذية المصنعة) تمثل نحو ٦٠٪ من اجمالي قيمة الواردات وتمثل الواردات الزراعية نحو ٣١٪ من جملة الواردات وهي تشمل بصفة أساسية القمح وغيره من الحبوب والسكر الخام والزيوت النباتية واللحوم. وفيما يتعلق بتركيبة الصادرات فان صادرات الوقود والمعادن تمثل النسبة الغالبة فيها (٧٢٪ لعام ١٩٩٠) بالاضافة الى بعض الصادرات السمكية والزراعية والملابس والنسيج.

أما فيما يتعلق بالشركاء التجاريين لليمن فان أهم مستوردي النفط هم : اليابان، ألمانيا، الولايات المتحدة، سنغافورة و ايطاليا، وأهم الدول المصدرة لليمن هي : اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، فرنسا و المانيا.

٩٠٢٠٦ التضخم وسعر صرف العملة الوطنية :

عانى الاقتصاد اليمني من ضغوط تضخمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة بدأت منذ الوحدة اليمنية ثم تزايدت بعد ذلك بسبب تزايد الانفاق والعجوزات المالية والتوسع في عرض النقود وبلغت الضغوط التضخمية ذروتها ابان وفي أعقاب الحرب، واشتعلت أسعار المواد الغذائية، وانخفضت بالتالي قيمة الريال اليمني الى أدنى مستوياته حيث وصلت في بعض الأحيان الى نحو ١٣٠ ريال مقابل الدولار، وأصبح يراوح بعد ذلك ما بين ١٠٠-١١٠ ريال مقابل الدولار، وتسعى الحكومة للسيطرة على الموقف من خلال تشديد قبضتها على حركة السيولة النقدية ومحاولة تحديد أسعار بعض المنتجات التي سجلت أسعارها ارتفاعات كبيرة.

ويشير تقرير البنك الدولي في هذا المجال الى أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المناطق الحضرية ارتفعت الى ٣٤٪ عام ١٩٩٠ والى أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بنسبة ١٥٪ عام ١٩٨٩،

ومن المؤكد أنها ارتفعت أكثر من ذلك عام ١٩٩٤ بسبب الحرب وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

يوضح الجدول التالي تطور سعر صرف الريال مقابل الدولار :

		منتصف	نهاية	منتصف	منتصف	منتصف	منتصف
١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
٩ر٧٧	٩ر٧٦	١٤	١٧	٢٥	٣٠	٤٣	١٠٠

وخلال شهر نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٩٤ وجه البنك المركزي اليمني تعليمات مشددة الى محلات الصرافة يلزمها بعدم شراء الدولار أو بيعه بأسعار تزيد على ٨٤-٨٥ ريالا للدولار، وحذر المخالفين باتخاذ اجراءات صارمة ضدهم.

٣٠٦ الاستثمار :

١٠٣٠٦ الاطار القانوني للاستثمار :

صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١ بشأن الاستثمار، وقد حدد هذا القرار الهدف من اصدار القانون بتشجيع وتنظيم استثمارات رؤوس الأموال اليمنية والعربية والاجنبية في اطار السياسة العامة للدولة وأهداف وأولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات الصناعة باستثناء ما تعلق منها باستكشاف واستخراج النفط والغاز والمعادن، والزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والصحة والتعليم والتدريب والنقل والتعمير والاسكان وأي نشاط آخر يحدده مجلس الوزراء بقرار منه وقد صدرت عدة قرارات تم بموجبها اضافة المجالات التالية الى القانون : الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء والمياه، والبنوك الاستثمارية. وقد وفر القرار الضمانات والمزايا اللازمة للمشروعات الاستثمارية والتي يمكن تلخيصها في حرية الاستثمار والمساواة بين رأس المال العربي والأجنبي من جهة ورأس المال اليمني من جهة أخرى مع اعتبار تلك المشروعات من مشروعات القطاع الخاص التي لا تسري عليها تشريعات القطاع العام كما كفل القرار للمشروعات الاستثمارية الحق في شراء واستئجار الأراضي والمباني، واجاز لها فتح محلات تجارية لبيع منتجاتها، واعطاها الأفضلية في مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة، مع ضمان حق المستثمرين في ادارة المشروعات الاستثمارية وفقا للظروف الاقتصادية، كما أعفى القانون منتجات المشروعات الاستثمارية من التسعير الجبري وتحديد الأرباح، ووفر لها الحماية ضد التأميم والاستيلاء وفرض الحراسة أو نزع الملكية الا للمنفعة العامة ووفقا للقانون مقابل تعويضات عادلة على أساس القيمة السوقية مع السماح بتحويل قيمة التعويض في حالة وقوع نزع الملكية على مال أجنبي. كما رخص لهذه المشاريع بفتح حسابات مصرفية بالنقد الأجنبي وضمن القانون الحق في تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمار الأموال الأجنبية الى الخارج في حدود الرصيد الدائن بالنقد الأجنبي، وعند تنفيذ المشروعات الاستثمارية يجوز لها اعادة تحويل قيمة رأس المال الأجنبي المستثمر الى الخارج

عند التصفية كما يجوز التصرف فيها، ومن جهة أخرى يجيز القانون للمشاريع الاستثمارية استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات انتاج في حدود الرصيد الدائن لحسابها بالنقد الأجنبي.

- وفيما يتعلق بالاعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات وتشجيع الانتاج المحلي وزيادة الصادرات تبني القانون اعفاء الموجودات الثابتة المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية عدا رسوم الخدمات مع اعفائها من ضرائب الأرباح لمدة ٥ سنوات من بداية الانتاج أو مزاولة النشاط، والاعفاء من ضريبة الدمغة وضريبة ممارسة العمل وغيرها من الضرائب الأخرى على رأس المال من رسوم الدمغة ورسوم توثيق عقود التأسيس، كما تعفى المشروعات من كافة الضرائب والرسوم المقررة على مقابل عوائد الترخيص باستخدام التكنولوجيا المستوردة التي تستخدم في المشروع وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بداية الانتاج أو النشاط، كما تعفى فوائد القروض لتمويل المشروعات بنسبة ٥٠٪ من الضرائب المفروضة عليها، كما يجيز القانون اعفاء أرباح المشروعات بعد انقضاء مدة الاعفاء الضريبي بنسبة ٢٥٪ في حالات التوسع. ومن جهة أخرى فقد تضمن القانون فصلا خاصا بتشجيع الانتاج المحلي وزيادة الصادرات اجاز بمقتضاه فرض أو زيادة الرسوم الجمركية على استيراد السلع الجاهزة ومستلزمات الانتاج المنافسة للانتاج المحلي، كما اجاز منع أو تقييد الاستيراد وفق أوضاع محددة كما قرر جواز الاعفاء من رسوم وضرائب الصادرات والانتاج والاعفاء بنسبة ٥٠٪ من ضريبة الأرباح الناتجة عن ايرادات التصدير.

- وفيما يتعلق بالاشراف على النشاطات الاستثمارية في الدولة أنشأ القانون هيئة عامة للاستثمار تتولى تنفيذ أحكامه وتختص بتلقي طلبات المستثمرين واصدار التراخيص والموافقات والشهادات المنصوص عليها في القانون بالاضافة الى تكليفها بتخصيص الأراضي اللازمة لاقامة المشاريع الاستثمارية بالاضافة الى اختصاصات البحث والدراسة المتعلقة بتنفيذ القانون، كما حدد الباب الخامس من القانون اجراءات تراخيص المشروعات واعفائها وتسجيلها بشكل مفصل في حين أفرد القانون بابا خاصا بأوضاع الشركات الاستثمارية فبين الأوضاع المتعلقة برأسمالها والمساهمين فيها وادارتها وأخيرا عالج القانون طرق تسويتها عن طريق التحكيم، أما المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين داخل المشروع أو بين المشروع وغيره من المشاريع فتسوي عن طريق القضاء اليمني أو التحكيم داخل اليمن، وتكون أحكام المحكمين نهائية غير قابلة للطعن وقابلة للتنفيذ فورا.

ورغم أن قانون الاستثمار يساوي بين المستثمرين اليمنيين والعرب والأجانب في الحقوق والواجبات الا أن هناك مجالين يقتصر الاستثمار فيهما على المستثمر المحلي هما صناعة الخبز والنقل الداخلي. كما أن هناك أنواع من المشاريع بالنسبة للمستثمر الوافد تتطلب مساهمة شريك يمني بنسب محدودة في كل نوع منها وهذه المشاريع هي :-

- صناعة الاسمنت، النقل البحري، النقل الجوي، التعليم، صيد الأسماك، مشروعات الطاقة، نسبة المساهمة اليمنية لا تقل عن ٣٠٪.

- مواد البناء التالية: الجرانيت، الرخام، الجبس، وأحجار الزينة، المشروعات السياحية التي تصنف ٣ نجوم او اقل، المستشفيات التي لا تزيد سعتها عن ٥٠ سرير : نسبة المساهمة اليمنية لا تقل عن ٢٥٪.

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ما أعلنه أحد المسئولين اليمنيين خلال شهر أغسطس/ آب ١٩٩٤ بأن هناك اتجاها قويا الى اعتماد عدد من التعديلات الجوهرية المقترحة في قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ بهدف استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة - الوطنية والعربية والأجنبية، وتأتي هذه التعديلات بناء على توصيات تقدم بها مجلس الوزراء اليمني بعد الحرب. وتدور التعديلات المقترحة حول المحاور الأساسية الآتية :

أ. ازالة اللبس من النصوص القانونية التي قد يحصل اختلاف في فهمها.

ب. منح مزايا اضافية.

ج. منح المزيد من الصلاحيات للادارة على مستوى الادارة المركزية وعلى مستوى الفروع والمحافظات.

د. تبسيط الاجراءات الادارية الى أقل حد ممكن.

هـ. حل الصعوبات التي قد تواجهها المشروعات الاستثمارية.

٢٠٣٠٦الاطار المؤسسي للاستثمار :

الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المنوط بها الاشراف على الأنشطة الاستثمارية وتنفيذ أحكام قانون الاستثمار واصدار التراخيص والموافقات، وقد باشرت الهيئة نشاطها منذ ١٩٩٢، وهناك لجان فرعية في المحافظات تتولى استلام طلبات الاستثمار ودراستها واصدار التراخيص اللازمة وفقا للصلاحيات الممنوحة لها والمحددة بسقف قدره ١٥مليون ريال (١ر٢٥ مليون دولار وما) زاد على ذلك يرفع الى المركز الرئيسي للهيئة في صنعاء.

أما فيما يتعلق بالمناطق الحرة فقد تم انشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة بموجب القرار الجمهوري رقم (٤١) لسنة ١٩٩١ الذي حدد أهدافها واختصاصاتها ومهامها.

٣٠٣٠٦ الاستثمارات العربية المرخص بها خلال العام :

بلغت قيمة المساهمة العربية في المشاريع المرخص بها خلال العام ٣٧١ر٧٢٧ر٠٠٠ ريال يمني، توزعت على النحو التالي :-

البيان	التكلفة الاستثمارية (ألف ريال)	رأس المال العربي	الجنسيات العربية	قيمة مساهمتها
١- مشروعات صناعية	٨ر١٨٧ر٣٤٩	٦٩ر٠٨٥	أردني	٢٨ر٦٠٠
			مصري	٢ر٦١٠
			سعودي	٢٤ر٨٧٥
			لبناني	١٢ر٠٠٠

البيان	التكلفة الاستثمارية (ألف ريال)	رأس المال العربي	الجنسيات العربية	قيمة مساهمتها
٢- مشروعات سمكية	١٢١ر٨٣٠	١٨ر٨٥٩	بحريني	١٨ر٨٥٩
٣- مشروعات خدمية	٨ر٠١٩ر١١٢	٦٧ر٨٣٠	لبناني	٦٧ر٨٣٠
٤- مشروعات سياحية	٢ر٠٧٨ر٩٨٩	٢١٨ر٧٥٣	أردني	٩ر٠٠٠
			عماني	١٢ر٠٠٠
			لبناني	١٢١ر٥٦٠
			كويتي	٧٦ر١٩٣
الاجمالي	١٩ر٤٠٧ر٨٧٤	٢٧٤ر٥٢٧		٣٧٤ر٥٢٧

تشريعات الاستثمار :

ينظم الاستثمار في الجمهورية اليمنية القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ بشأن الاستثمار وقد حدد هذا القرار الهدف من اصدار القانون بتشجيع وتنظيم استثمارات رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية في اطار السياسة العامة للدولة واهداف وأولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات الصناعة، باستثناء ما تعلق منها باستكشاف واستخراج النفط والغاز والمعادن، والزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والصحة والتعليم والتدريب والنقل والتعمير والاسكان وأي نشاط آخر يحدده مجلس الوزراء بقرار منه. وقد وفر القرار الضمانات والمزايا اللازمة للمشروعات الاستثمارية والتي يمكن تلخيصها في حرية الاستثمار والمساواة بين رأس المال العربي والأجنبي من جهة ورأس المال اليمني من جهة أخرى مع اعتبار تلك المشروعات من مشروعات القطاع الخاص التي لا تسري عليها تشريعات القطاع العام. كما كفل القرار للمشروعات الاستثمارية الحق في شراء واستئجار الأراضي والمباني، واجاز لها فتح محلات تجارية لبيع منتجاتها، واعطاها الافضلية في مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة، مع ضمان حق المستثمرين في ادارة المشروعات الاستثمارية وفقا للظروف الاقتصادية، كما اعفى القرار منتجات المشروعات الاستثمارية من التسعير الجبري وتحديد الارباح، ووفر لها الحماية ضد التأميم والاستيلاء وفرض الحراسة أو نزع الملكية الا للمنفعة العامة ووفقا للقانون مقابل تعويضات عادلة على اساس القيمة السوقية مع السماح بتحويل قيمة التعويض في حالة وقوع نزع الملكية على مال أجنبي. كما رخص لهذه المشاريع بفتح حسابات مصرفية بالنقد الأجنبي وضمن القرار الحق في تحويل صافي الارباح الناتجة عن استثمار الأموال الأجنبية الى الخارج في حدود الرصيد الدائن بالنقد الأجنبي، وبعد تنفيذ المشروعات الاستثمارية يجوز لها اعادة تحويل قيمة رأس المال الأجنبي المستثمر الى الخارج عند التصفية كما يجوز

التصرف فيها، ومن جهة أخرى يجيز القرار للمشاريع الاستثمارية استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات انتاج في حدود الرصيد الدائن لحسابها بالنقد الأجنبي.

وفيما يتعلق بالاعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات تبنى القرار اعفاء الموجودات الثابتة المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية عدا رسوم الخدمات مع اعفائها من ضرائب الارباح لمدة ٥ سنوات من بداية الانتاج أو مزاولة النشاط، والاعفاء من ضريبة الدمغة وضريبة ممارسة العمل وغيرها من الضرائب الأخرى على رأس المال من رسوم الدمغة ورسوم توثيق عقود التأسيس، كما تعفى المشروعات من كافة الضرائب والرسوم المقررة على مقابل عوائد الترخيص باستخدام التكنولوجيا المستوردة التي تستخدم في المشروع وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بداية الانتاج أو النشاط، كما تعفى فوائد القروض لتمويل المشروعات بنسبة ٥٠٪ من الضرائب المفروضة عليها، كما يجيز القرار اعفاء ارباح المشروعات بعد انقضاء

مدة الاعفاء الضريبي بنسبة ٢٥٪ في حالات التوسع. ومن جهة أخرى فقد تضمن القانون فصلا خاصا بتشجيع الانتاج المحلي وزيادة الصادرات اجاز بمقتضاه فرض أو زيادة الرسوم الجمركية على استيراد السلع الجاهزة ومستلزمات الانتاج المنافسة للانتاج المحلي، كما اجاز منع أو تقييد الاستيراد وفق أوضاع محددة مبينة في هذا الفصل كما قرر جواز الاعفاء من رسوم وضرائب الصادرات والانتاج والاعفاء بنسبة ٥٠٪ من ضريبة الارباح الناتجة عن ايرادات التصدير.

وفيما يتعلق بالاشراف على النشاطات الاستثمارية في الدولة انشأ القانون هيئة عامة للاستثمار تتولى تنفيذ احكامه وتختص بتلقي طلبات المستثمرين واصدار التراخيص والموافقات والشهادات المنصوص عليها فيه بالاضافة الى تكليفها بتخصيص الأراضي اللازمة لاقامة المشاريع الاستثمارية، كما حدد الباب الخامس من القانون اجراءات تراخيص المشروعات واعفائها وتسجيلها بشكل مفصل في حين افرد بابا خاصا بأوضاع الشركات الاستثمارية بين فيه الأوضاع المتعلقة برأسمالها والمساهمين فيه وادارتها واخيرا عالج القانون طرق تسوية المنازعات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية والتي تنشأ بين هذه المشاريع والحكومة وقرر تسويتها عن طريق التحيكم، أما المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين داخل المشروع أو بين المشروع وغيره من المشاريع فتسوى عن طريق القضاء اليمني أو التحكيم داخل اليمن، وتكون أحكام المحكمين نهائية غير قابلة للطعن وقابلة للتنفيذ فورا.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
INTER-ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

إستثمر بأمان في الدول العربية

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر ؟
هل أنت بحاجة الى قرض لتمويل مشروعاتك ..؟
هل لديك مشروع وتبحث عن شريك ...؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية ؟
هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية الى الدول العربية ؟
هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية ؟
هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية ؟

ان كنت أيا من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير الضمان للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

١. **خطر المصادرة والتأميم** أو أي اجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي الى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.

٢. **خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية** الى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.

٣. **خطر الحرب والاضطرابات الأهلية** التي تؤدي الى دمار المشروع.

توفر المؤسسة كذلك حزمة متكاملة من الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة الى الدول العربية.

وفي حالة تعرض الاستثمار المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع المستثمر الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الحصول على التمويل بشروط أفضل.

بادر أخي العربي بالاتصال بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي.

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص.ب ٢٣٥٦٨ الصفاة 69031
هاتف : ٤٨٤٤٥٠٠
تلكس: ٤٦٣١٢/ ٢٢٥٦٢ كفيل كويت
فاكس: ٤٨١٥٧٤١ / ٤٨١٥٧٤٢

المكتب الاقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥٦٥٧٨ الرياض ١١٥٦٤
هاتف: ٤٦٢٠١٥٠
تلكس: ٤٠٦٩٤٠
فاكس: ٤٦٤٩٩٩٣